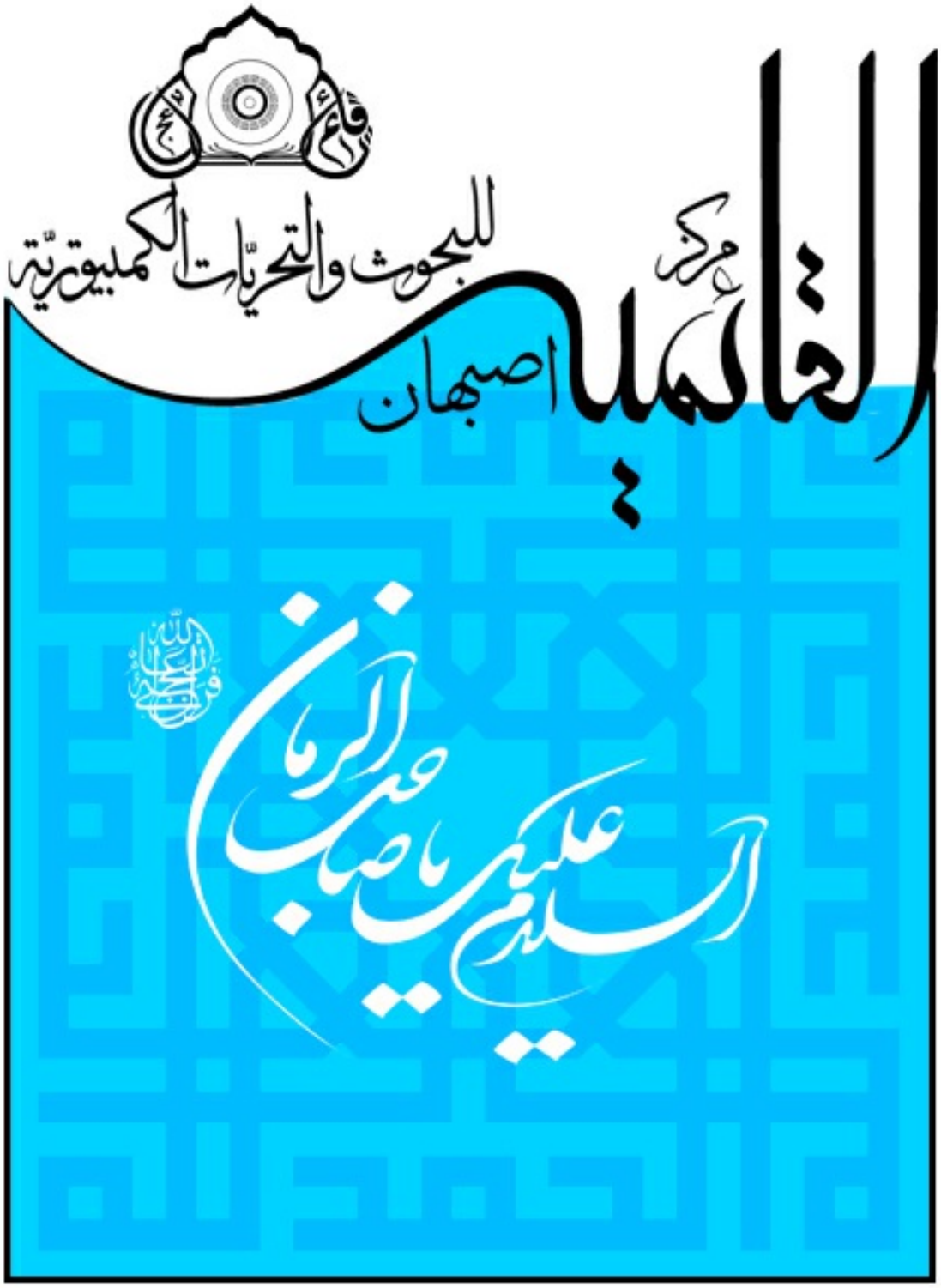

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

سلسلة رسائل الجامعية - العراق (جامعة بابل)
وحدة الدراسات القرآنية
-٣٦-

نقد قواعد النحويين في ضوء كلام أمير المؤمنين عليه السلام

تأليف
م.د. حيدر عدنان خليل آل الشيخ ياسين

إصدارات العتبة
إصدارات الهندسة
٣٣٦
١٧٣

بسم الله الرحمن الرحیم

نقد قواعد النحويين في ضوء كلام امير المؤمنين عليه السلام

كاتب:

السيد نبيل الحسنى الكربلائى

نشرت في الطباعة:

مؤسسة علوم نهج البلاغة

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس 5

نقد قواعد النحويين في ضوء كلام امير المؤمنين عليه السلام 10

اشارة 10

اشارة 11

مقدمة المؤسسة 19

المقدِّمة 21

التمهيد: الاستقراء بين كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) والنحويين: 31

اشارة 31

المطلب الأول: الاستقراء في اللغة والاصطلاح: 32

المطلب الثاني: أنواع الاستقراء: 34

المطلب الثالث: عَلاقة الاستقراء الناقص بالاستقراء التام: 36

المطلب الرابع: علاقة الاستقراء الناقص بالقياس: 38

المطلب الخامس: أسباب نقص الاستقراء: 40

اشارة 40

أولًا: النقص في الرواية: 40

اشارة 40

أ. أثر نقص الاستقراء في المفردات: 42

ب- أثر نقص الاستقراء في التراكيب: 42

ثانيًا: الاعتماد على الشِّعر أكثر من النثر في الاستشهاد: 44

ثالثًا: الاختلاف المنهجي في (السماع) بين مدرسَتَى البصرة والكوفة: 47

المطلب السادس: أهمية كلام الإمام على (عليه السلام) فى معالجة نقص الستقراء: 51

اشارة 51

1. الحكم بالمنع: 51

2. الحكم بالضرورة الشعرية: 52
3. الحكم بعدم ورود السماع: 53
4. الحكم بالنّدرة: 56
الباب الأول ما مَنَعَهُ أغلبُ النَحْويينَ وَوردَ في كَلامِ الإمام علي (عليه السلام) 65
اشارة 65
توطئة: 67
الفصل الأول ما مَنَعَهُ أغلبُ النَحْويينَ في الأسماء 73
اشارة 73
المسألة الأولى: جواز زيادة (الباء) في الخبر المثبَت: 75
المسألة الثانية: جواز اقتران الخبر ب (الفاء) من غير تضمّنه معنى الشرط: 79
المسألة الثالثة: جواز إظهار متعلِّق شبه الجملة الواقعة خبرًا: 86
المسألة الرابعة: جواز دخول (لام) الابتداء على خبر (لكنّ): 93
المسألة الخامسة: جواز إعمال (لا) النافية للجنس في المعارف: 97
المسألة السادسة: جواز بناء (أمسِ) على الكسر عند تنكيره: 103
المسألة السابعة: جواز استعمال (مهما) ظرفية: 109
المسألة الثامنة: جواز عدم مشاركة الفاعل للمفعول له: 115
المسألة التاسعة: جواز الإضافة الظرفية: 119
المسألة العاشرة: جواز حذف الموصول الإسمي: 126
المسألة الحادية عشرة: جواز تقديم الصلة أو ما يتعلَّق بها على الموصول 133
الفصل الثاني ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الأفعال والحروف 141
اشارة 141
المبحث الأول ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الأفعال 143
المسألة الأولى: جواز وقوع الفعل الماضي خبرًا ل (كان) بلا (قد): 143
المسألة الثانية: جواز إجراء الفعل (عدّ) مجرى الظَّن: 149
المسألة الثالثة: جواز وقوع الفعل الماضي المثبَت المجرَّد من (قد) حالًا: 152

المبحث الثاني ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الحروف ـ 161
المسألة الأولى: جواز ورود (أنْ) ناصبةً مسبوقةً بأفعال التحقيق: 161
المسألة الثانية: جواز استعمال (في) في الدلالة على التعليل: 165
المسألة الثالثة: جواز استعمال (مِن) في الدلالة على الزمان: 169
المسألة الرابعة: جواز زيادة (مِن) في الإيجاب: 173
الباب الثاني ما حَمَلَهُ أغلبُ النَحْويينَ 179
اشارة 179
توطئة: 181
الفصل الأول ما حُمِل على الضرورة الشعرية فيما أُثبِتَ في الكلام 187
اشارة 187
المسألة الأولى: جواز توكيد جواب الشرط ب (نون) التوكيد: 189
المسألة الثانية:جواز إبقاء ألف (ما) الاستفهامية عند جرها بحرف الجر: 197
المسألة الثالثة: جواز اقتران خبر (كاد) ب (أنْ): 203
الفصل الثاني ما حُمِل على الضرورة الشعرية فيما اعتوره الحذف ومسائل أُخر 211
اشارة 211
المسألة الرابعة: جواز اقتران خبر (لعلَّ) ب (أنْ) أو وقوعه فعلا ماضيًا 213
المبحث الأول ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية فيما اعتوَرَهُ الحذف: 221
المسألة الأولى: جواز حذف همزة الاستفهام: 221
المسألة الثانية: جواز حذف حرف العطف (الواو): 228
المسألة الثالثة: جواز بقاء الشرط مسبوقًا ب (إنَّ) بلا تقدير ضمير شأن بعدها: 235
المبحث الثاني ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية في مسائلَ أُخر: 247
المسألة الأولى: جواز دخول أداة الشرط على الأسماء: 247
المسألة الثانية: جواز ورود فعل الشرط مضارعًا مجزومًا والجواب ماضيًا: 252
المسألة الثالثة: جواز وقوع الجواب للشرط وإنْ تقدَّم القسم عليه: 259
المسألة الرابعة: جواز ثبوت (ميم) (فم) عند الإضافة: 268

المسألة الخامسة: جواز إضافة الصفة المشبهة المجردة إلى معمولها المشتمِل 275
الباب الثالث ما لم يذكره أغلب النحويين وورد في كلام الإمام (عليه السلام) 283
اشارة 283
توطئة: 285
الفصل الأول ما لم يَذكرْه أغلبُ النحويين في أُسلوبَي القسم والشرط 289
اشارة 289
المبحث الأول ما لم يذكرْه أغلبُ النحويين في أُسلوب القسَم 291
اشارة 291
المسألة الأولى: جواز ورود (كأنَّ) في جواب القسَم الخبري: 292
المسألة الثانية: جواز وقوع جواب القَسم الطَّلَبي مَصدرًا مُؤوَّلًا: 297
المبحث الثاني ما لم يذكرْه أغلبُ النحويين في أُسلوب الشرط: 301
المسألة الأولى: ورود جواب (لو) جملة استفهامية: 301
المسألة الثانية: ورود جواب (لمّا) فعلًا مضارعًا منفيًا ب (لم): 306
الفصل الثاني ما لم يَذكرْهُ أغلبُ النَحْويينَ في مسائلَ أُخر 313
اشارة 313
المسألة الأولى: استعمال (أفعل) التفضيل ممّا لا تفاضلَ فيه: 315
المسألة الثانية: ورود الفعل (صار) بمعنى الردِّ والتقسيم: 320
المسألة الثالثة: جواز جر (حيثُ) ب (على): 323
المسألة الرابعة:زيادة (الواو) بعد (ألا) الاستفتاحية: 328
المسألة الخامسة: جواز إبدال الجملة من المفرد: 333
المسألة السادسة: ورود (إذا) الفجائية متلوَّةً بجملة منسوخة ب (ليس): 339
خاتمة بنتائج البحث 343
روافد البحث 353
اشارة 353
أولاً: الكتب المطبوعة: 353

ثانيًا: الرسائل الجامعية المخطوطة: 387

ثالثًا: البحوث المنشورة: 388

المحتويات 389

تعريف مركز 394

نقد قواعد النحويين في ضوء كلام امير المؤمنين عليه السلام

اشارة

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1084 لسنة 2019

مصدر الفهرسة:

IQ-KaPLI ara IQ-KaPLI rda

رقم تصنيف: LC

BP38.09-N3 S43 2018

المؤلف الشخصي: الشيبانى، حيدر هادى خلخال، مؤلف.

العنوان: نقد قواعد النحويين فى ضوء كلام امير المؤمنين (عليه السلام) /

بيان المسؤولية: الدكتور حيدر هادى خلخال الشيبانى؛ السيد نبيل الحسنى الكربلائى، مقدم.

بيانات الطبعة: الطبعة الاولى.

بيانات النشر: كربلاء، العراق: العتبة الحسينية المقدسة، مؤسسة علوم نهج البلاغة،

2019 / 1440 للهجرة.

الوصف المادي: 384 صفحة؛ 24 سم.

سلسلة النشر: (العتبة الحسينية المقدسة؛ 532).

سلسلة النشر: (مؤسسة علوم نهج البلاغة؛ 163).

سلسلة النشر: (سلسلة الرسائل والاطاريح الجامعية؛ 36).

تبصرة ببليوجرافية: يتضمن هوامش، لائحة المصادر (الصفحات 343 - 378).

موضوع شخصي: الشريف الرضى، محمد بن الحسين، 359 - 406 للهجرة - نهج البلاغة.

موضوع شخصي: علي بن ابي طالب (عليه السلام)، الامام الاول، 23 قبل الهجرة - 40

للهجرة - احاديث.

موضوع شخصي: علي بن ابي طالب (عليه السلام)، الامام الاول، 23 قبل الهجرة - 40

للهجرة - مساهمة فى المنطق.

مصطلح موضوعى: النحاة العرب.

مصطلح موضوعى: اللغة العربية - نحو.

مصطلح موضوعى: الاستقراء (منطق).

اسم هينة اضافى: العتبة الحسينية المقدسة (كربلاء، العراق)، مؤسسة علوم نهج البلاغة. جهة مصدرة.

تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية

ص: 1

اشارة

سلسلة الرسائل والأطاريح الجامعية

وحدة الدراسات اللغوية

(36)

نقد قواعد النحويين في ضوء كلام امير المؤمنين عليه السلام

تأليف: م. د. حيدر هادى خلخال الشيبانى

اصدار: مؤسسة علوم نهج البلاغة فى العتبة الحسينية المقدسة

ص: 3

جميع الحقوق محفوظة

العتبة الحسينية المقدسة

الطبعة الأولى

1440 ه - 2019 م

العراق - كربلاء المقدسة - مجاور مقام علي الأكبر عليه السلام

مؤسسة علوم نهج البلاغة

هاتف: 07728243600 - 07815016633

الموقع الألكتروني: www.inahj.org

الإيميل: Info@Inahj.org

تنويه:

إن الأفكار والآراء المذكورة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبها، ولا تعبر

بالضرورة عن وجهة نظر العتبة الحسينية المقدسة

تخلي العتبة الحسينية المقدسة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

بسم الله الرحمن الرحيم

«ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ

بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى»

صدق الله العلي العظيم

سورة النجم الآية: 30

ص: 5

قال أبو عَمرو بن العَلاء (ت: 154 ه):

((ما انتهى إليكم مما قالتْ العربُ إلّا أقلُّه ولو جاءَكُم وافرًا لجاءكُم عِلمٌ وشعرٌ كثير)).

[طبقات فحول الشعراء، ابن سلّام: 1 / 25]

ص: 6

الإهداء

إلى أُمَراءِ اَلْكَلاَمِ وَمن فيهم تَنَشَّبَتْ عُرُوقُهُ وعليهم تَهَدَّلَتْ غُصُونُهُ، مُحَمَّدٍ

(صلى الله عليه و آله وسلم) وآلِ مُحَمَّدٍ (عليهم السلام) ، شَمَلَنا الله تعالى بشفاعَتِهم جميعًا.

وإلى مَنْ قَضَى ربّ بالإحسان إليهما وَالدَيَّ العَزيزينِ. أَطالَ اللهُ تَعالى

بقاءهما، ومَتَّعهُما بِمَوفور الصِّحة والعَافِية.

وإلى كلِّ مَنْ عَلَّمني حَرفًا وأنارَ لي في سَبيلِ العِلمِ طَريقًا: أَساتذتي الأجلّاء

حَفِظَهُم اللهُ جَيعًا وَرَحِمَ الماضينَ منهم.

وإلى إخوتي الأعِزّاء؛ فقد شغلهم أنْ أسعى لأبلغ، وفَقَهم البَاري جميعًا.

وإلى مَن خالطَ الثَّرى جَسَده الغَالي، صَديقي الحَبيبِ السَّيدِ نَاصر العنكوشي

. رَحمَه الله تعالى وأسْكنهُ فَسيحَ جنّاتهِ.

وإلى مَن قاسَمَتْني مَتاعِبَ البَحثِ وهُومِهِ زَوجتي الغَالية، رَعاها الله.

وإلى فَلذاتِ كَبِدي، واستمرار وجودي، أولادِي الأحِبَّة (كرّار، وأمِّ

البنين، وزهراء) جعلَهم اللهُ تَعالى ذريةً طيبةً صالحةً.

وإلى كلِّ مَن قَدَّم لي عَونًا، أو بَذلَ ليَ مَعْروفًا

إليهم جَميعًا أهدي هذا الجهد.

حيدر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤسسة

الحمد لله عى ما أنعم وله الشكر بما ألهم والثناء با قدم، من عموم نعم ابتدأها وسبوغ آلاء أسداها، وتمام منن والاها، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين محمد وآله الطاهرين.

أما بعد:

فلم يزل كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) منهلاً للعلوم من حيث التأسيس والتبيين ولم يقتصر الأمر على علوم اللغة العربية أو العلوم الإنسانية، بل وغيرها من العلوم التي تسير بها منظومة الحياة وإن تعددت المعطيات الفكرية، إلا أن التأصيل مثلما يجري في القرآن الكريم الذي ما فرط الله فيه من شيء كما جاء في قوله تعالى: «مَا فَرَّطْنَا الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ»، كذا نجد يجري مجراه في قوله تعالى: «وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ إِمَامٍ مُبِينٍ»، غاية ما في الأمر أن أهل الاختصاصات في العلوم كافة حينما يوفقون للنظر في نصوص الثقلين يجدون ما تخصصوا فيه حاضراً وشاهداً فيهما، أي في القرآن الكريم وحديث العترة النبوية (عليهم السلام) فيسارعون وقد أخذهم الشوق لإرشاد العقول إلى تلك السنن والقوانين والقواعد والمفاهيم والدلالات في القرآن الكريم والعترة النبوية.

من هنا ارتأت مؤسسة علوم نهج البلاغة أن تتناول تلك الدراسات الجامعية

المختصة بعلوم نهج البلاغة وبسيرة أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وفكره ضمن سلسلة علمية وفكرية موسومة ب (سلسلة الرسائل والأطاريح الجامعية) التي يتم عبرها طباعة هذه الرسائل وإصدارها ونشرها في داخل العراق وخارجه، بغية إيصال هذه العلوم الأكاديمية إلى الباحثين والدارسين وإعانتهم على تبين هذا العطاء الفكري والانتهال من علوم أمير المؤمنين علي (عليه السلام) والسير على هديه وتقديم رؤى علمية جديدة تسهم في إثراء المعرفة وحقولها المتعددة.

وما هذه الدراسة الجامعية التي بين أيدينا لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية التي تناول فيها الباحث كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) ليجعله مصدراً من مصادر الاستشهاد النحوي، إذ عمد النحويون قديماً وحديثًا إلى عدم الاستشهاد به مع أنه أفصح الفصيح وأبلغ البليغ، إذ تهدف الدراسة إلى الاحتجاج بكلام أمير المؤمين (عليه السلام) في تعديل جملة من القواعد النحوية التي منعها النحويون أو قصروها على الضرورة الشعرية، فضلاً عن بناء قواعد نحوية لم يُشر إليها أغلب النحويين.

فجزى الله الباحث خير الجزاء فقد بذل جهده وعلى الله أجره.

والحمد لله ربّ العالمين.

السيد نبيل الحسني الكربلائي رئيس مؤسسة علوم نهج البلاغة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على النبيّ العربيّ الأمينِ، سَيِّدِنا محمدٍ (صلى الله عليه و آله) خاتمِ المرسَلين، وعى آله الطيبينَ الطاهرينَ، وصَحبِهِ الغُرِّ الميامين، ومَن دعا بدعوتِه بصدقٍ وإحسانٍ إلى يومِ الدِّين.

أمّا بعـدُ فلا يَخفى على أُولي الدِّرايـة والنُّهى، وعلى أرباب الفكر والمعرفة، أنَّ كلام أميرا المؤمنين (عليه السـلام) عامة والمجموع في (نهج البلاغة) خاصة بحرٌ لا يُدرك قرارُه، ولا تُسبر أغوارُه، فهو ذروةُ الكلامِ العربي الفصيح بعد كلام الباري عزَّ وجلَّ، وكلام نبيِّه المصطفى (صلى الله عليه و آله)، وقـد ضمَّ نَفَحاتٍ من كلامِ العزيز الجبّار، وقَبَساتٍ من بَدائع النبيِّ المختار، وحوى من الأَساليب النحوية أرقاها، وتضـمَّن من جواهر المعاني أعلاها، ولا شك في ذلك فهو ((كلام دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوقن))(1).

وعلى الرغم من أهميـة نهج البلاغة في ميدان الدرس اللغوي والنحوي إلا أنه لم يكن مرجعًا أفاد منه النحويون القدماء في تأصـيل القواعد النحويـة أو تعـديلها أو نقـدها، ومن أجل هـذا جاءت هـذه الدراسـة الموسومة ب (نقد قواعد النحويين في ضوء كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) لتبينّ أهمية كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في

1- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم: 1 / 23

معالجة نقص الاستقراء الذي وُسِم به النحو العربي في مسائل مختلفة، فهو نصٌّ عربيٌّ فصيحٌ فريدٌ في لغته وتراكيبه.

وقد ناسب اتخاذ لغته (عليه السلام) مَعينًا لانتهاج سبيلها والاستشهاد بها بحسب ماحدّده النحويون من حدَّين زمنيين للاستشهاد بداية ونهاية، فالأحكام النحوية رهينة الاستشهاد عليها، بل قيل: إنَّ الشاهد في النحو هو النحو نفسه، إلا أنَّه على الرغم من ذلك لم ينَلْ كلامُه استحقاقه في الدرس النحوي لأَسباب ذكرتُ أهمّها في متن هذا الكتاب.

فالفكرة الرئيسة التي يهدف البحث إلى إظهارها تتجى في الاحتجاج بنصوص أمير المؤمنين (عليه السلام) في تعديل جملة من القواعد النحوية التي منعها النحويون أو قصروها على الضرورة الشعرية، فضلاً عن بناء قواعد نحوية لم يُشرِ إليها أغلبُ النحويين في حدود ما اطلعتُ.

وتأتي أهمية هذا الموضوع من أنَّه يُعَدُّ البحث الأول – فيما أَحسب – الذي يسلّط الضوء على أهمية كلام الإمام في معالجة نقص الاستقراء الذي مُنِيَ به النحو العربي في مباحثَ كثيرةٍ ومختلفةٍ، فقواعد النحو العربي نتيجة من نتائج الاستقراء، وثمرة من ثماره الأساسية، لكنَّ الغالب على منهج النحويين ولاسيما المتأخرين منهم في سد الثغرات التي اعتورت استقراءَهم للغة ومظاهرها واستعمالاتها كان بالاعتماد على القياس لا بمعاودة التتبع والاستقصاء لمِا لم يستطعِ القدماء الوقوف عليه من كتب التراث العربي الفصيح ولاسيما (نهج البلاغة)، ولهذا كثُر التأويل والتقدير في جملة من المسائل النحوية.

وقد اعتمدتُ في تخريج نصوص كلام الإمام (عليه السلام) وتوثيقها على كتاب (نهج البلاغة) بتحقيق الشيخ فارس الحسون، لقِدَم النسخة التي اعتمد عليها

المحقق، ولِما اتسم به هذا الكتاب من ضبط دقيق للنصوص، هذا فضلاً عن الاستدراكات التي زادها المحقق عى شروح النهج الأخرى، على أنّ اعتمدتُ على الرواية الأكثر شهرة التي عليها أغلب شرّاح النهج.

والجدير بالذكر أنَّ الدراسة قد خرجت عن النهج في بعض النصوص التي حملتْ شاهدًا للإمام (عليه السلام) ورد في كتاب من كتب التراث العربي أفدتُ منه في تعديل قاعدة نحوية معينة، أو بناء قاعدة لم يُشِرْ إليها أغلب النحويين.

وقد اقتضى منهج البحث تقسيمَه على ثلاثة أبواب وتمهيد تتقدمها مقدِّمة وتقفوهما خاتمة بخلاصة للمسائل التي عالجها البحث، فقائمة بروافده، فملخَّص للكتاب باللغة الإنجليزية.

أما التمهيد فقد انعقد الحديث فيه على (الاستقراء بين كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) والنحويين)، وقد اشتمل على ستة مطالب رئيسة، الأول في مفهوم الاستقراء في اللغة والاصطلاح، والثاني في أنواعه، والثالث في علاقة الاستقراء الناقص بالاستقراء التام، والرابع في علاقة الاستقراء الناقص بالقياس، والخامس في أسباب نقص الاستقراء مع التمثيل، وعقدتُ المطلب السادس لأهمية كلام الإمام في معالجة نقص استقراء النحويين مع ذكر أمثلة موجَزة لذلك غير التي ذكرتُها في أبواب الرسالة وفصولها، ثم خلصتُ إلى ذِكر أهم الدوافع التي أسهمت في عزوف أغلب علماء العربية عن الاستشهاد بكلامه في التقعيد النحوي.

وأما الباب الأول فقد درستُ فيه (ما منعَهُ أغلبُ النحويين وورد في كلام الإمام) وابتدأتُه بتوطئة في بيان حكم المنع لدى النحويين، ثم قسمتُه على فصلين، تناولتُ في الفصل الأول (ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الأسماء) وقد اشتمل على إحدى عشرة قاعدة، وجعلتُ الفصل الثاني مخصّصًا ل (ما منعَهُ أغلبُ النحويين

في الأفعالِ والحروفِ) وكان في مبحثين، الأول للأفعال وجاء في ثلاث قواعد، والثاني للحروف وضم أربع قواعد.

وأما الباب الثاني فقد تكفَّل بعرض (ما حملَهُ أغلبُ النحويين على الضرورة الشعرية وورد في كلام الإمام)، وقد افتتحتُه بتوطئة ذكرتُ فيها مفهوم الضرورة في اللغة والاصطلاح، وبيَّنتُ – بإيجاز – مذاهب علماء العربية في الضرورة الشعرية، وتألَّفَ من فصلين، نهض الفصل الأول بالحديث عن (ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية فيما أُثبِتَ في الكلام) وقد تشكَّل من خمس قواعد، وحملَ الفصل الثاني عنوان (ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية فيما اعتوَرَهُ الحذف ومسائل أُخر) وقد توزعت مسائلُه على مبحثين، درستُ في الأول (ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية فيما اعتوَرَه الحذف) وفيه ثلاث قواعد، وتناولتُ في الثاني (ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية في مسائل أُخر) وضمَّ خمس قواعد.

وأما الباب الثالث (الأخير) فقد وسمتُه ب (مالم يذكرْهُ أغلبُ النحويين وورد في كلام الإمام) مهدتُ له بتوطئة وضحتُ فيها إهمالَ النحويين لجملة من الأساليب النحوية نتيجة لقصورهم أو تقصيرهم في تتبّع اللغة وأنماطها النحوية، وقد قام على فصلين، درستُ في الفصل الأول (مالم يذكرْه أغلبُ النحويين في أُسلوبَ القَسم والشرط) وكان في مبحثين، ضمَّ الأول (مالم يذكرْهُ أغلبُ النحويين في أُسلوب القسم) وفيه قاعدتان، وحوى الثاني (مالم يذكرْهُ أغلبُ النحويين في أُسلوب الشرط) وفيه قاعدتان أيضًا، وتناولتُ في الفصل الثاني (مالم يذكرْهُ أغلبُ النحويين في مسائلَ أُخر) وانعقدَ بست قواعد.

وأما الخاتمة فقد أودعتُها بإيجاز خلاصة للمسائل التي عرضها البحث.

وأما روافدُ البحث فقد ضمَّت كتب اللغة والنحو قديمها وحديثها، ومعجمات

اللغة، وكتب التفسير والحديث النبويّ الشريف ودواوين الشعراء، وشروح نهج البلاغة والدراسات والرسائل والأطاريح اللغوية والنحوية التي كُتِبتْ فيه، والبحوث المتعلقة به، فضلاً عن عدد من الدراسات التي عُنِيتْ بالاستدراك على النحويين القدماء، وحاولتْ تقويمَ بعض القواعد النحوية احتكامًا إلى القرآن الكريم أو إلى الحديث النبوي الشريف، أذكرُ منها (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك، و (دراسات لأُسلوب القرآن) للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، و (النحويون والقرآن) للأُستاذ الدكتور خليل بنيان الحسون، و (أثر القرآن والقراءات في النحو العربي) للدكتور محمد سمير اللبدي، و (الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي) للدكتور محمد بن عبد العزيز العميريني، و (الحديث النبوي في النحو العربي) للدكتور محمود فجال، كما أفاد البحث من دراسة الباحث مازن عبد الرسول الزيدي الموسومة ب (ظاهرة المنع في النحو العربي)، وسوى ذلك من المصادر والمراجع التي أثبتُّها في قائمة روافد الكتاب.

وقد اختطّتْ الدراسة منهجًا يقوم على التأصيل للمسألة المراد دراستها من كتب النحو واللغة مراعيًا في ذلك الترتيب الزمني لمؤلفيها، ثم الاستشهاد لها بنصٍّ من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) مبيِّنًا دلالته والظروف والقرائن المحيطة به بما يخدم الوصول إلى استنباط القاعدة النحوية، معضّدًا إياه بما يناظره من آيات القرآن الكريم وأحاديث السُّنة النبوية الشريفة، فضلاً عن كلام أئمة أهل البيت (عليهم السلام) والصحابة الكرام (رضى الله عنه) وكلام العرب المحتج به، هدفي من هذا التعضيد بيان شيوع تلك الاستعمالات في اللسان العربي من جهة، وإغفال النحويين لها في التقعيد النحوي من جهة أُخرى، وقد عمدتُ أيضًا إلى تقوية النص العلوي أيضًا

بنصوص من الشعر العربي في غير الباب المعقود لدراسة الرورة الشعرية، منتهيًا في ضوء ذلك كلّه إلى إعادة صوغ القاعدة النحوية.

هذا وقد حَرصتُ عى انتهاج جملةٍ من المسائل نفعًا للقارئ الكريم ورغبةً في إيضاح المنهج وتمامه وهي:

1- افتتحتُ كلَّ مسألةٍ درستُها بعنوان القاعدة التي توصلتُ إليها بعد تعديلها في ضوء البحث ومناقشة آراء النحويين وتحليلها، وقد خَتمتُ المسألة بذكر تلك القاعدة النحوية أيضًا.

2- آثرتُ اختصار أسماء المصادر المطوّلة، من مثل: المحتسَب لابن جني، والكشّاف للزمخشري، وروح المعاني للآلوسي، فضلاً عن عدد من شروح نهج البلاغة مثل (منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة) للرواندي ومثل عنوانه للخوئي أيضًا، مُدلًّا على العنوان بذكر اسم مؤلِّفه بالهامش حتى وإنْ ورد بالمتن رغبةً في الإيضاح ودفعًا للتشابه بين العنوانات المتشابهة في مثل (معاني القرآن) للفرّاء ومثله للأخفش أيضًا، و (شرح شذور الذهب) لابن هشام، ومثله للجوجري أيضًا، وسوى ذلك من مصادر متشابهة في العنوان، على أني ذكرتُ اسم الكتاب ومؤلفه ومحققه فيما إذا كان محقَّقًا في أول انتفاع منه.

3- ذكرتُ الحادثةَ والظروف المحيطة بالنص العلَويّ المستشهَد به؛ لِما لذلك من أَثر مهمٍ في توجيه الشاهد وشرحِه، واستنباط القاعدة وتقريرها.

4- قمتُ بإيضاح ما يحتاج إلى بيانٍ من نصوص النهج معتمِدًا في ذلك على المعجات اللغوية، وأهمها: (كتاب العين) للخليل الفراهيدي، و (الصحاح) للجوهري، و (معجم مقاييس اللغة) لابن فارس، و (لسان العرب) لابن منظور، و (تاج العروس) للزَّبيدي، وعلى شروح نهج البلاغة، وأهمها: (شرح نهج البلاغة)

لابن أبي الحديد، و (شرح نهج البلاغة) لميثم البحراني، وسواهما من شروح نهج البلاغة.

5- عزوتُ الآيات إلى سُورِها من القرآن الكريم وذلك بالاعتماد على مصحف المدينة النبوية الرقمي.

6- قد اعتمدتُ في تخريج الأحاديث النبوية التي وردتْ في الدراسة من مصادرها المعتمَدة من كتب السُّنة النبوية، أذكر منها (صحيح البخاري) لمحمد بن إسماعيل البخاري، و (صحيح مسلم) لمسلم بن الحجاج النيسابوري، و (الكافي) للكليني، و (بحار الأنوار) للمجلسي، وقد نسبتُ الشواهد الشعرية إلى شعرائها بالرجوع إلى دواوينهم أو إلى مصادر اللغة والنحو إلا مالم يُعرَفْ قائله، ذاكرًا البحر الذي جاء عليه البيت الشعري.

7- عرَّفتُ - بما يحتاج إلى تعريف - بالأعلام الواردة أسماؤهم في الرسالة بإيجاز، وأحلتُ على مرجعٍ أو مرجعين للاستزادة، وقد أتْبعتُ اسم العلم بذكر سنة وفاته في أول موضع يرد لذكره.

وفي الختام أَرجو أنْ أكونَ قد وُفِقتُ في عملي هذا، وأنْ أكونَ قد أسهمتُ برفد المكتبة النحوية - ولاسيما مكتبة نهج البلاغة وعلومِه - بدراسةٍ قد ينتفعُ منها الباحثون والدارسون، فإنْ أكنْ أصبتُ فذلك من كرمِ الله تعالى و حُسنِ توفيقه، وإنْ كانت الأُخرى فمن قصور يدي وخطئها وجلَّ من لا يُخطئ، والكمال لله وحده، ويُعجبني في هذا المقام المزني (ت: 264 ه)(1) الذي قال: ((لو عُورِضَ

1- المزني: هو إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل أبو إبراهيم المزني صاحب الإمام الشافعي (ت: 204 ه) من أهل مصر كان زاهدًا عالمًا مجتهدا قوي الحجة وهو إمام الشافعيين، ومن كتبه: الجامع الصغير، والجامع الكبير، والمختصر والترغيب في العلم، نسبته إلى مزينه من مضر قال الشافعي: المزني ناصر مذهبي، وقال في قوة حجته: لو ناظر الشيطان لغلبه ولد سنة (175 ه)، وتوفي سنة (264 ه)، ينظر: الأعلام، الزركلي: 1 / 329

كتـابٌ سـبعينَ مرةً لوُجِـدَ فيه خطأً أبى اللهُ أنْ يكونَ كتابٌ صـحيحًا غرَ كتابِه))(1)، فقـد يغيبُ عن هـذا البحث مـا غاب عن علماء العربية الأعلام؛ لأنّ الدراسـة قـد اتخـذت من كلام أمير المؤمنين ميـدانًا تطبيقيًا لها وهو من السَّعـة ما لـم تسـتطعْ دراسة واحدة – بل دراسات – الإحاطة بأسراره، واستيعاب جميع ما ورد فيه من ظواهر لغوية أو نحوية، على أنَّ ما لا يُدرَك كلُّه لا يُرَك جلُّه كما يُقال.

وآخرُ دعوانا أَنِ الحَمْدُ للهِ ربِّ العالمين وصـلواتُه وسـلامُهُ على نبيِّنا مُحمّدٍ الأمين (صـلى الله عليه و آله) وآلِهِ الطيبين الطاهرين (عليهم السلام)، وصحبه المنتجبين (رضى الله عنه).

حيدر هادي خلخال النجف الأشرف، ذو الحجة 1438 ه

1- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطإ في الإيضاح لابن الطراوة النحوي المتوفى سنة (528 ه) تحقيق د. حاتم صالح الضامن: 5

ص: 19

التمهيد: الاستقراء بين كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) والنحويين:

اشارة

يسعى هذا البحث عبر أبوابه القادمة إلى نقد قواعد النحويين في ضوء كلام أمير المؤمنين (عليه السلام)، وتصحيح بعض ما توصَّلوا إليه من تلك القواعد، والاستدراك عليهم والإشارة إلى ما فاتهم من أنماط أو أساليب نحوية صحيحة بالاستناد إلى نهج البلاغة، فهو رافدٌ ثرٌّ للغة العربية وعلومها، ومعينٌ للفصاحة والبيان، والبلاغة والإتْقان، يجري على وفق معايير العلماء فيما يصح الاستشهاد به، لكنَّه لم ينلْ استحقاقه في الميدان النحوي.

ومما يجدر ذكره أنَّ الهدف من هذا لم يكنْ بقصد التقليل من عظيم جهد أَعلام العربية في استقراء اللغة وتسجيل قوانينها؛ فقواعدُ النحو مرهونةٌ بالاستشهاد عليها إلاـ ما جاء على أصله من القواعد المتعارَفة المعلومة، إذ إنَّ ((مَن تمسَّك بالأصل خرج عن عُهْدة المطالبة بالدليل))(1)، وقد تكون الشواهد التي تقف عليها هذه الدراسة فاتتهم لسببٍ أو لآخر كما سيأتي بيان ذلك.

ولمّا كانت جهود علماء العربية في وصف المسائل النحوية وتقعيدها، وتصنيفها وتفسيرها، وبيان الخلاف بين صورها واستعمالاتها؛ ثمرةَ عملٍ دؤوبٍ وعظيم قام على استقراء كلام العرب شعرًا ونثرًا من مصادره الأصلية؛ كان لا بد من الوقوف على مفهوم الاستقراء، وبيان أقسامه، وأهميته في وضع القواعد، فضلاً عن أهمية

1- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: 1 / 300 (المسألة: 40)، ويُنظر: الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، د. تمام حسان: 61 - 62

كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) كرافدٍ مهم من روافد الاستقراء في العربية إلى غير ذلك ممّا ستتكفّل ببيانه المطالب الآتية:

المطلب الأول: الاستقراء في اللغة والاصطلاح:

الاستقراء مصدر بزنة (الاستفعال) مشتق من الجذر اللغوي (قرا) بمعنى:

(تَتَبَّع)، قال ابن منظور (ت: 711 ه): ((وقرا الأَمرَ واقْتراهُ: تَتَبَّعه (...) وقَرَوْتُ البلادَ قَرْوًا وقَرَيْتُها قريًا واقْتَريتُها واسْتَقْرَيتها إذا تتبعتها تخرج من أرضٍ إلى أرضٍ))(1)، وبهذا المعنى شاع لدى النحويين؛ فقد تَتَبَّعوا كلام العرب نظماً ونثرًا من مصادره الأصلية عبر عصور من الزمن بهدف وضع الأُسس واستخلاص الضوابط التي تخضع لها العربية في تراكيبها المختلفة.

وليس غريبًا أنْ يكون كلام الإمام رافدًا مهماً للمعجم العربي، إذ إنَّ معنى (التتبّع) الذي ذكره أرباب اللغة والمعجات للاستقراء إنا جاء في الصحيفة التي كتبها الإمام (عليه السلام) وألقاها الى أبي الأسود الدُّؤلي (ت: 69 ه) قائلاً له: ((بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كلُّه اسم وفعل وحرف، فالاسم: ما أنبأ عن المسمَّى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمَّى، والحرف: ما أنبأ عن معنًى ليس باسمٍ ولا فعلٍ، ثم قال: تتبعْه وزدْ فيه ما وقع لك))(2).

أما في الاصطلاح فقد عرَّفه الشريف الجرجاني (ت: 816 ه) بقوله: ((هو

1- لسان العرب: 15 / 175 (قرا)

2- أمالي الزجاجي، الزجاجي، تحقيق وشرح: عبد السام هارون: 238 - 239، ويُنظر: الفصول المختارة، الشيخ المفيد، تح: السيد نور الدين جعفريان الأصبهاني وآخرين: 91، والأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تح: د. عبد العال سالم مكرم: 1 / 13، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي: 24

الحكم على كليٍّ بوجوده في أكثر جزئياته))(1).

ويبدو أنَّ هذا التعريف مستقى من تعريفات علماء المنطق والأُصول؛ إذ عرَّفه الغزالي (ت: 505 ه) بقوله: ((هو أن تتصفَّح جزئيات كثيرة داخلة تحت معنى كلِّي، حتى إذا وجدت حكماً في تلك الجزئيات حكمت على ذلك الكلّي به))(2)، وبنحو هذا عرَّفه فخر الدين الرازي (ت: 606 ه)(3)، والآمدي (ت: 631 ه)(4)، والشيخ محمد رضا المظفّر (ت: 1383 ه)(5)، والسيد محمد باقر الصدر (ت: 1400 ه)(6).

فبوساطة الاستقراء يسعى العالِم إلى الوصول إلى قاعدة كلّية مستنبَطة من أجزاء هذا الكل ومنتمية إليه، فهو منهج عِلمي يهدف إلى تتبع أجزاء الظاهرة المستقراة من أجل الوصول إلى وضع قواعدها وقوانينها، ولهذا جعله النحويون دليلاً قاطعًا على إثبات تلك القواعد والضوابط(7).

والظاهر أنَّ النحويين اكتفوا بتعريف النحو الذي تضمن معنى (الاستقراء) فلمْ يضعوا حدًّا له(8)؛ لأنّ النحو كما ذكره القدماء هو علم مستخرَج من استقراء كلام العرب، قال ابن السرّاج (ت: 316 ه): ((هو علم استخرجه المتقدِّمون فيه

1- كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر: 18

2- معيار العلم في فن المنطق، تح: د. سليمان دنيا: 160

3- يُنظر: المحصول، دراسة وتحقيق: د. طه جابر فياض العلواني: 5 / 71، و الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، د. محمد عبد العزيز العميريني: 11

4- يُنظر: غاية المرام في علم الكلام، تح: حسن محمود عبد اللطيف: 45

5- يُنظر: المنطق: 309

6- يُنظر: الأُسس المنطقية للاستقراء: 11

7- يُنظر: الاستقراء في النحو، د. عدنان محمد سلمان، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (35) الجزء (3)، 1404 ه: 147

8- يُنظر: الاستقراء الناقص: 11، والاستقراء في النحو: 142 - 143

من استقراء كلام العرب))(1)، وقال أبو علي الفارسي (ت: 377 ه): ((النحو علم بالمقاييس المستنبَطة من استقراء كلام العرب))(2)، وبهذا المعنى عرَّفه المتأخرون أيضًا، قال ابن عصفور (ت: 669 ه): ((النحو علم مستخرَج بالمقاييس المستنبَطة من استقراء كلام العرب؛ الموصِلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها))(3)، وهذا يشير فضلاً عن ذلك إلى أهمية الاستقراء كمبدإ اتَّبعه علماء العربية في الوصول إلى النتائج المرجوّة التي يمكن صوغها فيما بعد في قواعد عامة(4)، مع التأكيد على أنَّ النحويين في أوائل نشأة النحو لم يكونوا على معرفة تامّة بوسائل هذا الاستقراء وطرائقه، وإنما كانوا يسيرون على وفق ما هدتهم إليه الفطرة بغية الحصول على نتائج علمية سريعة(5).

المطلب الثاني: أنواع الاستقراء:

إنّ صلة مفهوم الاستقراء وارتباطه بعلمَي المنطق والأُصول جعلتْ مهمة تقسيمه والحديث عن فروعه من تخصّص أرباب هذين العِلمين، إذ قسموه على نوعين رئيسين هما(6):

1- الأُصول في النحو، تح: د. عبد الحسين الفتلي: 1 / 35

2- كتاب التكملة، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان: 181، ويُنظر: الاقتراح في علم أُصول النحو، السيوطي، قرأه وعلّق عليه: د. محمود سليمان ياقوت: 204

3- المقرَّب، تح: د. أحمد عبد الستار الجواري، ود. عبد الله الجبوري: 1 / 45، ويُنظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 1 / 19، والنحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن: 3 / 190

4- يُنظر: الاستقراء في النحو: 142

5- يُنظر: الرواية والاستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد: 185

6- ينظر: معيار العلم: 161 - 164، والتحبير شرح التحرير في أُصول الفقه، علاء الدين أبو الحسن المرداوي، تح: د. عبد الرحمن الجبرين وآخرين: 8 / 3788، والمنطق: 310، والأسس المنطقية للاستقراء: 11، والرواية والاستشهاد: 185

1- الاستقراء التام: ويقصد به العلماء ((إثبات الحكم في كلّي لثبوته في بعض جزئياته))(1)، وهو الذي يسعى إلى جمع جزئيات المادة المُراد استقصاؤها وتقسيمها من أجل الوصول إلى حقيقةٍ ما، ولهذا أُطلق عليه (الاستقراء المقسَّم)(2)، وهو الذي يُستعمل في إثبات البراهين؛ لأنَّه يفيد اليقين(3)، وهو يقوم على ((العد والإحصاء كما يحدث عند تعداد سكان البلاد أو عند إحصاء الكلمات الدخيلة في اللغة))(4).

2- الاستقراء الناقص: ويسمى عند أرباب علم الأُصول ب ((إلحاق الفرد بالأعم والأغلب))(5)، وعُرِّفَ بأنَّه الاستقراء ((الذي تتبع فِيه أَكثر الجزئيات لإثبات الحكم الْكلِّي المشترك بين جمِيع الجزئيات، بِشرط أَن لَا يتَبَيّن الْعلَّة المؤثرة فِي الحكم))(6)، وهو يفيد الظن؛ لأنَّ المستقري لا يتَتَبَّع إلا بعض الجزئيات(7).

ولعل أُولى الإشارات التي تدلِّل على وجود الاستقراء الناقص في جهد النحويين الأوائل تطالعُنا في صحيفة الإمام (عليه السلام) إلى أبي الأسود الدؤلي، فتذكر

1- المحصول: 5 / 71، ويُنظر: الاستقراء الناقص: 12

2- يُنظر: كتاب التعريفات: 18، والكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري: 106، والمنطق: 310

3- يُنظر: التحبير شرح التحرير: 8 / 3789، والمنطق: 310، والأُسس المنطقية للاستقراء: 22، والرواية والاستشهاد: 185

4- الأصول (تمام حسان): 16

5- التحبير شرح التحرير : 8 / 3789

6- المصدر نفسه والصحيفة نفسها

7- يُنظر: المنطق: 310

الروايات أنَّ أبا الأسود استقرى خمسة أحرف للنصب، وهي (إنَّ)، و (أنَّ)، و (كأنّ)، و (ليتَ)، و (لَعلّ)، وأغفل (لكنّ)، فقال له الإمام: لِمَ تركتَها؟ فقال: لم أحسبْها منها، فقال له: إنَّها منها، فزدْها فيها(1).

وقد استظهر النحويون التباين المنهجي بين الاستقراء التامِّ والناقص عَمليًا، فذهبوا إلى أنَّ ظواهر العربية لا يمكن أن تحُصى؛ لأنَّ ((كلام العرب لا يُحيط به إلا نبيّ))(2)، وفي هذا إشارة إلى سعة العربية، وعدم القدرة على استقراء كلِّ أساليبها؛ ((لأنَّ إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل مُحال))(3)، لهذا احتكموا إلى الاستقراء الناقص الذي يعني إجراء الملاحظة على أُنموذج منتقى من جملة الظواهر المدروسة التي لا حصر لها، والاقتصار منها على القليل دون الكثير(4).

المطلب الثالث: عَلاقة الاستقراء الناقص بالاستقراء التام:

إنَّ المنطق (الأرسطي) في ضوء تقسيمه الاستقراءَ على تام وناقص لم يبيِّن بصورة أساسية العلاقة القائمة بين الفرعين، بل اكتفى بالقول: إنَّ الاستقراء إذا قام على إحصاء كلِّ جزئيات الظاهرة فهو تام، وأما إذا اقتصر على أجزاء من

1- يُنظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي: 1 / 39، والأشباه والنظائر: 1 / 13، وهذا المعنى يؤكد ما قيل: بأنَّ كلام العرب لا يحيط به إلا نبي؛ إذ إن الإمام (عليه السلام) لم يُجرِ إحصاءً أو استقراءً توصّل في ضوئه إلى وجود (لكنّ) من ضمن الأحرف التي استقراها أبو الأسود، إلا أنه - الإمام - استدرك على أبي الأسود، ولهذا أرى أن تُزاد عبارة (أو إمام معصوم) على من يُحيط بكلام العرب

2- الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، شرح وتحقيق: السيد أحمد صقر: 26

3- لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تح: سعيد الأفغاني: 98، ويُنظر: الأصول (تمام حسان): 16

4- يُنظر: الأصول (تمام حسان): 16، والاستقراء الناقص: 13

الظاهرة في الحكم فيعدَّ ناقصًا(1)، وهذا مالم يتفق ورؤية السيد محمد باقر الصدر؛ إذ إنَّ النتائج إذا جاءت موافقة لمقدِّماتها ومتسقةً معها كما في التام فلا يُعدُّ هذا من قبيل الاستقراء، بل يُعدُّ استنباطًا، أما الاستقراء فهو الذي يسير من الخاص إلى العام، وهذا ما يحدث في الاستقراء الناقص، لذا فهو ما ينطبق عليه مفهوم الاستقراء فقط(2).

أما النحويون فإنّ التفريق بين الفرعين كان حاضرًا لديهم – على ما يبدو – فيما اتّبعوه من منهج عَمَلي في تَتبّع اللغة من منابعها؛ فلعلمهم بتعذّر استيعاب كلِّ ظواهر اللغة وأساليبها عمدوا إلى تحديد ما يُستشهَد به كجزء من الظاهرة المراد التقعيد لها، فحدَّدوا المكان والزمان، كما خصَّصوا القبائل التي يُحتج بكلامها، وهم بهذا فهموا ماهيّة الاستقراء التام وعدم القدرة على انتهاجه واستعماله، والقطع بعدم إمكان تحقيقه. ودليل هذا ما ذهب إليه اللغويون بأنَّ ما وصل إلينا من اللغة قليل من كثير، قال أبو عمرو بن العلاء (ت: 154 ه): ((ما انتهى إليكم مما قالتْ العربُ إلّا أقلُّه ولو جاءَكُم وافرًا لجاءكُم عِلمٌ وشعرٌ كثير))(3)، كما نجد هذا المعنى فيما ذكره سيبويه (ت: 180 ه) في قوله: ((وكلُّ شيء جاء قد لزم «الألف» و «اللام» فهو بهذه المنزلة، فإن كان عربيًا نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه فإنما ذاك لأنّا جهلنا ما علم غيرنا، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى))(4).

نخلص مما تقدم إلى أنَّ الاستقراء التام وإن كان دليلاً من أدلّة الجدل النحوي

1- يُنظر: الأُسس المنطقية للاستقراء: 11، والاستقراء الناقص: 16

2- يُنظر: الأُسس المنطقية للاستقراء: 12

3- طبقات فحول الشعراء، ابن سلّام، تح: محمود محمد شاكر: 1 / 25، ويُنظر: الصاحبي: 58

4- الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون: 2 / 102 – 103

ووسيلة من وسائل التقعيد إلا أنّ صلاحيته للاحتجاج تتوقف على التسليم بمضمونه، إذ يمكن لغير المستدِل إنكار مضمونه، وحينئذ لا يصلح دليلاً(1)، هذا فضلاً عن أنَّه يتطلَّبُ معرفةً بكلِّ جزئيات المادة المراد استقراؤها وهذا عمل شاقٌّ يصعب تحقيقه(2)، ولمّا كان الامر كذلك لجأ علماء العربية إلى استقراء جزء من الظواهر وهو ما يُعرَفُ بالاستقراء الناقص، فإنْ قيل: إذا كان نهج النحويين في تتبع مسائل النحو ناقصًا فكيف يتواءم هذا وسعيَهم نحو اطّراد القواعد وإعمامها؟ قلتُ: هذا ما سيُفصح عنه المطلب الآتي:

المطلب الرابع: علاقة الاستقراء الناقص بالقياس:

ليس ثمة مَن يُنكر أنَّ ظواهر العربية ومسائلها لا يمكن استيعابها وإحصاء كلِّ جزئياتها والوصول إلى إعمام يشمل كل جزئياتها بالاستقراء، وقد تقدَّم مثل هذا الكلام، ولهذا كان الاستقراء ناقصًا في جزءٍ منه، لكنّنا إذا قررنا هذه الحقيقة فكيف يمكننا تسويغ أن يكون الاستقراء الناقص سمةً من سمات العلوم المنضبِطة ومنها النحو العربي كما ذكر الدكتور تمام حسان(3).

إنَّ نقص الاستقراء الذي يُوصَفُ به عمل عددٍ من النحويين بسبب سعة العربية وعدم المقدرة على استيعاب كلِّ ظواهرها وأساليبها – وإنْ كان صفةً للعِلم المنضبِط على ما يرى الدكتور تمام – لا يعني إعفاءهم وعدم مطالبتهم بجبر صفة النقص هذه؛ إذ عليهم اللجوء إلى قياس مالم يستطيعوا الوصول إليه وإحصاءه على ما استقرَوه من مسائل مناظرة حتى تتصف القواعد بالعموم، وهذا ما عبّر عنه

1- يُنظر: الأصول (تمام حسان): 184، والاستقراء الناقص: 31

2- يُنظر: الرواية والاستشهاد: 185

3- يُنظر: الأصول (تمام حسان): 15

الدكتور تمام حسان ب (الحتمية)(1)، وهو ما حدث بالفعل في مبدإِ (القياس) نفسه الذي أجراه النحويون في موارد كثيرة ومتشـعبة، ولهذا عرَّفه أبو البركات الأنباري (ت: 577 ه) بـأنَّه ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))(2)، ومن هنا تظهر بوضوح جملة (فقِسْ على هـذا) كثيرًا في المظان النحويـة. كلُّ هذا رغبة في اطّراد القواعد وإعمامها، وإن كانت بعض أقيسة النحويين أسـهمت في تعقيد بعض أبواب النحو ومباحثه ولا سـيما في المسائل التي احتُكمَ فيها الى القياس وحده من دون النظر الى المسموع، وهذا أدَّى إلى خلل وإرباك في عدد من القواعد النحوية(3).

وفائـدة ما تقـدَّم أنَّ المسـتقري للغـة وإن اعتَورَ عمله النقص والقصور أو التقصـير، لكن بإمكانه التوصل إلى الإعمام والتقعيـد إذا أخذ بنظر الاعتبار العناية بالقياس(4)، لكن الـذي يؤاخَذ عليه النحويون في هذا الإطار أنَّهم حكَّموا في اسـتقرائهم أمرين: أحدهما: افتقار الاسـتقراء إلى الخطة المنظَّمة واعتماده على الجهد الشخصـي ما أفضى إلى اضطراب الدراسة ونتائجها، وقد نعتذر لهم؛ إذ ليس بالإمكان محاكمتهم با وصلت إليه العلوم اليوم، والآخر: إعطاء النتائج التي توصَّلوا إليها بطريقة الاستقراء سلطة التحكم في اللغة في عصرها وبعد عصرها ما نتج عن هذا تأويلُ كلِّ ما خالف هذا الاستقراء(5)، والحال أنَّ القواعد نتيجة من نتائج الاسـتقراء، وثمرة من ثمار السماع. وما دامت الحال هذه فمِن الواجب

1- يُنظر: المصدر نفسه: 17 و 57، والرواية والاستشهاد: 279 - 281

2- الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني: 45

3- يُنظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، د محمد حماسة عبد اللطيف: 59 - 60

4- يُنظر: الأسس المنطقية للاستقراء: 32، والاستقراء الناقص: 40

5- يُنظر: الرواية والاستشهاد: 225 - 226، والشواهد والاستشهاد في النحو، د. عبد الجبار علوان النايلة: 136

إبراز الشواهـد والأمثلة التي تسـتند إليها القاعدة وعدم الاقتصار على شواهد دون أخرى بغية العموم، فالأصل أن تُراعى النصوص لا القواعد بلا فرض لوجهـة نظر الباحث في وضع هـذه القواعد(1)، ولو فعلوا هـذا لخلصوا الكثير من مسائل العربيـة من الخلط والتعقيـد، والتأويل والتقدير، لكن ما سبب ذلك؟ هذا ما سيبينُه المطلب الآتي:

المطلب الخامس: أسباب نقص الاستقراء:

اشارة

مما لا شك فيه أنّ نقص الاسـتقراء الذي وُصِفَ به النحو العربي في مسائل متعددة قد نتج عن جملة ظروف أو أسـباب حاول أحد الباحثين إجمالها بالنقاط الآتية(2):

أولًا: النقص في الرواية:

اشارة

حرص النحويون الأوائـل في جمعهم الموادَّ اللغويـة على انتهاج جملـة من المبادئ – وإن بـدت في أوائلها شخصـية تفتقر الى التخطيط الـدقيق – من أجل بناء علم النحو وترسـيخ قواعـده، من ذلك عنايتهم الفائقـة فيمن يأخـذون اللغـة عنه، لذا شافَهَ العلماءُ الرواةُ أبناءَ القبائل الفصـيحة في بواديهم، أو من وفـد منهم إلى الحاضـرة بقصـد التزوّد منها، أو سـكناها، وهم بهـذا العمل إنما يريدون تحرّي الدقة والضـبط والأمانة في الرواية، قال ابن فارس (ت: 395 ه): ((وتؤخذ سماعًا من الرُّواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويُتَّقى المظنون (...) فَلْيَتَحرَّ آخذ اللغة وغيرها من

1- يُنظر: اللغـة بين المعيارية والوصـفية، د. تمام حسان: 158، والقاعـدة النحويـة، دراسة نقدية تحليلية، د. أحمد عبد العظيم عبد الغني: 26 – 27

2- يُنظر: الاستقراء الناقص: 731 – 760

العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة))(1)، ولا شك في أنَّ تلك الضوابط هي من نَهجِ علماء الحديث في الضبط والتوثيق استعارها علماء العربية في ميدان اللغة والنحو(2).

هذا وقد ذكر ابن النديم (ت: 438 ه) عددًا من أسماء الأعراب الفُصَحاء الذين رحلوا إلى الحاضرة وأخذ عنهم علماؤنا(3)، هذا فضلاً عن العلماء الرواة الذين رحلوا إلى البادية لمشافهة أعرابِها، منهم عيسى بن عمر الثقفي (ت: 149 ه)، وأبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد (ت: 175 ه)، ويونس بن حبيب (ت: 182 ه)، والكسائي (ت: 189 ه) وغيرهم(4).

ولما كان همُّ النحويين في جهدهم هذا استقراءَ كلِّ مظاهر اللغة وتفاصيلها، وهذا ما يتعذَّر تحصيله كما تبيّن في الاستقراء التام؛ حصل النقص فيما استقرَوه(5)، ولاسيما أنَّ تدوين التراث اللغوي الشعري والنثري لم يكن إلاـ في بداية القرن الثاني الهجري وما بعده، وكان العلماء قبل تلك المدة يتناقلون الرواية شفاهًا، ما أسهم ذلك في ضياع الكثير من ظواهر التراث اللغوي(6).

وقد انعكس أثر هذا النقص على بعض الأحكام التي توصل إليها علماء

1- الصاحبي: 48، ويُنظر: الاقتراح: 74، والأصول (تمام حسان): 81 - 82، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي: 79

2- يُنظر: الرواية والاستشهاد: 79، وفي أصول النحو، سعيد الأفغاني: 104

3- يُنظر: الفهرست، تح: إبراهيم رمضان: 66 - 71

4- يُنظر: الأصول (تمام حسان): 95، وأثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د. محمد سمير اللبدي: 34

5- يُنظر: الرواية والاستشهاد: 43

6- يُنظر: الاستقراء الناقص: 702، والشواهد والاستشهاد: 36

العربية، سواء أكانت تلك الأحكام تخص المفردات أو التراكيب، وعلى النحو الآتي:

أ. أثر نقص الاستقراء في المفردات:

مما يُستدرك على علماء العربية في الأبنية ما جاء في باب التصغير، فقد أجمعوا على أنَّ أبنية التصغير ثلاثة هي (فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل) ولا تتجاوز ذلك، قال سيبويه: ((اعلم أنَّ التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على «فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعيل»))(1).

وكان من ثمار تحقيق الأُستاذ عبد السلام هارون كتابَ (الاشتقاق) لابن دُرَيْد (ت: 321 ه) عثوره على صيغة رابعة للتصغير وهي (فِعَيْل) بكسر (الفاء)، استنادًا إلى نص ابن دريد الذي يقول فيه: ((وشِيَيْم: تصغير «أشْيَم»، وهو الذي له شامةٌ في أيِّ موضع من جسده، والأنثى «شَيْماء» والجمع «شِيم»))(2).

ب- أثر نقص الاستقراء في التراكيب:

لم يكن نقص الاستقراء مقصورًا على الأبنية والمفردات فحسب، بل شمل الأساليب النحوية أيضًا، من ذلك ما ذكره سيبويه في ()حاشا) قائلاً: ((وأما «حاشا» فليس باسم، ولكنَّه حرف يجر ما بعده كما تجر «حتى» ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء))(3)، وقد اعترض قسم من النحويين على رأي سيبويه هذا، منهم ابن مالك (ت: 672 ه) الذي يقول: ((وكون «حاشا» حرفًا جارًا هو المشهور،

1- الكتاب: 3 / 415، ويُنظر: المقتضب، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة: 2 / 236، واللمع في العربية، ابن جني، تح: فائز فارس: 211، والمفصل، الزمخري: 202، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، معجم ودراسة، د. خديجة الحديثي: 232

2- الاشتقاق، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون: 191، ويُنظر: كناشة النوادر (القسم الأول)، عبد السلام هارون: 45

3- الكتاب: 2 / 349

ولذلك لم يتعرَّض سيبويه لفعليتها والنصب بها، إلا أن ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمن يُوثَق بعربيته))(1)، وهذا ما أكَّده السيوطي (ت: 911 ه) معتذِرًا لسيبويه قائلاً: ((والعذر لسيبويه أنَّه لم يحفظ النصب ب «حاشا»))(2).

ومن المسائل أيضًا حذف (نون) حرف الجرِّ (مِنْ) مع حرف التعريف، فقد عدَّ ابنُ عصفور هذا الحذف من الضرورات الشعرية(3)، على حين ذهب ابن مالك إلى عدم جوازه، لأنَّه قليلٌ بحسب مقتضى كلامه(4)، وقد رفض أبو حيان (ت:

745 ه) رأيَهما قائلاً: ((ويجوز عندي في سعة الكلام، وليس بقليل، ولا مخصوصًا بالضرورة، خلافًا لزاعميها))(5)، وهذا ما صرَّح به السيوطيُّ قائلاً: ((ولو تتبَّعنا دواوينَ العربِ لاجتمعَ من ذلك شيءٌ كثيرٌ، فكيف يُعل قليلاً أو ضرورةً، بل هو كثيرٌ، ويجوز في سَعة الكلام))(6) وما هذا إلاَّ دليلٌ على أنَّ الاستقراءَ الناقص أحدُ أسباب اضطراب هذا المبدإ عندهم.

إن هذه الشواهد وسواها تدل بلا شك أو ريب أنَّ استقراء النحويين لم يكن تامًا، بل صاحبَهُ النقص في جزء منه؛ لذا احتاجوا إلى التأويل والتقدير

1- شرح تسهيل الفوائد، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون: 2 / 306، ويُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تح: د. مازن المبارك، ومحمد عي حمد الله: 165

2- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي: 2 / 280

3- يُنظر: ضرائر الشعر، تح: السيد إبراهيم محمد: 114

4- يُنظر: شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي: 3 / 2009، وارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب: 2 / 722، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات: 3 / 341، وهمع الهوامع: 3 / 412

5- ارتشاف الضرب: 2 / 722، وينظر: همع الهوامع: 3 / 413

6- همع الهوامع: 3 / 412

كي يُصححوا ما وضعوه من ضوابط وقواعد، وقد يُعزى ذلك إلى أنَّ سعيَهم وراء المنابع الأصيلة لكلام العرب جعلهم يتحرّون الدقة والوثاقة والضبط فيمن يأخذون عنه، وهو مبدأ حسن يُحسب لهم، لكنّه أدّى إلى الابتعاد عن بعض كلام العرب بحجج شتى، فمها لا يقبل الجدال أنَّ العربية ليست محصورة بما نصَّ عليه النحويون من قبائل أو أماكن، ولهذا لا يمكن الاعتماد على أعراب بيئات معينة دون أُخر(1)، فالعبرة بصحة ثبوت الشاهد في المسموع الفصيح، زيادة على ذلك رغبتهم في الوصول إلى كلِّ مظاهر اللغة وصورها واستعمالاتها، وهو متعذّر وصعب أدى إلى عدم إفادة اللغة من الكثير من النصوص الفصيحة لسَعة العربية وامتداها، أو بسبب يعود للراوي أو لظروف أُخر(2).

ثانيًا: الاعتماد على الشِّعر أكثر من النثر في الاستشهاد:

حدَّ السيوطي ما يصح الاستشهاد ب ((ما ثبت في كلام من يُوثَق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه (صلى الله عليه و آله)، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين نظماً ونثرًا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كلٍّ منها من الثبوت))(3).

وقد سبقت الإشارة إلى أنَّ الشواهد هي حجة النحوي في إثبات القواعد والتدليل عليها، ولأهميتها في الدرس النحوي قيل: ((الشاهد في علم النحو هو النحو))(4)نشأة النحو: 249(5)، بيْدَ أنَّ النحويين كانوا أكثر احتفالًا بالشعر واعتمادًا عليه،

1- يُنظر: الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القادر بالقاسم: 306 - 307

2- يُنظر: الشواهد والاستشهاد: 36 - 66

3- الاقتراح: 74

4-

5-

فمثَّلت شواهـده معظم حديثهم إذا ما قِيستْ بمصادر الاستشـهاد النثرية الأخرى(1)، فكتاب سـيبويه قد ضمَّ ألفًا وخمسين شاهدًا شعريًّا، ونقل عن أربعمئـة آية قرآنية(2)، وهو عدد قليل موازنة بالشـعر، وبلغت الشواهد الشـعرية في (المقتضب) خمسـمئة وواحدًا وستين شاهدًا شعريًّا، على حين كانت شواهده القرآنيّة أقلَّ من ذلك(3).

هذا، وعلى الرغم من أنَّ ((الشـعر موضع اضـطرار، وموقف اعتذار، وكثيرًا ما يُحرَّف فيه الكلم عن أبنيته وتُحال فيه المُثل عن أوضاع صِيَغِها لأجله))(4)، نجد أنَّ كلمة (شاهد) لا تنصـرف عند ذكرها إلا إلى الشاهد الشعري(5)، وهذا يعكس عناية علماء العربية بالشـعر، وقد أورد الباحثون أسباب ذلك، أذكر منها:

1- المنزلة العظيمة للشـعر عند العرب في عصر ما قبل الاسلام والعصر الإسلامي، فقد كانوا ينشدونه في محافلهم ومناسباتهم قبل مجيء الإسلام. يؤكِّد هذا أنَّ القبائل كانت تتبادل التهاني إذا نبغ فيهم شاعر، ولما جاء الإسلام ظلوا يتناشدونه حتى في المساجد، وبدؤوا يفسرِّون به الغامض من ألفاظ القرآن الكريم(6).

2- قلة النثر الذي وصل إلى النحويين من عصـر ما قبل الإسـلام بالقياس إلى الشـعر؛ إذ لم يُؤثَرْ عن الجاهليين نصوص نثرية كثيرة كما هو الحال في الشعر(7).

1- يُنظر: في أصول النحو: 59 – 60، والأصول (تمام حسان): 96

2- ينظر: الكتاب: 5 / 42 – 89 الفهارس (فهرس الأشعار)، 5 / 7 – 29 (شواهد القرآن الكريم)

3- ينظر: المقتضب: 4 / 225 الفهارس (فهرس الآيات القرآنية)، 4 / 267 – 314 (فهرس الشعر)

4- الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار: 3 / 188

5- ينظر: البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر: 43

6- ينظر: الشواهد والاستشهاد: 32، وفي لغة الشعر، د. إبراهيم السامرائي: 15

7- ينظر: دراسات في اللغة، د. إبراهيم السامرائي: 26

3- نظرَ النحويون نظرةً تقربُ من التقـديس إلى الشـعراء الذين يُعتدُّ برواية شـعرهم وكان كلَّ ما يقولونه يعدُّ عندهم حجة(1)، إذ كان حفظُ الشعر ميدانًا للتباري والتسابق فيما بينهم في شرح الشواهد الشعرية، ولهذا كلِّه إنِ انحرف هذا الشعر عن القواعد النحوية كثرت التخريجات والتأويلات له من دون أن يُرمى قائله باللحن أو الخطأ(2).

4- قد عوّل النحويون على الشعر كثيرًا ظنًا منهم أنَّ روايته أدق من رواية النثر، وأن احتمال التغيير والتبديل فيه أقل من النثر(3).

ولستُ ههنا في مَقام مناقشة تلك الأسـباب وتقرير القول فيها رفضًا أو قبولًا، لكن الذي ينبغي أنْ يُذكرَ في هذا المجال أنَّ الشـعر يعتمد في الأَساس على المعنى والوزن الخاص به، والمعنى هو الـذي يقتضـي القرينة ويختار التركيب المناسب لها، وليس العكس، ومن هنا أصـبح الخروج عن قواعد النحويين سمةً بارزة فيه(4)، هذا زيادة على أنَّ الشاعر إنما يدفعه الى نظم الشـعر الانفعال غالبًا، ولهذا ليس من الممكن وضع قواعد محددة يُراد لها الاطّراد والشيوع للغة انفعالية(5)، وليس من الصواب أنْ يكون الشعرُ المصدرَ الرئيسَ الذي تُستنبَط منه قواعد

1- ينظر: الشواهد والاستشهاد: 34

2- ينظر: الشـعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر: 1 / 88 - 89، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون: 1 / 237 - 238، وفي أصول النحو: 60، وفي لغة الشعر: 17

3- يُنظر: من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس: 342

4- يُنظر: الأصول (تمام حسان): 77 - 78

5- يُنظر: من أسرار اللغة: 336 و 339، والرواية والاستشهاد: 137

لغة من اللغات(1).

وحاصل ما تقدَّم أنَّ الشعر قد احتل مكانة واسعة في التراث العربي، ومن هنا ركز النحويون في الاستشهاد به أكثر من مصادر النثر الأخرى وإن خرج في تراكيبه عن قواعد النحو العربي المستلة من أدلة الاستشهاد النثرية تلك، وهذا أمر أدّى إلى كثرة الضرورات الشعرية على الرغم من ورود شواهد نثرية تُثبت أنَّ الحكم بالضرورة إنما استند إلى استقراء ناقص(2).

ثالثًا: الاختلاف المنهجي في (السماع) بين مدرسَتَي البصرة والكوفة:

من المقرَّر الثابت لدى أغلب الدارسين وجود اختلاف منهجي بين مذهبَي البصرة والكوفة في الركن الأهم من أركان استنباط القواعد النحوية وتفسيرها وهو السماع، وأوجه هذا الخلاف كثيرة ومتشعبة يهمني منها ما يتعلَّق بمصادر هذا السماع أو أدلته التي حددها النحويون بالقرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعرًا ونثرًا.

أما القرآن الكريم فرؤية النحويين تجاهه – على اختلاف مذاهبهم النحوية – صحة الاحتجاج به وبألفاظه في بناء القواعد النحوية والصرفية مستعينين بذلك بما وثَّقوه من المسموع من كلام العرب، على أنَّ البصريين اعتزّوا بأقيستهم التي بنوها على الشعر والنثر، فا يستشهدون بآية إلا إذا تأيَّدت بالمسموع نظماً أو نثرًا وإلا عمدوا الى التأويل والتقدير، على حين أنّ احتجاج الكوفيين بالقرآن الكريم

1- يُنظر: من أسرار اللغة: 336 و 339. ودلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، د. علي عبد الفتّاح محيي الشمري: 161 – 164

2- يُنظر: من أسرار اللغة: 342، والاستقراء الناقص: 734

أكثر وأوسع(1).

وأما القراءات القرآنية – وهي المصدر المهم من مصادر الشواهد النحوية – فقد وقع الخلاف بين المذهبين في جواز الاحتجاج بها في بناء قواعد العربية، فعامة أهل البصرة يستدلون بها إذا جاءت موافقةً لدليلٍ مسموع، أو متسقةً مع قياس موضوع(2)، بخلاف الكوفيين الذين اعتدُّوا بها وجعلوها ركنًا أساسيًا في بناء القواعد وتعديلها(3)، وقد أسفر عدم الاعتماد عليها عن حرمان النحو من رافد كبير للشواهد النحوية، الاستدلال به ((يُغني اللغة إذ يمدُّها بفيض غزير من الاستعمالات وبمختلف الأساليب؛ لعلاقتها الوثيقة باللهجات العربية))(4)، وعدم الاعتداد بذلك يؤدي إلى نقص الاستقراء في مسائل متعددة من ذلك مثلاً مسألة حذف العائد على الاسم الموصول، فقد ذهب البصريون إلى جواز حذف العائِد على الموصول إذا كان (أي) مطلقًا، وإلّا أجازوا حذفَه بشرط طول الصلة على القبح أو الشذوذ، أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا الى جواز حذف هذا العائد مطلقًا سواء كان (أي) أم غيره طالَت الصلة أم لم تطل(5).

1- يُنظر: الشواهد والاستشهاد: 203 – 213، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي: 14

2- يُنظر: الشواهد والاستشهاد: 237

3- ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د: مهدي المخزومي: 384، و الشواهد والاستشهاد: 279

4- الشواهد والاستشهاد: 225

5- يُنظر: الكتاب: 2 / 105، 107، 108، ومعاني القرآن، الفراء، تح: أحمد يوسف النجاتي وآخرين: 1 / 365، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل شلبي: 1 / 104، والأصول في النحو: 2 / 396، والمقرب: 1 / 61، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تح: د. أحمد محمد الخراط: 1 / 225، وهمع الهوامع: 1 / 348، والنحو الوافي: 1 / 395

واستدل ابن مالك بقوله تعالى: «تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ»(1)، في قراءة الرفع في (أحسن)(2) فأجاز حذف العائد من دون اشتراط طول الصلة، محتجًا لرأيه بشواهد أُخر(3). هذا فضلاً عن الكثير من الموارد التي رفدت بها القراءات القرآنية النحو العربي بكثير من القواعد، كما أسهمت في معالجة نقص استقراء النحويين(4).

وأما الحديث الشريف فمذاهب النحويين في جواز الاحتجاج به معلومة، فمنهم من أجاز، ومنهم من منع، ومنهم من التزم المذهب الوسط(5)، ولستُ أدري ما تعليل مَن منع الاحتجاج به بحجة روايته بالمعنى مع أن كثيرًا من الأحاديث دُوِّنت قبل أنْ يُدوَّن الشعر العربي المتفق على الاحتجاج بهِ، والحديث هو نثر ليس فيه من ضرورات الشعر فكان يجب أنْ يقدَّم في الاحتجاج على غيرهِ(6)، و لهذا فإنَّ المذهب الصحيح أن يُحتَج به وهذا ما عليه العلماء الأوائل وإن كان على قلة(7).

ولا شك في أنّ مَن تبنّى مذهب المنع قد أغفلَ الكثير من الشواهد التي لها أثرٌ

1- سورة الأنعام من الآية: 154

2- وهي قراءة يحيى بن يعمر، ينظر: الكتاب: 2 / 108، وجامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، تح: أحمد محمد شاكر: 12 / 236، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تح: علي النجدي ناصف وآخرينِ: 1 / 234، ومعجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب: 2 / 588

3- يُنظر: شرح التسهيل: 1/ 207 - 0208، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تح: د. طه محسن: 184 - 185

4- يُنظر: أثر القرآن والقراءات: 345 - 366

5- يُنظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: 15

6- يُنظر: الشواهد والاستشهاد: 297، وفي أصول النحو: 46

7- يُنظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: 427

بـالغ الأهميـة في التقعيـد النحوي اسـتطاع ابن مالك الاحتجاج بها في الردِّ على ما لـم يـذكره النحويون، فهو بحق كما قال السـيوطي عنه: ((كانَ أمة في الاطِّلاع على الحديث))(1).

والشواهد التي احتج بها كثيرة منها جواز ورود فعل الشـرط مضارعًا مجزومًا والجواب ماضـيًا(2) اسـتنادًا إلى قول النبيّ محمدٍ (صلى الله عليه و آله): ((من يقُمْ ليلـةَ القـدرِ، إيمانًـا واحتسابًـا، غُفِرَ له ما تقـدَّم مِن ذَنبِه))(3)، على حين رأى جملـة من متـأخري النحويين أن هـذا التركيب محمول على الضرورة الشعرية(4)يُنظر: توضـيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان: 3 / 1278، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الأزهري: 2 / 401، وهمع الهوامع: 2 / 551(5)، كما احتج الرضي (ت: 686 ه) بكلام أمير المؤمنين (عليه السلام) فيما يقرب من ثلاثين موضعًا(6).

وخلاصـة ما تقـدَّم أنَّ موقف النحويين من بعض أدّلة الاستشـهاد أدّى إلى عدم الإفادة منها في التقعيد النحوي، يُزاد على ذلك عدم إمكانية الإحاطة بكلام العرب أسهم كثيرًا في نقص الاستقراء.

1- بغية الوعاة طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم: 1 / 134

2- يُنظر: شواهد التوضيح: 67، والصحيفة (173 - 178) من هذا البحث

3- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري) محمد بن إسماعيل البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر: 1 / 16 (35)

4-

5-

6- يُنظر: شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر: الفهارس العامة، ثانيًا: من نهج البلاغة لسيدنا علي (رضى الله عنه) 47 - 48

المطلب السادس: أهمية كلام الإمام علي (عليه السلام) في معالجة نقص الستقراء:

اشارة

لا أبدو مغاليًا إذا قلت: إن كلامه (عليه السلام) لا تحيط بأسراره الكلمات، أو تفي بسبر مكنوناته الصفحات، فأمير المؤمنين (عليه السلام) ((مَشرع الفصاحة و موردها و منشأ البلاغة و مولدها، ومنه (عليه السلام) ظهر مكنونها وعنه أخذت قوانينها))(1)، على أنَّ تمام التمهيد يُملي عليَّ الحديث – ولو بإيجاز – عمّن انعقدت الدراسة في كلامه المبارك، وعن أثر نصوصه (عليه السلام) في تصويب ما وقع به النحو العربي من خلل بسبب نقص الاستقراء، ومن أجل الوقوف على ذلك لابد لي من عرض مقتضَب لأهم الأحكام النحوية التي تأثرت بهذا النقص ذاكرًا في كلِّ حكم شاهدًا علَويًا لبيان أهمية كلامه في بناء القواعد النحوية، وكما يأتي:

1. الحكم بالمنع:

منعَ سيبويه اجتماع فاعل فعل المدح والتمييز في تركيب واحد فقال: ((«نِعْم» تكون مرة عاملة في مضمَر يفسرّه ما بعده، فتكون هي وهو بمنزلة «ويحه ومثله»، ثم يعملان في الذي فسّر المضمر عمل «مثله» و «ويحه» إذا قلت: لي مثله عبدًا، وتكون مرة أُخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه))(2)، فسيبويه يرى بحسب هذا النص أنّ فاعل (نِعمَ) إمّا يكون مستترًا يفسرّه التمييز بعده، نحو قولنا: نعم رجلا زيدٌ، حاملاً ذلك على معنى (وَيْحهُ رجلاً) فهذا مما يلزمه التفسير بالتمييز، أو يرفع فاعلاً ظاهرًا وفي هذه الحال يجب ألا يُؤتى بالتمييز، استغناءً بالفاعل الظاهر(3)،

1- شرح (المعتزلي): 1 / 45، مقدمة الشريف الرضي

2- الكتاب: 2 / 177

3- يُنظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، الشاطبي، تح: مجموعة من المحققين: 4 / 515

فالمرفوع والمنصوب جميعًا يـدلان على الجنس، وأحدهما يُغني عن الآخر، فالجمع بينهما بمنزلة الجمع بن العِوض والمعوَّض عنه وهو لا يجوز(1)، وأجازه المبرد (ت: 285 ه)(2).

إنَّ الاسـتدلال بكلام أمير المؤمنين ينقض ما ذهب إليه سـيبويه ويُثبِت صـحة اجتماع فاعل فعل المـدح والتمييز في تركيب واحـد، إذ قال (عليه السلام): ((وَ لَنِعْمَ دَارُ مَنْ لَمْ يَرْضَ بِهَا دَارًا))(3). زيادة على شاهد آخر ورد عن النبي محمد (صـلى الله عليه و آله)(4)، وهذا دليل قاطع على جواز هذا التركيب في النحو العربي.

2. الحكم بالضرورة الشعرية:

حكم الصَّيْمري (من نحاة القرن الرابع الهجري) على حذف (قد) قبل الفعل الماضي والاستغناء عنها ب (اللام) في جواب القسم بالضرورة الشـعرية، وهذا صريح كلامه: ((ولا تدخل هذه «اللام» على الفعل الماضي إلا مع «قد» ولا يحسن حذف «قد» معها إلا في الشعر))(5)، وحكمه هذا منتقض بنصِّ نهج البلاغة؛ إذ قال الإمام (عليه السـلام) في الشـجرة وهي إحدى معجزات النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه و آله): ((فوَ اَلَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ لاَنْقَلَعَتْ بِعُرُوقِهَا وَ جَاءَتْ وَلَهَا دَوِيٌّ شَدِيـدٌ))(6)، فجـاء جواب القسم (لانقلعت) وهو فعل ماض مقترن ب (اللام) فقط من دون (قد)، في دلالة

1- يُنظر: علـل النحو، ابن الورّاق، تـح: محمود جاسم محمـد الـدرويش: 293، وشـرح المفصـل، ابن يعيش: 7 / 132، وشرح الكافية الشافية: 2 / 1106، والمقاصد الشافية: 4 / 515

2- ينظر: المقتضب: 2 / 150

3- شرح الرضي على الكافية: 4 / 252، والنص وارد في: نهج البلاغة، تح: فارس الحسون: 457، وينظر: شرح (المعتزلي): 11 / 239

4- يُنظر: شواهد التوضيح: 167

5- التبصرة والتذكرة، تح: د. فتحي أحمد مصطفى: 1 / 452

6- نهج البلاغة: 396، وينظر: شرح (المعتزلي): 13 / 313

على جواز وورد هذا النمط النحوي في النثر أيضًا وليس وقفًا على لغة الشعر(1).

ومن الشواهد أيضًا ما ذكره الرضي الاسترابادي عن السيرافي (ت: 368 ه) بأنّه يرى نصب اسم الفاعل مفعولًا ثانيًا ضرورة، جاء ذلك في تعقيبه على قوله تبارك وتعالى: «وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا»(2)، على قراءة من أثبت (الألف) في الفعل (جعل)(3)، يقول الرضي: ((قال السيرافي: إن الأجود ههنا أن يقال: إنما نصب اسم الفاعل المفعولَ الثاني ضرورة حيث لم يمكن الإضافة إليه؛ لأنه أُضيف إلى المفعول الأول))(4)، وإذا كان السيرافي – على ما نُقل عنه – يرى في القراءة القرآنية ضرورة على مذهب الأخفش (ت: 215 ه) الذي يُجيز وقوعها في النثر، وفي القرآن الكريم أيضًا(5)؛ فإن في نهج البلاغة ما يؤكد تلك القراءة ويعضُدها، إذ قال الإمام (عليه السلام) في وصف الخفّاش: ((وَجَاعِلَةُ اَللَّيْلِ سِرَاجًا تَسْتَدِلُّ بِهِ فِي اِلْتِمَاسِ أَرْزَاقِهَا))(6).

3. الحكم بعدم ورود السماع:

جزم بعض النحويين واللغويين بعدم ورود بعض التراكيب أو الألفاظ في كلام العرب، فكرّروا عبارات من قبيل (لم تتكلم به العرب)، أو (لم يُسمع) ونحو ذلك

1- ينظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة، د. علي عبد الفتاح محيي: 360، والأساليب الإنشائية غير الطلبية في نهج البلاغة، حسين علي محمد (رسالة ماجستير مخطوطة): 25

2- سورة الأنعام: من الآية 96

3- وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، يُنظر: كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تح: شوقي ضيف: 263

4- شرح الرضي على الكافية: 3 / 418، وينظر: النحويون والقرآن، د. خليل بنيان الحسون: 131

5- يُنظر: معاني القرآن، تح: د. هدى محمود قراعة: 1 / 79، 2 / 480، وهمع الهوامع: 3 / 290، والنحو الوافي: 4 / 271

6- نهج البلاغة: 282، وينظر: شرح (المعتزلي): 9 / 181

مما يحتاج إلى استقراء تام وهو ما يتعذّر كما تقدّم، وربما يجعلون الأمر غُفْلاً من دون ذكر للفظ أو التركيب وهو أحسن من القطع أو الجزم بعدم الورود، من ذلك ما ذكره سيبويه في وزن (فَعْلَل) قائلاً: ((فإذا زدت من موضع «اللام» فإن الحرف يكون على «فعلل» في الاسم، وذلك نحو: «قَرْدَد»، و «مَهْدَد» ولا نعلمه جاء وصفًا))(1)، غير أنَّ الاستقراء أثبت وجود هذا البناء وصفًا في عدد من المواضع، منها ((أرضٌ هَجهَج: جَدْبةٌ لا نَبْتَ فيها))(2)، وموضعٌ فَدْفَد: فيه غلظ وارتفاع(3)، ومنه قول الإمام أمر المؤمنن (عليه السلام) في نهج البلاغة: ((هذا الخطيب الشَّحْشَح))(4)، و (شحشح) بوزن (فَعْلَل)، وهو صفة ل (الخطيب).

ومن الألفاظ التي لم تصل إليها أسماع اللغويين كلمة (خَصِيصَة) بوزن (فَعِيلَة) وجمعها (خصائص) وهي جمع (فعيلة) على (فعائل) وهو جمع قياسي، فلم تنص على ذكرها معجماتنا اللغوية، لكن اللغة أوسع مما أثبتته تلك المعجمات؛ فقد

1- الكتاب: 4 / 277

2- تهذيب اللغة، الأزهري، تح: محمد عوض مرعب: 5 / 227 (هج)، ويُنظر: لسان العرب: 2 / 387 (هجج)

3- يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الاثير، تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي: 3 / 420 (فدفد)

4- نهج البلاغة: 681، وينظر: شرح (المعتزلي): 19 / 106، ويُنظر: أبنية المبالغة وأنماطها في نهج البلاغة، دراسة صرفية نحوية دلالية، حيدر هادي خلخال: 88، والخطيب هو صعصعة بن صوحان العبدي (رضى الله عنه) أبو عمر، أو أبو طلحة، من أهل الكوفة، كان مسلمًا في عهد النبي محمد (صلى الله عليه و آله)، ولم يرَه، وشهد مع الإمام علي (عليه السلام) صفِّين وكان أميرًا على كردوس، وكان خطيبا فصيحا، توفي في حدود سنة (60 ه)، ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، القرطبي، تح: علي محمد البجاوي: 2 / 717. و (الشحشح) من غريب كلام الإمام (عليه السلام) الذي ذكره الشريف الرضي (ت 406 ه) مبيِّنًا معناه بقوله: ((الماهر بالخطبة، الماضي فيها، وكلُّ ماضٍ في كلامٍ أو سَيْر فهو شَحشَح، والشحشح في غير هذا الموضع: البخيل المُمْسِك)). نهج البلاغة: 681

وردت هذه اللفظة في قول الإمام علي (عليه السلام): ((وَقَدْ عَلِمْتُمْ مَوْضِعِي مِنْ رَسُولِ اَللّه (صلى الله عليه و آله) بِالْقَرَابَةِ اَلْقَرِيبَةِ وَ اَلْمَنْزِلَةِ اَلْخَصِيصَةِ وَضَعَنِي فِي حَجْرِهِ وَ أَنَا وَلِيدٌ))(1).

ومن الأبنية التي فاتت اللغويين أيضًا المصدرُ (تَهْمَام) بوزن (تَفْعال) على الرغم من وروده في كلام الإمام علي (عليه السلام) وفي شعر امرئ القيس أيضًا(2).

ولم يكن أثر نقص الاستقراء في العربية وقفًا على الألفاظ بل شمل أيضًا التراكيب النحوية، فقد غاب عن النحويين جملة من التراكيب الفصيحة بحجة عدم ورود السماع دليلاً عليها، من ذلك ما نسبه عدد من اللغويين والنحويين إلى الأصمعي (ت: 216 ه) بأنه يمنع ورود (ما) بعد (شتان) فلا يجوز عنده القول:

شتّان ما بين زيد وعمرو(3).

إنَّ الاستدلال بكلام الإمام علي في يبيّن نقص استقراء الاصمعي، وإثبات عدم صحة ما ذهب إليه، إذ قال (عليه السلام): ((شَتَّانَ مَا بَيْنَ عَمَلَيْنِ عَمَلٍ تَذْهَبُ لَذَّتُهُ وَ تَبْقَى تَبِعَتُهُ وَ عَمَلٍ تَذْهَبُ مَؤونَتُهُ وَ يَبْقَى أَجْرُهُ))(4).

1- نهج البلاغة: 395، وينظر: شرح (المعتزلي): 13 / 197، ولي على هذا الشاهد مسألة أخرى، ينظر: الصحيفة (233 – 237) من هذا البحث

2- يُنظر: نهج البلاغة: 71، وشرح (المعتزلي): 2 / 74، ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم: 78، وأبنية المبالغة وأنماطها: 266

3- يُنظر: إصلاح المنطق، ابن السكِّيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون: 202، والمحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تح: عبد الحميد هنداوي: 7 / 608 (شت)، والمفصل: 163، وشرح الرضي على الكافية: 3 / 103، وارتشاف الرب: 5 / 2304، وتوضيح المقاصد: 3 / 1160، والمزهر في علوم اللغة وانواعها، السيوطي السيوطي، تح: فؤاد علي منصور: 1 / 252، وأبنية المبالغة وأنماطها: 135 – 136

4- نهج البلاغة: 653، والرواية فيه بعدم ذكر (ما) بعد (شتان)، على أن الرواية الأشهر بذكرها ولذلك أثبتها. ينظر: شرح (المعتزلي): 18 / 310، وشرح نهج البلاغة (البحراني): 5 / 316، تمام نهج البلاغة، السيد صادق الموسوي: 698، وبهج الصباغة في شرح نهج البلاغة، التسري: 14 / 539، وتوضيح نهج البلاغة، السيد محمد الشرازي: 4 / 319، وأبنية المبالغة وأنماطها: 135 – 136

4. الحكم بالنّدرة:

قرر النحويون أن من الأنماط التي تأتي عليها (أي) أن تكون اسماً مُعْرَبًا، فتقع وصفًا لموصوف يُشرط فيه التنكير في الغالب، وأن تكون (أي) مضافةً لفظًا ومعنى إلى نكرة مذكورة بعدها من لفظ الموصوف ومعناه، نحو: استمعت إلى عالمٍ أيِّ عالمٍ، للدلالة على المبالغة والتفخيم(1)، والغالب في الموصوف أن يكون مذكورًا في الكلام، فإنْ جاء محذوفًا حُملَ التركيب على الندرة(2).

وقد جاء الموصوف محذوفًا في قول الإمام (عليه السلام) فيما نُسب إليه: ((اِصحَبِ الناسَ بأيِّ خُلُقٍ شئتَ يَصحبوك بمثلِه))(3)، والتقدير: اِصحبِ الناس بخلق أيِّ خلق...

إنَّ ورود هذا النمط في كلام الإمام يفسح المجال أمام إجازته والقياس عليه، إذ إن القواعد رهينة الاستعمال، قال ابن جني (ت: 392 ه): ((واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدعْ ما كنت عليه إلى ما هم عليه))(4)؛ لأن النادر اللغوي يعني ((ما قلَّ وجودهُ وإنْ لَمَ

1- يُنظر: شرح الكافية الشافية: 1 / 286، وتوضيح المقاصد: 2 / 813، ومغني اللبيب: 109، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: 3 / 65، وهمع الهوامع: 1 / 355 - 356، والنحو الوافي: 1 / 367

2- يُنظر: ارتشاف الضرب: 21036، وهمع الهوامع: 1 / 356، والنحو الوافي: 1 / 367

3- نهج البلاغة: 729، وينظر: شرح (المعتزلي): 20 / 309

4- الخصائص: 1 / 125

يُخالِف القياس))(1) وهذا ما دعا الأستاذ عباس حسن (ت: 1398 ه) إلى الاستدلال بالشاهد العلوي في الرد عى النحوين قائلاً: ((ورودها في نثر الإمام علي أفصح البلغاء فوق ورودها في البيت السابق قد يبيح استعمالها وإن كان هذا الاستعمال قليلا. وحسبنا أنه مسموع في النثر وفي الشعر من أفصح العرب))(2). هذا زيادة على طائفة كثيرة من الشواهد العلوية التي عرضتها الدراسة، وإذا كان شأن كلام الإمام هكذا فلِمَ عزف أغلب النحويين عن الاحتجاج به في الدرس النحوي؟ قد يطول الحديث في ذكر أسباب ذلك تفصيلاً، إلا أنَّ أغلب الظن أنّ الذي أثَّرَ في ذلك هو مذهب قسم من النحويين الذين منعوا الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف بزعم روايته في المعنى، ولا شك في أن كلامه (عليه السلام) مصداق للحديث؛ إذ ((الحديث في اصطلاح المحدِّثين قول النبي (عليه السلام) وفعله وتقريره (...) وقول أصحابه وفعلهم وتقريرهم والتابعين لهم))(3)، لكنه إذا كانت رواية حديث النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه و آله) بالمعنى مسوّغَ مَن منعَ الاحتجاج به بحجة عدم تدوينه لمدة طويلة؛ فإن ذلك لا ينطبق على أحاديث أئمة أهل البيت (عليه السلام) الخاصة بهم أو تلك التي يروونها عن النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه و آله)؛ إذ المنقول عنهم أنهم شجَّعوا على تدوينها ورغّبوا في كتابتها، ورفعوا الحظر المفروض على رواية الحديث، قال امير المؤمنين (عليه السلام):

((إذا كتبتم الحديثَ فاكتبوه بإسناده، فإن يكُ حقًا كنتم شركاء في الأجر، وإنْ يكُ

1- كتاب التعريفات: 239

2- النحو الوافي: 1 / 367، والبيت الشعري الذي يشير إله الأستاذ عباس حسن هو بيت الفرزدق: إذا حارب الحجاج أيَّ منافق علاه بسيف كلما هز يقطع. شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشرحه وأكملها: إيليا الحاوي: 2 / 70

3- دستور العلماء، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول، عرَّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص: 2 / 11، وينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: 13

باطلاً كان وزره عليه))(1)، وذكرَ هذا المعنى ابن ابي الحديد (ت: 656 ه) فقال:

((وحسبُك أنّه لم يدوَّن لأحدٍ من فصحاء الصحابة العشر ولا نصف العشر مما دُوِّن له))(2). وأكد هذا المعنى أيضًا الدكتور شوقي ضيف من المحدَثين(3).

إنَّ حجة الرواية بالمعنى كانت نتيجة من نتائج إقدام السلطة بعد رحيل النبي (صلى الله عليه و آله) وتوجيهها بعدم تدوينه لمدة طويلة(4)، فقد ذكر الذَّهَبي (ت: 748 ه) أنَّ الخليفة الأول: ((جمع الناس بعد وفاة نبيِّهم فقال: إنكم تحدِّثون عن رسول الله (صلى الله عليه و آله) أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافًا فلا تحدِّثوا عن رسول الله شيئًا، فمَن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه))(5)، وعلى هذه المنهج سار الخليفة عمر بن الخطاب أيضًا، فقد رُوي عن أبي هريرة أنه قال: ((ما كُنَّا نستطيع أن نقول: قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) حتى قُبض عمر قال أبو سلمة فسألته بمَ؟ قال كنا نخاف السياط وأومأ بيده إلى ظهره))(6)، ودليل هذا ما قاله عمر لأبي هريرة: ((لتتركَنَّ الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه و آله) أو لألحقنَّك بأرض دَوْس))(7).

1- كنز العمال في سُنَن الأقوال والأفعال، المتقي الهندي، تح: بكري حياني، وصفوة السقا: 10 / 222 223

2- (شرح (المعتزلي): 1 / 25

3- يُنظر: تاريخ الأدب العربي (العصر الإسلامي): 453

4- يُنظر: تذكرة الحفّاظ، الذهبي: 1 / 12 - 17

5- تذكرة الحفاظ: 1 / 9

6- تاريخ دمشق، ابن عساكر، تح: عمرو بن غرامة العمروي: 67 / 344، وينظر: سير أعلام النُّبَلاء، الذهبي، تح: مجموعة من المحققين: 2 / 602 - 603

7- تاريخ دمشق: 67 / 343. ((دوس قبيلة من الأزد، منها أبو هريرة، ولهم موضع يقال له حجرة دوس)) معجم البلدان، ياقوت الحموي: 3 / 88

وقد جرى هذا النهج على روايات أهل البيت (عليه السلام) أيضًا، بل إنَّ كتب الحديث تذكر توجيه من بيده السلطة آنذاك بحرق مدوناتهم وإتلافها(1). الأمر الذي ساعد على تغييب الحديث النبوي من دائرة الاحتجاج النحوي، وإنِ اعتُمد عليه في قضايا اللغة والمعجم؛ إذ حاجة النحو إلى الضبط والدقة في الرواية أكثر من حاجة المعجم إليهما؛ لأنَّ الاحتجاج بالشاهد متوقفةٌ على صحة ألفاظه، فالشاهد هو النحو كما قيل.

ولابد من الإشارة هنا إلى أنّ ادّعاء الرواية بالمعنى ربما لم تُقنِع القدماء من النحويين فاستشهدوا به على نطاق ضيِّق، فاحتج به سيبويه بقلة(2)، ثم إنَّ الشعر كثيرًا ما رُويَ بالمعنى أيضًا، إذ قد يرد البيت الواحد بروايات متعددة لكلِّ رواية وجه يختلف عن الآخر، فلِمَ تَصدَّر أدلة الاستشهاد النحوي بخلاف الحديث النبوي الشريف؟!(3).

أفهم مما ذُكِرَ أنَّ الموقف السياسي يقف في صدارة العوامل التي منعت الاحتجاج بالحديث، وأمارات هذا الموقف تظهر بوضوح في أكثر من وجه، منها تعامل بعض اللغوين والرواة القدماء مذهبيًا ممن له صلة بأهل البيت (عليهم السلام)، فقد ذكر أبو الفرج الأصبهاني (ت: 356 ه) أخبارًا عن الشاعر يزيد بن مفرِّغ الحِمْرَي (ت: 69 ه)، منها قوله: ((وله طراز من الشعر ومذهب قلّما يلحق فيه أو يقاربه، ولا يعرف له من الشعر كثير، وليس يخلو من مدح بني هاشم أو ذمّ غيرهم ممّن هو عنده ضدّ لهم، ولولا أنّ أخباره كلّها تجري هذا المجرى ولا

1- يُنظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، تح: محمد عبد القادر عطا: 5 / 143

2- يُنظر: الشاهد وأصول النحو: 69

3- يُنظر: الأصول (تمام حسان): 95، وفي أصول النحو: 52

تخرج عنه لوجب ألّا نذكر منها شيئًا))(1)، وإذا كان الحال كذلك، فمن هنا نفسر التشكيك بنسبة كلام الإمام (عليه السلام) الذي جمعه الشريف الرضي (ت: 406 ه) في نهج البلاغة إلى الرضي نفسِه، لِكون بعض خطبه تعرَّضت إلى ذكر بعض الصحابة (رضى الله عنه).

وقد تجلىّ هذا العامل السياسي والمذهبي في صورة أُخرى وهي عدم التصريح باسم النبي محمد (صلى الله عليه و آله) أو أهل البيت (عليهم السلام) عند الاستدلال بأقوالهم خوفًا من الحاكم أو مجاملةً له، فلمْ يصرِّح سيبويه باسم النبي (صلى الله عليه و آله)، بل كان يُورد أحاديثه ضمن أمثلة الكتاب، فيقول مثلاً: (قال)، أو (تقول)، أو (مثل ذلك)، أو (من العرب)، أو (أما قولهم)(2)، ولعلّ موقف سيبويه هذا متأتٍ من أنَّه وُلِدَ ((في أوائل دولة بني العباس ومات في خلافة الرشيد))(3)، ومعلوم ما في هذا العصر من ظروف اجتماعية وسياسية وفكرية كثيرة ألقت بتأثيراتها السلبية على التأليف النحوي، وقد يكون نهجُ سيبويه هذا هو من جرَّأ النحويين بعده على عدم الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف(4)، فهذا ابن جني يقول: ((ألا ترى إلى قول بعضهم في الترغيب في الجميل: ولو رأيتم المعروف رجلاً لرأيتموه حسنًا))(5)، والقول موثَّق للإمام الحسين (عليه السلام) كما ذكر العلّامة المجلسي (ت: 1111ه)(6).

1- الأغاني: 7 / 167

2- يُنظر: الكتاب: 3 / 268، 2 / 80، 2 / 32، 4 / 116، 1 / 74، 1 / 327، 2 / 393، والشاهد وأصول النحو: 69

3- سيبويه إمام النحاة، د. علي النجدي ناصف: 49

4- ينظر: سيبويه أول من جرَّأ النحويين على العزوف عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، أ. د. سعدون أحمد علي الربعي، بحث منشور في مجلة العميد، العدد الخامس، آذار 2013 م: 366 - 369

5- الخصائص: 2 / 443

6- ينظر: بحار الأنوار لدرر أخبار الأئمة الأطهار، تح: مجموعة من العلماء: 75 / 127

وقـد يُزاد على ما تقـدم أسـباب أَخر، غير أنْ ما ذكرتُه – من وجهة نظري – يعدُّ سـببًا رئيسًا في عزوف أغلب النحويين عن الاحتجاج بكلام الامام في مجال النحو إلا الرضي الذي يعدُّ ظاهرة في هذه المسألة لكنه متأخر.

إنَّ موقف الرضـي هذا هو الذي ينبغي أنْ يُعتمَدَ من لدن الباحثين المحدَثين الذين عابوا على القدماء عدم العودة إلى الحديث الشريف في تقعيد مسائل النحو العربي، فهو نص عربي فصـيح مقول في عصـر الاحتجاج جرى على وفق أدلة الاحتجاج النحوي فيما يصح الاستشهاد به، لذا كان من الواجب العناية به في تقرير ضوابط العربية أو تعديل ما غاب فيه الاسـتقراء التام لشواهدها، ومن هنا جاء هذا البحث موسومًا ب (كلام الامام علي (عليه السلام) والصناعة النحوية) المقصد من هذا أن كلامه إنا يجري على وفق أدلة العلماء في الاحتجاج، لكنَّهم لم يأخذوا به في الصـناعة النحوية التي عرَّفها السـيوطي بقوله: (النحو: صناعة علميّة يُعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف، ليُعرَف الصحيح من الفاسد، وبهذا يُعلم أن المُراد بالعلم المصدَّر به حدود العلوم: الصناعةُ))(1)، ثم إنَّ عدم الأخذ بكلام الإمام خلاف المنهج الصـحيح في الاستشـهاد، إذ ((إنَّ الإمام لا نكرانَ في صـحة الاستشهاد بأقواله))(2)؛ لأن إحدى حدود ضـبط هذه الصناعة النظر الى اللغـة نفسـها وما فيها من شواهـد حيَّة تُثري النحو بشتّى الأساليب والاسـتعمالات النحوية الفصـيحة كي تحظى قواعده بالاطّراد والإعمام، لا أنْ تُفرَض بأقيسة أسهمت كثيرًا بالاضطراب والتأويل(3).

1- الاقتراح: 24

2- نشأة النحو: 251

3- يُنظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة: 67 – 76، والقاعدة النحوية: 10، وفي النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي: 19

وصفوة القول: لو احتكم النحويون إلى الاحتجاج بكلامه (عليه السلام) فضلاً عن القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف لخرجنا بقواعد عامة وموضوعية بعيدة عن التأويل والتقدير والضرورات، ولأُجبرَ نقص الاستقراء الذي مُنِي به النحو العربي في أبواب كثيرة؛ لأن أية قاعدة نحوية لا يمكن أن يُستندَ إليها ما لم تتصف بالعموم، أي ان تنطبق على جمهرة مفرداتها أو تراكيبها(1)، ثم إنَّ كثيرًا من تعبيرات الإمام (عليه السلام) والتراكيب التي استعملها ما هو شائع ومسموع في عصره، هذا زيادة على ما انفرد به، غير أنَّ النحويين أغفلوها ولم يصرِّحوا بذكرها، ولهذا حرصتُ في أغلب المواضع التي درستها على تعضيد نصوصه بشواهد أُخر من القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف، أو بشواهد شعرية قيلت في زمن قريب من عره (عليه السلام)؛ إذ إنَّ لغة أيِّ فرد هي صورة لمظاهر المجتمع الذي ينشأ فيه، وهي مزيج من الاستعمالات الشائعة في ذلك العصر(2)، ولا غروَ في أن كلام الإمام أولى بالاحتجاج من كلام يُنسب لأعرابي لم يُعرف اسمه، أو شاعر ارتكب الوعرَ حتى يستقيم بيته من العلل(3).

وفي ختام التمهيد أجد نفسي ملزَمًا بأنْ أعرض لحجيّة الاحتكام إلى كلام الفرد في تعديل القواعد النحوية وإن لم يُسمع هذا الكلام إلا منه، وهذا أمر قد يخطر في ذهن القارئ الكريم، وإنْ كان الإمام مما لا نقاش في فصاحته وموافقة كلامه لمبادئ علماء العربية في شرائط الاحتجاج كما مرّ، ولعل ما ذكره ابن جني يُغني القول بذلك، فقد أشار إلى أنَّ ما يرد عن العربي الموثوق بفصاحته شيء

1- ينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة: 58، والقاعدة النحوية: 9 - 10

2- ينظر: الرواية والاستشهاد: 273، ولغة الشعر العراقي المعاصر، عمران خليل الكبيسي: 18

3- يُنظر: خزانة الأدب: 1 / 12، و في أصول النحو: 70

لم يُسمع من غيره أَخِذَ به مالم يخالف قياسًا موجودًا(1)، وإن خالف هذا الكلامُ الجمهورَ فالعبرة بفصاحة لسان العربي وقوة بيانه(2)، بل يُقبّل ما جاء به هذا العربي الفصيح وإن تعارض مع قياس آخر(3)، ومما يتعلَّق بذلك أيضًا صحة الاحتجاج بالشاهد الواحد في نقد القواعد النحوية كما جرى ذلك في بعض مسائل هذا البحث، وهذا ما نصَّ عليه ابن جني أيضًا في ((باب في جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه))(4)، واستنادًا إلى ذلك فقد ((بنى النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين))(5) من ذلك قياسهم على المثال الواحد – كما في شنوءة(6) – و المثالين – كما في قياسِهم تصغير (أفعلِ) التعجُّبِ مع أنَّ ما جاء منه هو (أُمَيْلِحُ، وأُحَيسِن)(7) لا غير.

1- يُنظر: الخصائص: 2 / 23 – 27

2- يُنظر: المصدر نفسه: 1 / 385، والاقتراح: 120

3- ينظر: الخصائص: 2 / 27

4- الخصائص: 1 / 115، وينظر: الاقتراح: 120

5- همع الهوامع: 3 / 413

6- يُنظر: الكتاب: 3 / 393، والخصائص: 1 / 116

7- يُنظر: الكتاب: 3 / 477، و مغني اللبيب: 894، والاحتكام إلى القياس وحده في النحو العربي، فاطمة ناظم مطشر، (أُطروحة دكتوراه مخطوطة): 35

الباب الأول ما مَنَعَهُ أغلبُ النَحْويينَ وَوردَ في كَلامِ الإمام علي (عليه السلام)

اشارة

الفصل الأول: ما مَنَعَهُ أغلبُ النَحْويينَ في الأسماء:

الفصل الثاني: ما مَنَعَهُ أغلبُ النَحْويينَ في الأفعالِ والحُروف:

ص: 55

توطئة:

من المقرَّر لـدى علماء العربيـة ودارسـيها أنَّ الباعث الدِّيني هو السـبب الرئيس وراء نشأة علوم اللغة العربية، فالعناية بالقرآن الكريم، وفهم آياته ومعانيه، والكشف عن أنماط بناء جُمَلِه وتراكيبه، وتبيين أسراره البلاغية والإعجازية، فضلاً عن حفظ نصوصه من اللحن والتحريف، كلُّ ذلك حفزهم إلى الاهتمام بلغته و قراءاته وتفاسـيره وتاريخه، وحملهم على ضـبط اللغـة وإحكام قواعدها عبر التوسل بعدد من الأُسـس أو الأحكام التي تحفظ اللسان وتُبعده من الوقوع في اللحن أو الخطإ(1).

فبعـد أن دُوِّن النحـو العربي عـبر مراحـل مـن تقصّـى المسـموع وإحصـاء مظـاهره وجـد النحويـون أنفسـهم أمـام جملـة مـن الـتراكيب والاسـتعمالات اللغويـة المختلفـة التي تحتـاج إلى وضع معـايير للتقويم والبناء، منها ما يتعلَّق بالجودة والرداءة، ومنها ما يتعلق بالصواب والخطإ، وهـذا يعني أنَّ الفصاحـة في عُرف النحويين لم تعُـد السبيلَ الوحيد لقبول بعض التراكيب أو رفضـها كما كانت قبل اكتمال أبواب النحو، بل زادوا عليها معيارًا آخر للصواب والخطإ استخرجوه من الكلام الفصيح ذلك هو القواعد النحوية التي ربما رفضت بعض الفصيح فلم تستند إليه أو تحتج به(2)، وفي ضوء هذا المبدإ دأب النحويون ((على وضع قواعدَ نحويةٍ شكلية يتوكَّأ عليها من ضعُفتْ ملكتُه أو شاب لسانَه خليطٌ من كلام الأعاجم))(3)، ومن بين

1- يُنظر: فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب: 108، وفي أصول النحو: 100

2- يُنظر: الُأصول (تمام حسان): 96

3- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د. كريم حسين ناصح: 19

تلك الأحكام التقويمية التي شاعت في كتب التراث النحوي حكمُ المنع الذي يدور إجمالًا حول مخالفة الوجه النحوي ضوابطَ الصناعة النحوية والمعنى الذي يؤدّيه التركيب النحوي.

والمنع كما ذكرته المعجمات هو مصدر للفعل (منَعَ)، قال الخليل: ((مَنَعْتُه أَمْنَعُه مَنْعًا فامْتَنَعَ، أي:حُلتُ بينه وبين إرادته. ورجل منيع: لا يُخْلَصُ إليه))(1)، وهو ضد الإعطاء(2).

والذي يبدو أنَّ قُدامى النحويين لم يضعوا حدًا أو مصطلحًا لمفهوم المنع بوصفه أَحدَ الأحكام النحوية التقويمية التي زخرت بها كتب النحو قديماً وحديثًا، وقد يكون سبب ذلك أنَّهم يسعَون في الأساس إلى جمع القواعد النحوية وتبويبها وتفسيرها، أمّا توجيه تلك القواعد بالجواز أو المنع أو الضعف ونحو ذلك من الأحكام فإنَّها لاترد ((إلا لمامًا؛ لأنَّ النحاة لم يُعنوا بجمعها وتصنيفها، وإنمّا كانوا يُشيرون إليها كلّما سنحتِ الفرصة لمِثل هذه الإشارة، إمَّا في معرض الشرح أو في معرض النقاش والمحاجّة))(3)، ومن أجل هذا فقد عمد قِسم من الباحثين المحدَثين إلى تعريف المنع في ضوء الدراسة التي عقدها في باب من أبواب النحو، فقد بيَّنته الدكتورة خديجة الحديثي بأنَّه حكم ((لعدم جواز وجه من أَوجه الإعراب أو وجه من أوجه التعبير))(4)، كما عرَّفه تلميذُها الباحث مازن

1- كتاب العين، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي: 2 / 163 (منع)، ويُنظر: تهذيب اللغة: 3 / 14 (منع)

2- يُنظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار: 3 / 1287 (منع)، ومعجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون: 5 / 278 (منع)

3- الأصول (تمام حسان): 190

4- الشاهد وأُصول النحو: 289

عبد الرسول الزيدي بأنَّه ((حكم نحويّ يُراد به رفضُ كلِّ ما يُخلّ بمقتضيات الصحة وقواعدها لعلّة مانعة من ذلك حالتْ بينه وبين الصواب))(1).

على أنَّ ذلك لا يمنع من وجود شواهد مهمة تدلُّ على عناية علماء العربية بمصطلحات النقد النحوي ولاسيما المنع منها؛ إذ إنَّ لها حضورًا واسعًا فيما كتبوه من مصنفاتٍ نحوية ولغوية، وأوضح مصداق على ذلك ما عقده سيبويه في بابٍ ابتدأ به كتابه كشف فيه عن مستويات الكلام العربي وحكمَ على كلِّ مستوى وأحواله، فقال: ((هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسَن، ومُحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو مُحالٌ كذب))(2). فسيبويه على وفق هذا النص قد حصر مستويات الكلام بالمستقيم والمُحال، ولاشك في أنَّهما المستويان اللذان لا يخرج التركيب النحوي في العربية عنهما، والمُحال لفظ يدلُّ على المنع، وهذا دليلٌ على منهجِه المُحكَم وسَعة تصوره في استخلاص ضوابط العربية الفصحى(3).

وقد يكون سبب غياب التحديد الدقيق لمفهوم المنع في الدرس النحوي هو ما أدى إلى تعدد المصطلحات التي عبّر بها النحويون في الدلالة على ما يمتنع من التراكيب النحوية، فالمصطلحات المستعملة في المنع كثيرة، منها تعبيرات تدلُّ على المنع بلا احتمال لحكم آخر، مثل (المُحال، ولا يجوز، ولا يستقيم، ومردود، وباطل، وخطأ، وفاسد، وغير صحيح)، ومنها تعبيرات مرادفة للمنع، مثل (أبى، وتعذّر، وحظر)(4)، هذا زيادةً على ألفاظ اختلطت دلالتها بدلالة المنع، مثل

1- ظاهرة المنع في النحو العربّي (رسالة ماجستير مخطوطة): 25

2- الكتاب: 1 / 25

3- يُنظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربّي، د. عبد العال سالم مكرم: 381

4- يُنظر: ظاهرة المنع: 29 - 46

(الشاذ، والضعيف، والقبيح، والرديء)(1).

ويمكن تقسم المنع في النحو العربي على أقسام من أهمها(2):

1- مَنْع العرب: وهو النوع الـذي يسـتند فيه النحويون إلى كلاـم العرب في الحكم على منع التراكيب النحويـة أو الاسـتعمالات اللغويـة، ولهـذا قيل: إنَّ النحو هو علم منتزَع من اسـتقراء لغة العرب نظماً ونثرًا، على أنَّ ما يمتنع لدى العرب قد يجوز في القياس، وهذا ما أشار إليه ابنُ جني في باب ((امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس))(3).

2- مَنْع النحويين: وهو المنع الـذي يُحتكم فيه إلى أقيسـة النحويين واجتهاداتهم في إصـدار الحكم، فالنحويون أصـدروا كثيرًا من القواعد النحويـة لم تُسـمع عن العرب بناءً على ما وضـعوه من أقيسة وأُصول، قال ابنُ السـراج: ((فإذا لم يصح سـماع اليء عن العرب لِجُئ فيه إلى القياس))(4) ولهذا نجدهم يُكثرون من قولهم إنَّه ((القياسُ وإنْ لم يُسمع))(5).

والأمثلـة على ذلك كثيرة منها ما صـرَّح به سـيبويه قائلاً: ((فإن بـدأ بالمخاطَب قبل نفسه فقال: أعطاكني، أو بـدأ بالغائب قبل نفسِه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح لا تكلَّم به العرب، ولكنّ النحويين قاسوه))(6)، ومثل هذا جاء على لسان

1- يُنظر: المصدر نفسه: 50 - 62

2- يُنظر: المصدر نفسه: 64 - 66

3- الخصائص: 1 / 391 - 398

4- الأُصول في النحو: 1 / 88

5- همع الهوامع: 1 / 431

6- الكتاب: 2 / 363 - 364

المبرّد، إذ قال: ((هذا باب من «الذي»، و «التي» ألفه النحويون فأدخلوا «الذي» في صلة «الذي» وأكثروا في ذلك))(1)، وهو الباب الذي بشأنه قال أبو حيان: ((هذه التراكيب كلّها مِن وضْع النحويين، ولا يوجد نظائرها في لسان العرب))(2).

3- مَنْع العرب والنحويين: وهو النوع الذي تكون فيه المسألة ممتنعةً لدى النحويين بسبب امتناعها في كلام العرب.

ويسعى هذا الباب إلى رصد نماذج من مسائل نحوية قد منعها النحويون إمّا نتيجةً لاحتكامهم فيها إلى القياس وحده، أو بسبب عدم الاستقراء الدقيق لشواهد العربية، اتضح في الحالتين جوازها لورودها في كلام الإمام علي (عليه السلام)، وقد قَسَّمتُه على النحو الآتي:

الفصل الأول: ما مَنَعَهُ أغلبُ النَحْويينَ في الأسماء:

الفصل الثاني: ما مَنَعَهُ أغلبُ النَحْويينَ في الأفعال والحروف:

1- المقتضب: 3 / 130

2- ارتشاف الضرب: 3 / 1140

الفصل الأول ما مَنَعَهُ أغلبُ النَحْويينَ في الأسماء

اشارة

ص: 63

المسألة الأولى: جواز زيادة (الباء) في الخبر المثبَت:

(البـاء) حرفُ جرٍ يأتي لمعانٍ متعـددة أَشـهرها الإلصاق وهو أصل معانيها، ولـم يـذكر سـيبويه غيره، فقال: ((و «باء» الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط (...) فما اتّسع من هذا في الكلام فهذا أصـله))(1)، وهي ضـربان: زائدة، وغير زائدة، أمّا الزائدة فإنّها تُزاد توكيدًا في مواضعَ ستة هي: الفاعـل والمفعول والمبتـدأ والخبر والحـال المنفي عاملهـا والتوكيـد ب (النفس)، و(العين)(2). وأمّا غير الزائـدة فإنَّ لها ثلاثـةَ عشـر معنى(3).

وأمـا زيادتها في الخبر فهي قسـمان، أحـدهما: زيادة قياسـية وتأتي في الخبر المنفي، والقسم الآخر يتمثل بالزيادة السـماعية التي لا يمكن القياس عليها وهي التي ترد في الخبر المثبَت(4).

وأغلب النحويين يمنعون زيادتها في الخبر المثبَت أصلاً، فإنْ ورد السماع

1- الكتاب: 4 / 217، وينظر: ارتشاف الضرب: 4 / 1695، والجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمـد نديم فاضل: 36، وشـرح التسـهيل المسـمى تمهيـد القواعـد بشـرح تسـهيل الفوائـد، ناظر الجيش، دراسة وتحقيق: مجموعة من المحققين: 6 / 2944، وهمع الهوامع: 2 / 417، وحروف الجر دلالاتها وعلاقاتها، أبو أوس إبراهيم الشمسان: 6

2- يُنظر: شـرح المفصل (ابن يعيش): 8 / 138 - 139، ورصف المباني في شـرح حروف المعاني، المالقي، تح: أحمد محمد الخراط: 147 - 150، والجنى الداني: 55، ومغني اللبيب: 144 - 148

3- يُنظر: الجنى الداني: 36، وهمع الهوامع: 2 / 417 - 422

4- يُنظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور، تح: د. صاحب أبو جناح: 1 / 493، و مغني اللبيب: 149

بذلك خرَّجوا الشواهد على التأويل والتقدير؛ لأنّهم لا يرتضون زيادتها في الخبر الموجب(1).

وقد نقل ابنُ جنّي عن الأخفش إجازته زيادة (الباء) في الخبر المثبَت مستشهِدًا بقوله تعالى: «وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا»(2)، فالتقدير عند الأخفش (جزاء سيئة مثلُها) على زيادة (الباء) استدلالًا بقوله تعالى: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا»(3) (4)، وقد أورد رأيَ الأخفش هـذا علماءُ آخرون فذكروا في توجيه خبر (جزاء سـيئة) في آية سورة يونس وجهين، أحدهما: زيادة (الباء) في (بمثلها) موافقةً للأخفش وإنْ لم يُصـرِّح بعضهم باسمه، والآخر: الخبر محذوف تقديره (واقع)، و (الباء) متعلّقة ب (جزاء)، والتقدير: وجزاء سيئة بمثلها واقع(5)، عى أنَّ الأخفش استدلَّ لتدعيم رأيه في الجواز بمثال، ولم أجد الآية في كتابه المطبوع، وربّما لم يصل المحقق إلى النسخة التي نظر فيها ابنُ جني، وهـذا صـريح كلام الأخفش: ((وقال [تعالى] «جزاء سـيئة بمثلها» وزِيدتْ «الباء» كما زِيدَتْ في قولك «بحسـبك قول السوء»(6)، فرجَّح زيادتها في الخبر حملاً على زيادتها في

1- يُنظر: الكتاب: 1 / 38، 41، 66، 92، 2 / 26، 175، 316، وشرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): 1 / 493، وارتشاف الضرب: 4 / 1705، ومغني اللـبيب: 149، وتمهيـد القواعد: 6 / 2951، وهمـع الهوامع: 1 / 466، ودراسات لأُسـلوب القرآن الكريم، محمـد عبد الخالق عضيمة: 1 / 2 / 52

2- سورة يونس من الآية: 27

3- سورة الشورى من الآية: 40

4- يُنظر: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي 1 / 138

5- يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تـح: علي محمد البجاوي: 2 / 672، وشرح المفصل (ابن يعيش): 8 / 23، والبحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل: 6 / 44، والدر المصون: 6 / 185

6- معاني القرآن (الأخفش): 1 / 372

المبتدإِ؛ ((لأن ما يدخل على المبتدإِ قد يدخل على الخبر، نحو «لام» الابتداء في قول بعضهم: إنَّ زيدًا وجهه لحسن))(1).

وممّن تابع الأخفشَ على رأيه هذا ابنُ كَيسان (ت: 299 ه)(2)، ونقل الطبري (ت: 310 ه) عن بعض نحويي البصرة من دون تصريحٍ بأسمائهم قولهم بزيادة (الباء) في الآية محل الخلاف(3)، وصرَّح بذلك أبو البركات الأنباري أيضًا(4)، وقد نسب ابن هشام (ت: 761 ه) إلى جمهور النحويين اعتراضهم على ذلك قائلاً:

((وأما قول أبي الحسن وابن كيسان إنَّ «بمثلها» هو الخبر وأن «الباء» زِيدَتْ في الخبر كما زِيدَتْ في المبتدإِ في: بحسبك درهم فمردود عند الجمهور وقد يؤنس قولهما بقوله: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا»))(5).

يظهر مما تقدَّم أنَّ الاستدلال بالقرآن نفسِه في ترجيح وجهٍ إعرابيٍ معين لهو السبيل الأَولى بالقبول كما ذهب ابن جني، وكما هو منهج الكثيرِ من النحويين والمفسِّرين(6)، على أنَّ القول بزيادتها من دون بيان دلالتها لا يمكن قبوله ولاسيما في القرآن الكريم الذي يختار لكلِّ لفظةٍ موضعَها المناسبَ الدقيقَ، كما أنَّ اللجوء إلى التأويل والتقدير خلاف الظاهر غالبًا، لهذا فإنَّ ذِكرَ (الباء) ههنا قد يُوحي

1- شرح المفصل (ابن يعيش): 8 / 23

2- يُنظر: البحر المحيط: 6 / 44، والدر المصون: 6 / 185، ومغني اللبيب: 512. ولم أجد رأي ابن كيسان هذا في كتبه المطبوعة

3- يُنظر: جامع البيان: 15 / 74

4- يُنظر: البيان في غريب إعرب القرآن، تح: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا: 1 / 410

5- مغني اللبيب: 512. والنص القرآني سبق تخريجه

6- يُنظر: الترجيح بالقرآن في إعراب القرآن، د. خالد بن ابراهيم النملة، بحث منشور في جامعة الإمام محمد بن سعود: 4 - 5

بدلالة التوكيد، وهي الدلالة التي يمكن استظهارها من السياق والقرائن المحيطة بالنص أيضًا.

ومن شواهد هذه المسألة في نهج البلاغة ما ورد في كلام للإمام علي (عليه السلام) وقد أَرسلَ رجلاً مِن أَصحابِه يعلم له أَحوال قومٍ من الجند أرادوا اللِّحاق بالخوارج، قال فيه: ((إِنَّ اَلشَّيْطَانَ اَلْيَوْمَ قَدِ اِسْتَفَلَّهُمْ وَهُوَ غَدًا مُتَبَرِّئٌ مِنْهُمْ وَمُتَخَلٍّ عَنْهُمْ فَحَسْبُهُمْ بِخُرُوجِهِمْ مِنَ اَلْهُدَى وَارْتِكَاسِهِمْ فِي اَلضَّلاَلِ وَ اَلْعَمَى))(1).

بعد أنْ أخبر هذا الرجلُ الإمامَ بأنَّ قومًا من الجند قد خافوا فالتحقوا بالخوارج، دعا عليهم الإمام بأنْ يُبعدهم الله تعالى عن رحمته، ثمّ نبَّه على أنّ ما صدر عنهم هو من عمل الشيطان، ولمّا كان الأمرُ كذلك (فَحَسْبُهُمْ بِخُرُوجِهِمْ مِنَ اَلْهُدَى) أي: يكفيهم ضلالاً وانحرافًا خروجهم من الهدى الذي كانوا عليه حينما كانوا مع الإمام (عليه السلام) ورجوعهم إلى الضلال القديم والجهل، لأنهم خرجوا عن طاعة الإمام(2).

1- نهج البلاغة: 339، وينظر: شرح (المعتزلي): 10 / 74 (الرواية المنقولة بإثبات «بخروجهم» هي الأكثر تداولًا في شروح نهج البلاغة، وانفرد ابن أبي الحديد بعدم إيرادها أو إثباتها في هذا الموضع، وقد أوردها في موطن آخر بإثبات «بخروجهم» 3 / 137، ولم يعلِّق المحقق محمد أبو الفضل على الأمر، ولهذا اعتمدتُ على الرواية الأكثر شهرة وتداولًا التي عليه أغلب شراح النهج) ينظر: حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة، الكيذري تح: عزيز الله العطاردي: 2 / 101، وشرح نهج البلاغة ميثم البحراني: 3 / 379، ومنهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، عُني بتصحيحه: السيد إبراهيم اليانجي: 10 / 291، وشرح نهج البلاغة، السيد عباس الموسوي: 3 / 170، ومصادر نهج البلاغة وأسانيده، السيد عبد الزهراء الحسيني: 2 / 437. واستفلّهم: من ((فللت الجيش: هزمته)). لسان العرب: 11/ 531 (فلل) والمعنى: دعاهم الشيطان إلى الانشقاق و الانهزام عن الجماعة بتزيين ذلك إليهم. يُنظر: شرح (البحراني): 3 / 379

2- يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): 10 / 291

واحتكامًا الى المعنى الذي جاء عليه النص العلَوي فقد صرّح عدد من شُراح النهج بزيادة (الباء) في (بخروجهم)(1).

واستنادًا إلى ما تقدَّم يمكن إعادة صوغ القاعدة بالقول: يجوز على قلة زيادة (الباء) في الخبر المثبَت لورود ذلك في نهج البلاغة فضلاً عن القرآن الكريم.

المسألة الثانية: جواز اقتران الخبر ب (الفاء) من غير تضمّنه معنى الشرط:

منع النحويون اقتران الخبر ب (الفاء) إلاـ إذا تضمَّن المبتدأ معنى الشرط ودلَّ الخبر على معنى الجزاء، قال سيبويه: ((فإذا قلت: زيد فاضربْه، لم يستقمْ أنْ تحمله على الابتداء. ألا ترى أنَّك لو قلت: زيد فمنطلق لم يستقم (...) ألا ترى أنك لو قلت: الذي يأتيني فلَهُ درهم، والذي يأتيني فمُكرَمٌ محمود، كان حسنًا. ولو قلت: زيد فله درهم لم يجُز. وإنما جاز ذلك؛ لأنَّ قوله: الذى يأتيني فله درهم، في معنى الجزاء، فدخلت «الفاء» في خبره كما تدخل في خبر الجزاء))(2). وتابعه المبرّد(3)، وأخذ بمذهبه ابنُ يعيش (ت: 643 ه) وابن مالك والرضي(4).

وقد ذكر سيبويه هذا المعنى أيضًا في محاورةٍ جرتْ بينه وبين أُستاذه الخليل (رحمه الله) حصر فيها معنى الشرطية أو شبهها بالاسم الموصول، أو ما جرى عليه

1- يُنظر: شرح (البحراني): 3 / 380، وفي ظلال نهج البلاغة محاولة لفهم جديد، محمد جواد مغنية: 3 / 20، وتوضيح نهج البلاغة، محمد الحسيني الشيرازي: 3 / 88، وشرح نهج البلاغة المقتطَف من بحار الأنوار للمجلسي، على أنصاريان: 2 / 513، ونهج البلاغة، صبحي الصالح: 643

2- الكتاب: 1 / 138

3- يُنظر: المقتضب: 3 / 195

4- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 1 / 100، وشرح التسهيل (ابن مالك): 1 / 329، وشرح الرضي على الكافية: 1 / 268

حكمه مثل (كل) لجواز اقتران الخبر ب (الفاء)؛ لأنَّه يجب في المبتدإ ههنا الإبهام والعموم(1).

وتعليل النحويين لاشراط الشرطية أو شبهها في المبتدإِ لاقتران خبره ب (الفاء) هو للدلالة على أنَّ الخبر صار مستحِقًا للمبتدإ ومسببًا عنه، وهو بمنزلة الجزاء له، فتدخل (الفاء) رابطةً للسبب بالمسبب؛ لأنّها كما تربط الجوابَ ((بشرطِه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو: الذي يأتيني فله درهم، وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الإتيان ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره))(2).

وقد نسب الباقولي (ت: نحو 543 ه) إلى الأخفش تجويزه زيادة (الفاء) في خبر المبتدإِ مطلقًا(3)، وأكّد تلك النسبةَ أيضًا عددٌ من علماء العربية منهم ابنُ يعيش، وابنُ مالك، والمرادي (ت: 749 ه)، وابنُ هشام الأنصاري، والسيوطي(4).

إنَّ الرأيَ الذي ذكَره الأخفش يُخالف ما نُسِبَ إليه؛ إذ هو يوافق سيبويه في عدم إجازة دخول (الفاء) على خبر المبتدإِ، جاء ذلك وهو يعقب على قوله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»(5)، وقوله تعالى: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ»(6)، فقال الأخفش: ((ليس في قوله «فاقطعوا»

1- يُنظر: الكتاب: 3 / 103

2- مغني اللبيب: 219

3- يُنظر: إعراب القرآن المنسوب [خطأ] إلى الزجّاج، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري: 1 / 190

4- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 1 / 100، وشرح التسهيل (ابن مالك): 1 / 330، والجنى الداني: 71، ومغني اللبيب: 219، وهمع الهوامع: 1 / 406

5- سورة المائدة من الآية: 38

6- سورة النور من الآية: 2

و «فاجلدوا» خبر مبتدإ؛ لأنَّ خبر المبتدإ هكذا لا يكون ب »الفاء»، فلو قلت «عبد الله فينطلق» لم يحسن))(1).

ولعلّ الفراء (ت: 207 ه) يقف في صدارة من أجازوا اقران الخبر ب (الفاء) والمبتدأ غير موصول ولا نكرة موصوفة فيما إذا كان الخبر أمرًا أو نهيًا كقولك:

الشركُ فاحذرْهُ، والنفاقُ فلا تقربْهُ، مستدلًا على ذلك بقوله تعالى: «هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ»(2)، فقال: (رفعت «الحميم» و «الغسَّاق» بهذا مقدّمًا ومؤخرًا، والمعْنَى: هذا حَمِيم وغسَّاق فليذوقوه. وإن شئت جعلته مستأنفًا، وجعلت الكلام قبله مكتفِيًا؛ كأنك قلت: هذا فليذوقوه، ثم قلت: منه حميم ومنه غسَّاق))(3)، وتابعَه المبرّد في رأيه الآخر(4)، والزجّاج (ت: 311 ه) أيضًا(5)، وذهب الأعلم الشنتمري (ت: 476 ه) إلى إجازة هذه الصورة أيضًا(6)، وتبنّى هذا المذهبَ الأُستاذُ عباس حسن من المحدَثين(7).

ويُقوّي مذهب المجوِّزين السماع، فمن الشواهد الشعرية المؤيِّدة لمذهبهم

1- معاني القرآن (الأخفش): 1 / 86 - 87

2- سورة ص: الآية: 57

3- معاني القرآن (الفراء): 2 / 410، ويُنظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان، تح: د. حسن هنداوي: 4 / 106

4- يُنظر: الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم: 2 / 196، ويُنظر رأي المبرَّد أيضًا في شرح التصريح: 1 / 446

5- يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 4 / 338

6- يُنظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، قرأه وضبط نصه: د. يحيى مراد: 1 / 115 و التذييل والتكميل: 4 / 106، وهمع الهوامع: 1 / 406

7- يُنظر: النحو الوافي: 1 / 541

البيت الشعري المشهور في كتب اللغة والنحو(1): [من الطويل] وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكح فتاتَهم *** وأكْرُومة الحيَّين خِلْوٌ كَمَا هِيا وقول الشاعر عدي بن زيد العبادي(2): [من الخفيف] أَرَوَاحٌ مُوَدِعٌ أَمْ بُكُورٌ *** أَنْتَ فَانْظُرْ لأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ و يبدو أنَّ تلك الشواهد كافيةٌ للحكم بجواز اقتران الخبر ب (الفاء) إذا كان أمرًا أو نهيًا سواء أكان المبتدأ موصولًا أو موصوفًا بالشرط أو لا، هذا من جانب الاحتكام إلى السماع، وأما الاحتكام إلى القياس فإنّه يمكن أنْ تُحملَ هذه المسألة على جواز دخول (الفاء) في خبر (ال) الموصولة وصلتها، فإنّ الفراء وقسماً من النحويين قد أجازوا هذا الاقتران استنادًا إلى أنّ الرفع يدلُّ على العموم والإبهام في المبتدإ، فاحتجّوا بقوله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا»، قال أبو البركات الأنباري في توجيه هذه الآية: ((ودخلت «الفاء» في الخبر؛ لأنّه لم يُرِد سارقًا بعينه وإنما أراد: كلَّ مَن سرق فاقطعوا، فينزل السارق منزلة الذي سرق وهو يتضمّن معنى الشرط والجزاء، والمبتدأ إذا تضمَّن معنى الشرط والجزاء دخلت في خبره «الفاء»))(3)، وهو ما ارتضاه الرازي أيضًا(4)، وعلى هذا المعنى يمكن أنْ يُحمَلَ قوله تعالى: «هَـٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ» والشواهد الشعرية

1- يُنظر: الكتاب: 1 / 139، والبيت من الشواهد التي لم يُعرَفْ قائلها، يُنظر: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسي، تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي: 279

2- يُنظر: الكتاب: 1 / 140. والبيت في ديوانه، حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد: 84، والعجز فيه: لك فاعلم لأيِّ حال تصير

3- البيان في غريب إعراب القران: 1 / 290، ويُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 1 / 100

4- يُنظر: مفاتيح الغيب، التفسير الكبير: 11 / 351

أيضًا بعد النظر في سياقاتها وظروف المقال فيها، ولاسيما قول عدي بن زيد، فالضمير (أنت) فيه وإنْ كان المخاطَبُ به ساعةَ إلقائِه مقصودًا إلّا أنَّ معناه عامٌ ينطبق على غيره من الناس أيضًا، هذا فضلاً عن أنَّ الشاهدَ القرآنيَ دليلٌ واضح على توجيه الجواز، زيادة على ما سأُورده من شاهد من نهج البلاغة أيضًا، وبهذا المعنى يصحُّ ما ذهب إليه الفرّاء الذي أجاز دخول (الفاء) في الخبر إذا كان جملةً طلبيةً على أنَّ الغالب من وجهة نظري أنْ يبقى معنى الإبهام والعموم – وهو من معاني الشرط أو ما يُحمل عليه – هو الغالب والأَولى لاشتراط دخول (الفاء) وهو ما رآه سيبويه وإنْ كان مذهبُه فيه المنعَ.

ولمّا كان مذهبُ سيبويه ومن وافقه عدمَ قبول الاحتجاج بهذه الشواهد وسواها كان التأويلُ حاضرًا لتسويغ ما ذهبوا إليه، لهذا ساق سيبويه بعض هذه الأبيات الشعرية، فخرّجها على حذف المبتدإ، فجعل (خولان) في البيت الأول خبرًا لذلك المبتدإ، والتقدير: هذه خولان أو هؤلاء خولان، قال سيبويه في هذا البيت: ((فجاء بالفعل بعد أنْ عَمل فيه المضمَرُ))(1)، ويقصد بالفعل ههنا قوله (فانكحْ) والضمر في (فيه) عائدٌ على (خولان) يريد بذلك أنَّ عاملَه محذوف.

وأما بيت عدي بن زيد فقد خرَّجه النحويون على أحد ثلاثة أوجه، إما أنْ يكون (أنت) فاعلاً لفعلٍ محذوف يفسره المذكور، والتقدير: انظرْ فانظرْ، ثم حُذِفَ (انظرْ) الأول وحده فبرز ضميره فقيل: أنت فانظرْ، وإما أنْ يكون (أنت) مبتدأً وخبره محذوف، والتقدير: أنت الراحل فانظرْ، وبهذا تكون (الفاء) جوابًا للجملة، وإما أنْ يكون (أنت) خبرًا لمبتدإ محذوف، والتقدير: الراحل أنت(2).

1- الكتاب: 1 / 143، ويُنظر: شرح الرضي على الكافية: 1 / 270

2- يُنظر: الكتاب: 1 / 141، والتذييل والتكميل: 4 / 106، والجنى الداني: 71 – 72، ومغني اللبيب: 220، وشرح التصريح: 1 / 445 – 446، وهمع الهوامع: 1 / 406، وخزانة الأدب: 1 / 315

وهي تقـديرات تُخرج الشواهـد عن ظاهرها، ويبـدو تكلّف التقـدير جليًا فيها، والأصل عـدم التقدير، ولهذا يمكن القول: إن المبتدأ في هذه الشواهـد عام فاقترب من الإبهام والعموم الموجود في الشـرط وفيما يشـبهه؛ لذا كان اقتران (الفاء) ههنا في محله، ولولا ذلك لكان المختارُ في المبتدإ النصبَ لا الرفعَ؛ إذ تلتْه جملةٌ طلبيةٌ.

ومن شواهد هذه المسألة في نهج البلاغة قوله (عليه السـلام) في خطبة له في اسـتنفار الناس إلى أهل الشام: ((وَالله إِنَّ اِمْرَأً يُمَكِّنُ عَدُوَّهُ مِنْ نَفْسِهِ يَعْرُقُ لَحْمَهُ وَيَهْشِمُ عَظْمَهُ وَ يَفْرِي جِلْدَهُ لَعَظِيمٌ عَجْزُهُ ضَ عِيفٌ مَا ضُ مَّتْ عَلَيْهِ جَوَانِحُ صَدْرِهِ أَنْتَ فَكُنْ ذَاكَ إِنْ شِئْتَ فَأَمَّا أَنَا فَوَ الله دُونَ أَنْ أُعْطِيَ ذَلِكَ ضَرْبٌ بِالْمَشْرَفِيَّةِ))(1).

بعد أنِ اسـتهلَّ الإمام خطبته باسـتنهاض الناس لمواجهة جيش معاوية؛ انتقل إلى بيان مسوِّغ تلك الدعوة بأنَّ الركون إلى الظالم والانقياد له مع القدرة على تغييره، أو المساهمة بتمكينه منهم لهو العجزُ بعينه، فخطابُه (عليه السلام) متَّجِه إلى هذه الفئةِ من الناس، وهذا ما لا يرتضيه الإمام لهم ولنفسه بالذات؛ لذا جاء قوله:

((أنت فكنْ ذاك إنْ شـئت...)) وهو خطاب لهم ولمَن يصـدُقُ عليه هذا الوصف أيضًا، فهو خطاب عام لكلِّ من يمكِّن عدوَّه من نفسه كائنًا مَن كان، وهذا ما أعربَ عنه الراوندي (ت: 573 ه) شارح النهج بقوله: ((خاطبَ الذي يمكِّن من نفسه عدوَه كائنًا مَن كان بقوله: «أنت فكنْ ذاك إنْ شئت» فأمّا أنا فدون تمكين العدو من نفسي محاربة شديدة و ضرب بالسيوف، أي لا يكون ذلك منّي

1- نهج البلاغة: 83، وينظر: شرح (المعتزلي): 2 / 189. يعرق لحمه: يكشـطه عن العظم، قال ابن فارس: ((عرق (...) كشط شـيء عن شيء، ولا يكاد يكون إلا في اللحم)). معجم مقاييس اللغة: 4 / 283 (عرق)، والمشرفية: نوع من السيوف منسوبة إلى المشارف وهي قرى من أرض اليمن، وقيل: من أرض العرب تدنو من الريف. ينظر: لسان العرب: 9 / 174 (شرف)

إلا بعد العجز))(1)، وأكـد عمومَ هـذا الخطاب وعدم اختصاصه بشـخص بعينِه ابنُ أبي الحديد أيضًا(2)، وذكره الخـوئي (ت: 1324 ه)، فقال: ((خاطبهم بخطاب مجمَل من غير تعيين للمخاطب تقريعًا وتنفيرًا لهم عماّ يلزمهم من الأحوال الرديّة بتمكينهم العدو من أنفسـهم فقال: «أنت فكن ذاك إنْ شئت «أي أنت أيُّها المُمَكِّن من نفسه و المسلِّط له عليه كنْ ذاك المرء الموصوف بالعجز و الجبن و الضعف))(3)، لهذا كان ((الخطاب ب «أنت «لمطلق شـخص يضـعُف عن عدوِّه و يستسـلم له، والمعنى: أنت وما تختار لنفسك أيُّها الجبان من الإذلال والهوان))(4).

وبهـذا يكون اقتران الخبر (فكن) ب (الفـاء) في محلِّه ولم يخرج عمـاّ أجازه الفراء ومؤيِّدوه، لكنَّه مخالفٌ لِما اشترطه سـيبويه ومتابعوه من صور المبتـدإِ التي يقترن الخبر فيها ب (الفاء)، وإن كان بالإمكان حمله عليه؛ فالضـمير (أنت) هنا كما اتضـح في النص عامٌّ مطلَق لم يدلّ على معيّن وبهذا يقرُب من عموم الشـرط وإبهامه، ولهذا دخلت (الفاء) في الخبر لشـبهه الجزاء، ولهذا كان على سيبويه ومن تبعه أن يُفردوا لهـذا الاقتران فرعًا من الصور التي ذكروها، ويوسّعوا القاعـدة النحويـة التي قرّروها، وإذا كانوا معـذورين في عـدم الوقوف على شاهد نهج البلاغة فإنَّ آية (سورة ص) لا يمكن إغفالها وغض الطَّرف عنها.

فإن قيل: إنَّ (أنت) في النص العلَوي منادى لحرف نداء محذوف، والتقدير:

يا أنت...، قلتُ: نداء ضمير المخاطب شاذ نادر الوقوع في كلام العرب قصره

1- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، تح: عبد الطيف الكوهكمري: 1 / 240

2- يُنظر: شرح (المعتزلي): 2 / 191 - 192

3- منهاج البراعة (الخوئي): 4 / 76

4- في ظلال نهج البلاغة: 1 / 229، ويُنظر: شرح (الموسوي): 1 / 270 - 271

ابن عصفور على لغة الشعر(1)، بل هو ممنوع عند النحويين، فلا يجتمع ضمير المخاطب والنداء؛ لأنَّ أحدهما يُغني عن الآخر(2).

نخلص من هـذا إلى تعـديل القاعـدة النحويـة بالآتي: يجوز اقتران الخبر ب (الفاء) فيما إذا كان المبتدأ عامًا مطلقًا وكان الخبر جملةً طلبيةً استنادًا إلى ما ورد في نهج البلاغة فضلاً عن القرآن الكريم والشعر العربي، وبالقياس على إبهام الشرط وعمومه.

المسألة الثالثة: جواز إظهار متعلِّق شبه الجملة الواقعة خبرًا:

يرى النحويون أنَّ شـبه الجملـة من الجار والمجرور أو الظرف إذا وقعت خبرًا أو صـفةً أو حالً يجب أنْ تتعلَّقَ بمحـذوف عامل فيها إذا كان كونًا عامًا مطلقًا، فقولك:

(زيد في الدار) يُقدَّر فيه محذوف تتعلَّق به شـبه الجملة ويعمل فيها، لذا يعمدون إلى تقدير كلمة مشـتقة، وهي (مسـتقر) عند البصـريين، و (استقر) عند الكوفيين.

كلُّ هذا من أجل التمسك بنظرية العامل وما تفرضه من تقدير أو تأويل(3)، ولا يجوز عند النحويين إظهار هذا العاملِ استغناءً بالظرف عنه، فهو واجب الحذف(4)؛

1- يُنظر: المقرب: 1 / 176، وشرح التصريح: 2 / 207

2- يُنظر: ارتشاف الضرب: 4 / 2183، وتمهيد القواعد: 7 / 3526، وهمع الهوامع: 2 / 45، وظاهرة المنع: 240

3- يُنظر: الإنصـاف في مسائل الخلاف: 1 / 245 (المسألة 29)، ونتائـج الفكر في النَّحو، السُّهَيلي: 324 - 325، وشرح المفصل (ابن يعيش): 1 / 91، وشرح التسهيل (ابن مالك): 1 / 317، وهمع الهوامع: 1 / 375

4- يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 1 / 317، والجنى الداني: 599، والدر المصون: 1 / 39، ومغني اللبيب: 582، وشرح ابن عقيل: 1 / 211، وتمهيد القواعد: 2 / 1000، والمقاصد النحوية في شـرح شواهد شـروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، العيني، تح: د. علي محمـد فاخر وآخرين: 1 / 517 - 518، وحاشـية الشـهاب على تفسـير البيضاوي المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، شهاب الدين الخفاجي: 7 / 47، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان: 1 / 293، والدرر اللوامع على همع الهوامع شـرح جمع الجوامع، الشـنقيطي، وضع حواشـيه: محمـد باسـل عيون السود: 1 / 190، والنحـو الوافي: 1 / 476، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة: 214، والجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي: 79

لأنّهم يعدّونه أصلاً مرفوضًا(1) ونُقِلَ عن ابن جني القول بإجازة إظهار هذا العامل، فيجوز لك على وفق رأيه أنْ تقول: زيد مستقر في الدار، وقد تناقلَ هذا الرأي عددٌ من علماء العربية، منهم ابن يعيش(2)، وابن هشام(3)، وناظر الجيش (ت: 778 ه)(4)، والعَيني (ت: 855 ه)(5)، والسيوطي(6)، والشنقيطي (ت: 1331 ه)(7)، وقد نَسب هؤلاء العلماء إلى ابن جني احتجاجه لتقوية هذا الجواز بقوله تعالى: «فَلَماَّ رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّى»(8)، وبقول الشاعر(9): [من الطويل] لكَ العِزُّ إنْ مولاك عزَّ وإن يَهُنْ *** فأنتَ لدى بحبوحةِ الهونِ كائنُ وقد حُمِلَ هذا الشاهد الشعري على الشذوذ(10)، وحُمِلَتْ الآية على التأويل

1- يُنظر:شرح المفصل (ابن يعيش): 1 / 90، ومغني اللبيب: 582، وهمع الهوامع: 3 / 116

2- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 1 / 90

3- يُنظر: مغني اللبيب: 582

4- يُنظر: تمهيد القواعد: 2 / 1005

5- يُنظر: المقاصد النحوية: 1 / 518 - 519

6- يُنظر: همع الهوامع: 3 / 116

7- يُنظر: الدرر اللوامع: 1 / 190

8- سورة النمل من الآية: 40

9- البيت مجهول القائل، يُنظر: مغني اللبيب: 582، وشرح ابن عقيل: 1 / 211، والمقاصد النحوية: 1 / 517، والمعجم المفصل في شواهد العربية، إيميل بديع يعقوب: 8 / 103

10- يُنظر: شرح ابن عقيل: 1 / 211، والمقاصد النحوية: 1 / 519

والتقـدير، فقيل: إنَّ معنى الاسـتقرار الوارد فيها لا يعني الحصولَ المطلقَ بل المرادُ به الثابتُ الذي لا يَتَقَلْقَلُ، وهو رأي العكبري (ت: 616 ه)(1)، وقد استحسـنه أبو حيان، والسمين الحلبي (ت: 756 ه)، وابن عادل الدمشقي (ت: 775 ه)(2)، وقيل: إنَّ (مستقرًا) ليس عاملاً في الظرف، بل هو ظرف للرؤية، و (مستقرًا) حال من (الهاء) في (رآه)(3).

إنَّ نسـبة القول بجواز إظهار العامل إلى ابن جني تـدعو إلى التحقق والتثبّت من صـحتها؛ لأنَّ الـذين نقلوا عنه لم يـذكروا كلامه بنصِّه، ولم يوثّقوه من كتبِه، بـل نقل اللاحق منهم عن السابق، كما نقل ناظر الجيش عن ابن يعيش(4)، وكما اعتمد الشنقيطي على العَيني في إيراد هذا الرأي(5).

ولم يَعمَد المحققون – فيما اطَّلعت عليه من مصادر – إلى تخريـج هذا الرأي من كتب ابن جني إلا محققو (المقاصد النحوية)؛ فقد وثّقوه من (اللمع)، غير أنَّ الوارد فيه خلاـف المنقول عنه، قـال ابن جني: ((تقول: زيـد خلفـك ف»زيـد» مرفوع بالابتـداء والظرف بعـده خـبر عنه والتقدير: زيد مستقر خلفك))(6)، فابن جني بحسب هذا النص يرى ضرورة التقدير، وهذا ما عليه العلماء الذين شرحوا

1- يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 1009

2- يُنظر: البحر المحيط: 8 / 241، والدر المصون: 8 / 616، واللباب في علوم الكتاب، ابن عادل، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض: 15 / 167

3- يُنظر: تمهيد القواعد: 2 / 1006

4- يُنظر: المصدر نفسه: 2 / 1005

5- يُنظر: الدرر اللوامع: 1 / 190

6- اللمع: 28

عبارته من أمثال الباقولي(1)، وابن الخبّاز (ت: 639 ه) الـذي يؤكِّد ما أقول؛ إذ نَسبَ – وهو يشـرح عبارة ابن جني في هـذه المسألة – إلى ثعلب (ت: 291 ه) إجازته وقوع الظرف خبرًا عن المبتدإ من غير ما يتعلق بشيء(2).

إنّ رأي ابن جني في هـذه المسألة ربما خَفي على ناقليه، فهو وارد في باب ((تقاود السـماع وتقارع الانتزاع))(3)، فذكر فيه أنَّ ما يؤكد جواز إظهـار ما يتعلق به الجار والمجرور أو الظرف وإثباته وهو (ثبت) أو (اسـتقر) كما يرى هو عطف الفعل عليه، ولو لـم يكن مُرادًا ثابتًا لما جاز ذلـك العطف، فجواز العطف عليه وهو محـذوف أدلُّ دليـلٍ على بقاء حكمه، جاء ذلك وهو يشـرح قول الشاعر أبي حيّـة النميري(4): [من المتقارب] زمَان عليّ غُرَابٌ غْـدافٌ *** فطَيَّره الشـيبُ عَنِّي فطَارَا فقال: ((إنَّ «طيَّره» معطوف على «ثبت» أو «اسـتقر»، وجواز العطف عليه أدلُّ دليلٍ على اعتداده وبقاء حكمه وأنَّ العقد عليه والمعاملة في هذا ونحوه إنما هي معه، ألا ترى أنَّ العطف نظر التثنية، ومُال أنْ يثنّى اليء فيصير مع صاحبه شيئين إلا وحالهما في الثبات والاعتداد واحدة، فهذا وجه جواز الاستدلال به على

1- يُنظر: شرح اللمع، تحقيق ودراسة: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة: 300

2- يُنظر: توجيه اللمع، تحقيق ودراسة: أ. د. فايز زكي محمد: 112

3- الخصائص: 1 / 100. تقاود السماع: اطراده في شيء، وعدم اختلافه فيه، كرفع الفاعل: اتفق السماع فيه وتقارع الانتزاع تخالفه وتعايره، من قولهم: تقارع القوم: تضاربوا بالسيوف والانتزاع الاستنباط. هامش المحقق

4- يُنظر: المصـدر نفسه: 1 / 107. والبيت في شـعره، جمع وتحقيق: عبـد الله الجبوري: 43، ويُنظر: كتـاب الحيوان، الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون: 3 / 429. وغراب غداف: أي ذو شعر أسود حالك. يُنظر: لسان العرب: 9 / 262 (غدف)

بقـاء حكم ما تعلق به الظرف وأنه ليس أصـلاً متروكًا ولا شـرعًا منسوخًا))(1)، وفي هـذا بيـان صـريح لرأيه بأنَّ ما تعلّق به الظرف ليس من الأُصول المتروكـة التي يجب حذفها كما يرى النحويون، وقد تابع ابنَ جني في هذا الحكم ابنُ عطية (ت: 542 ه) في تعقيبه عاى آية سورة النمل المار ذكرها(2).

قـد تحصّل لـديَّ مما تقـدَّم ذكره أنَّ ابن جني ومن تابعه يجيزون إظهار هذا العامل، وأن ظهوره في القرآن الكريم إنما أُريدَ به دلالة الرسوخ والثبات لا الحصول فقط وهو رأي العكبري ومن قال برأيه، وبهـذا يكون قولنا: (زيـد في الـدار) مختلفًا عن قولنا بعد التقدير: زيد مسـتقر في الدار، فظهور هذا المتعلِّق إنما يُعطي دلالةً أُخرى غير التي جاءت بعد التأويل والتقدير.

ويمكن التوفيق بين هـذين الرأيين بأنَّ إظهار المتعلق جائز وحـذفه ليس واجبًا، على أن ظهوره يُوحي بدلالـة أخرى لا تظهر في حال حـذفه وتقديره، وهذا هو الفرق بين تقدير الإعراب وتفسـير المعنى(3)، وما دام الأمر كذلك فإنّ الاكتفاء بشـبه الجملة أَولى من الركون إلى التقدير والتأويل، وقد نصَّ على ذلك قِسمٌ من النحويين المتقدّمين، منهم ابن السراج الذي قال: ((أما الظروف من المكان فنحو قولك: زيد خلفك، وعمرو في الدار. والمحذوف معنى الاسـتقرار والحلول وما أشـبههما، كأنّك قلت: زيد مسـتقر خلفك، وعمرو مسـتقر في الدار، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال))(4)، ونجد

1- الخصائص: 1 / 107

2- يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي: 4/ 261

3- يُنظر: الخصائص: 1 / 279

4- الأصول في النحو: 1 / 63

هذا المعنى عند أبي علي الفارسي أيضًا(1)، وهو الرأي الذي استحسنه ابن مضاء القرطبي (ت: 592 ه)، فقال: ((هذا كلّه كلامٌ تامّ لا يفتقر السّامع له إلى زيادة «كائن» ولا «مستقر»))(2)، وأخذ به عدد من المحدثين، منهم الُأستاذ عباس حسن(3)، والدكتور مهدي المخزومي الذي قال: ((ولا يحتاجُ المعربُ إلى أنْ يُعلِّقَ هذا الخبرَ بشيءٍ مقدَّرٍ وهو الوجودُ العامُّ، أو الكينونة العامة (...) لأنّه معلوم للمتكلمِ والسامعِ، ولأنَّ ذلك ليس هو الخبرَ، لأنَّ الفائدةَ لا تتم به، فلو كانَ هو الخبرَ لجازَ للمتكلِّم أن يقتصرَ على قولِه: «محمدٌ استقَرَّ»، أو «محمدٌ كان»، أو «محمدٌ حصَلَ» ويسكُت، ولاكتفى المخاطَب به، ولكن واقع الأمر غير ذلك))(4).

ومن شواهد هذه المسألة في كلام الإمام (عليه السلام) ما جاء في ذِكْر معاني الإيمان وأقسامه ومصاديقه: ((فَمِنَ اَلْإِيمَانِ مَا يَكُونُ ثَابِتًا مُسْتَقِرًّا فِي اَلْقُلُوبِ وَمِنْهُ مَا يَكُونُ عَوَارِيَّ بَيْنَ اَلْقُلُوبِ وَ اَلصُّدُورِ إلى أَجَلٍ معلوم))(5).

تعرَّض أمير المؤمنين (عليه السلام) في هذا المقطع من خطبته الشريفة إلى بيان الإيمان وأقسامه، فابتدأ بذكر أقسامه وصفات كلِّ قِسم، فمنه إيمان ثابت مستقر في القلوب؛ لأنَّ أصحابه اعتقدوا به عن أدلة عقلية مقنِعة وهو الإيمان الحقيقي(6)؛ لذا عبر عنه بقوله: (ثابتًا مستقرًا). فذكرُ المتعلَّق هنا إنما جاء لإيضاح دلالة الثبات والاستقرار،

1- ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي، دراسة وتحقيق، د. علي جابر المنصوري: 84، و 86

2- الرّدّ على النحاة، تح: د. شوقي ضيف: 87، ويُنظر: دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية: 134 - 137

3- يُنظر: النحو الوافي: 1 / 477 - 478

4- في النحو العربي نقد وتوجيه: 181، ويُنظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة: 48

5- نهج البلاغة: 365، وينظر: شرح (المعتزلي): 13 / 101، والعواري: جمع العارِيَّةُ: وتعني ((ما استعرت من شيء)) كتاب العين: 2 / 239 (عور)، أراد الإمام (عليه السلام عدم الاستقرار

6- يُنظر: شرح (المعتزلي): 13 / 102، وشرح (الموسوي): 3 / 257 - 258

وبهـذا يتضح أنّه لو قيل: (فمن الإيمان ما يكون في القلوب) لَما دلّ على رسوخ الايمان وثباته، بل أعطى دلالة الظرفية والحلول في موضـع القلب فقط، ومما يؤكّد هـذا المعنى أنَّ الإمام عقّب بذكر القِسْم الثاني من الإيمان وهو (العاري) أي: غير الثابت أو المسـتقر، وبهذا يظهر أنَّ عـدم ذكر المتعلِّق ليس كـذكره؛ إذ لو حـذفْنا لفظـة (عواري) من التركيب وقيـل: (... ومنه مـا يكون بين القلوب) لقـدَّر النحويون كلمة (مستقر) وهذا منافٍ للمعنى المراد، وإنْ كان السياق كاشفًا ودليلاً.

يتحصَّل من هذا كلِّه أنَّ ذكرَ المتعلِّق جائزٌ، غير أنَّ هذا الذكر يُفضـي إلى معانٍ مهمة ودلالات متعددة لا يُكشف عنها بعدم ذكرِه، هذا من جهـة، ومن جهـة أُخرى فإنّه يترجَّح لديَّ ما ذهب إليه فريق من النحويين بأنَّ شـبه الجملة لا تحتاج إلى متعلِّق ظاهر أو مقدَّر، فجملةُ (زيد في الدار) مكتفيةٌ بركنَيها، قائمةٌ برأسـها، وهي تختلف عن (زيد مستقر في الدار)، وما يعزز هذا ويُقَويه تعذّر هذا التقدير في نحو قوله تعالى: «إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ»(1)؛ لأنّ تقـدير الآيـة سـيكون: (مُسـتقِرٌّ أو اسـتقَرَّ إلى ربِّك) على حين أنَّ دلالة الاسـتقرار مذكورة ولا حاجة لتقديرها.

ومما يؤكِّد تعـذّر تقـدير المتعلِّق أيضًا قول الإمام (عليه السـلام): ((خُذِ اَلْحِكْمَةَ أَنَّى كَانَتْ فَإِنَّ اَلْحِكْمَةَ تَكُونُ فِي صَدْرِ اَلْمُنَافِقِ فَتَلَجْلَجُ فِي صَدْرِهِ حَتَّى تَخْرُجَ فَتَسْكُنَ إلى صَوَاحِبِهَا فِي صَدْرِ اَلْمُؤْمِنِ))(2)، فكيف يصح تقدير المتعلِّق (مستقر) أو (كائن) في (فَإِنَّ اَلْحِكْمَةَ تَكُونُ فِي صَدْرِ اَلْمُنَافِقِ) وقد عبّر الإمام عن هذه الحكمة بأنّها مما تتلجلج في صدر المنافق، فهل يجتمع الاستقرار والتردد وعدم الثبات في آنٍ معًا؟!.

ومن شواهد هذه المسألة أيضًا قوله (عليه السلام) في ذِكر صفات الباري عزَّ وجلَّ:

1- سورة القيامة: الآية 12

2- نهج البلاغة: 642، وينظر: شرح (المعتزلي): 18 / 229

((لَمْ يَحْلُلْ فِي اَلْأَشْيَاءِ فَيُقَالَ هُوَ فِيهَا كَائِنٌ وَ لَمْ يَنْأَ عَنْهَا فَيُقَالَ هُوَ مِنْهَا بَائِنٌ))(1).

واحتكامًا إلى ما تقدّم يجب تعديل القاعدة النحوية بالقول: يجوز إظهار متعلِّق شبه الجملة الواقعة خبرًا استنادًا إلى نهج البلاغة فضلاً عن ورود ذلك في شواهد فصيحة في الموروث اللغوي المحتج به، على أنَّ ذكر هذا المتعلِّق يُعطي دلالةً أُخرى لا تتحصل بعدم ذكره؛ إذ إنَّ شبه الجملة وحدها مما يصح وقوعها خبرًا ولا داعي لتكلف التقدير والتأويل وهو ما يتعذَّر في الدلالة أحيانًا.

المسألة الرابعة: جواز دخول (لام) الابتداء على خبر (لكنّ):

عرَّف الزجّاجي (ت: 337 ه) (لام) الابتداء بأنَّها (الام) التي تدخل على المبتدإ والخبر مؤكِّدةً، ومانعة ما قبلها من تخطّيها إلى ما بعدها(2)، ولشدّة توكيدها وتحقيقها فإنَّ بعضهم يقدِّر قبلها (لام) القَسَم(3).

وقد بسَط العلماء القول بذكر مواضع دخولها اتفاقًا واختلافًا(4)، على أنّهم يكادون أنْ يُجمعوا على أنَّ دخولها في خبر (إنَّ) يفيد التوكيد، وقد نُقِل الخلاف في دخولها على خبر (لكنّ)(5).

فقد نسبَ أبو البركات إلى عامة الكوفيين القول بجواز دخول (الام) في خبر

1- نهج البلاغة: 107، وينظر: شرح (المعتزلي): 5 / 153

2- يُنظر: اللامات، تح: مازن المبارك: 78

3- يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها

4- يُنظر: المصدر نفسه: 78 – 80، والجنى الداني: 131 – 133، ومغني اللبيب: 300 – 306، وشرح ابن عقيل: 1 / 362 – 371

5- يُنظر: كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، البطليوسي، تح: سعيد عبد الكريم سعودي: 182، وشرح المفصل (ابن يعيش): 8 / 62 – 63

(لكنَّ) كما يجوز في خبر (إنَّ)، نحو (ما قامَ زَيْدٌ لكِنَّ عَمْرًا لقائمٌ)، أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى عدم جواز ذلك، ثم ذكر أبو البركات أدلّة الفريقين(1).

إنَّ رأي الكوفيين في هذه المسألة قد نسبه إليهم عددٌ من النحويين المتأخرين، منهم العكبري(2)، وابن يعيش(3)، وابن مالك(4)، والمرادي(5)، وابن هشام(6)، وابن عقيل (ت: 769 ه)(7)، والسيوطي(8)، وقد دفعتني تلك النسبة المطلقة إلى عموم الكوفيين إلى تتبع ذلك في أُمّات مصادر النحو الكوفي، فقد قال الفرّاء في حديثه عن (لكنّ): ((وإنما نصبت العربُ بها إذا شُدّدت «نونها»؛ لأنَّ أصلها: إنّ عبدالله قائم، فزِيدت على «إنَّ» «لام» و «كاف» فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا؛ ألا ترى أنَّ الشاعر قال: ولكنني مِن حُبّها لكَميد، فلم تدخل «اللام» إلا لأنَّ معناها «إنّ»))(9)، وبهذا يتضح أنَّ أصل (لكن) عند الكوفيين كما كشف عن ذلك كلامُ الفراء هو (إنَّ) زِيدتْ عليها (اللام)، و (الكاف)، لهذا دخلت في خبرها (لام) الابتداء، لأنَّها عندهم بمنزلة (إنّ)، وهذا هو رأي سيبويه من قبله؛ إذ قال:

((و «لكنّ» المثقلة في جميع الكلام بمنزلة «إنَّ»))(10)، وأغلب الظن أنَّ رأي الكوفيين

1- يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 208 - 215 (المسألة 25)

2- يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب، تح: د. عبد الإله نبهان: 1 / 217

3- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 8 / 62 - 63

4- يُنظر: شرح الكافية الشافية: 1 / 492

5- يُنظر: الجنى الداني: 132

6- يُنظر: مغني اللبيب: 307

7- يُنظر: شرح ابن عقيل: 1 / 363

8- يُنظر: همع الهوامع: 1 / 506

9- معاني القرآن (الفراء): 1 / 465 - 466

10- الكتاب: 2 / 145

في هـذه المسألة لم يذكرْه سوى الفراء في حدود ما اطلعتُ، وبهذا يتبيّن الوهم في نسـبته إلى عموم الكوفيين، وهذا ما أكَّده الدكتور محيي الدين توفيق في دراسته كتابَ الإنصاف(1).

يبـدو أنَّ مـا ذكره الفراء أَرجـح ويعضّـده القياس، ف (لكنّ) بمنزلـة (إنّ)، والحمل على النظير باب واسع في النحو العربي، كما يُقوّي ذلك السـماع أيضًا، وإذا كان البيت الشـعري لا يرقى دليلاً على جواز هذا الاقتران بحجة الشذوذ أو جهل قائله(2)؛ فـإنَّ ما يقوّيه وروده في نهج البلاغـة أيضًا؛ إذ قال الإمام (عليه السـلام) في الخطبة القاصـعة التي يذكر فيها منزلته من رسول الله محمدٍ (صـلى الله عليه و آله): ((وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَنَّةَ اَلشَّيْطَانِ حِينَ نَزَلَ اَلْوَحْيُ عَلَيْهِ (صلى الله عليه و آله) فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اَللَّهِ مَا هَذِهِ اَلرَّنَّةُ؟ فَقَالَ:

هَذَا اَلشَّيْطَانُ قَدْ أَيِسَ مِنْ عِبَادَتِهِ إِنَّكَ تَسْمَعُ مَا أَسْمَعُ وَ تَرَى مَا أَرَى إِلاَّ أَنَّكَ لَسْتَ بِنَبِيٍّ وَلَكِنَّكَ لَوَزِيرٌ))(3).

كلامه (عليه السلام) في ذكر منزلته من النبي المصطفى (صلى الله عليه و آله). وقوله محلُّ الشاهد (ولكنّك لوزير) مَكيٌّ بنص الإمام (عليه السـلام) على لسـان النبيِّ (صـلى الله عليه و آله) وهو يشـير إلى نفي النُّبوة عنه وإثبـات الوزارة، وقـد جاء في معرض رفع الوهم الـذي قد يحصل من جرّاء ما ورد من منزلةٍ رفيعة للإمام وسـماعه رنة الشـيطان حين نزول الوحي، ولمّا كان التوكيد يراعي حال المخاطَب جاء النص مؤكَّدا بأكثر من مؤكِّد

1- يُنظر: ابن الانباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: 216

2- يُنظر: مغني اللبيب: 385، والموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني: 6

3- نهـج البلاغة: 395، والروايـة فيه (لكنـك وزير) لكني اعتمـدت على الروايـة الاشـهر التي عليهـا أغلب الشـراح، ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): 2 / 218، وشرح (المعتزلي): 13 / 197، وحدائق الحقائق: 2 / 337، وشرح (البحراني): 4 / 306، وشرح (المجلسي): 2 / 308، وتمام نهج البلاغة: 145، وشرح (الموسوي): 3 / 344، وبهج الصباغة: 4 / 132، وتوضيح نهج البلاغة: 3/ 225

منها (أنَّ)، و (الباء) الزائدة في خبر (ليس)، و (اللام) في خبر (لكنّ)، وقد يكون سياق النص هو ما أفى إلى استعمال ذلك، فالنص في مقام بيان منزلة الإمام وإزالة الريْب من قلب المتلقي الجاهل بالمنزلة الرفيعة لمقام الإمامة عند سماعه تلك الصفات الرفيعة التي تقرب من منزلة النبوّة، ولو اقتُصرِ على توكيد نفي النبوة فقط لما رُفع هذا الوهم؛ إذ لم ينص النبي (صلى الله عليه و آله) على ذلك، ولم يدّعِ الإمام مثل هذا، فكان لا بد من بيان تلك المنزلة بيانًا مؤكَّدًا حتى يُرفع اللبس والوهم، وإذا كان البصريون يقصرون ذلك على (إنَّ) وحدَها، فإنَّ المبرَّد أجاز توكيد خبر (أنَّ) مفتوحة الهمزة استنادًا إلى قراءة سعيد بن جُبَير (رضى الله عنه)(1) لقوله تعالى: «إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ»(2)، بفتح همزة (أنّ)، على حين رأى غيره من العلماء أنَّ (اللام) زائدة؛ لأنهم يعدّون دخولها ليس أصلاً مقيسًا بعد (أنَّ)(3).

يظهر مما تقدَّم أنَّ رأي الفراء في مسألة دخول (اللام) في خبر (لكنّ) هو الأرجح والأَولى لاعتماده على السماع والقياس، أما السماع فلوروده في نهج البلاغة وهذا كافٍ في صحة هذا الاقتران وجوازه، وأما القياس فبالحمل على (أنّ) مفتوحة الهمزة استدلالًا بقراءة سعيد بن جُبير ووفاقًا لمذهب المبرَّد.

واستنادًا إلى ما تقدَّم ذكره لابد من إعادة صوغ القاعدة بما يأتي: يجوز اقتران

1- هو سعيد بن جُبَير الأسدي، الكوفي بالولاء، أبو عبد الله: تابعيّ، كان أعلمهم على الإطلاق. وهو حبشي الأصل، من موالي بني والبة بن الحارث من بني أسد. أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابن عمر، قتله الحجّاج في واسط سنة (95 ه). يُنظر:، الطبقات الكبرى: 6 / 267 - 272، والأعلام: 3 / 93

2- سورة الفرقان من الآية: 20

3- ينظر: الخصائص: 2 / 283 - 284، وشرح الكافية الشافية: 1 / 492، والبحر المحيط: 10 / 245، وتوضيح المقاصد: 1 / 530، ومغني اللبيب: 307، وشرح ابن عقيل: 1 / 367، وأثر القرآن والقراءات: 353، ومعجم القراءات: 6 / 335

خبر (لكنّ) ب (اللام) لوروده في نهج البلاغة وفي كلام العرب نظماً ونثرًا، زيادة على وروده في قراءة قرآنية صحيحة استدلّ بها المبرّد في (أنَّ) مفتوحة الهمزة.

المسألة الخامسة: جواز إعمال (لا) النافية للجنس في المعارف:

(لا) النافية للجنس من العوامل الحرفية التي تعمل عمل (إنَّ)، وقد اشترط النحويون لعملها النصب في اسمها أنْ يكون نكرة، قال سيبويه: ((واعلم أنَّ المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن «لا» لا تعمل في معرفة أبدًا))(1).

وتابعه على هذا المبرَّد(2)، وابن السّراج(3)، والسيرافي(4)، وأبو علي الفارسي(5)، وآخرون(6)، وتعليل اشتراط التنكير في اسم (لا) أنَّ (لا) تفيد استغراق النفي، فلا يجوز والحال هذه أنْ تتلوَها معرفةٌ دالةٌ على معيّن، فهي في الاختصاص بالنكرة نظيرة (رُبّ)، و (كم)(7).

ولعل اللافت في عبارة سيبويه في هذه المسألة تحكيم القاعدة وتقديمها على ما تستند إليه من شواهد وأمثلة؛ لهذا كان التأويل حاضرًا في تخريج المعرفة الواقعة اسماً ل (لا) في أكثر من شاهد، فرأى سيبويه أنَّ منفيها إذا كان معرفةً فهو على التأويل بالنكرة، قال: ((فأما قول الشاعر: لا هيثمَ الليلة للمطي فإنه جعله

1- الكتاب 2 / 296

2- يُنظر: المقتضب: 4 / 357، 362

3- يُنظر: الأصول في النحو: 1 / 380

4- يُنظر: شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي: 3 / 34

5- يُنظر: المسائل المنثورة، تحقيق وتعليق: د. شريف عبد الكريم النجار: 88

6- يُنظر:أمالي ابن الشجري: 1 / 365 - 366، وكتاب أسرار العربية، أبو البركات، تح: محمد بهجة البيطار: 247، وارتشاف الضرب: 3 / 1306، والمساعد: 1 / 339

7- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 2 / 103

نكرة كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين. ومثل ذلك: لا بصرة لكم. وقال ابن الزبير الأسدي:

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ *** نَكِدْنَ وَلا أُمَيَّةَ بِالْبِلادِ وتقول: قضية ولا أبا حسن، تجعله نكرة. قلت: فكيف يكون هذا وإنا أراد عليًا رضي الله عنه فقال: لأنَّه لا يجوز لك أنْ تُعمل «لا» في معرفة، وإنما تُعملها في النكرة فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل «لا»، وعلم المخاطب أنّه قد دخل في هؤلاء المنكورين «علي» وأنه قد غيب عنها))(1)، فعلى الرغم من الإقرار بأنَّ منفي (لا) في تلك الشواهد وسواها معرفةٌ رأى سيبويه ومن ارتضى قوله وجوبَ التنكير(2)، وكان الأجدر أنْ يُصار إلى تفريع قاعدة تُجيز ورود اسم (لا) معرفةً استنادًا إلى ما سُمِعَ عن العرب المحتج بلغتهم؛ إذ السماع مقدَّم على القياس؛ فما ورد في الموروث اللغوي نظماً ونثرًا يؤكِّد جواز إعمال (لا) في المعارف، من ذلك قولُ النبيِّ مُحمدٍ (صلى الله عليه و آله): ((إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله))(3)، كما جاء مثل هذا التركيب فيما قالته العرب في نحو: (لا هو، ولا هي، ولا هذين لك، ولا هاتين لك) وهو مما استند إليه الفراء في إجازته إعمال (لا) في ضمير الغائب

1- الكتاب: 2 / 296 - 297، والبيت الأول (ولا هيثم...) من الرجز، وتمامه: ولا فتى مثل ابن خيبري، وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يُعرَفُ قائلها، ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 2 / 103، وخزانة الأدب: 4 / 57، والبيت الثاني من (الوافر): شعر عبد الله بن زبر الأسدي، جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري: 147، ويُنظر: خزانة الأدب: 4 / 61

2- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 2 / 103

3- صحيح البخاري: 4 / 85 (3120)، ويُنظر: بحار الأنوار: 18 / 141

واسم الإشارة(1).

ولم يقبل المانعون ظاهر هـذه الشواهـد، فتابعوا سـيبويه في تأويله على أنّهم زادوا عليه تعليلات أُخر للخروج مما خالف قواعدهم، فذهبوا إلى أنَّ المعرفـة هنا على تقـدير إضافة لفظ (مِثل) إليها(2)؛ لأـنَّ (مِثل) من الألفاظ التي لا تتعرَّف بالإضافـة؛ لأنها موغَلـة في الإبهام(3)، وقيل: إنَّ التقدير في هذه الشواهد وسواها (لا مُسَـمى بهذا الاسم)(4)، وقـد اعترض ابن مالك على هذا وردَّه قائلاً: ((أما الأول فيدلُّ على فساده أمران: أحدهما: التزام العرب تجرّد المسـتعمل ذلك الاستعمال من «الألف» و «اللام»، ولو كانت إضافة «مثل» منوية لم يحتج إلى ذلك. الثاني: إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال ب«مثل» كقول الشاعر:

تبكي على زيـدٍ ولا زيـدَ مثله *** بريءٌ من الحمَى سـليمُ الجَوانِـح فلو كانت إضافـة «مثل» منويـة لكان التقـدير: ولا مثل زيد مثله وذلك فاسد))(5)، هذا فضلاً عن أنّ النفي متوجهٌ في هذا التقدير إلى الاسم لا إلى مثيله(6).

وقد زاد الرضي توجيهًا آخر لإعمال (لا) في المعرفة، فقال: ((وإما أنْ يُجعَلَ

1- يُنظر: الأصول في النحو: 1 / 406، وارتشاف الضرب: 3 / 1308، والمساعد: 1 / 347، وهمع الهوامع: 1 / 523، ولم أجد رأي الفراء هذا في معاني القرآن في حدود ما اطلعتُ

2- يُنظر: الكتاب: 2 / 297، وشرح الكافية الشافية: 1 / 530 - 531، وشرح الرضي على الكافية: 2 / 166، وخزانة الأدب: 4 / 57

3- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 2 / 103، ومعاني النحو، د. فاضل السامرائي: 3 / 109

4- يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 2 / 67، ورصف المباني: 260، وشرح ابن عقيل: 2 / 6

5- شـرح الكافية الشافية: 1 / 531. والبيت من الطويـل، وهو بـا نسـبة فيه، وفي المقرب: 1 / 189، وخزانـة الأدب: 4 / 57، والمعجم المفصل في شواهد العربية: 2 / 153

6- يُنظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1 / 141

العلم لاشتهاره بتلك الخلة، كأنَّه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى، لأن معنى [قضيته] ولا أبا حسن لها: لا فيصل لها، إذ هو، كرَّم الله وجهه، كان فَيصلاً في الحكومات، على ما قال النبي «صلى الله عليه وسلم»: «أقضاكم علي»، فصار اسمه» رضي الله عنه»، كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع، كلفظ الفيصل))(1)، وهو ما رجّحَهُ الخُضَري (ت: 1388 ه))(2)، وأخذ به الدكتور فاضل السامرائي من المحدَثين أيضًا(3).

وقد اعتدّ الكوفيون بما سُمِعَ عن العرب، فقد نُسِبَ إلى الكسائي إجازته إعمالها في المعرفة سواء أكان علماً نحو: لا زيدَ، أو مضافًا نحو: لا أبا محمدٍ؛ لأنَّ الكنية بمنزلة الاسم، أو كان مضافًا إلى لفظ الجلالة (الله)، أو الرحمن أو العزيز، فيقول: لا عبد الله كما يقول: لا عبد العزيز(4)، وقال بهذا المذهب الفراءُ إلا أنّه خالف الكسائي فأجاز القول: لا عبد الله، ولم يُجِز: لا عبد العزيز ولا عبد الرحمن بحجة لزوم (ال) في لفظ الجلالة بخلاف غيره كالعزيز والرحمن، كما أوجبَ حذف (ال) إذا كانت فيما أُضيفَ إلى اسم (لا)(5).

الظاهر أنَّ مذهبَ الفراء القاضي بإلزامِ حذف (ال) فيما أُضيفَ إلى اسم (لا) كي يُعدَّ نكرة كما في الشاهد (قضية ولا أبا حسنٍ لها) غيرُ دقيق ومردود بما ورد عن الإمام علي (عليه السلام)؛ فقد كنّى عن نفسِه ب (أبو حسن)، فقال مخاطبًا معاوية:

1- شرح الرضي على الكافية: 2 / 166 - 167. لعل ما بين المعقوفتين خطأ طباعي والصواب (قضية)

2- يُنظر: حاشية الخضري: 1 / 141

3- يُنظر: معاني النحو: 1 / 332

4- يُنظر:الأصول في النحو: 1 / 406

5- يُنظر: المصدر نفسه: 1 / 406، وارتشاف الضرب: 3 / 1306 - 1307، وهمع الهوامع: 1 / 523، وخزانة الأدب: 4 / 58. ولم يرد هذا الرأي عن الفراء في معاني القرآن في حدود ما اطلعتُ

((فَأَنَا أَبُو حَسَن قَاتِلُ جَدِّكَ وأَخِيكَ وَخَالِكَ شَدْخًا يَوْمَ بَدْر، وذلكَ السَّيْفُ مَعِي))(1)، ف (أبو حسن) معرفة المقصود به الإمام علي (عليه السلام) وهذا ما صّرح به سيبويه بقوله: ((قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد عليًا رضي الله عنه))(2)، غير أنّ ادّعاء تنكيره جاء تقديرًا وتأويلاً من أجل عدم تعارض ما قعّدوا له مع ما خالف تلك القواعد وهو مذهب غير صائب، فالقواعد تابعة للشواهد وليس العكس، غير أنَّ النحويين قد تناولوا الشواهد المخالِفة لأقيستهم ((بالتأويل كي يُخضعوها لشرط التنكير. وهو تأويل لا داعي لتكلفه مع ورود تلك الأمثلة الصريحة، الدالة على أنَّ فريقًا من العرب لا يلتزم التنكير. فعلينا أنْ نتقبل تلك النصوص بحالها الظاهر دون محاكاتها))(3)؛ إذ إنّ الأصل عدم التقدير والتأويل ولاسيما مع كثرة النصوص النحوية المحتَج بها.

ومن الشواهد العَلَوية على هذه المسألة قوله (عليه السلام) فيمن لم يُسلموا إلا بألسنتهم، وأرادوا اللجوء إلى غيره: ((وَإِنَّكُمْ إِنْ لَجَأْتُمْ إلى غَيْرِهِ حَارَبَكُمْ أَهْلُ اَلْكُفْرِ ثُمَّ لاَ جَبْرَائِيلَ وَ لاَ مِيكَائِيلَ وَ لاَ مُهَاجِرِينَ وَ لاَ أَنْصَارَ يَنْصُرُونَكُمْ إِلاَّ اَلْمُقَارَعَةَ بِالسَّيْفِ))(4).

1- نهج البلاغة: 488، وينظر: شرح (المعتزلي): 15 / 79، ((الشَّدْخ كَسْرُكَ الشيءَ الأَجْوَفَ كالرأْس وَنَحْوه)). لسان العرب: 3 / 28 (شدخ)

2- الكتاب: 2 / 297

3- النحو الوافي: 1 / 695

4- نهج البلاغة: 339. والرواية فيه برفع الاسماء بعد (لا) لكني الرواية الأشهر هي ما اثبتها في المتن وذكرها أغلب الشراح: ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): 2 / 216، وشرح (المعتزلي): 13 / 179 - 180، وشرح (البحراني): 4 / 304، وتمام نهج البلاغة: 144، وتوضيح نهج البلاغة: 3 / 219، وشرح (الموسوي): 3 / 337، ومنهاج البراعة (الخوئي): 12 / 2

الإمام (عليه السلام) في معرض التحذير لمن يفكر في ترك الإسلام والعودة إلى تقاليد الجاهلية بأنَّه سيُحارَب من أهل الكفر وحينئذٍ لا ينصره أحد؛ لا تنصره الملائكة ولا المهاجرون ولا الأنصار. والضمير في (غيره) قيل: المقصود به الله تعالى، وقيل: عائد على الإسلام وهو أليق بسياق الكلام(1). وقد ذكر البحراني (ت: 689 ه) سبب انعدام النصرة بقوله: ((وعدم نصرة الملائكة والمهاجرين والأنصار حينئذ لهم إمّا لأنّ النصرة كانت مخصوصة بوجود الرسول والاجتماع على طاعته وقد زالت بفقده، أو لأنّها مشروطة بالاجتماع على الدين والأُلفة فيه والذبّ عنه، وإذا التجؤوا إلى غيره وحاربهم الكفّار لم يكن ناصر من الملائكة لعدم اجتماعهم على الدين، ولا من المهاجرين والأنصار لفقدهم وهذا اللازم مخوف ينبغي أنْ يُحذَر منه فالملزوم وهو الالتجاء إلى غير الإسلام يجب أنْ يكون كذلك))(2).

وقوله (عليه السلام): (لا ـ جبرائيل...) يُروى بالرفع والنصب، ورواية النصب أشهر وقد اختارها ابن أبي الحديد(3)، والبحراني(4)، وتوجيهها عند مَن ذكرها على تأويل تلك الأسماء بالتنكير(5)، وربما الموقع الإعرابي لهذه الأسماء هو ما دعا النحويين ومن تابعهم من شُراح النهج إلى جعلها منكَّرات، وإلا فتعريفُها واضحٌ لا يمكن تغافله، ولعلّ عبارة البحراني: نصرة الملائكة كانت مخصوصة بوجود النبي محمد (صلى الله عليه و آله) تؤكِّد عَلَمية هذه الأسماء؛ إذ الإمام نفى نصرتهم لمن ترك دينه والتحق

1- يُنظر: شرح (البحراني): 4 / 304، وشرح (الموسوي): 2 / 306

2- شرح (البحراني): 4 / 304، ويُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): 12 / 12

3- يُنظر: شرح (المعتزلي): 13 / 182

4- يُنظر: شرح (البحراني): 4 / 304

5- يُنظر: شرح (المعتزلي): 13 / 182، وشرح (البحراني): 4 / 304، ومنهاج البراعة (الخوئي): 12 / 4، وفي ظلال نهج البلاغة: 3 / 148

بالكفـار، وهـذا مـا ينطبق تمامًا على المهاجرين والأنصار، فهم مفقودون في زمن خطاب الإمام كما عبرّ البحراني أيضًا؛ لـذا جاء تحـذيره (عليه السـلام) لمن يقع في قلبه وهمٌ من هـذا، وبهـذا يكون هـذا النص تأكيـدًا آخر على جواز مجيء اسم (لا) النافيـة للجنس معرفة، ولا داعي لتأويل كلِّ هذه المعارف بالنكرات.

وبهـذا لم يبقَ سوى تعـديل القاعـدة النحويـة بالآـتي: الأصـل في اسم (لا) النافيـة للجنس التنكير على أنَّ ذلك لا يمنع من وروده معرفةً لمجيئه في نهج البلاغة وفي الموروث اللغوي المحتَج به من السنة النبوية الشريفة فضاً عن كلام العرب شعرًا ونثرًا.

المسألة السادسة: جواز بناء (أمسِ) على الكسر عند تنكيره:

(أمس) ظرف زمان مبني ذكر له النحويون حالتين: إحـداهما أنْ يأتي معرفـة، فيـدل على اليوم الـذي قبل يومِك الذي أنت فيه، فيُبنَى حينئذٍ على الكسر، وقد يُبنى على الفتح(1).

ويرى النحويون أنَّ علـة بنائه في هـذه الحالـة – وهي لغة الحجازيين – متأتية من تضّـمنه معنى (لام) التعريف، فلما كان (أمس) معرفةً في دلالتِه على وقتٍ محدَّد مخصوص – وليس هو أحد المعارف – دلَّ ذلك على تضمّنه معنى (لام) التعريف(2).

وأما الحالة الأخرى فيكون فيها نكرة، فيُراد به يوم من الأيام الماضية، فلا يدلُّ

1- يُنظر: ارتشاف الضرب: 3 / 1427، وتوضيح المقاصد: 3 / 1218، وهمع الهوامع: 2 / 187

2- يُنظر: الخصائص: 2 / 300، وكتاب أسرار العربية: 32، وشرح المفصل (ابن يعيش): 4/ 106، وشرح الرضي على الكافية: 3 / 226، وتوضيح المقاصد: 3 / 1218، وشرح الأشموني: 1 / 47، وشرح التصريح: 2 / 349، وهمع الهوامع: 2 / 187

على أمس بعينه، فيُعربُ عندئـذٍ، قـال المبرَّد: ((أما «أمس» و «قبل» ونحوهما فمعارف ولو جعلتهن نكرات لرجعن إلى الإعراب كما رجعن إليه في الإضافة والألف واللام))(1)، وأيَّد هذا المذهبَ ابنُ السراج(2)، والزجّاجي(3)، وأبو حيان(4).

وقـد عُـدَّ إعراب (أمس) في هذه الحالة من المسائل المُجمَع عليها في النحو، قال ابن مالك: ((ولا خلاف في إعرابه إذا أُضـيف، أو لُفظ معه ب»الألف» و»اللام» أو نُكِّر، أو صُغِّر، أو كُسِّر))(5)، وأكد ذلك الرضي(6)، وأبو حيان(7)، وابن هشام(8)، والأزهري (ت: 905 ه)(9)، والسيوطي(10).

وقـد علّل النحويون إعراب (أمسِ) في هـذه الحالـة على حذف الجار وبقاء عمله، وحذف (ال) تخفيفًا، فصار بمنزلة حرف واحد فبنوه، وهو التعليـل الـذي عزاه سـيبويه إلى الخليل، فقال: ((وزعم الخليل أنَّ قولهم: لاه أبوك ولقيته أمس، إنما هو على: لله أبوك، ولقيته أمس، ولكنهم حذفوا الجار و»الألف» و»الام» تخفيفًا

1- المقتضب: 2 / 180

2- يُنظر: الأُصول في النحو: 2 / 143

3- يُنظر: اللامات: 54، وشرح جمل الزجّاجي (ابن عصفور): 2 / 400

4- يُنظر: ارتشاف الضرب: 3 / 1429

5- شرح الكافية الشافية: 3 / 1482 ويُنظر: تمهيد القواعد: 4 / 1982، ولابد من بيان أنَّ النحويين يمنعون تصـغير (أمس)، قال سيبويه: ((وأما «أمس» و»غد» فلا يُحقَّران)) الكتاب: 3 / 479، ويُنظر: شرح الرضي على الكافية: 3 / 229، والتذييل والتكميل: 8 / 23

6- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 3 / 229

7- يُنظر: التذييل والتكميل: 8 / 22

8- يُنظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: عبد الغني الدقر: 129

9- ينظر: شرح التصريح: 2 / 349

10- ينظر: همع الهوامع: 2 / 187

على اللسان، وليس كلّ جار يُضمَر؛ لأنَّ المجرور داخل في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد))(1). ولم يرتضِ سيبويه هذا التعليل، فقال: ((ولا يقوى قول الخليل في «أمس»؛ لأنك تقول: ذهب أمس بما فيه))(2)، وما نسبه سيبويه لشيخه لم يرد في أهم كتبه المطبوعة، فقد قال الخليل: ((أَمْسِ: ظرف مبنيّ على الكَسْر، ويُنسَب إليه: إِمسِيٌّ))(3)، وقال أيضًا: ((تقول: أتيته أمس وذهب أمس بما فيه وكان أمس يومًا مباركًا وإنّ أمس يومٌ مبارك فإذا أدخلت عليه «الألف» و«الام» أو أضفته إلى شيء أو جعلته نكرة أجريته تقول: كان الأمس يومًا مباركًا وإن الأمس الماضي يوم مبارك وكان أمسكم يومًا طيبًا))(4).

وقد ارتضى تعليلَ الخليل المنسوب إليه عددٌ من العلماء منهم ناظر الجيش، فقال: ((وقد زال البناء لزوال التضمين ومشابهة ضمير الغائب، فتكون الكسرة كسرة إعراب على تقدير [ياء] حُذِفت وبقي عملها كما حُذفت «من» وبقي عملها))(5)، كما ذكره السيوطي(6)، والصبّان (ت: 1206 ه) أيضًا(7).

ويبدو أنَّ في هذا التعليل خروجًا واضحًا عن أقيسة النحويين، فالوارد في ((مذهب الجمهور أنَّه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير «أنَّ» و «أنْ»، بل

1- الكتاب: 2 / 162 - 163

2- المصدر نفسه: 2 / 164

3- كتاب العين: 7 / 325 (أمس)

4- كتاب الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة: 181

5- تمهيد القواعد: 4 / 1984. ولعل مابين المعقوفتين خطأ طباعي والصواب (باء)

6- يُنظر: همع الهوامع: 2 / 191

7- يُنظر: حاشية الصبان: 3 / 393

يقتصر فيه على السماع))(1)، وهذا ما نبّه عليه الخليل من قبل في النص المار ذكره، إذ قال: ((وليس كلّ جار يُضمَر))(2).

وقد زاد الرضـي علة أُخرى على علة إعراب (أمس) إذا جاء نكرة فذهب إلى أنَّ السـبب عائد إلى زوال علة البناء وهي تقدير (الام)(3) تنكير (أمس) واقترانه ب (الام) لم يمنع من بنائه في عدد من الشواهد النحوية من ذلك قول الشاعر نصيب بن رَباح(4): [من الطويل] وإني وَقفتُ اليَوْمَ والأمْسِ قَبْلَه *** بِبابِك حتى كادَتِ الشـمسُ تَغْرُبُ كان على النحويين أنْ يحتكموا إلى هـذا الشاهـد وسواه في تعـديل ما بوّبوا له من قواعـد وضوابط إلا أنهم جَرْيًا على عادتهم ذهبوا إلى تأويل ذلك بما يتسق وتلك القواعد التي وضـعوها، فقد عدُّوا (الألف)، و (اللام) زائدة لا للتعريف بل للتوكيـد، وعلى هـذا يكون تعريف (أمس) ب (لام) أُخرى غر هذه التي فيه(5)، وأنا أوافق المحققَ محمـد محيي الدين في استغرابه من هذا التوجيه؛ إذ قال: ((وهذا عجيب منهم، لانهم ألغوا الموجود، واعتروا المعدوم))(6).

ويبدو أنَّ التكلف في تأويل هذا الشاهد واضحٌ لا يمكن دفعه أو تسويغه؛

1- شرح ابن عقيل: 2 / 151، وينظر: ظاهرة الحذف: 268

2- الكتاب: 2 / 163

3- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 3 / 229

4- يُنظر: الخصـائص: 3 / 59 - 60، وتمهيد القواعد: 4 / 1984، والبيت في شـعره، جمع وتحقيق: داوود سـلوم: 9، على رواية: وإني ثَويتُ اليَوْمَ والأمْسِ قَبْلَه *** بعلى الباب حتى كادَتِ الشمسُ تَغْرُبُ

5- يُنظر: الخصائص: 3 / 60، وشرح شذور الذهب (ابن هشام): 131، وتمهيد القواعد: 4 / 1984

6- شرح ابن عقيل: 1 / 179 - 180

لذا فالقول ببناء (أمس) في حالة اقترانه ب (ال) وجه مقبول قد ذهب إليه ابن مالك في رأيه الآخر؛ إذ صـرَّح قائلاً: ((فإن نُكِّر أو كُسر أو صُغِّر أو أُضـيفَ أو قـارن «الألف» و «اللام» أُعرب باتفاق، وربما بُنيَ المقارِن لهما))(1)، وتابعه على هذا الرضي أيضًا(2)، وأشار إليه السيوطي بالقول: ((فإنْ قارن «ال» أُعرِبَ غالبًا (...) ومن العرب من يستصحب البناء مع «ال»))(3)، غير أنّهم عمدوا إلى تأويل ما جاء من ذلك كما اتّضح.

وقـد أبـدى الـدرس النحوي الحديث رأيه في هذه المسألة فكان للأُسـتاذ عباس حسن توجيهٌ نحويٌّ وافق فيه ابن مالك ومتابعيه، فأجاز البناء على الكسـر عنـد الاقتران ب (ال) والاضافـة، بل ذهب إلى إنَّ ((الأحسن بناؤه على الكسـر أيضًا في جميع أحواله))(4)، وهو رأي صائب وسليم يؤيده ما جاء في نهج البلاغة من شواهد.

فمن الشواهـد العَلَوية على هذه المسألة قولُه (عليه السـلام) في كتابٍ له إلى معاوية جوابًا عن كتابٍ منه إليه: ((وَأَمَّا طَلَبُكَ إلى اَلشَّامِ فَإِنِّ لَمْ أَكُنْ لَأُعْطِيَكَ اَلْيَوْمَ مَا مَنَعْتُكَ أَمْسِ))(5).

كان معاويـة قـد طلب مِرارًا من الإمام (عليه السـلام) أنْ يجعلَه واليًا على الشام حتى يبايعَه، وكان جوابُ الإمام واحـدًا وهو المنع والرفض. واستمرارُ منع الإمام ناظرٌ إلى المحافظة على دين الله تعالى(6)، وبهذا تكون دلالة الظرف على التنكير هي

1- شرح التسهيل (ابن مالك): 2 / 223

2- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 3 / 229

3- همع الهوامع: 2 / 190

4- النحو الوافي: 2 / 282

5- نهج البلاغة: 494، وينظر: شرح (المعتزلي): 15 / 117

6- يُنظر: شرح (البحراني): 4 / 391، ومنهاج البراعة (الخوئي): 18 / 247، وشرح (الموسوي): 4 / 180

المرادة؛ إذ لم يكن غرض الإمام الإشارة إلى اليوم الذي سبقه؛ لأنَّ معاوية إنما كرَّر هذا الطلب مرات متعددة بلا جدوى، ومع عموم (أمس) وتنكيره فقد جاء مبنيًا على الكسر وعامله الفعل (منع)، وهذا دليل على نقص استقراء النحويين في هذه المسألة وإصرارهم على هَدْر ما لا يوافق قواعدهم من التراث اللغوي، على أنَّ الزجّاجي قد حمل ذلك على المجاز، فقال: ((فإن كان ظرفًا فهو مبني على الكسر ويكون له معنيان: أحدهما: أن يُريد به اليوم الذي قبل يومك والآخر: أنْ تريد به ما تقدّم يومك، وذلك لا يكون إلا مجازًا))(1).

ومن الشواهد العلوية أيضًا قوله (عليه السلام) لمّا اضطرب عليه أصحابه في أمر الحكومة: ((لَقَدْ كُنْتُ أَمْسِ أَمِيراً فَأَصْبَحْتُ الْيَوْمَ مَأْمُوراً))(2)، ف (أمس) ظرف زمان مبني على الكسر، عامله الفعل (كنت)، وهو نكرة(3)؛ إذ لم يكن مقصده (عليه السلام) من ذلك أنه أميرٌ في اليوم الذي سبق حديثه.

ومنه قوله (عليه السلام) في الحضِّ على التقوى: ((مَا فَاتَ أَمْسِ مِنَ الْعُمُرِ لَمْ يُرْجَ الْيَوْمَ رَجْعَتُهُ))(4)، ف (أمسِ) ظرف زمان نكرة لا يدل على معينٍ أو محدد؛ ((لأنّ العمر عبارة عن زمان الحياة و مدّته و الزّمان كمّ متّصل غير قارّ الذات))(5)، وهو كما ترى قد جاء مبنيًا على الكسر عامله الفعل (فات).

نخلص مما تقدَّم إلى تعديل القاعدة النحوية بالقول: إنَّ تنكير (أمس) لا يمنع من بنائه على الكسر لورود ذلك في نهج البلاغة وفي كلام العرب نثرًا ونظماً.

1- شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): 2 / 400

2- نهج البلاغة: 428، وينظر: شرح (المعتزلي): 11 / 29

3- يُنظر: منصوبات الأسماء في نهج البلاغة، فلاح رسول حسين (أُطروحة دكتوراه مخطوطة): 93

4- نهج البلاغة: 223، وينظر: شرح (المعتزلي): 7 / 251 - 252

5- منهاج البراعة (الخوئي): 8 / 68

المسألة السابعة: جواز استعمال (مهما) ظرفية:

(مهما) أداة شرط جازمة بمعنى (ما)؛ لذا هي تدلُّ على الإبهام والعموم(1)، وأما بناؤها فإنَّ النحويين قد اختلفوا فيه، فمنهم من قال ببساطتها ومنهم من قال بتركيبها(2)، وحاصل هذا الخلاف خلاف آخر في تصنيفها، فمذهب الجمهور يرجِّح القول بإسميتها، دونما دلالةٍ فيها على الظرفية، قال المبرِّد: ((هذا باب المجازاة وحروفها وهي تدخل للشرط ومعنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره فمن عواملها من الظروف «أين» و «متى» و «أنّى» و «حيثما» ومن الأسماء «من» و «ما» و «أي» و «مهنا»))(3)، على أنّ سيبويه من قبله لم يذكرها في عِداد أدوات الشرط(4)؛ لأنها عنده مركبة من (ما) أعقبتها مثلها، أو هي (مه) تلتها (ما)(5).

وذهب قِسم من النحويين إلى أنَّ (مهما) لا تخلو من الظرفية المتضمّنة معنى الشرط، ولعل الزمخشري (ت: 538 ه) يتصدَّر من أشار إلى ذلك، وهذا نصُّ كلامه: ((وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحرّفها من لا يدَ له في عِلم العربية، فيضعها غير موضعها، ويحسب «مها» بمعنى «متى ما»، ويقول مها جئتني

1- يُنظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله: 313، وشرح الرضي على الكافية: 4 / 88، وارتشاف الضرب: 4 / 1863

2- يُنظر هذا الخلاف والقائلين بكلِّ مذهب: الكتاب: 3 / 59 - 60، والبغداديات: 313، وشرح المفصل (ابن يعيش): 7 / 42 - 43، والجنى الداني: 612 - 613، والمساعد: 3 / 137

3- المقتضب: 2 / 46، وينظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان: 2 / 1108، وشرح المفصل (ابن يعيش): 7 / 42، شرح الكافية الشافية: 3 / 1625، والجنى الداني: 609، والمساعد: 3 / 137، وهمع الهوامع: 2 / 547

4- يُنظر: الكتاب: 3 / 56

5- يُنظر: المصدر نفسه: 3 / 59 - 60

أعطيتك، وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شيء))(1).

وكان ابن مالك قد أثبتَ لها معنى الظرفية محتجًا بطائفة من الشواهد النحوية، فقد صرَّح برأيه قائلاً: ((جميع النحويين يجعلون «ما» و »مهما» مثل «من» في لزوم التجرّد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب (...) وكقول حاتم الطائي:

وإنَّكَ مَهْما تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ *** وفَرْجَكَ نالا مُنْتَهى الذَّمِّ أجْمَعا))(2) وإلى نحو هذا أشار الرضي أيضًا(3).

والظاهر أنَّ قول ابن مالك: (جميع النحويين) فيه إطلاق يقيِّده أنَّ الزمخشري من قبله أشار إلى أنَّ بعض النحويين قد ذهب إلى عدِّ (مهما) شرطية ظرفية، كما أكد هذا المعنى الرضي أيضًا، على أنَّه قد يُغتفر هذا لابن مالك بسبب عدم تصريح الزمخشري بمن عدَّها ظرفيةً.

وقد اعترض عددٌ من النحويين على حمل (مهما) على معنى الظرفية، فقد تَتَبّع ابنُ الناظم (ت: 686 ه) أباه في ذلك وردَّ عليه قائلاً: ((ولا أرى في هذه الأبيات حجة، لأنه كما يصح تقدير «ما» و »مهما» فيها بظرف زمان، كذلك يصح تقديرهما

1- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 2 / 146، وينظر: البحر المحيط: 5 / 149، والدر المصون: 5 / 430

2- شرح الكافية الشافية: 3 / 1625 - 1627، والبيت الشعري من الطويل، ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، رواية: هشام الكلبي، دراسة وتحقيق: د. عادل سليمان جمال: 174

3- ينظر:شرح الرضي على الكافية: 4 / 89، وهمع الهوامع: 2 / 547، والاستقراء الناقص: 284

بالمصدر))(1)، ثم بينَّ سبب ترجيحِه معنى المصدرية على الظرفية مع جواز ذلك فقال: ((لأن في كونهما ظرفن شذوذًا وقولًا بما لا يعرفه جميع النحويين بخلاف كونهما مصدرين؛ لأنه لا مانع أنْ يُكنَّى ب «ما، ومهما» عن مصدر فعل الشرط كما لا مانع من أنْ يُكنَّى بهما عن المفعول به ونحوه؛ إذ لا فرق))(2)، وأيَّد هذا الاعتراضَ أبو حيان(3)، والسمين الحلبي(4).

ويبدو أنَّ اعتراض ابن الناظم ليس دقيقًا؛ إذ إنَّه استند في ردِّه إلى ما ظنَّه غير معروف عند جميع النحويين، والحال خلاف ذلك فوجه الظرفية في (مهما) وارد كما هو وجه الشرطية أشار إليه غير ابن مالك كالرضي، وهو وجه جائز وليس ممنوعًا، وبهذا لا يمتنع توجيه (مهما) على معنى الظرفية، ولهذا أخذ ناظر الجيش برأي ابن مالك، مخالفًا بذلك رأيَ شيخه أبي حيان، ورادًّا على ابن الناظم، فقال:

((والظاهر أَنَّ ما قاله المصنف أولى وأقرب، والطباع تقبله، بخلاف ما ذكره ولده، والمصنف يقول لولَده كما قلت: إنَّه لا مانع من أَنْ يُكَنَّى ب «ما» و «مهما» عن مصدر فعل الشرط، كما لا مانع من أَنَّ يُكنّى بهما عن المفعول، أنا أقول لا مانع من أَنْ يُكنّى ب «ما» و «مهما»، عن زمان فعل الشرط، كما لا مانع من أَنْ يُكنّى بهما عن المفعول به))(5). المفهوم من إجازة ناظر الجيش أنَّه قد احتكم إلى وجه المشابهة، فلما كان جائزًا أَنَّ يُكنّى ب (ما) و (مهما) عن مصدر فعل الشرط، والمفعول كان من باب أولى جواز أَنْ يُكنّى ب (ما)، و (مهما) عن زمان فعل الشرط أيضًا، وهذا ما

1- شرح التسهيل (ابن مالك): 4 / 69، ولم أجد رأي ابن الناظم هذا في شرحه على الألفية

2- المصدر نفسه: 4 / 69 - 70

3- يُنظر: البحر المحيط: 5 / 149

4- يُنظر:الدر المصون: 5 / 430

5- تمهيد القواعد: 9 / 4336 - 4337

أكَّده السماع أيضًا؛ فقد احتج ابن مالك لإجازته تلك بعدد من الشواهد الشعرية منها قول الشاعر طفيل الغنوي(1): [من الكامل] نُبِّئت أنَّ أبا شُتَيمٍ يدَّعي *** مَهما يعشْ يُسمِعْ بما لم يُسْمعِ وقول ساعدة بن جؤبة(2): [من البسيط] قد أُوبِيَتْ كلَّ ماءٍ فَهْي طاوِيَةٌ *** مَهْما تُصِبْ أُفُقًا من بارقٍ تَشِمِ والمعنى: (أي وقت تصب بارقًا من أفق)(3)، ومما يؤيِّد ظرفيتها هنا أنّ البيت قد رُوي بلفظ (متى تُصِبْ...) أيضًا(4).

ولم يرتضِ المانعون هذا فأوّلوا هذا البيتَ على أَنَّ (مها) فيه مفعول (تصب)، و (افقا) ظرف، و (من بارق) تفسير ل (مهما)، أو متعلق ب (تصب)، فمعنى (من) ههنا التبعيض، وعلى هذا يكون معنى البيت: (أي شيء تصب في أفق من البوارق تشم)(5).

إنَّ التكلّف في تأويل هذه الشواهد واضحٌ لا يمكن أنْ يُغضَّ الطرف عنه، على حين أنَّ حمل (مهما) على الزمان لا تكلف فيه، وهو أقلُّ تأويلاً وتقديرًا، فهو

1- يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3 / 1627، والبيت في: ديوانه، شرح الأصمعي، تح: حسان فلاح أوغلي: 133

2- يُنظر: مغني اللبيب: 435. والبيت في كتاب شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري، رواية أبي الحسن النحوي عن أبي بكر الحلواني، تح: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود أحمد شاكر: 3 / 1128، وخزانة الأدب: 8 / 163

3- يُنظر: مغني اللبيب: 436، وهمع الهوامع: 2 / 548، وخزانة الأدب: 8 / 165

4- يُنظر: شرح التصريح: 1 / 479

5- يُنظر: مغني اللبيب: 436، وخزانة الأدب: 8 / 165، والاستقراء الناقص: 286

يجري على سـنن العربيـة وضوابطها في التقـدير؛ إذ النحويون يرجِّحون في الشواهد التي تحتمل تقديرين ما كان أدلَّ على المعنى الذي لا يتعارض مع قواعد نحوية أساسية(1)، ولا شك في أنَّ توجيه (مهما) على الظرفية من هذا القبيل، فهو يسـتند إلى عدد من الشواهد الشعرية التي يتضـح معنى الزمان فيها جليًا، ومما يؤكد هذا لجوء النحويين إلى التقدير والتأويل، ولو كانت (مهما) في تلك الشواهد جارية على ما قعدوا له لما فعلوا هذا(2).

نخلص مما تقـدّم ذكرُه إلى أنَّ حمل (مهما) على الظرفيـة لا يمكن دفعه أو تأويله، وتوجيهها في بعض الشواهد على المصدرية لا يمنع من حملها على الظرفية؛ إذ قد ترد ظرفيةً وهذا ما يُفهم من عبارة ابن مالك(3).

ومن شواهد هذه المسألة في نهج البلاغة ما جاء في كتاب له (عليه السلام) إلى مالك الأشتر النخْعي (رضى الله عنه)(4) قال فيه: ((ومهما كانَ في كُتَّابِكَ منْ عيبٍ فتغابيتَ عنه أُلزمته))(5).

هذا النص من جملة وصايا أو أوامر كتبها الإمام (عليه السلام) للأشتر النخعي حينما

1- يُنظر: مغني اللبيب: 799 – 802، والجملة العربية تأليفها وأقسامها: 85

2- يُنظر:النحو الوافي: 4 / 429

3- يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 4 / 69

4- وهو مالـك بن الحارث بن عبـد يغوث النخعي، المعروف بالأشتر: أمر، من كبار الشـجعان. كان رئيس قومه. أدرك الجاهليـة شـهد يوم الجمل، وأيام صفين مع علي، وولاه على «مصر «فقصدها، فمات في الطريق سنة (37 ه)، فقال الإمام علي (عليه السلام): رحم الله مالكًا فلقد كان لي كما كنتُ لرسول الله (صلى الله عليه و آله) وله شعر جيد، ويعدّ من الشجعان الأجواد العلماء الفصحاء. ينظر: أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، تحقيق وتخريج: حسن الأمين: 9 / 41، و الأعلام: 5 / 259

5- نهج البلاغة: 548، وينظر: شرح (المعتزلي): 17 / 76

ولّاه مصـر، ينهاه فيها عن التغافل عمّا يكون في كُتّابه من عيب مُدلّا على ذلك بأسـلوب شـرطي تصدَّرته (مهما)، يريد بذلك نهيه عن عدم حصول تلـك الغفلـة منه في أيِّ وقتٍ من الأوقـات، والتقـدير (متى كان في كتّابك من عيب فتغابيت عنه ألزمته)، ومما يعزز ظرفيـة (مهما) ههنـا ودلالتهـا على الزمان جواب الشـرط (ألزمته) الـذي يـدل على أنّ اسـتمرار التغافل عن عيوب الكُتّاب يؤدي إلى لزوم ذلك منهم، ثم ينعكس هذا النقص والعيب على الوالي الذي يمثلُه الكاتب، ولعلّ ما يقوّي ظرفيتها أيضًا ورود فعل الشـرط بعدها بصيغة الماضي، على أنَّ الشائع في القاعـدة النحويَّة أنْ يليها المُضارع، وهذا النصُّ أوضح دليل على جواز هذا الأُسـلوب وفصاحته(1)، وبهذا يترجَّح لديَّ مذهبُ ابن مالك ومن تبعه.

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (عليه السلام) في إحدى حِكَمه: ((إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ أَهْلاً، فَمَهْمَا تَرَكْتُمُوهُ مِنْهُمَا كَفَاكُمُوهُ أَهْلُهُ))(2).

قول الإمام (عليه السـلام) في سـياق الترغيب في الخير والتنفير من الشـر بأنَّ لكلٍّ منهما – الخير والشـر – أهلاً، فمتى تركتم الخير فإنَّ أهله سيكتفون به، وكذلك الشر فمتى تركتموه تُرِكَ لأهله. وفي هذا تحذير لكلِّ عاقل بأنْ يختار فعلَ الخير ويبتعد عن فعل الشر(3)، وبهذا تكون ظرفيـة (مهما) هي المرادة والمرجَّحة، وهذا ما أدلى به الراوندي شارحًا نصَّ الأمير بقوله: ((فمتى تركتم واحدًا منهما))(4)؛ إذ إنَّ المقصودَ من دلالة الترك هذه الاستمرارُ في كلِّ حال دونما حصرٍ بوقت

1- يُنظر: تيسيرات لغوية، د. شوقي ضيف 131 – 132، و من قضايا اللغة، أ. د. مصطفى النحّاس 232

2- نهج البلاغة: 723، وينظر: شرح (المعتزلي): 20 / 67

3- يُنظر: شرح (البحراني): 5 / 447، وشرح (الموسوي): 5 / 513

4- يُنظر: منهاج البراعة (الراوندي): 3 / 439

معن ومحدد.

واستنادًا إلى ما تقدَّم يجب تعديل القاعدة النحوية بالآتي: يجوز استعمال (مهما) ظرفيةً لورود ذلك في نهج البلاغة وهو من أصح مصادر الاستشهاد بعد القرآن الكريم فضلاً عن وروده في الشعر العربي أيضًا.

المسألة الثامنة: جواز عدم مشاركة الفاعل للمفعول له:

حدَّ ابن هشام المفعول له بأنَّه ((المصدر الفضلة المعلِّل لحَدَثٍ شاركَه في الزمان والفاعل))(1).

وقد اشترط النحويون فيه مجموعة شروط أفصح عن قسم منها المتقدمون، فقد ذكر سيبويه شرطَي العلة والمصدرية، فقال: ((باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنَّه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان؟))(2)2، فقوله (من المصادر) يُشير إلى اشتراط مصدرية المفعول له، وقوله (لأنّه عذر) يبيّن اشتراط إفادة العلة.

وقد زاد المتأخرون على ذلك شروطًا أُخرى منها أنْ يكون مشارِكًا الحدثَ في الفاعل(3)، أي أنْ يأتي فاعل الحدث المعلَّل وفاعل المصدر واحدًا، نحو: ضربته تأديبًا، ففاعل الضرب والتأديب واحد هو المتكلم، قال أبو حيان: ((وهذا الذي ذكره الزمخشري من شرط اتحاد الفاعل فيهما ليس مُجمَعًا عليه، بل مِن النحويين

1- شرح شذور الذهب (ابن هشام): 295

2- الكتاب: 1 / 367، ويُنظر: الأصول في النحو: 1 / 206

3- يُنظر: المفصل: 60، والكشاف: 2 / 518، وشرح المفصل (ابن يعيش): 2 / 53، وتوضيح المقاصد: 2 / 645، وشرح ابن عقيل: 2 / 186

مَن لا يشترط ذلك، وهو مذهب ابن خروف))(1)، وأكد ذلك السيوطي(2).

وتعليـل اشتراط تلـك المشاركـة هو أنَّ المفعول له لاـ يمكن حصوله إلّا عن فاعـلٍ عارفٍ سـببَ ما يقوم به، وإلا كان الفعل خُلوًا من علّة تقتضي حصوله(3).

إنَّ استلزام تلك المشاركة محجوج بما ورد من شواهد قرآنية، منها قوله تبارك وتعالى: «هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ»(4)((ففاعـل «الإـراءة» هو الله تعـالى، وفاعل «الخوف» و «الطمع» المخاطَبون))(5)، وهـذه حجـة ابن خروف (ت: 609 ه) في إجازته النصبَ مع اختلاف الفاعل؛ إذ قال: ((لم ينص على منعه أحدٌ من المتقدمين))(6).

ولم يُجانب ابن خروف الصواب فيما رأى؛ إذ إنَّ ظاهر كلام سيبويه يُشعر بجواز عدم الاشتراك(7)، فيجوز عنده (جئت حذرَ زيد) ويشهد له قول امرئ القيس(8): [من الطويل] أرى أمَ عمْرٍو دَمْعُها قَدْ تَحَدَّرَا *** بكاءً على عَمْرٍو. وما كان أصبرا!

1- البحر المحيط: 6 / 363 - 364، ولم أعثر على رأي ابن خروف هذا في كتبه المطبوعة

2- يُنظر: همـع الهوامع: 2/ 131 - 132 وكتاب المطالع السـعيدة في شـرح الفريدة في النحو والصـرف والخط، السيوطي، تح: د. نبهان ياسين حسين: 1 / 398 - 399

3- يُنظر:شرح المفصل (ابن يعيش): 2 / 53

4- سورة الرعد: الآية 12

5- شرح التصريح: 1 / 511، ويُنظر: حاشية الخضري: 1 / 194، ومعاني النحو: 2 / 195

6- ارتشاف الضرب: 3 / 1383. ولم أجد رأي ابن خروف هذا في كتبه المطبوعة في حدود ما اطلعتُ

7- يُنظر: المصدر نفسه والصـحيفة نفسـها، وهمع الهوامع: 2 / 132، وروح المعاني في تفسـير القرآن العظيم والسـبع المثاني، الآلوسي، تح: علي عبد الباري عطية: 7 / 111

8- ديوانه: 69

ففاعل التحدّر هو (الدمع) وفاعل البكاء هو (أم عمرو)(1).

وعمد المانعون إلى تأويل ذلك بما ينسجم والقاعدة التي وضعوها، فذهبوا إلى أنَّ (خوفًا) و (طمعًا) منصوبان على العلة، وقد اختلفوا في بيان مسوِّغها، فقيل: على تقدير حذف مضاف وإنابة المضاف إليه على معنى (إرادة خوف)، و (إرادة طمع) وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى الزجّاج(2)، واختاره الزمخشري، والبيضاوي (ت: 685 ه)(3)، وقيل: هما منصوبان على العلة، لكن ليس على الاشتراك اللفظي بين الفعل وبينهما في الفاعل، بل على الاشتراك المعنوي، والتقدير: (يجعلكم رائين أو ترونه خوفًا وطمعًا)، ذهب إلى هذا الزمخشري في رأيه الآخر، وابن مالك والأُشموني (ت: 900 ه)(4)، وقيل: إنَّ المراد ب (الخوف والطمع) هو الإخافة والإطماع(5)، وقيل: هما منصوبان على الحالية(6)، أو على المفعولية المطلقة على تقدير: لتخافوا خوفًا ولتطمعوا طمعًا(7).

الظاهر أنَّ كلَّ تلك الوجوه بحاجةٍ إلى تقدير وتأويل، وعدم التقدير أَولى

1- يُنظر: شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام، د. هادي نهر: 2 / 207

2- يُنظر: البحر المحيط: 8 / 383، ولم يرد هذا الوجه عند الزجّاج في كتابه المطبوع، بل صرَّح بأنَّه مفعول له منصوب، يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 4 / 182

3- يُنظر: الكشاف: 2 / 518، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي: 3 / 183

4- يُنظر: الكشاف: 3 / 474، وشرح التسهيل (ابن مالك): 2 / 197، وشرح الأشموني: 1 / 481

5- يُنظر: أنوار التنزيل: 3 / 183، وروح المعاني: 7 / 112

6- يُنظر: الكشاف: 3 / 475، والبحر المحيط: 6 / 364، والميزان في تفسير القرآن، الطباطبائي: 11 / 316

7- يُنظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي، تح: مجموعة من العلماء: 8 / 53، وروح المعاني: 7 / 112

من التقـدير لكثرة الشواهـد التي لـم ترد فيها المشاركـة في الفاعل(1)، هـذا فضـلاً عن أنَّ تلك التأويلات بعيـدة دعا إليها تحكيم القاعـدة وتقديمها على النصوص المستقراة(2).

ومن أجل ذلك ذهب الرضـي إلى جواز عـدم الاشتراك، فقال: ((وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل، وهو الذي [يقوي] في ظني وإنْ كان الاغلب هو الأول، والـدليل على جواز عـدم التشارك قول أمير المؤمنين علي رضـي الله عنه في نهـج البلاغـة: «فأعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة، واستتمامًا للبلية »،والمستحق للسخطة إبليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى))(3).

وزاد الرضـي على ذلـك قائلاً: ((لا ـ يجوز أنْ يكون «اسـتحقاقاً «حالاً من المفعول؛ لأنّ «اسـتتمامًا «إذن يكون حالاً من الفاعل (...) ولا يُعطَف حال الفاعل على حال المفعول))(4)، ووافق الرضيَّ على هذا الآلوسي (ت: 1270 ه)، والسيد الطباطبائي (ت: 1402 ه) في أحد قولَيه والدكتور فاضل السامرائي(5).

نخلص ممّا تقـدَّم ذكره إلى أنَّ المفعول له يجوز فيه عدم الاشتراك في الفاعل اسـتنادًا إلى مجيء ذلك في القرآن الكريم ونهج البلاغة، وهو مذهب ابن خروف الرضي ومن تابعهما، ولهذا لابد من تقديم تعديلٍ للقاعدة بالقول: يجوز في المفعول

1- يُنظر: معاني النحو: 2 / 195 - 196

2- يُنظر: المصدر نفسه: 195

3- شرح الرضي على الكافية: 1 / 511، والنص في نهج البلاغة: 29، ينظر: روح المعاني: 7 / 112، ومنهاج البراعة (الخوئي): 2 / 62، ومعاني النحو: 2 / 196. ولعل ما بين المعقوفتين خطأ طباعي والأسلم (يَقوَى)

4- شرح الرضي على الكافية: 1 / 511

5- يُنظر: روح المعاني: 7 / 111 - 112، والميزان: 11 / 316، ومعاني النحو: 2 / 196

له ألا يكون مشارِكًا في الفاعل لورود ذلك في نهج البلاغة فضلاً عن القرآن الكريم والشعر العربي.

المسألة التاسعة: جواز الإضافة الظرفية:

الإضافة عند النحويين ضربان: إضافة محضة وأخرى غير محضة(1)، والحديث ههنا يقتصر على الأولى منهما، وسُمّيت أيضًا معنوية؛ لأنّها إضافة لفظًا ومعنًى، ولأنّها تتطلّب وجود حرف إضافة مقدَّر وظيفته إيصال معنى ما قبله إلى ما بعده(2)، وهي تفيد المضاف إمّا تعريفًا إذا أُضيفَت النكرة إلى معرفة، نحو: (غلامُ زيدٍ)، وإمّا تخصيصًا إذا أُضيفَتْ النكرة إلى نكرة، نحو: (غلامُ امرأةٍ)(3).

والإضافة الظرفية هي الإضافة الخالصة من نيّة الانفصال(4) ((لأصالتها، ولأن المضاف - في الغالب - خالٍ من ضمير مستتر يفصل بينهما))(5).

ولمّا كان النحويون يشترطون تقدير حرف جر بين المضاف والمضاف إليه اختلفوا في المعاني التي تحتملها الإضافة المحضة تبعًا لاختلافهم في تقدير الحرف، فمنهم من قصر الإضافة على حرفين هما (اللام)، و (من)، ومنهم من ذهب إلى أنّها لا تكون إلّا بمعنى (اللام) وعليه اقتصر الزجّاج(6)، وابن الضائع (ت: 680 ه)(7)،

1- يُنظر: الأصول في النحو: 2 / 5، وشرح ابن عقيل: 3 / 44 - 46، والنحو الوافي: 3 / 1

2- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 2 / 118، والنحو الوافي: 3 / 16

3- يُنظر: الأصول في النحو: 2 / 5، والخصائص: 3 / 24، والنحو الوافي: 3 / 23

4- يُنظر: الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تح: د. حسن شاذلي فرهود: 267

5- النحو الوافي: 3 / 3

6- يُنظر: شرح التصريح: 1 / 675

7- يُنظر: توضيح المقاصد: 2 / 785، والمساعد: 2 / 330، وشرح التصريح: 1 / 676

وتعليل ذلك أنّ معنى الإضافة أصلها (اللام)(1).

وقد اختلفت كلمة النحويين في الإضافة الظرفية، أي: التي بمعنى (في)، فمنهم من أيّدها واستشهد لها، ومنهم من أنكرها ورفض شواهدها أو أوّلها، فقد ذهب المتقدِّمون من النحويين إلى أنَّ الإضافة إنما تقتصر على حرفين هما (اللام)، و (من)، وقيل: هو مذهب سيبويه وعليه الجمهور(2)، ونُسِبَ هذا الرأي إلى الجرمي (ت: 225 ه) وعليه أكثر النحويين المتأخرين(3)، وما أوهم معنى (في) فهو على تأويل (اللام) اتساعًا أو مجازًا(4).

وممّن صرَّح بمنع الإضافة الظرفية السيرافي، إذ قال: ((والإضافة تكون على معنى أحد الحرفين وهما «من»، و «اللام» ف «من» إذا كانت الإضافة على معناها تبعيض كقولك: «هذا ثوب خز» و »خاتم حديد» أي: «ثوب من خز»، و »خاتم من حديد»، وما كان على معنى «اللام» فإضافته على وجه الاستحقاق، كقولك:

«هذه دارُ زيد» و »دارٌ لزيد» (...)، وربما أوهمتك الإضافة الخروج عن هذين الوجهين، فإذا رددتها إلى أُصول ما وضعت له رأيتها لازمة لأحد الحرفين كقولك: «أفضلهم زيد» أي: «الفاضل منهم زيد»))(5)، فالسيرافي بحسب نصِّه هذا قد قصر الإضافة على حرفين، وما خرج عنها فيرجِع إليهما بالتأويل، وتابعه

1- يُنظر: همع الهوامع: 2 / 501

2- يُنظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، تح: محمد باسل عيون السود: 273، وتوضيح المقاصد: 2 / 784، وشرح الأشموني: 2 / 123، وحاشية الصبان: 2 / 359

3- يُنظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 906، وارتشاف الضرب: 4 / 1800 - 1801، وتوضيح المقاصد: 2 / 784، والمساعد: 2 / 330، وهمع الهوامع: 2 / 502

4- يُنظر: شرح ابن الناظم: 273، وشرح الأشموني: 2 / 123

5- شرح كتاب سيبويه: 2 / 311

على هذا جمع من النحويين منهم أبو علي الفارسي(1)، وابن جني(2)، وعبد القاهر الجرجاني (ت: 471 ه)(3)، وغيرهم(4).

إنَّ ما منعه النحويون هنا تنقضه الكثير من الشواهـد القرآنية التي جاءت فيها الإضافة دالةً على الظرفية الحقيقية بلا تقدير أو تأويل، من ذلك قوله تعالى:

«فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ»(5)، وقوله تعالى: «لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ الله غَفُورٌ رَحِيمٌ»(6)، وقوله تعالى: «بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ»(7)، وقول النبيِّ محمـدٍ (صـلى الله عليه و آله): ((رباط يوم في سبيل الله خير من الـدنيا وما عليها))(8)، كما أنَّ تلك الاضافة ثابتة في ((قول العرب: «شهيد الدار وقتيل الكربلاء»))(9).

واستنادًا إلى تلك النصوص العربية الفصيحة وما ناظرها قرَّر جملة من النحويين أنَّ الإضافة الظرفية ثابتة في لغة العرب ولا يمكن إنكارها أو تأويلها، وهذا ما عليه فريق من المفسرين(10)، على أنَّ إفرادها بباب والاحتجاج لها قد

1- يُنظر: كتاب الإيضاح، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان: 210

2- يُنظر: الخصائص: 3 / 26

3- يُنظر: الجمل، حقّقه وقدَّم له: علي حيدر: 30

4- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 2 / 119، وشرح ابن الناظم: 272 - 273، والبحر المحيط: 1 / 29، و 5 / 175

5- سورة البقرة من الآية: 196

6- سورة البقرة: الآية 226

7- سورة سبأ من الآية: 33

8- صحيح البخاري: 4 / 35 (2892)، ويُنظر: بحار الانوار: 61 / 177 باختلاف في بعض ألفاظه

9- شرح التسهيل (ابن مالك): 3 / 221

10- يُنظر: الكشاف: 1 / 225، والإيضاح في شرح المفصل، تح: د. إبراهيم محمد عبد الله: 1 / 368، والدر المصون: 2 / 351، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري، تح: الشيخ زكريا عمران: 1 / 575، وحاشية الشهاب: 2 / 294

يُحسب لابن مالك الـذي صـرَّح برأيه قائلاً: ((وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى «في» وهي ثابتة في الكلام الفصـيح))(1)، وتابعه على هذا المرادي(2)، وقـد انتهج ابنُ هشام وابن عقيل هذا المذهب إلا أنهما اشترطا أنْ يكون الثاني ظرفًا للأول(3)، وتبنّى هذا الشرطَ الأُستاذُ عباس حسن من المحدَثين أيضًا(4).

ولـم يرتضِ المانعون ظاهر تلك الشواهـد النحويـة فـذهبوا إلى تأويلها بما ينسـجم وما قرّروه، فرأوا أنَّ قسـماً من الشواهـد المحتج بها على الإضافـة الظرفيـة هي من قبيل إضافة المصدر إلى ما هو ظرف زمان بالأصل، إلا أنَّه اتُسِع فيه فصار مفعولًا به وعلى هذا خرَّجوا قوله تعالى: «فَصِيامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ»، وقوله تعالى: «تَرَبُّصُ أَرْبَعَة أَشْهُرٍ»(5)، كما حملوا بعض الشواهـد على أنَّ الاضافـة فيها محمولـة على معنى (اللام) مجازًا، وقد اسـتدلَّ ابن الناظم على ذلك بأنَّ الإضافة إذا كانت على معنى (في) اسـتلزم ذلك كثرة الاشتراك في معناها، وهو خلاف الأصل لـذا الحمل على المجاز أَولى من الاشتراك(6)، هـذا، وقيل: إن (في) المقـدّرة في (قتيل كربلاء) بمعنى (اللام) بدعوى معنى الاختصاص بين المتضايفين وهو مما تدلُّ عليه (اللام) لا (في)(7).

1- شرح الكافية الشافية: 2 / 906، ويُنظر: الاستقراء الناقص: 203

2- يُنظر: شرح التسهيل (المرادي)، القسم النحوي، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد عبيد: 742

3- يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي: 3 / 72، وشرح ابن عقيل: 3 / 43

4- يُنظر: النحو الوافي: 3 / 20

5- يُنظر: شرح ابن الناظم: 274، والبحر المحيط: 2 / 448، وهمع الهوامع: 2 / 501 - 502

6- يُنظر: شرح ابن الناظم: 273

7- يُنظر: حاشية الخضري: 2 / 3

وقد استعرض ابنُ مالك أغلبَ تلك الاعتراضات وردّ عليها، فأشار إلى أنّ حَمْلَ الإضافة فيما ورد من شواهد على معنى (اللام) لا يصح إلا على نحوٍ بعيد ومتكلف(1)، فقال: ((فلا يخفى أنَّ معنى «في» في هذه الشواهد كلِّها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره، وأن اعتبار غيره ممتنع، أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه))(2)، ثم إنَّ تأويل تلك النصوص الكثيرة وجهٌ ضعيف في العربية(3)، ولاسيما مع كثرة الشواهد النحوية المؤيِّدة للإضافة الظرفية في نهج البلاغة، فهي ليست قليلة كما قِيل(4).

إنَّ ما ادَّعاه المعترضون بأنَّ الإضافة الظرفية محمولة على المجاز كلام غير دقيق ومردود؛ لأنه لا يُعدَل من الحقيقة إلى المجاز إلا بقرينة، زيادة على أنَّ هذا العدول إنما يكون ((لمعانٍ ثلاثة، وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه))(5) وليس فيما ورد من شواهد أيُّ معنى من تلك المعاني كما يظهر إلاّ على نحو متكلّف وبعيد.

وأما القول بأنَّ الاختصاص الظاهر في بعض الشواهد المحمولة على الإضافة الظرفية يجعلها على معنى (اللام) فغير دقيق أيضًا؛ لأنَّ ذلك سيؤدي إلى تساوي الإضافة التي بمعنى (من) مع التي بمعنى (في) فلِمَ اعتُبِرَ الحمل في الأولى دون الثانية؟(6).

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدَّم يظهر صِحَّة المذهب القاضي بثبوت الإضافة الظرفية

1- يُنظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 909

2- شرح التسهيل (ابن مالك): 3 / 222 - 223

3- يُنظر:التذييل والتكميل: 9 / 189، و همع الهوامع: 2 / 326

4- يُنظر: كناب المطالع السعيدة: 2 / 87

5- الخصائص: 2 / 442، وينظر: أبنية المبالغة وأنماطها: 20

6- يُنظر: حاشية الصبان: 2 / 359

لورودها في الموروث اللغوي الفصيح، وادّعاء خلاف ذلك لا يستند إلى دليل، وبناءً على هذا ذهب كلّ من المرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والسيوطي إلى أنَّها قِسم آخر ينبغي أنْ يُضاف إلى نوعَي الإضافة في العربية(1).

ومن شواهد الإضافة الظرفية في الكلام العَلَوي المبارك قوله (عليه السلام) في بيان معنى اليقين: ((وَالْيَقِينُ مِنْهَا عَلَىَ أَرْبَعِ شُعَبٍ عَلَىَ تَبْصِرَةِ اَلْفِطْنَةِ وَتَأَوُّلِ اَلْحِكْمَةِ وَ مَوْعِظَةِ اَلْعِبْرَةِ وَ سُنَّةِ اَلْأَوَّلِينَ فَمَنْ تَبَصَّرَ فِى اَلْفِطْنَةِ تَبَيَّنَتْ لَهُ اَلْحِكْمَةُ))(2).

بعد أن بيّنَ الإمام (عليه السلام) الإيمان ومصاديقه وأركانه جاعلاً اليقين من أهم تلك الأركان شرَع بإيضاح دعائم اليقين، فابتدأ بالشعبة الأُولى التي يستند إليها وهي (تبصرة الفطنة)، يريد بذلك أنْ يكون الإنسان ((حاذقًا بصيرًا في الامور عميقًا في حقائقها))(3)، وهي إضافة ظرفية بمعنى (في) بدليل أنّ الإمام قد أردف ذلك بقوله: ((فمن تبصّر في...)) فعدّى الفعل (تبر) ب (في) للدلالة على التأمل والتدبّر، وهذا من قبيل التفصيل بعد الإجمال، قال التستري (ت: 1415 ه):

(((«على تبصرة الفطنة «الإضافة في» التبصرة» بمعنى «في» كما يشهد له قوله بعد «فمن تبصّر في الفطنة»))(4)، ومما يقوّي هذا أنَّ النصّ الشريف قد رُوِيَ في موضع آخر بإثبات (في)، فقال (عليه السلام): ((وَالْيَقِينُ عَلَىَ أَرْبَعِ شُعَبٍ عَلَىَ تَبْصَرَةٍ فِى الْفِطْنَةِ))(5)، وبهذا تكون الإضافة الظرفية صحيحة فصيحة ولا موجِب لإنكارها؛

1- يُنظر: توضيح المقاصد: 2 / 784، وأوضح المسالك: 3 / 72، وشرح ابن عقيل: 3 / 43، وهمع الهوامع: 2 / 502

2- نهج البلاغة: 631، وينظر: شرح (المعتزلي): 18 / 142

3- شرح (الموسوي): 5 / 228

4- بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة: 12 / 355

5- شرح أُصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة، أبو القاسم الطبري، تح:أحمد بن سعيد بن حمدان الغامدي: 4 / 924) (1570)

لكون المضاف اليه كالوعاء الذي يقع فيه المضاف(1).

ومن الشواهد أيضًا قوله (عليه السلام) في التحذير من التعلّق بالدنيا: ((فَمَا خَيْرُ دَارٍ تُنْقَضُ نَقْضَ اَلْبِنَاءِ وَ عُمُرٍ يَفْنَى فِيهَا فَنَاءَ اَلزَّادِ))(2)، ومحل الشاهد (خير دار) وتقديره: فما خير في دارٍ...، فالإضافة ظرفية(3)، ومما يؤكِّد هذا المعنى قولُ النبيِّ مُحمّدٍ (صلى الله عليه و آله): ((لَا خَيْرَ فِي دَارٍ قَدْ عُصِيَ اللهُ فِيهَا، وَلَا خَيْرَ فِي دَارٍ لَا تُدْرَكُ الآخِرَةُ إِلَّا بِتَرْكِهَ))(4)، فأظهر حرف الجر (في)، والأصل: لا خبرَ دارٍ.

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (عليه السلام) في التقوى: ((فَإِنَّ تَقْوَى اللهِ دَوَاءُ دَاءِ قُلُوبِكُمْ، وَبَصَرُ عَمَى أَفْئِدَتِكُمْ، وَشِفَاءُ مَرِضِ أَجْسَادِكُمْ، وَصَلاَحُ فَسَادِ صُدُورِكُمْ، وَطُهُورُ دَنَسِ أَنْفُسِكُمْ))(5).

فالإضافة الظرفية واضحة في هذا النص، فالمعنى: فإنَّ تقوى الله دواءُ داءٍ في قلوبكم، وبصرُ عمًى في أفئدتكم، وشفاءُ مرضٍ في أجسادكم، وصلاحُ فسادٍ في صدوركم، وطُهور دنسٍ في أنفسكم.

يظهر مما تقدَّم ذكره ترجيح مذهب من أَجاز ورود الإضافة الظرفية في كلام العرب دون تأويل أو تقدير، لورودها في أصح مصادر السماع العربي من القرآن الكريم والسُّنّة النبوية ونهج البلاغة، ولهذا يجب تعديل القاعدة النحوية بالآتي:

1- يُنظر: حاشية الصبان: 2 / 358

2- نهج البلاغة: 219، وينظر: شرح (المعتزلي): 7 / 246

3- يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): 8 / 45

4- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الأصبهاني: 8 / 145

5- نهج البلاغة: 413، وينظر: شرح (المعتزلي): 10 / 188

الإضافة الظرفية قسم آخر من أقسام الإضافة يجوز استعماله والقياس عليه استنادًا إلى وروده في نهج البلاغة فضلاً عن القرآن الكريم وكلام العرب شعرًا ونثرًا.

المسألة العاشرة: جواز حذف الموصول الإسمي:

يُقسِّم النحويون الموصول على ضربين: إسمي وحرفي، فالموصول الإسمي:

ما افتقر إلى الوصل بجملة معهودة مشتملة على ضمير لائق بالمعنى، والموصول الحرفي هو كلُّ حرف يؤوَّل مع صلته بمصدر(1).

وأما الموصول الإسمي فهو على قسمين؛ خاص وهو (الذي، والتي) وفروعهما، وعام وألفاظه ستة وهي (من، وما، وأي، وذو، وذا، وأي)، وقد بسط علماء العربية القول في بيان أحكام الموصول(2)، ومن بين تلك الأحكام التي ذكروها حذف الموصول الإسمي إذا عُلم غير (أل)(3).

وهو حُكمٌ قد اختلف النحويون فيه على مذاهبَ وآراء، فذهب البصريون إلى منعه، فقد صرَّح المبرَّد بهذا وهو يوجِّه قوله تعالى: «يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ»(4)، فقال: ((فالقول عندنا أنَّ «من» مشتملة على الجميع؛ لأنَّها تقع للجميع على لفظ الواحد وقد ذهب هؤلاء القوم إلى أنَّ المعنى «ومن في الأرض» وليس المعنى عندي كما قالوا، وقالوا في بيت حسّان:

1- يُنظر: شرح ابن عقيل: 1 / 138 - 141، وشرح الأشموني: 1 / 164، وشرح التصريح: 1 / 148، وهمع الهوامع: 1 / 314، والنحو الوافي: 1 / 407

2- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 3/ 16 - 64، وشرح التصريح: 1 / 167 - 171، والنحو الوافي: 1 / 390 - 393

3- يُنظر: شرح الأشموني: 1/ 163، وهمع الهوامع: 1 / 343، وحاشية الصبان: 1 / 253

4- سورة الرحمن: الآية 29

فَمَنْ يَهْجو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ *** ويَمْدحُهُ ويَنْصُرُهُ سَوَاءُ إنما المعنى «ومن يمدحه وينصره» وليس الأمر عند أهل النظر كذلك، ولكنه جعل «من» نكرة وجعل الفعل وصفًا لها ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف فكأنَّه قال: وواحد يمدحه وينصره؛ لأنَّ الوصف يقع في موضع الموصوف [إذ] كان دالًا عليه))(1)، فالمبرَّد على وفق هذا النص لا يُجيز حذف الموصول، لهذا حاول تأويل بيت حسان على إقامة الوصف مقام الموصوف، فالتقدير لديه:

وواحد يمدحه وينصره...، فهو في الوقت الذي رفض فيه تقدير الموصول قدّر لفظة (واحد) كي يستقيم معنى البيت، فرفض حذف الموصول على حين أجاز حذف (من) الموصوفة.

وقد أخذ بمذهب العلماء القائلين بمنع حذف الموصول الإسمي جمعٌ من النحويين منهم ابن السراج(2)، وأبو علي الفارسي(3)، وأبو حيان(4)، والسيوطي(5).

وقد علّل أبو علي الفارسي منعَ هذا الحذف بقوله: ((الموصول لا يُحذَفُ ويُترَكُ شيء من صلته، كما لا يُحذَفُ بعض الاسم ويترك بعضه))(6)، أي إنَّ الموصول وصلته كالكلمة الواحدة(7)، وقد اعترض الرضي على هذا، فقال: ((ولا وجه لمنع

1- المقتضب: 2 / 137، والبيت من الوافر، ديوانه، حقّقه وعلّق عليه: د. وليد عرفات: 1 / 18. ومابن المعقوفتين خطأ والأسلم (إذا)

2- يُنظر: الأصول في النحو: 2 / 177

3- يُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي: 2 / 65

4- يُنظر: ارتشاف الضرب: 2 / 1044 - 1045

5- يُنظر: همع الهوامع: 1 / 344 - 345

6- التعليقة: 2 / 65

7- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 3 / 68

البصـريين من ذلك، من حيث القياس، إذ قد يُحذَف بعض حروف الكلمة، وإن كانت «فاء»، أو «عينًا»، كـ «شية»، و «سه»، وليس الموصول بألزق منهما))(1).

وقـد ذهب الكوفيون والبغـداديون والأخفش من البصـريين إلى جواز حـذف الموصول الإسـمي إذا عُلِم(2)، على أنْ تـدلَّ عليه صـلتُه بعد الحـذف، هـذا مـا نصَّ عليه الفراء في توجيه قوله تعـالى: «وَمَـا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ»(3) (4)، وعلى هـذا وجّه قوله تعـالى أيضًا: «وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْماً مَقْضِيًّا»(5) فجعله على تقـدير: إلا مَن هو واردها(6)، وعلى هـذا حَمـل قوله تعالى: «وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ»(7) أيضًا(8)، واشتراط الـدليل على الحـذف نابع من أنَّ العرب ((لا يحذفون شيئًا إلا وفيما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا))(9).

1- المصدر نفسه: 3 / 71

2- ينظر: شـرح التسهيل (ابن مالك): 1 / 235، وارتشاف الضرب: 2 / 1045، ومغني اللبيب: 815، وهمع الهوامع: 1 / 343 - 344، والحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي ابو المكارم: 266، والنحويون والقرآن: 104

3- سورة العنكبوت: الآية 22

4- يُنظر: معاني القرآن (الفراء): 2 / 315، و اللباب في علوم الكتاب: 15 / 334، وفتح القدير، الشوكاني: 4 / 228

5- سورة مريم: الآية 71

6- يُنظر: معاني القرآن (الفراء): 2 / 264، وجامع البيان: 19 / 252، والدر المصون: 7 / 626، واللباب في علوم الكتاب: 13 / 116، والنحويون والقرآن: 105

7- سورة الصافات: الآية 164

8- يُنظر: معاني القرآن (الفراء): 264، والنحويون والقرآن: 104

9- الأصول في النحو: 2 / 254

وقد رجَّح مذهبَ الكوفيين ابنُ مالك بعد أنْ عضَده بشواهد نثرية وشعرية، فاحتج له بقول النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه و آله): ((إذا كان يوم الجمعة وقفتْ الملائكة على باب المسجد يكتبون الأول فالأول، ومثل المهجر كمثل الذي يهدي بدنة، ثم كالذي يهدي بقرة، ثم كبشًا، ثم دجاجةً، ثم بيضةً، فإذا خرج الإمام طووا صُحُفَهم))(1)، ثم قال: ((فإنَّ فيه حذف الموصول وأكثر الصلة ثلاث مرات؛ لأن التقدير: (ثم كالذي يهدي كبشًا ثم كالذي يهدي دجاجة ثم كالذي يهدي بيضة) وإذا حُذِفَ الموصول وأكثر الصلة، فأنْ يُحذفَ الموصول وتبقى الصلة بكمالها أحقُّ بالجواز وأولى))(2)، واختار هذا المذهبَ الرضي الاسترابادي(3)، واستند إليه أبو حيان، والسمين الحلبي، وابن عادل الدمشقي في توجيه نصوص من القرآن الكريم(4).

ولم تقتصر إجازة هذا الحذف على السماع فقط، بل يعضدها القياس أيضًا؛ إذ إنَّ النحويين يُجيزون حذف الموصول الحرفي (أنْ) مع بقاء صلته، ودلالة صلة الموصول الحرفي عليه أضعف من دلالة الإسمي عليه بعد الحذف، فلما كان حذفُ الأول جائزًا جازَ حذفُ الثاني لقوة الدلالة عليه بالعائد(5)، هذا فضلاً عن أنَّ الموصول الإسمي وصلته بمنزلة المضاف والمضاف إليه، وحذف المضاف جائز إذا عُلم فكذلك ما أشبهَهُ(6)، والمعنى يُثبت هذا ويؤكِّده أيضًا، فإنَّ بعض الشواهد لا يستقيم معناها إلّا على الحذف، ففي بيت حسّان المذكور آنفًا لا بد من

1- صحيح البخاري: 2 / 11 (929)

2- شواهد التوضيح: 134، ويُنظر: الاستقراء الناقص: 277

3- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 3 / 71

4- يُنظر:البحر المحيط: 2 / 80، والدر المصون: 7 / 626، واللباب في علوم الكتاب: 13 / 116

5- يُنظر:شرح التسهيل (ابن مالك): 1 / 235

6- يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها

تقـدير الاسم الموصول ((ولولا هـذا التقدير لكان ظاهر الكلام أنَّ الهجاء والمدح والنصـر، كلَّ أولئك من فريق واحد ومن هذا قوله تعالى: «وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ» أي: والـذي أُنزل إليكـم؛ لأـنَّ المنزَّل إلى المسـلمين ليس هـو المنزَّل إلى غيرهـم مـن أهل الكتاب))(1).

ولم يقبل المانعون ما وجَّه به المجيزون، فهم وإن أقرّوا الحـذف إلا أنَّهم ذهبوا إلى تفسـير الشواهـد بعيـدًا عن حـذف الموصول الإسـمي، فحملوا بيت حسان على أنَّ المحذوف فيه (من) الموصوفة لا الموصولة(2)، كما حملوا قوله تعالى: «وَما مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقامٌ مَعْلُومٌ» على تقدير: ما منّا أحد أو ملك إلا له مقام معلوم(3)، وهو وجهٌ جائزٌ إلا أنّ الأرجـح تقدير الموصول لقيامه على دليل من القرآن الكريم؛ إذ كثر حذف الموصول بخلاف (أحد) أو (ملك)، وترجيح القرآن بالقرآن أَولى(4).

ومما يُحتـجُ به على صـحة هـذا الحـذف وجوازه ما جاء في نهـج البلاغة من شواهد لا يسـتقيم معناها إلّا على الحذف من ذلك قوله (عليه السـلام) في كتابٍ له إلى معاوية: ((فَأَنَا أَبُو حَسَنٍ قَاتِلُ جَدِّكَ وَأَخِيكَ وَ خَالِكَ شَدْخًا يَوْمَ بَدْرٍ وَذَلِكَ اَلسَّيْفُ مَعِي وَ بِذَلِكَ اَلْقَلْبِ أَلْقَى عَدُوِّي مَا اِسْتَبْدَلْتُ دِينًا وَلاَ اِسْتَحْدَثْتُ نَبِيًا وَ إِنِّي

1- النحو الوافي: 1 / 393، وينظر: النحويون والقرآن: 104. والنص القرآني من سورة العنكبوت من الآية: 46

2- يُنظر: المقتضب: 2 / 137

3- يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش: 15 / 137، وفتح القدير، : 4 / 476

4- يُنظر: الجملة العربة تأليفها وأقسامها: 86، والنحويون والقرآن: 104 - 105، ودلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية: 155 - 160

لَعَلَى اَلْمِنْهَاجِ اَلَّذِي تَرَكْتُمُوهُ طَائِعِينَ وَ دَخَلْتُمْ فِيهِ مُكْرَهِينَ))(1).

الإمام (عليه السلام) في معرض توبيخ معاوية وتنبيهه على غفلته وانشغاله في ملذاته ودنياه التي حجبتْ عنه رؤيةَ الحق، وكلامه هذا إنما جاء ردًّا على دعوة كان وجّهها معاوية إلى الإمام (عليه السلام) للحرب، فذكَّره الإمام بحال أسلافه الذين قُتلوا بسيفه ذي الفقار، ثم أردف القول: بأنَّه (على المنهاج...) يريد بذلك ثباتَه على الدِّين القويم والشريعة الحقة، ذلك النهج المحمَّدي الأصيل الذي تركه الأمويون باختيارهم وملء حريتهم ولم يدخلوا فيه إلا خوفًا من السيف، وفي هذا توبيخ لمعاوية(2).

وقد وصف الإمام (عليه السلام) ذلك المنهاج الذي سار عليه بثبات وعقيدة راسخة بأنّه ذلك الطريق (الذي تركوه طائعين)، فالموصول الإسمي وصلته في محل جر صفة ل (المنهاج)، ومن صفته أيضًا أنّهم قد دخلوا فيه مكرَهين، وهذا ما أفصحت عنه جملة (دخلتم فيه مكرهين) فهي صلة اسم موصول محذوف دَلَّ عليه ما قبله، والتقدير (الذي دخلتم فيه مكرهين)، ثم إنَّ دلالة هذا الحذف قد توحي بأنَّ الإمام (عليه السلام) يريد بيان أنَّ صفة هذا المنهاج الذي هو عليه واحدٌ لا يتغير أو يتبدل، وهذا ما تؤكِّده العبارة السابقة (مَا اِسْتَبْدَلْتُ دِيناً وَلاَ اِسْتَحْدَثْتُ نَبِيّاً)، ولمّا كان هذا المنهاج واحدًا كان من الواجب حذفُ الموصول والاكتفاء بصلته؛ إذ لو ذُكِرَ هذا الموصول لأحال المعنى إلى تعدد المنهاج الذي يعتقد به (عليه السلام)، والحق خلاف ذلك؛ لأنَّ طريق الحق واحد وطرق الشر كثيرة ومتشعبة(3).

1- نهج البلاغة: 488، وينظر: شرح (المعتزلي): 15 / 79

2- يُنظر: شرح (الموسوي) 4 / 158 - 159

3- يُنظر: البرهان في علوم القران، الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم: 4 / 12

وبهـذا تكون قرائن النص وظروف القول فيه توجب حـذف هذا الموصول؛ لأنَّ إعادته تعطي دلالة الاختلاف في هذا المنهاج، ولهذا أوجب المفسـرون تقـدير الموصول في قوله تبارك وتعالى: «وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ»(1)؛ لأنَّ عدم تقديره سـيجعل الكتاب المنزَل إلى المسـلمين والكتاب المنزَل إلى غيرهم من أهل الكتاب واحدًا، وهذا خلاف المراد بدليل قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِالله وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ»(2) (3).

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا ما جاء في كلام له (عليه السـلام) متحسّرًا على فَقْد أصحابه الخُلَّص بعد أن قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ نَهَيْتَنَا عَنِ اَلْحُكُومَـةِ ثُمَّ أَمَرْتَنَـا بِهَـا فَمَـا نَـدْرِي أَيُّ اَلْأَمْرَيْنِ أَرْشَـدُ، فقال (عليه السـلام): ((أَيْنَ اَلْقَوْمُ اَلَّذِينَ دُعُوا إِلى اَلْإِسْـلاَمِ فَقَبِلُوهُ وَ قَرَؤوا اَلْقُرْآنَ فَأَحْكَمُوهُ))(4).

الشاهد فيه قوله (وَقَرَؤوا اَلْقُرْآنَ فَأَحْكَمُوهُ) فالجملة صـلة اسم موصول محذوف دَلَّ عليه ما قبله وهو قوله (اَلَّذِينَ دُعُوا إِلى اَلْإِسْـلاَمِ)؛ لأنَّ في ذكر هذا الموصول ما يشـير إلى تعدّد هؤلاء القوم الذين وصفهم (عليه السلام)، والحال أنَّهم ليسوا متعددين، فالذين قبلوا دعوة الإسلام من أصحابه هم أنفسهم الذين قرؤوا القرآن وأتْقنوا تلاوته وعملوا بمضامينه.

1- سورة العنكبوت من الآية: 46

2- سورة النساء من الآية: 136

3- يُنظر: البحر المحيط: 2 / 80، والتحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسـير الكتاب المجيد)، ابن عاشور: 21 / 8، والنحو الوافي: 1 / 393، وإعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش: 7 / 441

4- نهج البلاغة: 233، وينظر: شرح (المعتزلي): 7 / 291

نخلص مما تقدم إلى ترجيح مذهب من جوّز هذا الحذف؛ إذ إنَّ القول بالمنع لا يتسق والنصوص اللغوية الكثيرة التي كانت دلالاتها واضحةً في استلزام هذا التقدير، وبهذا فإن القاعدة النحوية ستكون على النحو الآتي: يجوز حذف الموصول الإسمي إذا عُلِمَ استنادًا إلى ما جاء في نهج البلاغة فضلاً عن القرآن الكريم والسنة النبوية والشعر العربي.

المسألة الحادية عشرة: جواز تقديم الصلة أو ما يتعلَّق بها على الموصول

تنتظم اللغة العربية الكثير من الظواهر التركيبية التي وقف العلماء على إظهارها وبيان خصائصها وسماتها، من ذلك مثلاً التازم التركيبي بين الألفاظ أو التراكيب، كتلازم الموصول وصلته، فالموصول وصلته يؤلِّفان وحدة لغوية لايمكن الاستغناء عن أحدهما في التركيب النحوي، ومن هنا ذكر النحويون أحكامًا خاصة لذلك المركَّب، من ذلك مسألة التقديم والتأخير بينهما، وهذا ما ستبحثه هذه المسألة.

إنَّ باب الموصول في الدرس النحوي واسع يشمل الكثير من المفردات التي لا تخرج عن أحكام الموصول وصلته، فالموصول لدى النحويين يشمل الموصول الإسمي والحرفي والمصدر الصريح(1)؛ لأنَّ المصدر الصريح إنما يُقدَّر ((بفعلٍ وحرفٍ مصدري جُعل هو ومعموله كموصول وصلة فلا يتقدَّم ما يتعلق به

1- يُنظر: المقتضب: 4 / 157، والأصول في النحو: 1 / 137 - 139، 167، وشرح المفصل (ابن يعيش): 6 / 67، والجملة العربية تأليفها وأقسامها: 57

عليه، كما لا يتقدَّم شيء من الصلة على الموصول))(1)، وقد بسط علماء العربية القول في بيان أحكام الموصول وصلته من ذلك تقديم الصلة على الموصول، فمنهم من منع هذا التقديم ومنهم من أجازه.

فقد منعَ فريقٌ من النحويين تقديمَ الصلة أو جزء منها على الموصول؛ لأنهم يعدّون الموصول وصلته كالكلمة الواحدة، فغير جائز تقديم الصلة عليه كما لا يجوز تقديم جزء الكلمة عليها، قال المبرَّد: ((فإنما الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدَّم بعضه بعضًا، فهذا القول الصحيح الذى لا يجوز في القياس غيره))(2)، ولذلك عُدَّ قولنا مثلاً: (أعجبني اليوم ضرب زيد عمرًا) مُحالًا لا يجوز في الكلام(3)، وقد علَّلَ ابن الحاجب (ت: 646 ه) هذا المنع بأنَّ الموصول وصلته إجمال وتفصيل، فالتفصيل يجب أنْ يلي الإجمال ويعقبه وليس العكس(4).

وقد احتكم بعض النحويين إلى أصل المصدر الصريح قبل التأويل بالمفرد، أي (أنْ) والفعل المضارع في تعليل عدم جواز تقديم الصلة على الموصول، إذ إنَّ المصدر بتقدير (أنْ) والفعل، وشيء مما في حيز (أنْ) لا يتقدّم عليه، فلا يُقال: (أعجبني عمرًا ضرب زيد) وهو تعليل المبرَّد كما مرَّ، وابن السراج(5)، وابن يعيش(6)، وقد

1- شرح الكافية الشافية: 2 / 1018

2- المقتضب: 3 / 197

3- يُنظر: المصدر نفسه: 4 / 157، والأصول في النحو:: 2 / 269، واللمع: 195، والتبصرة والتذكرة: 1 / 241، وشرح المفصل (ابن يعيش): 6 / 67، وشرح الكافية الشافية: 2 / 1018 - 1019، ومغني اللبيب: 688

4- يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل: 1 / 461

5- يُنظر: الأصول في النحو: 1 / 138 - 139

6- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 6 / 67

ذكر هذا التعليلَ الرضي أيضًا(1).

إنَّ إصـرار النحويين على منع التقديم ههنا ينسـحب على الصـلة التي تكون ظرفًا أو جارًا ومجرورًا أيضًا، لهذا ذهبوا إلى تأويل ما جاء على وفق ذلك بتقدير مصدر من لفظ المصدر المذكور، من ذلك تأويلهم قوله تعالى: «فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ»(2)، وقوله تعالى: «خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا»(3) وقوله تعالى:

«وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ الله»(4)، وقول الفند الزماني، واسمه شهل بن شيبان(5): [من الهزَج] وبعضُ الحلمِ يوم الجَهْ *** لِ للذّلةِ إذعانُ فقالوا: التقدير (فلما بلغ السـعي معه السعي) في الآية الأُولى، والتقدير (لا يبغون حولًا عنها حولًا) في الثانية، والتقدير (ولا تأخذكما رأفة بهما رأفة) في الثالثة، والتقدير (وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان) في البيت الشـعري(6)، وهي تقديرات لا داعي لها سوى إثبات ما قعَّدوا له اسـتنادًا إلى اسـتقراء ناقص، ولهـذا ذهب الرضـي إلى إجازة هـذا التقديم إذا كانت الصـلة ظرفًا أو جارًا أو مجرورًا، فقال: ((وأنا لا أرى منعًا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفًا أو

1- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 3 / 406

2- سورة الصافات من الآية: 102

3- سورة الكهف الآية: 108

4- سورة النور من الآية: 2

5- شعره، حاتم صالح الضامن: 25، وينظر: خزانة الأدب: 3 / 432، والمعجم المفصل في شواهد العربية: 8 / 109

6- يُنظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 1019، وشرح الرضي على الكافية: 3 / 406، وشرح الأشموني: 2 / 212 - 213، وهمع الهوامع: 3 / 57، والنحو الوافي: 3 / 216

شبهه، نحو قولك: «اللهم ارزقني من عدوك الراءة، وإليك الفرار»، قال تعالى:

ولا (تأخـذكم بهما رأفـة)، وقال: (فلما بلغ معه السـعي)، وفي نهـج البلاغة: «وقلّت عنكم نبوته»، ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلّف، وليس كـلُّ مؤوَّل بشـيء حكمُه حكم مـا أُوِّل به، فلاـ منع من تـأويله بـالحرف المصـدري من جهـة المعنى، مع أنه لاـ يلزمه أحكامه))(1)، وقد نَسب السـيوطي إلى ابن السـراج إجازته تقديم صلة المصدر عليه(2)، والتحقيق يُثبتُ خلاف ذلك، فابن السـراج يمنع ذلك، وهـذا نص كلامه: ((المصادر التي في معنى «أن نفعل» لا يجوز أن يتقـدَّم ما في صـلتها عليها))(3)، وممن تابع الرضي في إجازته التفتازاني (ت: 793 ه)(4)، والكفوي (ت: 1094 ه)(5)، والآلوسي الذي لم يرتضِ ما أوَّل به المانعون معللاً ذلك بأنَّ ((التأويل المذكور على المشـهور في المصـدر المنكَّر دون المعرَّف، وأمـا ثانيًا فلأنه إذا سـلم العموم فليس كلُّ ما أُوِّل بشـيء حكمُه حكم ما أُوِّل به، وأما ثالثًا فلأنَّ المقـدَّم هنا ظرف وقد اشـتهر أنه يُغتفر فيه ما لا يُغتفر في غيره))(6)، وأيَّد هذا من المحدثين الشـيخ مصطفى الغلاييني (ت: 1364 ه)(7)، والأُسـتاذ عباس حسن الـذي قال: ((أما المعمول شـبه الجملة فالأحسن الأخذ بالرأي الذي يبيح تقديمه؛ لوروده في القرآن الكريم (...) ولا داعي للتكلّف والتأويل للمنع، من

1- شرح الرضي على الكافية: 3 / 406، والآيتان سبق تخريجهما

2- يُنظر: همع الهوامع: 3 / 57

3- الأصول في النحو: 2 / 224

4- يُنظر: مختصر المعاني (مختصر لشرح تلخيص المفتاح): 310، وروح المعاني: 12 / 122

5- يُنظر: الكليات: 591

6- روح المعاني: 12 / 122

7- يُنظر: جامع الدروس العربية: 3 / 278 - 279

غير داعٍ، وبخاصـــة في القرآن))(1)، وتبنَّى هـذا الـدكتور فاضـل السـامرائي ورأى أنّه رأي أولى بـالقبول، والحكم بمنعه تعسّـف(2)، وهو الصواب لوروده في أكثر من موضع في نهج البلاغة.

فمن الشواهد العَلَوية قوله (عليه السلام) في تعظيم الله تعالى وتمجيده: ((وَافْتَرَضَ مِنْ أَلْسِنَتِكُمُ اَلذِّكْرَ وَأَوْصَاكُمْ بِالتَّقْوَى))(3).

لمّـا كان لكلٍّ من الجوارح عبادة مفترَضـة عليه كانت العبادة المفروضـة على اللسان هي الـذكر؛ فهو سبيل عظيم الأثر في تهـذيب سـلوك الإنسـان وتنظيم عباداته(4)، وهـو معنى مسـتوحى من قوله تعـالى: «يَـا أَيُّهَـا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا الله ذِكْرًا كَـثِيرًا»(5)، يريـد به الإمام (عليه السلام) أنَّ الله تعالى أوجبَ عليكم أنْ تذكروه سبحانه بألسنتكم(6).

ومحلُّ الشاهـد في النص تقديمُ الجار والمجرور (من ألسـنتكم) على المصدر العامل فيهما (الذكر)، وقد وجَّه ابنُ أبي الحديد هذا توجيهًا تـابع فيه مـذهب المـانعين، فقـال: ((قـوله: «وافرض من ألسـنتكم الـذكر» افرض عليكم أنْ تـذكروه و تشـكروه بألسـنتكم و «من» متعلقة بمحذوف دلَّ عليه المصدر المتأخر تقديره:

وافترض عليكم الذكر من ألسنتكم الذكر))(7)، ولم يرتضِ ذلك الخوئي فذهب

1- النحو الوافي: 3 / 216

2- يُنظر: الجملة العربية تأليفها واقسامها: 60

3- نهج البلاغة: 347، وينظر: شرح (المعتزلي): 10 / 116

4- يُنظر: شرح (البحراني): 3 / 403

5- سورة الأحزاب الآية: 41

6- يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): 10 / 387

7- شرح (المعتزلي): 10 / 119

إلى متابعة الرضي قائلاً: ((«أنْ» موصول حرفي لا يتقدّم معموله عليه فلا يجوز تعلّقه [بنفس المصدر المذكور] إلاّ أنه يتوجّه عليه أنّ الظرف و الجارّ والمجرور يتّسع فيه ما لا يتّسع في غيره كما صرّح به المحقّقون من علماء الأدبية، ومثله قوله تعالى: «فَلَمّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ» فيصحّ فيهما تعلّقهما بالمصدر المذكور و لا حاجة إلى التقدير))(1)؛ لأنَّ هذا التقدير سيُفضي - بلا شك - إلى دلالة غير التي يقصدها الإمام (عليه السلام)، فالذي يبدو أنَّ تقديم شبه الجملة واستعمال (مِن) يوحي بدلالة الابتداء، وقد يكون هذا ما أدى إلى تعدية الفعل (اقترض) ب (من) على حين أنَّ المشهور في إرادة الوجوب أنْ يتعدى ب (على)، وكأن الإمام يشير بذلك إلى أنَّ الذكر اللساني يعدُّ مقدِّمةً لغيره من العبادات، ولعل ما يعضد هذا التوجيه ما ورد من الحديث النبوي الشريف: ((الإيمانُ قولٌ باللسان، ومعرفة بالقلب، وعمل بالأركان))(2)، والحق أنَّ اللجوء إلى التقدير والتأويل لا يؤدي إلى تلك الدلالات، زيادةً على أنَّ هذا التقدير لا يزيد شيئًا على التركيب إنْ لم نقل يُفقد النص فصاحته وبلاغته، وإلا فما الداعي إلى تقدير مصدر مذكور في الجملة سوى الحفاظ على قاعدة بُنِيتْ في الأساس على استقراء ناقص وأُريدَ لها أنْ تطَّردَ.

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (عليه السلام) في كتاب إلى المنذر بن الجارود

1- منهاج البراعة (الخوئي): 10 / 376، والنص القرآني سبق تخريجه، يذهب الباحثون إلى أنَّ ما بين القوسين خطأ، لاستعمال (النفس) في غير التوكيد؛ لذلك يقولون: اليء نفسه، غير أنّه لا مانع من ذلك في اللغة والنحو، قال سيبويه: ((وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفُّون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام)) 1 / 266، وقال أيضًا: ((وذلك قولك: نزلت بنفس الجبل)) 2 / 379. وينظر: الخصائص: 3 / 189، وكناشة النوادر: 114 - 115

2- بحار الأنوار: 66 / 68

العبدي(1) وقد كان الإمام استعمله على بعض النواحي فخان الأمانة في بعض ما ولّاه من أعماله: ((أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ صَـ ـلاَحَ أَبِيكَ غَرَّنِى مِنْكَ وَ ظَنَنْتُ أَنَّكَ تَتَّبِعُ هَدْيَهُ وَ تَسْلُكُ سَبِيلَهُ فَإِذَا أَنْتَ فِيماَ رُقِّيَ إِلَيَّ عَنْكَ لاَ تَدَعُ لَهَوَاكَ اِنْقِيَادًا وَ لاَ تُبْقِي لآخِرَتِكَ عَتَادًا))(2).

والشاهد فيه قوله (ولا تدعُ لهواك انقيادًا)، فقدَّم شبه الجملة على العامل فيها وهو المصدر (انقيادًا)، وقد ذكر ابن ابي الحديد والخوئي من شُراح النهج هذا الوجه، لكنَّهما ذهبا إلى متابعة من قال بمنع هذا التقديم من النحويين(3).

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (عليه السلام) في خطبة ذكر فيها منِ انحرف عن القرآن الكريم: ((وَسَـ ـمَّوْا صِدْقَهُمْ عَلَى اَللَّهِ فِرْيَةً))(4)، فتعلَّقت شبه الجملة (على الله) بالمصدر المتأخِّر عنها (فرية) وهو العامل فيها.

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (عليه السلام) في الوصية بالتقوى: ((وَعَظُمَتْ فِيكُمْ سَطْوَتُهُ وَ تَتَابَعَتْ عَلَيْكُمْ عَدْوَتُهُ))(5).

1- المنذر بن الجارود (واسمه بشر) ابن عمرو بن خنيس العبديّ: أمير، من السادة الأجواد، وُلد في عهد النبي (صلى الله عليه و آله) وشهد الجمل مع الإمام عليّ (عليه السلام) وولّاه عيّ إمرة إصطخر وهي بلدة بفارس ثم بلغه عنه ما ساءَه، فكتب إليه الكتاب الذي أوردته في المتن فعزله. ثم ولاه عبيد الله بن زياد ثغر الهند سنة (61 ه) فمات فيها وقيل سنة (62 ه). ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة، العسقلاني، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض: 6 / 209، والأعلام: 7 / 292

2- نهج البلاغة: 619، وينظر: شرح (المعتزلي): 18 / 54

3- يُنظر: شرح (المعتزلي) 18 / 57، ومنهاج البراعة (الخوئي): 20 / 397

4- نهج البلاغة: 266، وينظر: شرح (المعتزلي): 9 / 104

5- نهج البلاغة: 467، وينظر: شرح (المعتزلي): 13 / 5، عدوته: عدوانه أو ظلمه. ينظر: معجم مقاييس اللغة: 4 / 251 (عدو)

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (عليه السلام) في مقطع من دعاء كُميل بن زياد (رضى الله عنه)(1): ((وعَظُم فيما عندَكَ رغْبتُه))(2).

بعد هذا الحشد من الشواهد الفصيحة يبدو أنَّ القول بمنع تقديم شبه الجملة على المصدر العامل فيها غير مقبول ولا يمكن التعويل عليه، ثم إنَّ اللجوء إلى التأويل والتقدير لا ينسجم وظاهر هذه النصوص، وهو خلاف أُسس التقعيد النحوي التي ينبغي أنْ تستند إلى النصوص الفصيحة، ولا شك في أنَّ نهج البلاغة من تلك النصوص وأهمها بعد القرآن الكريم والسنة النبوية المطهَّرة.

واحتكامًا إلى كلِّ ما تقدَّم يجب تعديل القاعدة النحوية بالنحو الآتي: يجوز تقدّم شبه الجملة على المصدر العامل فيها لورود ذلك في نهج البلاغة فضلاً عن القرآن الكريم وكلام العرب نظماً ونثرًا.

1- هو كميل بن زياد النخعي، تابعي ثقة، من أصحاب الإمام علي (عليه السلام)، كان شريفًا مُطاعًا في قومه، شهد صفن مع الإمام علي (عليه السلام)، سكن الكوفة، وروى الحديث، قتله الحجّاج صبرًا سنة (82 ه). يُنظر:الطبقات الكبرى: 6 / 217، والأعلام: 5 / 234

2- مصباح المتهجد، الطوسي: 845، ويُنظر: إقبال الأعمال، ابن طاووس، تح: جواد القيومي الأصفهاني: 3 / 332

الفصل الثاني ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الأفعال والحروف

اشارة

المبحث الأول: ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الأفعال المبحث الثاني: ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الحروف

ص: 131

المبحث الأول ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الأفعال

المسألة الأولى: جواز وقوع الفعل الماضي خبرًا ل (كان) بلا (قد):

الأصل في الخبر الإفراد(1)، وقد يقع جملةً(2)، ((لتضـمّنها للحكم المطلوب من الخبر، كتضمن المفرد له))(3)، والجملة الواقعة خبراً هي ((الجملـة المتمِّمـة لمبتدإ الجملة الإسـمية ويكثر أنْ تُتَمم الجملة الفعلية مبتدأ الكلام في الجملة الإسـمية مثل» زيد حضـر»))(4)، وتكون خبراً لمبتـدإ، أو لفعلٍ من الأفعال الناقصـة، أو لحرفٍ مشـبَّه بالفعل(5). وموضـعها رفعٌ في بـا بىَ المبتـدإ أو (إنَّ)، ونصبٌ في با بىَ (كان)، و(كاد).

وقـد اختلف النحويون في وقوع الجملـة المصدَّرة بالفعل الماضـي خبراً ل (كان وأخواتها)، فالكوفيون يشترطون (قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً، وفي هذا قال الفراء:

((وقولك للرجل: أصبحتَ كَثُرَ مالُك، لا يجوز إلاّ وأنتَ تريدُ: قد كَثُرَ مالُك؛

1- يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 1 / 40، ومغني اللبيب: 584، وهمع الهوامع: 1 / 375

2- يُنظر: المقرب: 1 / 83، وشرح الرضي على الكافية: 1 / 237

3- شرح الرضي على الكافية: 1 / 237

4- تجديد النحو، د. شوقي ضيف: 258

5- يُنظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة: 147

لانّهما جميعًا قـد كانا، فالثاني حال للأوّل، والحالُ لا تكون إلا بإضـمار «قد» أو بإظهارها))(1)، وأكد مذهبه هذا في موضع آخر(2)، وهو مذهب نُسِبَ إلى عامة الكوفين أيضًا(3)، وقد نَسب الرضي إلى ابن درستويه (ت: 347 ه) القول بمنع وقوع الماضي خبرًا ل (كان) مطلقًا، وقد اعترض عليه الرضي وردَّه فأجاز وقوع الماضي خبرًا ل (كان) من دون اشتراط (قد) ظاهرة أو مقدَّرة(4).

وقد علَّل أصـحاب هذا المذهب اشتراطهم هذا التقدير ((بأنّ الفعل الذي يقع خبرًا إذا كان ماضيًا لم يحتج معه إلى «كان وأخواتها «؛ لأنَّها إنما دخلت على الجملة لتدلّ على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها وكان ذكرها فضلاً))(5)، فاشتراط (قد) قبل الماضي إنما جاء من وجهـة نظرهم ليكتسب الفعل دلالـة التقريب من الحال، وتصـبح جملـة: كان زيـد قام، المرفوضـة لـديهم بعد دخول (قد) أو تقديرها بمعنى: كان زيد يقوم(6)، وهو رأي غير دقيق؛ فلو صـحّ لمَا جاز القول: يكون زيـد يقومُ؛ إذ إنَّ دلالة الاسـتقبال مفهومةٌ من الفعل وخبره(7).

ويرى النحويون البصريون جواز وقوع الماضي خبرًا ل (كان وأخواتها) دونما

1- معاني القرآن (الفراء): 1 / 24

2- ينظر:المصدر نفسه: 1 / 282

3- يُنظر: ارتشاف الضرب: 3 / 1167، وهمع الهوامع: 1 / 418

4- يُنظر:شرح الرضي عى الكافية: 2/ 143، والجملة الخبرية في نهج البلاغة: 182، ولم أجد رأي ابن درستويه هذا في المطبوع من كتبه

5- شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): 1 / 380، ويُنظر: همع الهوامع: 1 / 418

6- يُنظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): 1 / 380، وهمع الهوامع: 1 / 418، والنحويون والقرآن: 38

7- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 2 / 143

(قد) ظاهرة أو مقدَّرة، لورود ذلك في الشعر والنثر(1)، والكثرة تُجيز القياس، بل هي دليل من أدلته(2)، ومن أجل هذا ذهب ابن مالك إلى جوازه إلا في (صار)، و (ليس)، وكذلك فيما تصدّره النفي (مادام) وأخواتها، فاشترط لوقوع الماضي خبرًا ل (ليس) بأن يكون اسمُها ضميرَ شأنٍ(3)، ولم يرتضِ أبو حيان ذلك(4)، وهو على حق؛ لأنَّ مجيءَ خبر (ليس) فعلاً ماضيًا مجردًا من (قد) ثابتٌ في لغة العرب شعرها ونثرها، ومنه في نصوص نهج البلاغة؛ إذ قال الإمام (عليه السلام): ((لَيْسَ كُلُّ مَنْ رَمَى أَصَابَ))(5).

وأخذ برأي البصريين في عدم اشتراط (قد) في خبر (كان) أبو حيان ايضًا، جاء ذلك في معرض تفسيره لقوله تعالى: «وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ»(6): ((في قوله: أو جاء، أو لامستم دليل على جواز وقوع الماضي خبرًا ل »كان» من غير (قد)، وادّعاء إضمارها تكلف خلافًا للكوفيين لعطفها على خبر «كان» والمعطوفُ على الخبرِ خبرَ))(7)، ونحا هذا المنحى علماء آخرون أيضًا(8).

وقد احتج المجوّزون لذلك بجملة من الشواهد النحوية، فمن القرآن

1- يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 1 / 367، وشرح الرضي على الكافية: 2 / 143، وهمع الهوامع: 1 / 418

2- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 2 / 143، والتذييل والتكميل: 9 / 189، و همع الهوامع: 2 / 326

3- يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 1 / 344، 367 - 368

4- يُنظر: ارتشاف الضرب: 3 / 1167

5- شرح (المعتزلي): 16 / 113

6- سورة النساء من الآية: 43

7- البحر المحيط: 3/ 654 ، ويُنظر: ارتشاف الضرب: 3/ 1167

8- يُنظر: الدر المصون: 4 / 608، واللباب في علوم الكتاب: 8 / 117، وهمع الهوامع: 1 / 417

الكريم(1) قوله تعالى: «إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ»(2).

يتضح مما تقدّم ذكره رجحان مذهب البصريين وابن مالك؛ لأنَّ الشواهد التي جاءت مجرَّدةً من (قد) كثيرة في القرآن الكريم والشعر، وبهذا يظهر أنَّ مذهب المانعين محجوج بالسماع والقياس أيضًا؛ إذ بالإمكان حمله على الماضي بعد (كان) في صيغة (ما أفعله) الدالة على التعجب في نحو: ما كانَ أحسنَ زيدًا، والقول بزيادة (كان) في هذا الموضع لا يُبطِلُ الاستدلال به(3).

والشواهد على هذه المسألة في نهج البلاغة كثيرة، منها ما جاء في كتابٍ له (عليه السلام) إلى بعض عمّاله: ((أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ بَلَغَنِي عَنْكَ أَمْرٌ إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ فَقَدْ أَسْخَطْتَ رَبَّكَ وَعَصَيْتَ إِمَامَكَ وَ أَخْزَيْتَ أَمَانَتَكَ))(4).

الشاهد فيه قوله (عليه السلام): (إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ)، ف (كان) واسمه ضمير الرفع (التاء)، والجملة الفعلية المصدَّرة بالفعل الماضي المجرَّد من (قد) لفظًا وتقديرًا في محل نصب خبر، وإنما حكمتُ بعدم تقديرها ههنا استنادًا إلى المعنى الذي تؤديه وهو تقريب الفعل الماضي من الحال وهذا متعذّر في النص؛ إذ الإمام (عليه السلام) في معرض سَوق اتهامات بخيانة الأمانة وصّ لَتْه عن هذا العامل، فالكلام عن وقائع جرت في الماضي، ولهذا لم يأتِ ب (قد)؛ لأنها تقرِّب الحدث من الحال، هذا فضلاً عن أنَّها حرف تحقيق وتوكيد للماضي(5)، وهذا المعنى لا يتفق وسياق النص،

1- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 2 / 142 - 143، وهمع الهوامع: 1 / 417، والنحويون والقرآن: 39

2- سورة يوسف من الآية: 26

3- يُنظر: النحويون والقرآن: 39

4- نهج البلاغة: 549، وينظر: شرح (المعتزلي): 16 / 164

5- ينظر: الجنى الداني: 255، ومغني اللبيب: 826 - 829

فالإمام يريـد التحقق من اتّهام قد يصدق وقد لا، فكيف يؤكِّد ما لم يثبُت أو يتحقّق؟ ولعلّ ما يؤكِّد ما ذهبتُ إليه هو مضـي الشـرط في هذا النص على حين أنّ النحويين ينكرون ذلك ويمنعونه(1)، فأداة الشرط عندهم تُحيل زمن الماضي بعدها إلى المستقبل، غير أنَّ هذا الحكم لا ينسـجم والمعنى المتحصِّل من ظروف القول في هـذا النص، فمعنى المضـي ثابت فيه لا يمكن تأويله أو تقديره، ولهذا ذهب المبرَّد إلى إجـازة ذلـك بشـرط مجيء (كـان) بعـد الأـداة؛ إذ إنَّهـا تبقى على مُضـيِّها لفظًا ومعنًى مسـتندًا بـذلك إلى قوله تعالى: «إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ»(2) (3)، وبهذا يكون هذا النصُّ دليلاً على جواز مُضـي الشـرط لفظًا ومعنًى؛ فالزمن الشـرطي لا تفرضه الأداة ولا فعل الشرط، بل الفيصل في ذلك السياق والقرائن المحيطة بالنص(4).

ومن الشواهد أيضًا قوله (عليه السـلام) مخوِّفًا أهلَ النهروان: ((قَدْ طَوَّحَتْ بِكُمُ اَلدَّارُ وَ اِحْتَبَلَكُمُ اَلْمِقْدَارُ وَقَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ هَذِهِ اَلْحُكُومَةِ فَأَبَيْتُمْ عَلَيَّ إِبَاءَ اَلْمُخَالِفِينَ))(5).

1- يُنظر: الأصول في النحو: 2 / 190، وشرح التسهيل (ابن مالك): 4 / 92 - 93، وارتشاف الضرب: 4 / 1887

2- سورة المائدة من الآية: 116

3- يُنظر: الأـصول في النحو: 2 / 190، وشـرح التسهيل (ابن مالك): 4 / 92، وارتشاف الضرب: 4 / 1878، وشـفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي، دراسة وتحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني: 3 / 967، ولـم أجد رأي المبرَّد هذا في كتابه المطبوع

4- يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان: 105، والزمن واللغة، د. مالك يوسف المطلبي: 80 - 81

5- نهج البلاغة: 86، وينظر:شرح (المعتزلي): 2 / 265. ((طَوَّحَهُ، أي توَّهَهُ وذهب به هَهُنـا وهَهُنا، فَتَطَوَّحَ في البلاد، إذا رمى بنفسه ههنا وههنا. وتطاوَحَتْ بهم النَوى، أي ترامَتْ)). الصـحاح: 1 / 389 (طوح)، وينظر: شـرح (البحراني): 2 / 91. احتبلكم: أوقعكم في حبالة الصائد، يقال: احتبل الصيد إذا صاده بالحبالة. يُنظر: معجم مقاييس اللغة: 2 / 131 (حبل)

محل الشاهـد (كنت نهيتكم) والفعل الماضـي لا يحتاج هنا إلى (قد) مُضـمَرة؛ فالإمام في معرض إنذار الخوارج في النهروان وتحذيرهم، بعـد أنْ نهاهم عن قبول التحكيم في صـفّين لكنهم رفضوا قوله(1)، فالمعنى قائم على بيان حدَثٍ في الماضـي وهو ما وقع في صِفّين سـنة (37 ه).

ومن الشواهد أيضًا قوله (عليه السـلام) لشُرَيْح القاضي(2): ((فَانْظُرْ يَا شُرَيْحُ لَا تَكُونُ ابْتَعْتَ هـذِهِ الدَّارَ مِنْ غَيْرِ مَالِكَ، أَوْ نَقَدْتَ الثَّمَنَ مِنْ غَيْرِ حَلاَلِكَ! فَإِذَا أَنْتَ قَدْ خَسِرْتَ دَارَ الدُّنْيَا وَدَارَ الاْخِرَة))(3). فالفعل الماضي (ابتعت) وقع هو وفاعله ومفعوله خبرًا ل (كان) وهو كما ترى مجردًا من (قد) ولا موجِبَ لتقديرها أيضًا؛ لأنَّ الخبر في سياق الاحتمال، على حين أنَّ (قد) تدلُّ على التحقيق والتوكيد.

ومن الشواهـد على هـذه المسألة أيضًا قوله (عليه السـلام) في خطبة له بعد اتّهامه بقتل الخليفة عثمان: ((وَإِنْ كَانُوا وَلُوهُ دُونِى فَمَا اَلتَّبِعَةُ إِلاَّ عِنْدَهُمْ))(4).

1- ينظر: شرح (الموسوي): 1 / 284

2- هو شُرَيْح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، أبو أمية، من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الإسلام. أصله من اليمن وهو ممن أسلم في حياة النبي محمـد (صـلى الله عليه و آله) ولم يرَهُ، وليَ قضاء الكوفة في زمن الخليفة عمر وعثمان والإمام علي (عليه السـلام) ومعاوية، قال ابن أبي الحديد: وأقرّ عليٌّ (عليه السـلام) شُرَيحًا على القضاء مع مخالفته له في مسائل كثيرة في الفقه مذكورة في كتب الفقهاء، وسُئِل شريح عن الحجّاج الثقفي: أكان مؤمناً؟ فقال: نعم، بالطاغوت، كافراً باللّه تعالى، واسـتعفى في أيام الحجاج، فأعفاه سـنة (77 ه)، له باع في الأدب والشـعر. وعمر طويلاً وتُوفي سنة (78 ه). ينظر: الطبقات الكبرى: 6 / 182 - 194، وشرح (المعتزلي): 14 / 28، والأعلام: 3 / 161

3- نهج البلاغة: 480، وينظر: شرح (المعتزلي): 14 / 27

4- ا نهج البلاغة: 60، وينظر: شرح (المعتزلي): 1 / 303

ومحل الشاهد هو (كانوا ولوه...) إذ تصدّرت الجملة بالفعل الماضي، وهي في محل نصب خر ل (كان)، وهي مجردة من (قد).

ومثله أيضًا قوله (عليه السلام) في خطبة له لما بُويعَ بالمدينة: ((وَلَيَسْبِقَنَّ سَابِقُونَ كَانُوا قَصّرُوا، وَلَيُقَصِّرَنَّ سَبَّاقُونَ كَانُوا سَبَقُوا))(1).

وبهذا يتضح أنَّ السياق هو الحاكم في مسألة اقتران الفعل الماضي الواقع خبرًا ل (كان وأخواتها) ب (قد) من عدمه، واشتراط ذلك لفظًا أو تقديرًا ما لا تؤيِّده الشواهد الكثيرة الواردة في النهج – فضلاً عن الشواهد القرآنية والشعرية – وهذه الشواهد لا تُرد مادامتْ من عصر الاحتجاج، ثم إنّ الذهاب إلى تقدير كلِّ هذه الشواهد مما لا يمكن قبوله بحال، زيادة على أنَّه يبدو متكلفًا ومتعذرًا أحيانًا، فضلاً عن الأصل عدم التقدير في الغالب.

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدَّم يجب تعديل القاعدة النحوية بالقول: يجوز وقوع الماضي خبرًا ل (كان) بلا (قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً لورود ذلك كثيرًا في نهج البلاغة، فضلاً عن القرآن الكريم و كلام العرب شعرًا ونثرًا، كما يجوز ذلك في (ليس) خلافًا لتقييد ابن مالك.

المسألة الثانية: جواز إجراء الفعل (عدّ) مجرى الظَّن:

(ظن وأخواتها) من النواسخ الفعلية التي تباشر الجملة الإسمية، وهي مجموعة من الأفعال تدخل على المبتدإ والخبر فتنصبهما مفعولين لها، وتنقسم على قسمين: أفعال القلوب وأفعال التحويل(2)، ولمشابهة بعض الأفعال أفعالَ الظن

1- نهج البلاغة: 51، وينظر: شرح (المعتزلي): 1 / 272

2- يُنظر: ارتشاف الضرب: 4 / 2097 – 2098، وشرح ابن عقيل: 2 / 28

معنًى وعملاً حُمِلَتْ عليها في نصب المفعولين، من ذلك الفعل (عدَّ)، وهو فعل قد اختلف النحويون في حَمله على معنى الظن على مذاهب وآراء.

فقد أنكرَ ابن عصفور إجراءه مجرى الظن(1)، وتابعه على هذا أبو حيان(2)، ونسب السيوطي هذا المنع إلى أكثر النحويين(3).

ويرى ابنُ مالك أنَّ إجراء الفعل (عدَّ) مجرى الظن كثيرٌ في لغة العرب إلا أنَّ النحويين أغفلوا التصريح به، فقال: ((وإجراء «عدَّ «مجرى «ظن» معنى وعملاً مما أغفله أكثر النحويين وهو كثير في كلام العرب))(4)، محتجًا لذلك بشواهد من الحديث النبوي الشريف والشعر العربي، فمن الحديث ما رُوي عن بعض الصحابة: ((جاء جبريل (عليه السلام) إلى النبي (صلى الله عليه و آله) فقال: ما تعدّون أهل بدر فيكم، قال: من أفضل المسلمين))(5).

وأما الشواهد الشعرية فمنها قول النعمان بن بشير الأنصاري(6): [من الطويل] فلا تَعْدُدِ المولى شَريكَك في الغِنى *** ولكنَّما المولى شريكُك في العُدْمِ ومثله قول الشاعر أبي دواد الإيادي(7): [من الخفيف]

1- يُنظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): 1 / 376

2- يُنظر: ارتشاف الضرب: 4 / 2099

3- يُنظر: همع الهوامع: 1 / 537

4- شواهد التوضيح: 183، ويُنظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 545، والاستقراء الناقص: 367

5- صحيح البخاري: 5 / 80 (3992)، وينظر: شواهد التوضيح: 183

6- يُنظر: شواهد التوضيح: 183، وخزانة الأدب: 3 / 57. والبيت في شعره، حقّقه وقدَّم له: د. يحيى الجبوري: 140

7- يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 2 / 77، وخزانة الأدب: 3 / 56 - 57. والبيت في ديوانه، جمعه وحققه: أنوار محمود الصالحي، ود. أحمد هاشم السامرائي: 163

لاَ أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ *** فَقْدُ مَنْ قَدْ رُزِئْتُه الإِعْدَامُ لهذا فلا حجة لمن منع ورود (عدَّ) بمعنى الظن، ومن هنا ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى إجازة استعماله في هذا المعنى(1)، وممن أيّد هذا المذهب ابن هشام اللخمي (ت: 577 ه)(2)، كما صرَّح به الرضي(3)، وابنُ ابي الربيع (ت: 688 ه)(4)، وابن هشام(5)، وابن عقيل(6)، واختاره آخرون(7).

وقد تأوَّل المانعون هذه الشواهد على إرادة الحال، فقد ذهب ابنُ عصفور إلى أنّه لا وجه لمعنى الظن في (عدَّ) في مثل قولهم: عددت زيدًا عالمًا؛ لأنَّ (عالمًا) حالٌ؛ لأنَّ التنكير لازمٌ فيها فلا يُقال: عددتُ زيدًا العالم(8)، وهو تأويل بعيد يرفضه المعنى أو يُضعفه(9).

ومن شواهد هذه المسألة في الكلام العَلَوي المبارك قوله (عليه السلام) في وصف الزمان: ((أَيُّهَا اَلنَّاسُ إِنَّا قَدْ أَصْبَحْنَا فِي دَهْرٍ عَنُودٍ وَزَمَنٍ شَدِيدٍ يُعَدُّ فِيهِ اَلْمُحْسِنُ

1- يُنظر: ارتشاف االضرب: 4 / 2099، وهمع الهوامع: 1 / 537

2- يُنظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 545

3- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 151

4- يُنظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: د. عياد بن عيد الثبيتي: 1 / 434

5- يُنظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، تحقيق وتعليق: د. عباس مصطفى الصالحي: 431

6- يُنظر: المساعد: 1 / 355

7- يُنظر: شفاء العليل: 1 / 390 - 391، وشرح التصريح: 1 / 360 - 361، وهمع الهوامع: 1 / 537

8- يُنظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): 1 / 301 - 302، وتخليص الشواهد: 431، وخزانة الأدب: 3 / 56 - 57

9- يُنظر: تخليص الشواهد: 431، وخزانة الأدب: 3 / 56 - 57

مُسِيئًا وَيَزْدَادُ اَلظَّالِمُ فِيهِ عُتُوًّا))(1).

كلامه (عليه السلام) في وصف جَور زمانِه وما حلَّ فيه من المفاسد والشرور فضلاً عن سوء الظن الذي استولى على عقول الناس وسلوكهم وطبائعهم؛ لذا هم يعتقدون بأنَّ الباعث على كلِّ عمل حسن هو الرياء أو السُّمعة أو الخوف ونحو ذلك من الأُمور الناشئة من سوء الظن(2)؛ لهذا فاستعمال الفعل (عدَّ) جاء منسجمًا وما يعتقده هؤلاء الناس في ذلك الزمان، ولا مجال لرفض معنى الظن في هذا الفعل أو إنكاره.

فيما تقدَّم من نصوص تبيّن أنّ الفعل (عدَّ) من الأفعال التي تنصب مفعولين كغيره من أفعال القلوب استنادًا إلى النصوص اللغوية الفصيحة المؤيِّدة لهذا، ومن أجل هذ فلابد من تقديم تعديل على القاعدة بما يأتي: يجوز إجراء الفعل (عدَّ) مجرى الظن احتكامًا إلى نهج البلاغة وإلى الموروث اللغوي الفصيح المحتج به من الشعر والنثر.

المسألة الثالثة: جواز وقوع الفعل الماضي المثبَت المجرَّد من (قد) حالًا:

يُقسِّمُ علماء العربية الحالَ أقسامًا كثيرة باعتبارات متعددة، من ذلك تقسيمها بحسب الإفراد والجملة، فهي بموجب هذه الضابطة تنقسم على الحال المفردة والحال الجملة وشبه الجملة.

أما إذا كانت الحال جملة فهي إما إسمية أو فعلية، وقد ذكر النحويون شروطها في كل حالة، وقد أجازوا مجيء الحال جملةً فعلية فعلُها ماضٍ غير أنَّهم

1- نهج البلاغة: 76، وينظر: شرح (المعتزلي): 2 / 174

2- ينظر: منهاج البراعة (الخوئي): 4 / 51

اختلفوا في مسألة اقترانها ب (قد)، فمنهم من أوجب اقترانها بها في حال الإثبات ومنهم من أجاز.

فقد اشترط جماعة من النحويين في الجملة الماضوية الواقعة حالًا أنْ تقترن ب (قد)، مظهرةً أو مضمرةً، ولعلَّ الفرّاء يقف في مقدمتهم، فقد أعربَ عن رأيِه وهو يوجه قوله تبارك وتعالى: «كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِالله وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا»(1)، فقال:

((المعنى - والله أعلم - وقد كنتم، ولولا إضمار «قد» لم يجز مثله في الكلام))(2)، وأكد مذهبَه هذا في موضع آخر أيضًا(3).

وقد سار على هذا المذهب جمعٌ من علماء العربية، منهم المبرَّد(4) والزجّاج(5)، وابن السراج(6)، وابن جني(7)، والزمخشري(8)، وآخرون(9).

وقد احتجّ المانعون لمذهبِهم بأنَّ الحالَ وصفٌ للهيأة الحاضرة، والماضي يدلُّ على ما انقطع ومضى فليس مناسبًا وقوعُه في الدلالة على الحال؛ لذا اشترطوا وجود

1- سورة البقرة من الآية: 28

2- معاني القرآن (الفراء): 1 / 24

3- يُنظر: المصدر نفسه: 1 / 282

4- يُنظر: المقتضب: 4 / 123

5- يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 2 / 89

6- يُنظر: الأصول في النحو: 1 / 254 - 255

7- يُنظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وآخرينِ: 1 / 250

8- يُنظر: الكشاف: 1 / 547

9- يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 252 (المسألة 32)، وشرح المفصل (ابن يعيش): 2 / 67، وهمع الهوامع: 2 / 326، وأثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم: 59

(قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً؛ لأنها تقرِّب الفعل الماضي من الحال(1).

وقد نُسِبَ إلى الأخفش القول بجواز عدم الاقتران(2)، كما نُسب القول بـذلك إلى عامة الكوفيين عدا الفراء(3)، وهذا ما سوّغ لأبي البركات الأنباري دراسة ذلك كمسألة خلافية بين المدرستين(4).

وقـد حقَّق أَحدُ الباحثين في صِـحة تلك النسـبة فخلص إلى أنَّ الكوفيين لا يختلفون عما رآه البصـريون في هذه المسألة، فهم يُوجِبون (قد) ظاهرةً أو مضمرةً(5)، وأنَّ رأيَ الأخفش مُجمَلاً لم يُفهم منه الجواز؛ إذ وجَّه قوله تعالى: «وْ جَاءُوكُمْ حَصِـرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ»(6)، فقال: (((«حصرةً» اسم نصبته على الحال، و »حصرت» «فعلت» وبها نقرأ))(7).

وذهب الطبري أيضًا إلى ضـرورة التقدير ففسّـر الآية نفسَها بقوله: ((وذلك أنَّ معناه: أو جاؤوكم قد حصرت صدورهم، فترك ذكر «قد»؛ لأنَّ من شـأن العرب فعـل مثل ذلك، تقول: أتاني فلان ذهبَ عقله، بمعنى: قـد ذهب عقله؛ ومسـموع منهم: أصـبحت نظرت إلى ذات التنانير، بمعنى: قد نظرت))(8)، وهو قول ابن

1- يُنظر:المقتضـب: 4 / 123، وعلـل النحو: 564، والإنصـاف في مسائـل الخلاف: 1 / 254 (المسألـة 32)، واللبـاب في علـل البناء والإعراب: 1 / 293، وكتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين (رسالة ماجستير مخطوطة): 327

2- يُنظر: المقتضب: 4 / 123، والإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 252 (المسألة 32)

3- يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 252 (المسألة 32)، وشرح المفصل (ابن يعيش): 2 / 67

4- يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 252 (المسألة 32)، و مغني اللبيب: 229

5- يُنظر: ظاهرة المنع: 141

6- سورة النساء من الآية: 90

7- معاني القرآن (الأخفش): 1 / 263

8- جامع البيان: 8 / 22

الأنباري (ت: 328 ه) أيضًا(1).

وقد نقل أبو منصور الأزهري (ت: 370 ه) عن ثعلب رأيَه في الآية مدار الخلاف، فقال: ((وقال أحمد بن يحيى: إذا أضمرت «قد» قربت من الحال وصارت كالاسم، وبها قرأ من قرأ: «حرة صدورهم»))(2)، وليس في كلام ثعلب ما يُشير إلى الجواز، على أنَّ ما نقله ابن خالويه (ت: 370 ه) عن الكسائي يُشير إلى إجازته التجرّد من (قد) على قلّة، فقد قال الأول: ((ولا يكون الماضي حالًا إلا مع «قد» الا ما حدثني أبو عمر عن ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي قال: قد يكون الماضي حالًا بغير «قد»))(3).

يظهر مما تقدَّم أنَّ تلك المسألة من المسائل التي يكاد يُمع البصريون وأغلب الكوفيين على ضرورة تقدير (قد)، وهذا مخالف أتم المخالفة للنقل والقياس، أما النقل فالشواهد القرآنية التي جاءت مجردة من (قد) كثيرة من ذلك قوله تعالى:

«أَوْ جاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ»، ف (حصرت صدروهم) حالٌ من الضمير في (جاؤوكم)(4).

ومنه قول امرئ القيس(5): [من الطويل]

1- يُنظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: تح: عبد السلام محمد هارون: 1 / 37 - 38

2- تهذيب اللغة: 4 / 136 (حصر)، ويُنظر: ظاهرة المنع: 141

3- إعراب القراءات السبع وعللها، حقّقه وقدّم له: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين: 2 / 541 - 442

4- يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 252 (المسألة 32)، ودلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية: 138 - 140

5- يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 2 / 371. والبيت في ديوانه: 47، والدعص: الكثيب الصغير من الرمل المتجمع: يُنظر: لسان العرب: 7 / 35 (دعص)، الغبيط: مَرْكب الهودج وهو مُشرف. يُنظر: لسان العرب: 7 / 361 (غبط)، المذأب: الموسّع، أي له فرجة أو ذؤابة. يُنظر: لسان العرب: 1 / 380 (ذأب)

لَهُ كَفَلٌ كالـدِّعْصِ لَبَّدهُ النَّدَى *** إلى حَارِكٍ مِثْلِ الغَبيطِ المُذَأَّبِ ومنه قول العرب في المثل: ((افْعَلْ كَذَا وخَلاَكَ ذَمٌّ))(1)، فالفعل (خلا) في محل نصب حال وهو مجرد من (قد)(2)، ولهذه الشواهد نظائر أُخر يطول المقام بذكرها كلِّها(3).

وأمـا القيـاس فقـد اسـتند المؤيِّدون إلى أنَّ الماضـي يصـح أنْ يكون نعتًا للنكرة، فيجوز حملاً على هـذا وقوعُه حالً من المعرفـة كالفعل المضارع، نحو (مررت بالرجل قعـد، وبالغلام قام)(4)، هذا فضـلاً عن جواز قيام الماضـي مقام المستقبل، وإذا جاز هذا جاز أنْ يقوم مقام الحال أيضًا(5).

وعلى الرغم من كثرة الشواهـد المؤيِّدة لعـدم الاـقتران – فضـلاً عن القيـاس – نرى أنَّ الـذين ذكروا هـذا الخلاـف أو صوّروه قـد ركَّزوا في حـديثهم في شواهـد قليلـة ولعل من أبرزها قوله تعالى: «أَوْ جاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ»، وكأنَّه ((الشاهد الفرد الذي لا نظير له من القرآن لمجيء الفعل الماضي حالًا))(6).

والحق أنَّ الشواهد كثيرة وقد احتجَّ ببعضها جمعٌ من النحويين المتأخرين في الرد على من أوجب هذا الاقتران، وهذا ما أشار إليه ابن مالك بعد أنِ استعرض

1- مجمع الأمثال، الميداني، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد: 2 / 80

2- يُنظر: المصدر نفسه: 2 / 80

3- يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 2 / 371، وهمع الهوامع: 2 / 326، والنحويون والقرآن: 43 – 44

4- يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 253 (المسألة 32)، وشرح المفصل (ابن يعيش): 2 / 67

5- يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 254 (المسألة 32)، وكتاب التبيين عن مذاهب النحويين: 327

6- النحويون والقران: 43

جملـة منها، ثم كشف عن رأيه قائلاً: ((وزعم قوم أنَّ الفعل الماضـي لفظًا لا يقع حالًا وليس قبله «قـد» ظاهرة إلا وهي قبله مقـدَّرة، وهـذه دعوى لا تقوم عليها حجـة؛ لأنَّ الأصل عـدم التقـدير، ولأن وجود «قـد» مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لـم توجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته أنْ يدل على معنى لا يدرك بدونه))(1)، وارتضى هذا أبو حيان الأندلسي أيضًا فقال: ((والصحيح جواز ذلك؛ لكثرة مـا ورد منه بغير «قـد»، وتأويـل الشـيء الكثير ضـعيف جـدًا لأنّـا إنمـا نبني المقـاييس العربيـة على وجود الكثرة))(2)، وأيَّد ذلك المرادي(3)، والسمين الحلبي(4)، وابن عقيل(5)، والأُشموني(6)، والأُسـتاذ عباس حسن والدكتور أحمد مكي الأنصاري والدكتور خليل بنيان الحسون من المحدَثين(7).

وأمـا المـانعون فلم يرتضوا ذلك وعلّلوا مـذهبهم بأنّ ((الفعل الماضـي لا يـدل على الحال، فينبغي ألا يقوم مقامه))(8)، فهو لا يـدل على الحال إلا بقرينة(9)، ولهذا سـعوا إلى تأويل قوله تعالى: «أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ» على إضـمار (قد)، أو أنْ يكون الفعل (حصرت) صفةً للفظ (القوم) المجرور في أول الآية! أو لقوم مقدَّر،

1- شرح التسهيل (ابن مالك): 2 / 372 - 373

2- التذييل والتكميل: 9 / 189، ويُنظر: همع الهوامع: 2 / 326، والنحو الوافي: 2 / 399

3- يُنظر: توضيح المقاصد: 2 / 724

4- يُنظر: الدر المصون: 4 / 66

5- يُنظر: المساعد: 2 / 47

6- يُنظر: شرح الأشموني: 2/ 41

7- يُنظر: النحو الوافي: 2 / 399، ونظرية النحو القرآني: 166، والنحويون والقرآن: 45

8- الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 254 (المسألة 32)، ويُنظر: كتاب التبيين عن مذاهب النحويين: 327

9- يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 254 (المسألة 32)

والتقدير (أو جاؤوكم قومًا حصرت...)(1)ومن ((العجب أنْ يكون «حصـرت» صـفة ل »قوم» المقدَّر ولا يكون حالًا من الضمير المجاور في «جاؤوكم»))(2) ولهذا فالتكلّف واضح، ثم إنَّ في استدلال المبرَّد ما يدفع لزوم تقدير (قد)، فإنَّه قد احتج بقراءة (حصرة صدورهم) وفي هـذا تعضـيد لمعنى الحـال في الفعل (حصـرت) بلا (قـد)؛ فقـد دأب النحويون على الاسـتدلال بالقراءة الصـحيحة لتوجيه حكم نحوي مناظر(3)، هذا فضلاً عن أنهم يؤوّلون الحال الجملة بالمفرد، والتأويل حاصل بين القراءتين وهذا دليل كافٍ على إرادة معنى الحال.

ولعـلَّ الراجـح في نظري أنَّ القول بجواز عـدم الاـقتران لاـ يمكن دفعه أو تـأويله لكثرة الشواهـد المؤيِّدة له، فهي ليستْ قليلـة كما نُقِلَ عن الكسائي(4)، وكما صرَّح بذلك الدكتور الأنصاري أيضًا(5)، زيادة على أنِّ الأصل عدم التقدير ولاسيما أنَّ التقدير في هذه المسألة في أغلبه ضعيف واضح التكلّف.

ومن الشواهد العَلَوية على هذه المسألة قول الإمام (عليه السلام) في بيان حاله:

((وَمَضَيْتُ بِنُورِ اَللَّهِ حِينَ وَقَفُوا وَكُنْتُ أَخْفَضَهُمْ صَوْتًا وَأَعْلاَهُمْ فَوْتًا))(6).

يذكر الإمام (عليه السلام) بعض مفاخرِه ردًّا على من اتَّهمه بما لا يليق به(7)، فمِن

1- يُنظر: البحر المحيط: 4 / 14، واللباب في علوم الكتاب: 6 / 553، والنحويون والقرآن: 44

2- النحويون والقرآن: 45

3- يُنظر: المصدر نفسه: 43

4- يُنظر: إعراب القراءات السبع وعللها: 2 / 541 - 442

5- يُنظر: نظرية النحو القرآني: 166

6- نهج البلاغة: 88، وينظر:شرح (المعتزلي): 2 / 284، والفوت: ((السـبق إلى الشـيء دون الائتمار)). معجم مقاييس اللغة: 4 / 457 (فوت)

7- يُنظر: شرح (الموسوي): 1 / 296

سماته (عليه السلام) أنَّه سلك سبيل الله تعالى في زمن سلك الناس فيه سُبُل الشيطان فأصبحوا حيارى تائهين ضلّوا سواء السبيل فالإمامُ هو الأعلم بوحي النبوة بعد النبي (صلى الله عليه و آله)، وتلك المراتب وسواها قد زادتْه خِشيةً وتواضعًا، فهو والمراتب تلك كان أخفضَ صوتًا بحرة النبي (صلى الله عليه و آله) تأدّبًا بقوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ الله أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ الله قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ»(1)، وكان أيضًا أشدَّ ثباتًا وأربطَ جأشًا(2)، وهذا ما أفصحتْ عنه الجملة الحالية المصدَّرة بالفعل الماضي: (وكنت...) وصاحب الحال هو (تاء) ضمير الفاعل في الفعل (مضيت) العائد على أمير المؤمنن (عليه السلام)، وبهذا تكون الجملة حاليةً من دون اللجوء إلى تقدير (قد) كما اشترط ذلك جمهور النحويين البصريين.

ومن الشواهد أيضًا قوله (عليه السلام) يصفُ النبيَّ محمدًا (صلى الله عليه و آله): ((وَنَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ خَاضَ إلى رِضْوَانِ اَللَّهِ كُلَّ غَمْرَةٍ وَ تَجَرَّعَ فِيهِ كُلَّ غُصَّةٍ))(3)، فالجملة الفعلية المصدَّرة بالفعل الماضي (خاض) في محل نصب حال من اسم (إنَّ) (محمدًا) الذي أصله مبتدأ على رأي سيبويه الذي أجاز وقوع الحال من المبتدإ(4)، وهي كما ترى مجرَّدة من (قد).

ومثله قوله (عليه السلام) في بيان إحدى معجزات النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه و آله): ((وَالَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ لاَنْقَلَعَتْ بِعُرُوقِهَا وَجَاءَتْ وَ لَهَا دَوِيٌّ شَدِيدٌ وَقَصْفٌ كَقَصْفِ أَجْنِحَةِ اَلطَّيْرِ حَتَّى وَقَفَتْ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اَلله (صلى الله عليه و آله) مُرَفْرِفَةً وَأَلْقَتْ بِغُصْنِهَا اَلْأَعْلَى عَلَى

1- سورة الحجرات الآية: 3

2- يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): 4 / 143، وفي ظلال نهج البلاغة: 1 / 240، وشرح (الموسوي): 1 / 296

3- نهج البلاغة: 403، وينظر: شرح (المعتزلي): 10 / 163

4- ينظر: الكتاب: 2 / 122، والنحو الوافي: 2 / 364

رَسُولِ اَللّٰهَ (صلى الله عليه و آله) وَ بِبَعْضِ أَغْصَانِهَا عَلَى مَنْكِبِي وَكُنْتُ عَنْ يَمِينِهِ))(1).

وبهذا نصل إلى ثمرة هذا النقاش والتحليل بتعديل القاعدة النحوية بالقول:

يجوز تجرّد الفعل الماضي الواقع حالًا من (قد) لورود ذلك كثيرًا في نهج البلاغة فضلاً عن القرآن الكريم وكلام العرب نظماً ونثرًا.

1- نهج البلاغة: 396، وينظر: شرح (المعتزلي): 13 / 212

المبحث الثاني ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الحروف

المسألة الأولى: جواز ورود (أنْ) ناصبةً مسبوقةً بأفعال التحقيق:

قرَّر النحويون أنَّ (أنْ) من نواصب الفعل المضارع(1)، وقد اشترطوا لعملها النصب جملة شروط من بينها ألّا يعمل فيها فعلٌ من أفعال التحقيق، نحو:

عَلِم، ورأى، فلا يجوز عندهم القول: علمت أنْ يقومَ زيد بالنصب، قال سيبويه في ((باب آخر تكون «أنْ» فيه مخففة، وذلك قولك: قد علمت أنْ لا يقولُ ذاك، وقد تيقنت أنْ لا تفعلُ ذاك، كأنّه قال: أنّه لا يقول وأنك لا تفعل (...) وليست «أنْ» التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع؛ لأنَّ ذا موضع يقين وإيجاب))(2)، لذا عدّوها في تلك الحالة مخففةً من الثقيلة والفعل بعدها مرفوع، وأخذ بهذا الأخفش(3)، وابن السراج(4)، والصّيْمري(5)، وأبو علي الفارسي(6)، ونُسِبَ القول

1- يُنظر: الكتاب: 3 / 110 - 111، والأصول في النحو: 2 / 231، وهمع الهوامع: 2 / 359

2- الكتاب: 3 / 165 - 166، ويُنظر: معاني النحو: 3 / 291

3- يُنظر: معاني القرآن (الأخفش): 1 / 122، و 129، وارتشاف الضرب: 4 / 1639. وشفاء العليل: 2 / 920

4- يُنظر: الأصول في النحو: 2 / 209

5- يُنظر: التبصرة والتذكرة: 1 / 462

6- يُنظر: الإيضاح العضدي: 132، وارتشاف الضرب: 4 / 1639

بذلك إلى الجمهور(1).

وقد علَّل أصحاب هذا المذهب المسألة بأنَّ (أنْ) الناصبة موضوعةٌ للاستقبال؛ لذا فهي تدخل على ما ليس بثابت مستقر فلا يناسب وقوعها بعـد ما يـدل على التحقّق واليقين المتمثل بأفعال التحقيق(2)، فـإنْ تـأوّلَ العلم بالظن جاز فتقول: ما علمت إلا أن يقومَ زيـد، والمعنى: ما أشرت لك إلا بأنْ تقومَ(3).

ولعل المبرَّد انفرد برأيٍ ذهب فيه إلى منع النصب ب (أنْ) الواقعة بعد العِلم مطلقًا سواء تأوّل بالظن أم لا(4)، والشواهد تردُّ ما ذهب إليه.

ولمّا كانت القراءات القرآنيـة مصدرًا مهماً من مصادر بناء القواعد النحوية أو تقويمها، ومنبعا ثرًّا للشواهد النحوية الفصـيحة(5)؛ كان مما لاشك فيه أن يَعتمدَ عليها الفرّاء شـيخُ الكوفيين ورئيسٌ هم في الاسـتدلال على جواز النصب ب (أنْ) بعد أفعال اليقين بقراءة النصب للفعل (يرجع)(6) في قوله تعالى: «أَفَلاَ يَرَوْنَ

1- يُنظر: ارتشاف الضرب: 4 / 1639، وتوضيح المقاصد: 3 / 1236، وتمهيد القواعد: 8 / 4132، وحاشية الصبان: 3 / 414

2- ينظر: الإيضاح العضدي: 132، وتمهيد القواعد: 8 / 4132، و حاشية الصبان: 3 / 414، وروح المعاني: 8 / 558

3- يُنظر: الكتـاب: 3 / 166، 168، وشـرح الكافية الشافية: 3 / 1525، وارتشاف الضرب: 4 / 1639، وتوضيح المقاصد: 3 / 1236، وهمع الهوامع: 2 / 360 - 361، وحاشية الصبان: 3 / 414

4- يُنظر: المقتضب: 3 / 7، و 30، وارتشاف الضرب: 4 / 1639، وتوضيح المقاصد: 3 / 1236، وشفاء العليل: 2 / 920

5- يُنظر: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية: 57 - 58

6- وهي قراءة أبي حيوة وأبان وابن صبيح والزعفراني والإمام الشافعي، يُنظر: البحر المحيط: 7 / 370، ومعجم القراءات: 5 / 482

أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلً وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا»(1)، فأجاز النصبَ ب (أنْ) بعد أفعال التحقيق بلا تأويل أو تقدير(2)، ثم وضعَ ضابطةً لترجيح النصب أو الرفع أو احتمالهما معًا، فذهب إلى تجربة إدخال الضمير مثل (الكاف)، أو (الهاء) على (أنْ) فإنْ صحَّ ذلك التقدير كانت (أنْ) مخففةً من الثقيلة أو ناصبةً، وإنْ لم يصحْ كانت ناصبةً فقط(3). وهو على صواب؛ إذ يمكن تطبيق هذا المعيار والقياس عليه في قوله تعالى: «أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ»، وقوله تعالى: «وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ»(4).

ولم تقفْ حدود الاستدلال على إجازة هذه المسألة على القراءات القرآنية فحسب، بل يدعهما الشعر العربي أيضًا، من ذلك قول جرير(5): [من البسيط] نرضى عن الله أنَّ الناسَ قد عَلِموا *** أنْ لا يُدانينا من خلقهِ بشرُ وممّن أخذ برأي الفراء وتابعه ابن الانباري(6)، والنحّاس (ت: 338 ه) الذي ذكر وجهَي الرفع والنصب وعدَّ الرفع أَولى(7)، على حين حمله آخرون على

1- سورة طه الآية: 89

2- يُنظر: معاني القرآن (الفراء): 1 / 135، 2 / 162، وارتشاف الضرب: 4 / 1639، وشفاء العليل: 2 / 920، وتمهيد القواعد: 8 / 4132، وهمع الهوامع: 2 / 360، أثر القرآن والقراءات 349

3- يُنظر: معاني القرآن (الفراء): 2 / 163

4- سورة المائدة من الآية: 71

5- يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3 / 1526، وحاشية الصبان: 3 / 414. والبيت في ديوانه بشرح محمد بن حبيب، تح: د. نعمان محمد أمين طه: 1 / 157 ورواية العجز فيه: ألا يفاخرنا من خلقه بشر

6- يُنظر: المساعد: 3 / 63، وشفاء العليل: 2 / 920، وتمهيد القواعد: 8 / 4132. ولم أجد رأي ابن الأنباري هذا في كتبه المطبوعة في حدود ما اطلعتُ

7- يُنظر: إعراب القرآن، تح: د. زهير غازي زاهد: 3 / 55

الضعف والشذوذ(1)، واستحسنه ابن مالك فوصفَ النصب ب (أنْ) بعد أفعال التحقيق بأنه ((مذهب حسن؛ لأنه قد جاء به السماع ولا يأباه القياس))(2).

ومن شواهد تلك المسألة في نهج البلاغة ما ورد من خطبة له (عليه السلام) عند المسير إلى الشام، قال فيها: ((أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ بَعَثْتُ مُقَدِّمَتِي وَ أَمَرْتُهُمْ بِلُزُومِ هَذَا اَلْمِلْطَاطِ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرِي وَقَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَقْطَعَ هَذِهِ اَلنُّطْفَةَ إِلى شِرْذِمَةٍ مِنْكُمْ))(3).

عندما توجَّه الإمام إلى صِفّين أرسل بعض قادة جيشه وأمرهم بأنْ يلزموا جانب الفرات، على أنّه (عليه السلام) قرّر أنْ يعبر الفرات باتجاه المدائن حيث أهلها القلة يستنهضهم لقتال معاوية ومواجهته(4)، ولمّا كان هذا قرارًا من الإمام يعتقد صوابه كان مناسبًا استعمال الفعل (رأيت) الدال على التحقيق واليقين في إشارة إلى الاعتقاد الجازم بهذه الخطة، على أنَّ هذا لم يمنع من نصب الفعل (أقطع) المضارع الدال على الاستقبال، وبهذا يكون حصر النصب ب (أن) الواقعة بعد الشك مدفوع ومردود، ويترجَّح مذهب الفراء ومن تابعه.

وبهذا يمكن إعادة صوغ القاعدة النحوية بالقول: يجوز نصب الفعل المضارع ب (أنْ) الواقعة بعد أفعال اليقين لثبوت ذلك في نهج البلاغة وفي كلام العرب نثرًا ونظماً.

1- يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 901، و شرح الكافية الشافية: 3 / 1525

2- شرح التسهيل (ابن مالك): 4 / 13

3- نهج البلاغة: 95، وينظر: شرح (المعتزلي): 3 / 200، ((الملطاط: حافة الوادي وشَفيره، وساحلُ البحر)) الصحاح: 3 / 1156 (لطط)، ((الشِّرذمة: الجماعة القليلة)). كتاب العين: 6 / 302 (شرذم)

4- يُنظر: شرح (الموسوي): 1 / 340

المسألة الثانية: جواز استعمال (في) في الدلالة على التعليل:

حروف المعاني من المباحث اللغوية التي نالت حيِّزًا واسعًا من عناية علماء العربية واهتمامهم؛ لِما لها من أثرٍ كبيرٍ في بيان معنى التركيب النحوي، ومصداق تلك العناية كثرة ما أُلِّف فيها من مصادر أغنت المكتبة العربية، وحروف الجر قسم رئيس من تلك الحروف.

وقد اختلف النحويون في معاني حروف الجر، أتلتزم معانيَها الأصلية أم أنّها تخرج إلى معانٍ أُخر؟ فيرى الكوفيون أنّه يجوز تنوّع معاني الحرف الواحد، فجوّزوا نيابة حروف الجر بعضها عن بعض(1)، وذهب البصريّون إلى عدم جواز ذلك، وعندهم أنّ حرف الجر باقٍ على معناه الأصلي، وما أوهم ذلك فهو مؤوَّل على التضمين أو على المجاز(2).

وحرف الجر (في) مما وقع فيه الخلاف بين النحويين، فرأى جملة منهم أنَّ دلالته تقتصر على الظرفية حقيقةً أو مجازًا، وما أوهم خلاف هذا رُدَّ بالتأويل إليه، قال سيبويه: ((أما «في» فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أُمه، وكذلك: هو في الغل، لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له. وكذلك: هو في القبة، وفي الدار، وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا وإنما تكون كالمثل يُجاء به يقارب الشيء وليس مثله))(3)، وتابعه على هذا المبرِّد(4)، وابن السراج(5)، وأكثر

1- يُنظر: معاني القرآن (الفراء): 2 / 186، وتأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تح: إبراهيم شمس الدين: 298، والجنى الداني: 86، ومغني اللبيب: 151، ومعاني النحو: 3 / 6

2- يُنظر: مغني اللبيب: 151، وشرح التصريح: 1 / 637

3- الكتاب: 4 / 226

4- يُنظر: المقتضب: 1 / 45 - 46

5- يُنظر: الأصول في النحو: 1 / 412

البصريين ومن ذهب مذهبهم(1).

وصرَّح قسم آخر من النحويين بجواز استعمال (في) في الدلالة على التعليل، جاء ذلك في سياق تعقيبهم على مجموعة من الشواهد، منها قوله تعالى:

«وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ»(2)، فقد احتمل النحّاس في الآية ثلاثة أقوال إلا أنه رجَّح معنى السببية في (في)(3)، وأكد هذا الرأيَ مكي القيي (ت: 437 ه)(4)، وأبو البركات الأنباري(5)، والعكبري(6).

إنّ الاستدلال على صحة استعمال (في) لمعنى السببية له ما يعضده من الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية فقد احتج ابن مالك بقوله تبارك وتعالى: «لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ الله سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ»(7)، واحتج أيضًا بقول النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه و آله): ((عُذبتْ امرأة في هِرَّةٍ سَجَنتْها حتى ماتتْ، فدخلتْ فيها النار))(8)، ثم قال: ((تضمّن هذا الحديث استعمال «في» دالة على التعليل وهو مما خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن العزيز والحديث والشعر القديم))(9).

1- يُنظر: التبصرة والتذكرة: 1 / 286، و كتاب المقتصد: 2 / 824، وشرح المفصل (ابن يعيش): 8 / 20 - 21، ورصف المباني: 388

2- سورة النساء من الآية: 34

3- يُنظر: إعراب القرآن (النحاس): 1 / 453

4- يُنظر: مشكل إعراب القرآن، تح: د. حاتم صالح الضامن: 1 / 197

5- يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 252

6- يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: 1 / 354، و 459

7- سورة الأنفال الآية: 68

8- صحيح البخاري: 4 / 176 (3482)

9- شواهد التوضيح: 123، ويُنظر: أثر القرآن والقراءات: 257

وقـد تابع ابنَ مالك في حُكمِه هذا عددٌ من النحويين منهم ابنُه(1)، والرضـي الذي عدَّ السببية في (في) ضربًا من الظرفية المجازية(2)، وقد ارتضى رأيَ ابن مالك أيضًا المرادي(3)، وابن هشام(4).

إنَّ توجيه الرضـي لمعنى السـببية على الظرفيـة المجازيـة إنْ صحَّ فيما استشـهد به فإنه لا يسـتقيم في غيره من الشواهد فهو غير مطَّرد؛ إذ إنَّ الشواهـد على هـذا كثيرة، ومن غير الممكن تأويلها كلّها على الظرفيـة المجازيـة، ومن أجل هذا قد أيّد الشـيخ محمد عبد الخالق عضـيمة صحة هذا الاسـتعمال مسـتدلًا له بعدد من الشواهد القرآنية مسـتندًا فيها على ما ذكره فريق من النحويين والمفسرين، من ذلك قوله تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ»(5)، فقـد أورد رأيَ العكبري الذي يقول: ((قوله تعالى (في الخمر والميسر) «في» متعلِّقة ب »يوقع»، وهي بمعنى السبب، أي: بسبب شرب الخمر وفعل الميسر))(6)، وقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى»(7)، ثم ذكر رأي أبي حيان الذي يقول: ((وفي القتلى «في» هنا للسببية، أي:

بسبب القتلى، مثل: «دخلت امرأةٌ النارَ في هِرة»))(8).

1- يُنظر: شرح ابن الناظم: 263

2- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 278

3- ينظر: الجنى الداني: 250

4- ينظر: مغني اللبيب: 224

5- سورة المائدة من الآية: 91

6- التبيان في إعراب القرآن: 1 / 459، ويُنظر: دراسات لُأسلوب القرآن: 1 / 2 / 282

7- سورة البقرة من الآية: 178

8- البحر المحيط: 2 / 143، ويُنظر: دراسات لُأسلوب القرآن: 1 / 2 / 282

ومن شواهد هذه المسألة في الكلام العلَوي المبارك قوله (عليه السلام): ((هَلَكَ فِيَّ رَجُلاَنِ مُحِبٌّ غَالٍ وَ مُبْغِضٌ قَالٍ))(1).

يشير الإمام (عليه السلام) إلى صنفين من الناس يهلكان نتيجة اعتقادهما الخاطئ فيه، صنف غالى في حبِّه وزاد فيه حتى أوصله إلى درجة الألوهية وهذا صريح الكفر المستلزم للهلاك، وآخر مبغض له وهذا مستحق للهلاك ايضًا؛ لأنَّ من عادى أولياء الله تعالى المنصوص عليهم بصحيح السُّنة فقد عادى الله تعالى وكان من الهالكين(2)، والذي دلَّ على هذا المعنى استعمال حرف الجر (في) الدال على التعليل.

ومن الشواهد أيضًا قوله (عليه السلام) في خطبة له يذكر فيها ما جرى يوم الشورى بعد مقتل الخليفة عمر بن الخطّاب (رضى الله عنه): ((قَالُوا: أَلاَ إِنَّ فِي اَلْحَقِّ أَنْ تَأْخُذَهُ وَفِي اَلْحَقِّ أَنْ تَتْرُكَهُ))(3). فقوله (في الحق) معناه: بسبب الحق، أي لك أخذ هذا الأمر بسبب الحقّ(4).

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (عليه السلام) في خطبة له في ذمِّ الغافلين: ((وَالله لَوْ شِئْتُ أَنْ أُخْبِرَ كُلَّ رَجُلٍ مِنْكُمْ بِمَخْرَجِهِ وَ مَوْلِجِهِ وَ جَمِيعِ شَأْنِهِ لَفَعَلْتُ وَ لَكِنْ أَخَافُ أَنْ تَكْفُرُوا فِيَّ بِرَسُولِ اَللَّهِ (صلى الله عليه و آله)))(5).

1- نهج البلاغة: 653، وينظر: شرح (المعتزلي): 18 / 282. قالٍ: شديد البغض. يُنظر: الصحاح: 6 / 2467 (قلا)

2- يُنظر: شرح (البحراني): 5 / 304، وشرح (الموسوي): 5 / 295

3- نهج البلاغة: 321، وينظر: شرح (المعتزلي): 9 / 305

4- يُنظر: في ظلال نهج البلاغة: 2 / 505

5- نهج البلاغة: 326، وينظر: شرح (المعتزلي): 10 / 10

وبهذا يكون حرف الجر (في) استنادًا إلى السياق الوارد فيه دالًا على معنى التعليل، وإن كان أصلُ معناه هو الظرفية، على أنَّ ذلك لا يمنع من خروجه إلى معانٍ أُخر يكشف عنها السياق والقرائن المحيطة بكلِّ نص، لكن ليس على اطِّراد وهذا ما كشف عنه ابن جني الذي ذهب إلى أنّ تعاور حروف الجر فيما بينها وجه مقبول في العربية، على أنه لا يمكن القياس عليه وجعله حُكماً مطّردا(1)، وأيّده الدكتور فاضل السامرائي من المحدثين(2).

نخلص مما تقدم إلى تعديل القاعدة النحوية بالقول: يجوز استعمال حرف الجر (في) للدلالة على التعليل لورود ذلك في نهج البلاغة فضلاً عن القرآن الكريم والسُّنة النبوية الشريفة و كلام العرب نظماً ونثرًا.

المسألة الثالثة: جواز استعمال (مِن) في الدلالة على الزمان:

اختلف النحويون في الدلالة النحوية التي تؤديها (من) في الجملة العربية، فمنهم من قصر دلالتها على ابتداء الغاية المكانية وما يجري مجراها، وذهب آخرون إلى إجازة استعمالها في الزمان فضلاً عن استعمالها في المكان، فقد ذهب سيبويه إلى منع مجيئها في الغاية الزمانية؛ لأنّها موضوعة للدلالة على الغاية المكانية وما يقوم مقامها، فقال: ((وأما «من» فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا كتبت كتابًا: من فان إلى فلان. فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها))(3)، وما رآه سيبويه ههنا هو مذهب عامة البصريين(4).

1- يُنظر: الخصائص: 2 / 308 - 309

2- يُنظر: معاني النحو: 3 / 7 - 9

3- الكتاب: 4 / 224

4- يُنظر: الأصول في النحو: 1 / 409، والإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 370 (المسألة 54)، والتبيان في إعراب القرآن: 2 / 660، وشرح المفصل (ابن يعيش): 8 / 10، وشرح الكافية الشافية: 2 / 797، والجنى الداني: 308

وذهب الكوفيون إلى جواز استعمالها في الغاية المكانية والزمانية(1) استنادًا إلى ورودها في قوله تعالى: «لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ»(2)، وقوله تعالى: «لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ»(3).

وللمرد رأيٌ ذهب فيه إلى جواز استعمال (من) في ابتداء كلِّ غاية(4)، وهو ما ارتضاه ابن درستويه أيضًا(5).

واختار مذهبَ الكوفيين وصححه ابنُ مالك، فاحتج له بطائفة من الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية، من ذلك آية التوبة المار ذكرها، وأما الشواهد الحديثية(6) فمنها قول النبي محمد (صلى الله عليه و آله): ((مَثَلكم ومثل أهل الكتابين، كمثل رجل استأجر أُجَراء، فقال: من يعمل لي من غدوة إلى نصف النهار على قيراط؟ فعملت اليهود، ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط؟ فعملت النصارى))(7)، ثم قال ابن مالك: ((تضمّن هذا الحديث استعمال «من» في ابتداء غاية الزمان أربع مرات، وهو مما خفي على أكثر النحويين فمنعوه

1- يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 370 (المسألة 54)، وشرح الكافية الشافية: 2 / 797، والجنى الداني: 380

2- سورة التوبة من الآية: 108

3- سورة الروم من الآية: 4

4- يُنظر: المقتضب: 4 / 136، والأصول في النحو: 1 / 409، وشرح المفصل (ابن يعيش): 8 / 10

5- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 8 / 11، ومغني اللبيب: 419

6- يُنظر: شواهد التوضيح: 189

7- صحيح البخاري: 3 / 90 (2268)

تقليدًا لسيبويه))(1)، لذا عدّه صحيحًا منقاسًا لصحة السماع به(2)؛ كما أورد طائفة من الشواهد الشعرية(3)، منها قول النابغة الذبياني(4): [من الطويل] تَخَيرن من أزمانِ يومٍ حليمةٍ *** إلى اليومِ قد جُرِبْنَ كلَّ التَّجاربِ وقد اختار مذهبَ الكوفيين وأيدّه أيضًا كلٌّ من العكبري(5)، وابنِ الناظم(6)، وأبي حيان(7)، وابن هشام(8)، وابن عقيل(9)، والأشموني(10)، والسيوطي(11)، ومن المحدثين الأستاذ عباس حسن(12)، والدكتور إبراهيم الشمسان الذي عدَّ إصرار البصريين على قصر (مِن) على الدلالة المكانية أمرًا غريبًا(13)، ووافق الكوفيين أيضًا الدكتور خليل بنيان الحسون(14).

1- شواهد التوضيح: 189

2- يُنظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 797

3- للمزيد من الشواهد يُنظر: شواهد التوضيح: 190 - 191، وشرح الكافية الشافية: 2 / 797، وشرح التسهيل (ابن مالك): 3 / 130 - 131

4- ينظر: شواهد التوضيح: 190، وشرح ابن عقيل: 3 / 16، وشرح الأشموني: 2 / 70، والبيت في ديوانه، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم: 45، ورواية البيت فيه (تورثن...)

5- ينظر: التبيان في إعراب القران: 2 / 660

6- يُنظر: شرح ابن الناظم: 259

7- يُنظر: البحر المحيط: 5 / 504

8- يُنظر: أوضح المسالك: 3 / 19 - 20

9- يُنظر: شرح ابن عقيل: 3 / 15 - 16

10- يُنظر: شرح الأشموني: 2 / 70

11- يُنظر:الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم: 2 / 293

12- يُنظر: النحو الوافي: 2 / 459 - 460

13- يُنظر:حروف الجر دلالالتها وعلاقاتها: 47

14- يُنظر: النحويون والقرآن: 23 - 25

ولم يرتضِ البصريون ومن تابعهم تلك النصوص، فأخضعوها للتأويل والتقدير من أجل سلامة ما قعَّد له سيبويه من أنّ (من) تُستعمل في الغاية المكانية على الرغم من تلك الشواهد الصريحة الناقضة لما ذهبوا اليه، لذا أشاروا إلى أن آية سورة التوبة إنما هي على تقدير (من تأسيس أول يوم)(1)، وهو ما ضعّفه أبو البقاء العكبري(2)، وعدّه المرادي تعسّفًا(3).

بقي أنْ أذكر أنَّ (مِن) تأتي زمانية أيضًا فيما إذا دخلتْ على (بعد) أيضًا؛ لأنّ قوله تعالى: «لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ» ((فيه دلالة ظاهرة على الابتداء وعلى الاستمرار))(4)، ومما يدفع مذهب البصريين أنَّ تقديرهم يُدخلهم فيما ينقضونه هم، ف (مِن) على وفق مذهبهم لا تدخل إلا على المكان، لكنها في تقديراتهم دخلت على لفظة (تأسيس) وهو مصدر وليس مكانًا ولا زمانًا، وإنْ كانت المصادر تُضارع الأزمنة من حيث هي منقضية مثلها(5)، هذا فضلاً عن أنَّ عدم التقدير أولى من التقدير.

وخلاصة ما تقدَّم أنَّ (من) تجيء دالة على الغاية المكانية والزمانية، لورودها في أصح أدلة النحو العربي من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والشعر العربي، ومن غير الممكن اللجوء إلى تقدير كلِّ هذه الشواهد بدعوى الحفاظ على القاعدة، فالقواعد تخضع للنصوص الصحيحة وتستند إليها وليس العكس.

1- يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 371 (المسألة 54)، والبحر المحيط: 5 / 504، والجنى الداني: 309، ومغني اللبيب: 420، وشرح التصريح: 1 / 638

2- يُنظر: التبيان في إعراب القران: 2 / 660

3- يُنظر: الجنى الداني: 309

4- النحويون والقرآن: 23

5- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 8 / 10 - 11

ومن شواهد ذلك في نهج البلاغة قول أمير المؤمنين (عليه السلام) في ذِكرِ حال الناس بعد البعثة: ((وما أنتُم اليومَ من يوم كنتُم في أصلابِهم ببعيدٍ))(1).

بعـد أن ذكرَ الإمام (عليه السـلام) أحوال الناس بعـد البعثة النبوية الشـريفة، وما جرى عليهم في الأزمان الغابرة شـرَعَ ببيان تقارب الأزمان وتشابه الأحوال بين الماضين والغابرين، غرضه من هذا اعتبار القوم اليوم بما جرى على آبائهم وأسلافهم(2)؛ إذ إنَّ الزمن بينهما ليس ببعيد. كلُّ ذلك من أجل التنفير عن حال مَن سـبق من العاصـين في هذه الدنيا(3)، لهذا فدلالةُ (من) على الزمان واضـحة جلية، ومن المستبعد إغفالُ ذلك وتأويله بدلالة المكان.

واسـتنادًا إلى ما تقدّم أرى ضرورة تعديل القاعدة النحوية على النحو الآتي: يجوز استعمال (من) للغاية الزمانية لورود ذلك في نهج البلاغة فضلاً عن القرآن الكريم والسُّنة النبوية والشعر العربي، ودعوى التقدير والتأويل لا تتفق وكثرة النصوص.

المسألة الرابعة: جواز زيادة (مِن) في الإيجاب:

لحرف الجر (مِن) في كلام العرب معانٍ مختلفة ومتعددة، فقد ذكر لها ابن هشام سبعة معانٍ مرة(4)، ثم أوصلها إلى خمسةَ عشَر معنى مرة أُخرى(5)، وجعل لها السيوطي اثني عر معنى(6).

1- نهج البلاغة: 152، وينظر: شرح (المعتزلي): 6 / 387

2- يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): 6 / 261

3- يُنظر:شرح (الموسوي): 2 / 46

4- يُنظر: أوضح المسالك: 3 / 18

5- يُنظر: مغني اللبيب: 419

6- يُنظر: الإتقان في علوم القرآن: 2 / 293 - 295

ومن معانيها المختلف فيها بين النحويين معنى الزيادة، فرأى سيبويه أنَّ زيادتها مشروطة بأن يتقدمها كلامٌ غير موجب وأن يكون مجرورها نكرة، هذا ما يُفهم مما جاء في نصوصه، فقال: ((وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير. ومن ذلك:

هل من طعام؟ أي هل من طعام في زمان أو مكان، وإنما يريد: هل طعام، فمن طعام في موضع: طعام، كما كان ما أتاني من رجل في موضع: ما أتاني رجل، ومثله جوابه: ما من طعام))(1)، وكشف عن مذهبه هذا في مواضع أُخر من كتابه(2).

وللمرد في هذه المسألة أقوال تبدو متباينة فيما بينها(3)، فمرة أنكر زيادة (من) مطلقًا(4)، ووافق سيبويه في موطنين آخرين، يظهر من أحدهما صراحة تلك الموافقة، فقال: ((«من» زائدة وإنما تُزاد في النفي ولا تقع في الإيجاب زائدة))(5)، وقد اشترط النفيَ والتنكيرَ عددٌ من النحويين(6)، وهو مذهب البصريين إلا الأخفش(7)، وتعليل ذلك أنَّها لم تُفِدْ معنًى جديدًا قبل دخولها، فدخولها وخروجها سواء(8).

1- الكتاب: 2 / 130

2- يُنظر:المصدر نفسه: 1 / 38، 2 / 276، و 4 / 224 - 225

3- قد تنبَّه إلى موقف المبرِّد هذا المحقق الُأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، يُنظر:المقتضب: 1 / 45، وحروف الجر دلالاتها وعلاقاتها: 57

4- يُنظر: المقتضب: 1 / 45

5- المقتضب: 4 / 420

6- يُنظر: الأصول في النحو: 1 / 410، والتبصرة والتذكرة: 1 / 285، والمفصل: 283، وكتاب أسرار العربية: 259، وشرح المفصل (ابن يعيش): 8 / 12 - 13

7- يُنظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): 1 / 485، وشرح الكافية الشافية: 2 / 798، وأثر القرآن والقراءات: 100

8- يُنظر: التبصرة والتذكرة: 1 / 286

ونُسِبَ إلى عامة الكوفيين القول بجواز زيادتها في الإيجاب(1)، كما نُسب القول بذلك إلى الكسائي ايضًا(2)، وهذا ما أدلى به الفراء في تفسيره قولَه تعالى: «يَحُلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ»(3) (4)، واستحسنه أبو علي الفارسي(5)، وتلميذه ابن جني(6)، واختار هذا المذهبَ ابنُ مالك ايضًا(7).

وقد احتجَّ المؤيدون لورودها زائدة في الإيجاب بطائفةٍ من الشواهد القرآنية والشعرية منها قوله تعالى: «وَإِذْ أَخَذَ الله مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ»(8)، وقوله تعالى: «لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ»(9)، فذهب الأخفش إلى أنَّ (من) فيها زائدة(10)، كما رجَّح الأخفش زيادتها في قوله تعالى: «وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَالله بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ»(11) (12) استنادًا إلى قوله تعالى: «نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلاً كَرِيمًا»(13)، كما قال بزيادة (من) بعد الإيجاب عددٌ

1- يُنظر: شرح ابن عقيل: 3 / 17، وشرح الأشموني: 2 / 71

2- يُنظر: البغداديات: 242، وشرح الكافية الشافية: 2 / 799، وشرح التصريح: 1 / 640

3- سورة الكهف من الآية: 31

4- يُنظر: معاني القرآن (الفراء): 2 / 140 - 141

5- يُنظر: المسائل البغداديات: 242 - 243، ومغني اللبيب: 428

6- يُنظر: المحتسب: 1 / 164

7- يُنظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 799

8- سورة آل عمران من الآية: 81

9- سورة البقرة من الآية: 266

10- يُنظر: معاني القرآن (الأخفش): 1 / 225، و 298، والمحتسب: 1 / 164، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 217، والبحر المحيط: 2 / 672، ومغني اللبيب: 428

11- سورة البقرة من الآية: 271

12- يُنظر: معاني القرآن (الأخفش): 1 / 105

13- سورة النساء من الآية: 31

من المفسرين(1)، كما استند مَن أجاز ورود (من) زائدة إلى قول العرب: قد كان من مطر(2)، أي: قد كان مطر.

إنَّ مـا يقوّي زيادتهـا في (من أسـاور) هو قوله تعالى: «عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا»(3)، ((إذ تعـدّى الفعل إلى «أساور» من غير تعلّق بحرف، فالعطف عليه مع ظهور الـدليل على زيادة «من» اظهر وأَولى من تقـدير عطفه على المجرور بحرف غير زائـد))(4)، وأَولى كـذلك من تقـدير فعل، وهذا من قبيل ترجيح القرآن بالقرآن، وهو منهج سـليم قد اتبعه جُلُّ علماء العربية في توجيه الكثير من مسائل الخاف في إعراب القرآن الكريم(5).

وقد عمد البصـريون ومؤيدوهم إلى تأويل تلك النصوص بما ينسجم وعدم زيادة (من) فيها، فذهبوا إلى أنَّ (من) ومجرورها صفة لموصوف محذوف، وعلى هذا التأويل حملوا قوله تعالى: «وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ»(6) فأعربوا (من نبإ) صفةً لموصوفٍ محذوف والتقدير ((جاء من الخبر كائنًا من نبإ المرسلين))(7)،

1- يُنظر: جامع البيان: 18 / 594 - 595، ومعاني القرآن وإعرابه: 4 / 270، والتبيان في إعراب القرآن: 2 / 938، والبحر المحيط: 7 / 497

2- يُنظر: مغني اللبيب: 428، وشرح ابن عقيل: 3 / 17، وشرح التصريح: 1 / 640، وهمع الهوامع: 2 / 464

3- سورة الإنسان الآية: 21

4- النحويون والقرآن: 18 - 19

5- يُنظر: الترجيح بالقرآن في إعراب القرآن: 5

6- سورة الأنعام من الآية: 34

7- مغني اللبيب: 429

وقد ضعّفه ابن هشام(1).

يبـدو مما تقدم أن إجازة مجيء (من) زائدة في الإيجاب لا يمكن دفعه لكثرة الشواهد المؤيِّدة لذلك، هذا فضـلاً عن أنَّ تلك الإجازة أَولى من التقدير والتأويل.

ومن شواهد ذلك في نهج البلاغة قوله (عليه السـلام) في بيان أحوال زمانه، وذِكْر أصناف الناس: ((وَمِنْهُمْ مَنْ يَطْلُبُ اَلدُّنْيَا بِعَمَلِ اَلآخِرَةِ وَلاَ يَطْلُبُ اَلآخِرَةَ بِعَمَلِ اَلـدُّنْيَا قَـدْ طَامَنَ مِنْ شَـخْصِهِ وَ قَارَبَ مِنْ خَطْوِهِ وَ شَـمَّرَ مِنْ ثَوْبِهِ وَ زَخْرَفَ مِنْ نَفْسِهِ لِلْأَمَانَـةِ وَاِتَّخَـذَ سِتْرَ اَللَّهِ ذَرِيعَةً إلى اَلْمَعْصِيَةِ))(2).

كلامه (عليه السـلام) في بيان صـفات المُرائين الذين يسـعَون إلى التقرّب إلى العِباد وكسب قلوبهم بما يمقته الله تعالى ويذمُّه، وأُولى هذه الصـفات إظهار التواضع الزائف وقد عبرّ عنه بقوله (طامن من شـخصه)، أي: خفض أو خضع وسكن إظهارًا للتواضع، وطامن الرجل ظهره إذا حناه وخفضه(3)، والفعل كما تورده المعجمات متعدٍ بلا واسطة، لذا ف (من) في النص زائدة في المفعول به من دون أنْ يتقدمها النفي، وهي زائدة في الصفة الثانية أيضًا وهي قوله (قَارَبَ مِنْ خَطْوِهِ)، أي يمشي ببطء وتمهّل إظهارًا للوقار(4).

واللغويون في ضوء تفسـيرهم بعضَ المواد اللغوية يذكرون عبارة (قارب الخطو) بلا (من)، أي إنَّ الفعل (قارب) متعدٍ بلا وساطة أيضًا، قال ابن دريد:

((رَسَفَ يرسِف ويرسُف رَسْفاً ورَسيفاً ورَسَفاناً، وَهُوَ مشي المقيَّد إذا قَارب

1- يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها

2- نهج البلاغة: 78، وينظر: شرح (المعتزلي): 2 / 174

3- يُنظر: تهذيب اللغة: 13 / 254 (طمن)

4- يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): 4 / 54 - 55، وشرح (الموسوي): 1 / 258

خطوَه))(1)، وبهـذا يتضـح زيادة (من) في قول الإمام (عليه السـلام) على الرغم من عـدم تقدّم النفي خلافًا للبصـريين ومن تابعهم، وهي زائدة أيضًا في قوله (وشمر من ثوبه وزخرف من نفسه).

يظهر مما تقـدم أنَّ ما ذهب إليه البصـريون مردودٌ ويخالف ما عليه القرآن الكريم ونهـج البلاغـة فضـلاً عن الشـعر العربي، لذا فالأَولى أن تستندَ القواعد إلى تلك النصوص العربية الفصيحة ما دامت هي منتمية إلى عصر الاحتجاج.

وصـفوة القول وثمرته تعـديل القاعدة بما يأتي: يجوز اسـتعمال (من) زائدة في الإيجاب اسـتنادًا إلى ثبوت ذلك في نهج البلاغة فضـلاً عن القرآن الكريم وكلام العرب شعرًا ونثرًا.

1- جمهرة اللغة، تح: رمزي منبر بعلبكي: 2 / 716 (رسف)، وينظر: تهذيب اللغة: 5 / 256 (قهد)، والصحاح: 1 / 316 (دهج)، ولسان العرب: 2 / 276 (دهمج)

الباب الثاني ما حَمَلَهُ أغلبُ النَحْويينَ

اشارة

على الضـرورة الشـعرية وَورد في كلامِ الإمام (عليه السـلام) الفصل الأول: ما حُمِلَ على الضـرورة الشـعرية فيما أُثبِتَ في الكلام الفصـل الثاني: ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية فيما اعتوَرَهُ الحذف ومسائل أُخر

ص: 169

توطئة:

درجَ أعلامُ الدرس النحوي على الاستشـهاد بالشـعر بوصـفِه مصدرًا مهمًا من مصادر التقعيد النحوي، ومن المسـلَّم به أنَّ لغة الشعر تتسم بركيزتين أساسـيتين هما الوزن والقافية فضلا عن اتّسامها بطابع الانفعال بخلاف لغة النثر، ومن هنا قد يضطر الشاعر إلى الخروج عن قواعد النحو من أجل إيصال أفكاره، قال ابن جني: ((الشـعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار. وكثيرًا ما يُحرَفُ فيه الكَلِم عن أبنيته و تُحال فيه المُثُل عن أوضاع صِيَغها لأجله))(1)، ومن هنا كانت للغـة الشـعر خصوصـية في طريقـة اسـتعمال المفردات جرْسًا وبنيـةً، وفي صَوْغ التراكيب واسـتعمال الأساليب؛ لإيصال الانفعال من جهـة، والتأثير في المتلقي من جهة أُخرى(2)، وسِّمِيَ هذا الخروج في التراث اللغوي العربي بالضرورة الشعرية.

والضـرورة كما تناولتها معجمات اللغـة مشـتقة من مادة (ضـرر)، وهي اسم لمصدر (الاضـطرار) وهو الحاجة إلى الشـيء أو الإلجاء إليه، ورجلٌ ذو ضرورة، أي:

ذو حاجة، وقد اضطر إلى الشيء، أي: أُلجِئ إليه(3)، ومنه قوله تعالى: «فَمَنِ اضْطُرَّ غَيرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ»(4).

والضرورة من مصطلحات الفقهاء والمفسرين، إذ تعني عندهم ((الحالة المُلجِئة

1- الخصائص: 3 / 188، ويُنظر: ضرائر الشعر: 13

2- يُنظر: تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د. محمد زغلول سلام: 59، والأصول (تمام حسان): 79 - 80

3- يُنظر: كتاب العين: 7 / 7 (ضر)، وتهذيب اللغة: 11 / 315 (ضر)، ولسان العرب: 4 / 483 (ضرر)

4- سورة البقرة من الآية: 173

إلى ما لا بدَّ منه، والضرورة أشدُّ درجات الحاجة))(1)، وعلى هذا فهي تشمل ((كلَّ ما أدّى إلى الاضطرار، كالمشقة التي لا مدفع لها، وما به حفظ النفس وغيرها، كالحاجة الشديدة إلى الماء أو الأكل. ومنها «الضرورات تُبيح المحظورات»))(2).

ومفهوم الضـرورة الشـعرية في الاصـطلاح اللغوي إجمالًا يعني ((الخروج على القواعـد والأُصول بسـبب الوزن والقافية، وقد جوَّز القدماء للشاعر ما لـم يجوّزوا [للتأثير]))(3)؛ لأنّ احتفال العرب بالشـعر أدَّى إلى أنْ يُقال: ((الشـعراء أُمَراء الكلام، يقصرون الممدود، ولا يمدُّون المقصور، ويقدّمون ويؤخرون، ويومِئون ويشيرون، ويختلسون ويُعيرون ويستعيرون))(4).

وقـد اختلفت كلمة النحويين في معنى الضـرورة الشـعرية على مذهبين، فمذهب الجمهور يرى أنَّ الضـرورة مما تقع في الشـعر دون النثر سواء أكان عنها مندوحة (سعة أو فسحة) أم لا(5)، فلم يشترطوا فيها اضطرارَ الشاعر إلى الخروج عن بعض الأقيسة النحوية بل جوّزوا له في الشعر ما لـم يجُز في الكلام(6)، ويُمثل هذا الرأيَ ابنُ جني، إذ قال: ((ألَا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على

1- القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، د. محمد مصطفى الزحيلي: 1 / 288

2- معجم ألفاظ الفقه الجعفري، د. أحمد فتح الله: 263

3- معجم النقد العربي القديم، د.أحمد مطلوب: 2 / 100، ومابن المعقوفتين خطأ طباعي والصواب: للناثر

4- الصاحبي: 468، وينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 2 / 399

5- ينظر: شـرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): 2 / 549، وخزانة الأدب: 1 / 33، لغة الشعر دراسة في الضرورة: 98، والضرورة الشعرية دراسة اسلوبية، إبراهيم محمد: 61

6- ينظر: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك، إبراهيم بن صالح الحندود: 404

تركها، ليعدّوها لوقت الحاجة إليها))(1)، واختار هذا المذهبَ ابنُ عصفور قائلاً:

((اعلمْ أنَّ الشعر لما كان كلامًا موزونًا يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن ويحيله عن طريق الشعر أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه))(2)، وأخذ بهذا المذهب أيضًا الرضي(3)، وابن هشام(4)، والبغدادي (ت: 1093 ه)(5)، ومحمود شكري الآلوسي(6).

ومذهب آخر يرى في الضرورة أنّها تقع فيما ليس للشاعر عنه مندوحة(7)، أي تقع بشرط الاضطرار، وهو المذهب الذي نسبه بعض النحويين إلى سيبويه(8)، وعليه يكون سيبويه إمامَ ابن مالك الذي هو رائد هذا المذهب والمشتهر به كثيرًا، فقد صرَّح ابن مالك معقِّبًا على بعض الأبيات الشعرية قائلاً: ((فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار)(9)، وأشار آخرون إلى

1- الخصائص: 3 / 188، وينظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): 2 / 594، ولغة الشعر دراسة في الضرورة: 100 - 103

2- ضرائر الشعر: 13، وينظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): 2 / 594، وارتشاف الضرب: 5 / 2377، وهمع الهوامع: 3 / 273

3- ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1 / 44، وخزانة الأدب: 1 / 33

4- ينظر: مغني اللبيب: 72، وخزانة الأدب: 1 / 31، وهمع الهوامع: 3 / 273، ولغة الشعر دراسة في الضرورة: 98

5- ينظر: خزانة الأدب: 1 / 31

6- ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: 6

7- ينظر: خزانة الأدب: 1 / 31، والضرائر وما يسوغ للشاعر: 6

8- ينظر: شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): 2 / 549، وارتشاف الضرب: 5 / 2377، ولغة الشعر دراسة في الضرورة: 92، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين: 397

9- شرح التسهيل (ابن مالك): 1 / 202، ويُنظر: شرح الكافية الشافية: 1 / 300، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين: 399

أنّ سيبويه يرى رأيَ الجمهور في الضرورة الشعرية(1). ولعل السّر في هذا الاختلاف والاضطراب يرجع إلى التباين في تحليل كلِّ فريق لكلام سيبويه.

وأغلب الظنِّ أنَّ ما ذكره سيبويه أقرب إلى فهم الجمهور في هذه المسألة؛ ((لأنَّ كثيرًا من الشواهد التي أوردها في أقسام الضرورة المختلفة من تلك الشواهد التي وردت فيها روايات أُخرى تُخرجها من مجال الضرورة، ومع ذلك لم يذكرْ سيبويه شيئًا من تلك الروايات في كتابه))(2)، على أَنَّ ختام الباب الذي عرض فيه (ما يحتمل في الشعر) ولا يجوز في الكلام جاء فيه: ((وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا))(3)، وعلى وفق هذا فإنَّ الضرورة عنده – وإن كانت تقتصر على الشعر ولا تجوز في سَعة الكلام – إلا أنَّ الشاعر لا بد من أنْ يسعى من وراء ارتكابها إلى معنى تُجيزه أقيسة العربية المستنبَطة من النثر، وإلا يُعدُّ ما جاء به مخالِفًا للقواعد، ودليل هذا المعنى ما قاله في باب الممنوع من الصرف: ((اعلم أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما قد يحذف واستُعمل محذوفًا))(4)، كما جرى حمل المسائل بعضها على بعض على نحو التشابه بينها في الأحكام في مواضع أُخر من كتابه(5)، ولهذا قيل: ((علة الضرائر التشبيه لشيء بشيء أو الرد إلى الأصل))(6)، ومن أجل هذا ذهب السيد إبراهيم

1- يُنظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر: 6، وسيبويه والضرورة الشعرية، إبراهيم حسن: 35، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه، د. خالد عبد الكريم جمعة: 438

2- شواهد الشعر في كتاب سيبويه: 437

3- الكتاب: 1 / 32، ويُنظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر: 18

4- الكتاب: 1 / 26، ويُنظر: الأشباه والنظائر: 2 / 201 – 202

5- يُنظر: الكتاب: 1 / 29، 32، 48، 99

6- الأشباه والنظائر: 2 / 201

محمد إلى أنَّ ((المعنى الذي تتوجه عليه الضـرورة الشعرية عند سيبويه أنها بلوغ مستوى من التعبير مبلغ مستوى آخر))(1)، فالفرق بين ما يقع في الشـعر والنثر من خروج عن القواعد النحوية واحد ((فكلاهما خروج عن القياس، وإنما الفرق بينهما أنَّ الشـعر وقع فيه من ذلك ما لم تَثبت الروايـة بوقوعه في الكلام، وهذا هو محل الضـرورة))(2)، وهـذا هو وجه الكلام في هـذا الباب الذي وسـمتُه ب (ما حمله أغلب النحويين على الضـرورة الشعرية وورد في كلام الإمام (عليه السلام)، إذ ليس مهمًا لديَّ سواء أكان الشاعر مُختارًا في ارتكابه الضرورات أم مضـطرًا إلى ذلك، فالغايـة الرئيسـة ههنا تنصب حول التماس شـيءٍ من النظائر النثريـة الواردة في كلامه (عليه السـلام) لجملة من القواعد النحويـة التي حُكِمَ عليها بأنَّها من الضـرائر الشـعرية، لأُثبت بـذلك أنّها ليست مقتصـرة على لغة الشـعر فقط، بل هي واردة في النثر أيضًا، وبهذا يظهر مدى نقص استقراء النحويين بسبب إغفالهم لنصوص نهج البلاغة في التقعيد النحوي.

ولمّا كانت الضـرورات مرتبطة بالشـعر، والشعر ما لا يحيط به أحد تعذّرَ حصرُها وإحصاؤها، على أنَّ هذا لم يمنع علماء العربية من وضع تقسـيمات عامـة تنطوي تحت كلِّ قسم مباحث فرعية، ولعل لابن السـراج قصب السـبق في تثبيت مبادئ التصـنيف في الضـرورة، إذ قال: ((ضـرورة الشاعر أنْ يضـطر الوزن إلى حـذف، أو زيادة، أو تقـديم، أو تأخير في غير موضـعه، وإبـدال حرف، أو تغيير إعراب عن وجهه عى التأويل، أو تأنيث مـذكر على التأويل وليس للشاعر أنْ يحـذفَ ما اتفق له ولا أنْ يزيـد ما شاء بل لذلك أُصول يعمل عليها))(3)، وقد راعى تلك الأُصولَ

1- الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية: 13

2- الضرورة الشعرية دراسة أُسلوبية: 15

3- الأُصول في النحو: 3 / 435

أغلبُ من جاء بعده من العلماء منهم السيرافي(1)، وابن عصفور(2)، وأبو حيان(3).

وقد سار هذا الباب في عرض القواعد النحوية - إجمالًا - استنادًا إلى تلك التقسيمات وإن استدعى تنظيم المنهج تقسيمه على فصلين:

الفصل الأول: ما حُمِل على الضرورة الشعرية فيما أُثبِتَ في الكلام:

الفصل الثاني: ما حُمِل على الضرورة الشعرية فيما اعتوره الحذف ومسائل أُخر:

1- يُنظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة، تح: د. عوض بن حمد القوزي: 34 - 35

2- يُنظر: ضرائر الشعر: 16 - 17

3- يُنظر: ارتشاف الضرب: 5 / 2378

الفصل الأول ما حُمِل على الضرورة الشعرية فيما أثبِتَ في الكلام

اشارة

ص: 177

المسألة الأولى: جواز توكيد جواب الشرط ب (نون) التوكيد:

للتوكيـد في العربيـة أنماط مختلفـة وأساليب متعـددة من ذلك التوكيد بنونَى التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، وهما حرفان من حروف المعاني قد اتفق النحويون على دلالتهما على التوكيد، وإنْ كان التوكيد بالثقيلة أشدَّ دلالةً كما نُقل عن الخليل(1).

وقد دار خلافٌ بين النحويين في أصـلهما، فذهب البصريون إلى أنهما أصلان، على حين يرى الكوفيون أنَّ المشددة هي الأصل(2)، وهما حرفان يختصان بالدخول على الأفعال، فيؤكَّد بهما الفعل المضارع جوازًا أو وجوبًا(3).

ومن المواضع التي اختلف فيها النحويون دخول (نون) التوكيـد في جواب الشـرط، فقـد ذهب فريق منهم إلى أنّ هذا التوكيد إنّما يجوز في الشعر لا في النثر، وفي هذا قال سيبويه: ((وقد تدخل «النون» بغير «ما» في الجزاء، وذلك قليلٌ في الشعر، شبهوه بالنهي حين كان مجزومًا غير واجب))(4) نحو قول الشاعر كميل بن معروف(5): [من الطويل] فمهما تَشَأ مِنْهُ فَزارةُ تُعْطِكُمْ ومهما تَشَأ مِنْه فزارَةُ تَمْنَعَا

1- يُنظر: الكتاب: 3 / 509، وشرح المفصل (ابن يعيش): 9 / 37، والنحو الوافي: 4 / 167

2- يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 650 (المسألة 94)، ومغني اللبيب: 443

3- يُنظر: تمهيد القواعد: 2 / 3917 - 3933، والتراكيب اللغوية في العربية، د. هادي نهر: 35 - 138

4- الكتاب: 3 / 515، ويُنظر: المقاصد الشافية: 5 / 550

5- يُنظر: الكتاب: 3 / 515، وتمهيد القواعد: 8 / 3934، والمقاصد الشافية: 5 / 551، وخزانة الأدب: 1 / 388، والبيت في الحماسة، البحترى، تح: د. محمد إبراهيم حور، وأحمد محمد عبيد: 58.

وقـد انتهـج مـذهبَ سـيبويه هـذا جمعٌ من علمـاء العربيـة منهم الفرّاء وهو يعرض لقوله تعالى: «ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ»(1) (2)، والمبرّدُ(3)، وابنُ السراج(4)، والسرافي(5)، وأبو علي الفارسي(6)، والقزّاز (ت: 412 ه)(7)، وأبو البركات الأنباري(8)، والزمخشري(9)، وابن الحاجب(10)، وعلماء آخرون(11).

إنَّ حمل الشاهد الشـعري على الضرورة الشعرية لا يمنع من تعليله وبيان وجهه في العربية، إذ ((ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا))(12)، ومن هنا ذهب علماء العربيـة إلى أنَّ علة توكيد جواب الشـرط - وهو مما لا يجوز في سـعة الكلام - هي مشابهته للنهي، وقد فسّر هذا أبو علي الفارسي بقوله: ((شبهوا الجزاء لمّا أدخل «النون» عليه بالنهي؛ لأن الجزاء فعل مجزوم كما أنَّ النهي فعل مجزوم وهو غير واجب كما أنَّ النهي غير واجب))(13)، أي إنَّ العلة علة مشابهة، فالعرب

1- سورة النمل من الآية: 18

2- يُنظر: معاني القرآن (الفراء): 1 / 162، وخزانة الأدب: 11 / 389

3- يُنظر: المقتضب: 3 / 14

4- يُنظر: الأُصول في النحو: 2 / 200

5- يُنظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة: 81

6- يُنظر: التعليقة: 4 / 18

7- يُنظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة، حقّقه وقدَّم له ووضع فهارسه: د. رمضان عبد التواب، ود. صاح الدين الهادي: 326

8- يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 386، والنحويون والقرآن: 133

9- يُنظر: المفصل: 331

10- يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل: 2 / 275 - 276، وشرح التصريح: 2 / 307

11- يُنظر: ضرائر الشعر: 29، وارتشاف الضرب: 2 / 656

12- الكتاب: 1 / 32، ويُنظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: 18

13- التعليقة: 4 / 18 - 19

((يشبِّهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء))(1)، وبحسب هذا الفهم فالمفترض أنْ يكون هذا داعيًا إلى قبول هذا التوكيد في غير الشعر لا قصره عليه، ولعلّ الذي دعاهم إلى هذا هو نقص استقرائهم وعدم التقصّي بدقة عن شواهد في غير الشعر؛ لأنَّ الشواهد على تلك المسألة كثيرة من القرآن الكريم وغيره.

فمن الشواهد القرآنية في هذا الباب(2) قوله تعالى: «قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ »(3)، وقوله تعالى: «لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ الله ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»(4).

كان على النحويين أنْ يستندوا إلى هذه النصوص القرآنية وسواها في تعديل القاعدة النحوية؛ فالضوابط النحوية يجب أنْ تخضع للنصوص الفصيحة المسموعة وتستند إليها وليس العكس، لكنّهم تمسكوا بما تقرَّر لديهم محاولين تأويل هذه النصوص على الحذف والتقدير، بل جزم ابن السراج بعدم جواز توكيد جواب الشرط ب (نون) التوكيد فقال: ((لا يجوز: إنْ تأتِني لأفعلن))(5).

وإيضاح ما تقدَّم أنَّ النحويين – من أجل الخروج من تضارب السماع والقياس– قد ذهبوا إلى أنَّ الفعل المؤكَّد ب (النون) ههنا لم يقع في جواب الشرط، بل وقع في جواب قسَمٍ دلَّتْ عليه (الام) الموطِّئة للقسم المحذوفة في (إنْ)، وعلى هذا يكون التركيب قائمًا على الشرط، إلا أنّ جوابه قد حُذِفَ لدلالة جواب

1- الكتاب: 3 / 646

2- يُنظر: النحويون والقرآن: 133

3- سورة الأعراف الآية: 32

4- سورة المائدة الآية: 73

5- الأصول في النحو: 2 / 161

القسم المقـدَّر عليه، لحـذف (اللام) الموطِّئـة للقسم قبل (إنْ). وتأكيدهم على حذف (اللام) الموطِّئة للقسم إنما أصـله الخلاف في جواز وقوع الجواب للشـرط مع تقـدَّم القسم عليه، فـإنَّ الثابت لـدى أكثر النحويين أنه إذا اجتمع الشـرط والقسم فإنَّ الجواب للسابق منهما؛ قال سيبويه: ((فلو قلت: إنْ أتيتني لأُكرمنَّك، وإن لم تـأتني لأغمنَّك، جاز لأنَّه في معنى: لئن أتيتني لأُكرمنَّك، ولئن لم تأتني لأغمنَّك، ولا بد من هذه «اللام» مضمرة أو مظهرة؛ لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لئن أتيتني لأُكرمنَّك))(1).

وهـذا الرأي لم يصـمد أمام كثرة الشواهد النحوية المخالفة لما قرّروه(2)، هـذا من وجه، ومن وجه آخر فإنَّهم في الوقت الذي يُصـرُّون فيه على تقـدير (اللام) الموطِّئة للقسم كي يسوّغوا دخول (اللام) في فعل الجواب نجدهم حين يُجاب القسم بالشـرط يحملون (اللام) الموطِّئة على الزيادة أو على الضرورة الشعرية(3)، وفي هـذا خلط واضح وجِلي أساسه تقديم القاعدة والقياس على أدلة السـماع الموثوق بها، لهذا تراهم قد ذهبوا في توجيه الأفعال التي اقترنت ب (نون) التوكيد في جواب الشرط على تقدير القسم(4).

لما تقدَّم كلِّه كان ينبغي الوقوف عند تلك الشواهد والنظر في سـياقاتها والقرائن المحيطة بها للوصول إلى ضوابط نحوية تؤسـس لقاعدة عامة بلا إغفال لما يتفرّع

1- الكتاب: 3 / 65 - 66، وينظر: الأُصول في النحو: 2 / 161، والبيـان في غريب إعراب القرآن: 2 / 161، وشرح الكافية الشافية: 3 / 1615، والنحويون والقرآن: 241

2- يُنظر: الصحيفة (179 - 185) من هذا البحث

3- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 457، وتوضيح المقاصد: 3 / 1290، وحاشية الخضري: 2 / 126

4- يُنظر: المحرر الوجيز: 1 / 465، واللباب في علوم الكتاب: 7 / 461، وإعراب القرآن وبيانه: 2 / 532 - 534

منها من مسائل استنادًا إلى الموروث اللغوي المحتج به، وإذا كان استقراء النحويين قد أوصلهم إلى قاعدة ترى إجابة المتقدم من الشرط والقسم واجبة عند اجتماعهما فإنَّ ورود عدد من الشواهد العلوية التي جاء فيها الشرط – إن تقدّم القسم عليه – مُجابًا بالشرط تخرق ذلك الاستقراء وتنقضه(1).

واذا تقرَّر هذا فإنَّ للقرائن الدلالية المحيطة بالنص أثرًا في فهمه وبيان المراد منه؛ لهذا فإنَّ توجيه تلك النصوص على حذف (اللام) الموطِّئة للقسم فيه بُعد وتكلّف، إذ التركيب لم يكن بحاجة إلى توكيد الشرط والقسم عليه، فمدار الكلام في آية سورة الأعراف هو الحديث عن قصة نبيِّنا آدم وحواء (عليهما السلام) وبيان خشيتهما من الخسران المهدِّد لهم؛ لذا عمدَ النص الكريم إلى توكيد الفعل ب (النون)؛ لأنهما يخافان تحققه ووقوعه، لكنّهما يطمعان بغفران ذنوبهما والعفو عنهما؛ لهذا لم يُقسما على هذا، وهذا ما دعاهما إلى التذلّل والمسكنة للتعبير عمّا صدر عنها من المخالفة؛ لهذا عبر القرآن الكريم عن حالهما بقوله تعالى: «وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ» والمعنى أنَّ ((خسران الحياة يهددنا وقد أطلَّ بنا وما له من دافع إلا مغفرتك للذنب الصادر عنا وغشيانك إيانا بعد ذلك برحمتك وهي السعادة لِما أنَّ الانسان بل كل موجود مصنوع يشعر بفطرته المغروزة أنَّ من شأن الأشياء الواقعة في منزل الوجود ومسير البقاء أن تستتم ما يعرضها من النقص والعيب، وإن السبب الجابر لهذا الكسر هو الله سبحانه وحده فهو من عادة الربوبية))(2)، وبهذا يكون فعل الشرط قد أُجيب بالقسم(3) بفعل مؤكَّد ب (نون) التوكيد، وما يعضُد هذا أنَّ القرآن الكريم أشار إلى قصة النبي نوح (عليه السلام، فقال الله تعالى:

1- ينظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة: 390

2- الميزان: 6 / 264 – 265

3- يُنظر: إعراب القرآن وبيانه: 2 / 534 – 535

«قَالَ رَبِّ إِنِّی أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِی بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِی وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ»(1)، فلم يذهب النص إلى استعمال (اللام) الموطئة للقسم، بل جاء على الشرط فقال: ((وإلا تغفر...))؛ لأن النبيَّ (عليه السلام) - كغيره من البشر - يطمع في مغفرة الله تعالى ورحمته؛ لذا لم يؤكَّد الشرط المنفي.

وكذا الحال في آية سورة المائدة فإنَّ الذي دعا إلى أن يُعتنى بتوكيد جواب الرط ب (نون) التوكيد دون توكيد الشرط هو مراعاة السياق وظروف المقال أيضًا، فإنَّ توكيد الفعل (لَيَمَسَّنّ) فيها إنما جاء لبيان أنَّ مستحِق العقوبة هو من أصرَّ على فعلته، وتنبيهًا على أنَّ العذاب هو جزاء مَن دام على الكفر ولم ينقلع عنه(2). فمدارُ القول وأهميته تشديد العقوبة على هذا الصنف من الناس، أمّا الذين لم ينتهوا فلهم فرصة في التوبة والعودة إلى الصواب؛ لهذا لم يكن ثمة ما يدعو إلى التوكيد والتشديد باستعمال (اللام) الموطِّئة للقسم، ودليل هذا أن الله تعالى قال في عَقب الآية: «أَفَلا يَتُوبُونَ إلى اللَّ ويَسْتَغْفِرُونَه».

ومن الشواهد العلوية على هذه المسألة قوله (عليه السلام) في خطبة له في قسمة الأرزاق بين الناس: ((فإِنْ رَأَى أَحَدُكُمْ لِأَخِيهِ غَفِيرَةً فِی أَهْلٍ أَوْ مَالٍ أَوْ نَفْسٍ؛ فَلاَ تَكُونَنَّ لَهُ فِتْنَةً))(3).

كلامه (عليه السلام) في النهي عن الحسد بأنّ من يرى عند أخيه زيادةً أو نماءً في أمرٍ ما فلا يحمله ذلك على الافتتان المُفضي إلى الحسد والغيرة(4)؛ ((لأنَّ مَن نظر

1- سورة هود الآية: 47

2- يُنظر:أنوار التنزيل: 2 / 138

3- نهج البلاغة: 61، وينظر: شرح (المعتزلي): 1 / 312. ((الغفيرة: الكثرة والزيادة)). لسان العرب: 5 / 27 (غفر)

4- يُنظر: شرح (البحراني): 2 / 5، وفي ظلال نهج البلاغة: 1 / 168

في أحوال الدنيا إلى من فوقه يستحقر ما عنده من نعم الله، فيكون ذلك فتنة عليه))(1)، فالتعليق الشرطي قائم في التركيب بدليل أنَّ الإمام قرنَ النهي ب (الفاء):

(فلا تكونن) وهي جملة جواب الشرط، وقد جاء فعلها مؤكَّدًا ب (نون) التوكيد.

ومثله قوله (عليه السلام) في مقطع من كتاب إلى مالك الأشتر(2): ((وإِنِ ابْتُلِيتَ بِخَطإٍ، وأَفْرَط عَلَيْكَ سَوْطُكَ أَوْ سَيْفُكَ أَوْ يَدُكَ بِالْعُقُوبَةِ، فَإِنَّ فِي الْوَكْزَةِ فَما فَوْقَها مَقْتَلَةً، فلا تَطْمَحَنَّ بِكَ نَخْوَةُ سُلْطانِكَ عَنْ أَنْ تُؤَدِّيَ إِلى أَوْلِياءِ المَقْتُولِ حَقَّهُمْ))(3).

فالفعل (تطمحن) الواقع في جواب شرط (إن ابتُليت) إنما جاء مؤكَّدًا ب (نون) التوكيد؛ لأن مدار القول وأهميته تقع على جواب الشرط المتمثلة دلالته بضرورة النهي عن التكبّر والتسلط على أولياء المقتول، والامتناع عن أداء حق ولي المقتول(4).

ومثله قوله (عليه السلام) في إحدى حِكَمه: ((مَنْ وَضَعَ نَفْسَهُ مَوَاضِعَ التُّهَمَةِ فَلاَ يَلُومَنَّ مَنْ أَسَاءَ بِهِ الظَّنَّ))(5)، ف (مَن) اسم شرط جازم، و (وضع) فعل الشرط، وجوابه جملة (فلايلومن) المنفي فعلها ب (لا)، والمؤكَّد ب (نون) التوكيد.

والنحويون يقدِّرون في مثل هذه الشواهد (لامًا) مضمَرة موطِّئة للقسم قبل (إن) والتقدير (لئن)(6)، وهذا لا يصح مع وجود (الفاء) في الأفعال (تكونن)، و

1- منهاج البراعة (الراوندي): 1 / 192

2- تقدَّمت ترجمته في الصحيفة (65) من هذا البحث

3- نهج البلاغة: 593، وينظر: شرح (المعتزلي): 17 / 111، الوكزة: الطعنة، ووكزه: طعنه: يُنظر: كتاب العين 5 / 394 (وكز)

4- يُنظر: توضيح نهج البلاغة: 4 / 195

5- نهج البلاغة: 664، وينظر: شرح (المعتزلي): 18 / 380

6- يُنظر: الكتاب: 3 / 65 - 66، والأُصول في النحو: 2 / 161، وشرح الرضي على الكافية: 4 / 110

(تطمحن)، فهي ممّا تربط فعلَ الشرط بجوابِه.

ولعلّ ما يدحض تلك التقديرات كثرة الشواهد النثرية من القرآن الكريم وكلام الإمام (عليه السلام) فهي كافية للرد على من قال بالضرورة، ولهذا ذهب ابن مالك إلى جوازه في سعة الكلام(1)، وتابعه الرضي فقال: ((وقد تدخل «نون» التأكيد اختيارًا في جواب الشرط))(2)، وهو ما رآه ناظر الجيش(3)، والشاطبي (ت: 790 ه)(4)، وارتضاه الُأشموني(5)، وتبنّاه من المحدثين الدكتور خليل بنيان الحسون(6).

وصفوة ما ورد آنفًا أنَّ القسم يصح أنْ يقع جوابًا للشرط، ولا داعي إلى تكلّف التقدير والتأويل؛ لأنه ليس من الصواب أن يُعمدَ إلى تأويل تلك النصوص النحوية الكثيرة، وممّا ينتج عن وقوع هذا القسم في الجواب توكيد الفعل المضارع ب (نون) التوكيد، فأصل المسألة هو جواز وقوع القسم جوابًا للشرط، وهو ما تحقق بورود الفعل مسبوقًا ب (لا) الناهية، لهذا جاء الفعل المضارع مؤكَّدًا جوازًا(7)؛ لأنَّ مدار الكلام معتمِدٌ على الجواب ومنعقِدٌ على توكيده.

واستنادًا إلى ما تقدَّم ذكرُه يمكن إعادة صوغ القاعدة النحوية بالآتي: يجوز توكيد جواب الشرط ب (نون) التوكيد في السعة والاختيار استنادًا إلى ما ورد في نهج

1- يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3 / 1404 - 1405، وخزانة الأدب: 11/ 388

2- شرح الرضي على الكافية: 4 / 485، ويُنظر: خزانة الأدب: 11/ 388

3- يُنظر: تمهيد القواعد: 8 / 3934

4- يُنظر:المقاصد الشافية: 5 / 550، وخزانة الأدب: 11/ 388

5- يُنظر:شرح الُأشموني: 3 / 122

6- يُنظر: النحويون والقرآن: 133

7- يُنظر: أساليب التوكيد في القرآن الكريم، عبد الرحمن المطردي: 43

البلاغة فضلاً عن القرآن الكريم.

المسألة الثانية:جواز إبقاء ألف (ما) الاستفهامية عند جرها بحرف الجر:

قرَّر النحويون أنَّ ألف (ما) الاستفهامية تُحذف إذا سُبِقت بحرف جر، على أنْ تبقى الفتحة دليلاً عليها، وتعليل هذا الحذف إما للفرق بين الاستفهامية والموصولة(1)، أو للتخفيف لكثرة الاستعمال(2)، أو للدلالة على التركيب؛ إذ إنَّ تركيب حرف الجر مع (ما) الاستفهامية يصيِّرهما ككلمةٍ واحدة موضوعة للاستفهام للحفاظ على صدارة الاستفهام(3)، على أنَّ وجوبَ حذف ألف (ما) الاستفهامية مقصورٌ على المجرورة بحرف الجر، أما المجرورة بالإضافة في نحو:

مجيء ما جئت، فالحذف ليس لازمًا(4).

وقد اختلفت آراء العلماء في حكم هذا الحذف، فقد ذهب ابن جني إلى أنَّ حذف الألف لغة ضعيفة(5)، وأشار آخرون إلى أنّه واجب(6)، ورأى الثعالبي

1- يُنظر: معاني القرآن (الفراء): 2 / 292، وأمالي ابن الشجري: 1 / 330، وشرح المفصل (ابن يعيش): 4 / 9، ومغني اللبيب: 394، والإتقان في علوم القرآن: 2 / 288

2- يُنظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 2 / 572 (المسألة 78)

3- يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها، وشرح الرضي على الكافية: 3 / 50، والبرهان في علوم القرآن: 4 / 403، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس اسماعيل الأوسي: 381

4- يُنظر: الكتاب: 4 / 164، والمقاصد الشافية: 8 / 96 - 97

5- يُنظر:المحتسب: 2 / 347، وكتاب الأزهية في علم الحروف، الهروي، تح: عبد المعين ملوحي: 86، والبحر المحيط: 10 / 383، والقرآن الكريم واثره في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم: 327

6- يُنظر: كتاب الأزهية في علم الحروف، الهروي، تح: عبد المعين ملوحي: 85، ومغني اللبيب: 394، والإتقان في علوم القرآن: 2 / 288، والأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السام هارون: 195

(ت: 429 ه) أنه من سنن العربية(1)، وللزمخشري رأيان في توجيه هذا الحذف، فرأى في أحدهما أنَّ إثبات الألف جائز(2)، وأشار في الآخر إلى أنّ اثباتها قليلٌ شاذ(3)، وقد عدَّه السيوطي حذفًا مَقيسًا(4).

ولمّا كان الوجوب النحوي في تلك المسألة منتقِضًا بعدد من الشواهد الشعرية التي جاءت فيها الف (ما) الاستفهامية مثبتة بالرغم من جرها بحرف الجر في مثل قول حسان بن ثابت(5): [من الوافر] على مَا قَامَ يَشْتمنِى لئيم *** كخنزيرٍ تَمرّغ فِى رَمادِ ذهب جملة من النحويين إلى حمل هذا الإثبات على الضرورة الشعرية وقصروه عليها، ومن بينهم القزّاز(6)، والعكبري(7)، وأبو حيان الذي قال: ((والمشهور أنَّ إثبات الألف في «ما» الاستفهامية، إذا دخل عليها حرف جر، مختص بالضرورة))(8).

1- يُنظر: فقه اللغة وسر العربية، تح: السقا وآخرين: 348

2- يُنظر: الكشاف: 4 / 11- 12، والبحر المحيط: 9 / 58

3- يُنظر: الكشاف: 2 / 92

4- يُنظر: همع الهوامع: 3 / 461

5- يُنظر: المحتسب: 2 / 347، ومغني اللبيب: 394، وهمع الهوامع: 3 / 461، وخزانة الأدب: 6 / 99، والبيت في ديوانه: 1 / 258، وهو فيه على خلاف ما يرويه النحويون فروايته فيه: ففيم تقول يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد، وعلى هذا فلا شاهد فيه في مسألتنا هذه

6- يُنظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: 317

7- يُنظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تح: د. عبد الحميد هنداوي: 66

8- البحر المحيط: 9 / 58

وعلى ذلك ابن هشام(1)، والأشموني(2)، وخالد الأزهري(3)، ومن المحدَثين محمود شكري الآلوسي (ت: 1342 ه)(4)، وأحمد الحملاوي (ت: 1351 ه)(5)، وعبد السلام هارون(6).

إنَّ اثبات (ألف) (ما) الاستفهامية عند جرها بحرف الجر لم يكن مقتصرًا على الشعر فقط، بل هو وارد في الموروث اللغوي الفصيح، فقد جاء في مواطن متعددة من الحديث النبوي الشريف، هذا فضلاً عن مجيئه في قراءة عيسى وعكرمة التي مرّ ذكرها، من ذلك قول النبيِّ محمَّدٍ (صلى الله عليه و آله وسلم) للإمام علي (عليه السلام): ((بِمَا أَهْلَلْتَ يَا عَلِيُّ؟ قَالَ: بِمَا أَهَلَّ بِهِ النبي (صلى الله عليه و آله وسلم) قَالَ: فَاهْدِ وَامْكُثْ حَرَامًا كَمَا أَنْتَ))(7)، وقوله (صلى الله عليه و آله وسلم): ((لَيَأْتِيَنّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُبَالِي الْمَرْءُ بِمَا أَخَذَ مِنَ الْمَالِ، أَمِنْ حالٍ أم مِن حَرامٍ))(8). وربما وقع نظر عدد من النحويين على بعض هذه الشواهد فاستند إليها في تجويز هذا الاثبات مطلقًا، ولعلّ الفراء يقف في مقدمتهم، إذ قال: ((وإذا كانت «مَا» في موضع «أي» ثم وصلت بحرفٍ خافضٍ نُقصت الألف من «مَا» ليعرف الاستفهام من الخبر. ومن ذلك قوله: «فِيمَ كُنْتم» و «عَمَّ يتساءَلُونَ» وإن أتممتها

1- يُنظر: مغني اللبيب: 394

2- يُنظر: شرح الأشموني: 4 / 16

3- يُنظر: شرح التصريح: 2 / 635

4- يُنظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر: 227

5- يُنظر: شذا العرف في فن الصرف، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله: 160

6- يُنظر: الأساليب الإنشائية في النحو: 195

7- صحيح البخاري: 2 / 140 (1557)، وينظر: السنن الكبرى، النسائي، تح: حسن عبد المنعم شلبي: 4 / 51 (3710)، وبحار الأنوار: 30 / 627

8- صحيح البخاري: 3 / 59 (2083)

فصواب))(1)، وأخذ به الزمخشري في أحد قولَيه(2) وقـد مرَّ ذكره، وصَّرح بمثل هذا الرازي في توجيه (ما) في قوله تعالى: «فَبِماَ رَحْمَةٍ مِنَ الله لِنْتَ لَهُمْ»(3) (4).

وممن أيَّد ذلـك أيضًـا ابن مالـك بعـد أنِ احتـجَّ له بقِسمٍ من الشواهـد الحديثيـة التي ذكرتُهـا، ورأى جواز إثبـات الألف إلا أنه حكم عليها بالشذوذ، إذ قال:

((وشـذ ثبوت «الألـف» في «بـا أهللت»، و» لاـ يبـالي المرء بـا اخـذ المال» و» إني عرف مما عوده» (...)؛ لأنّ «ما» في المواضع الثلاثة استفهامية مجرورة فحقّها أنْ تُحذفَ ألفها فرقًا بينها وبين الموصولة))(5)، ثم حمل بيت حسّان على الاختيار لا الاضطرار لإمكانه أنْ يقول (علام قام...)(6)، وابن مالك في حُكمِه على تلك الشواهد بالشذوذ يُخالف المنهج الذي سار عليه في كتابه (شواهد التوضـيح) الذي عمد فيه إلى تعـديل الكثير من القواعـد النحويـة احتكامًـا إلى نصوص الحـديث النبوي الشـريف، وهـذا ما نبّه عليه محقق الكتاب الـدكتور طه محسن(7)، على أنَّ وصف الشاهد الحديثي في هذه المسألة بالشذوذ لم يقتصر على ابن مالك بل سبقه في ذلك العكبري أيضًا(8).

يبدو لي مما تقدم أنَّ القصد بشذوذ الشواهد الحديثية خروجها عن الباب

1- معاني القرآن (الفراء): 2 / 292

2- يُنظر: الكشاف: 4 / 11 - 12

3- سورة آل عمران من الآية: 159

4- يُنظر: مفاتيح الغيب: 9 / 406 - 407

5- شواهد التوضيح: 217

6- يُنظر المصدر نفسه: 218

7- يُنظر: المصدر نفسه: 31

8- يُنظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: 66

وقياس النحويين، إلا أنَّها لم تشذ في استعمال العرب ولاسيما عند فُصَحائِهم وبُلَغائِهم، وهذا ما نصَّ عليه ابن السراج فذكر أنواع الشاذ بقوله: ((والشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذَّ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له))(1)؛ لذا يجب أنْ يُستنَد إلى تلك الشواهد في تعديل القاعدة النحوية، لأنها بُنِيت على استقراء ناقص؛ لأنَّ من أنماط الشاذ ((الشاذ المقبول؛ فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويُقبل عند الفُصَحاء، والبُلَغاء))(2)، ولاشك في أنَّ النبيَّ محمدًا (صلى الله عليه و آله وسلم) أفصحُ من نطق بالضاد، ويحدِّث الناس بما يعرفون وبما هو شائع عندهم؛ لذا قيل: إنَّ الشاذ هو ما ((يكون في كلام العرب كثيرًا لكن بخلاف القياس))(3).

ولهذا فالاحتكامُ إلى ما سُمِعَ في تعديل أقيسة النحويين أصلٌ يُعتدُّ به(4)، ومن أجل هذا ذهب الفراء إلى تجويز هذا الاثبات مطلقًا من دون قصره على لغة الشعر، وهو منطق صائب وسليم يفرضه الواقع اللغوي المؤيِّد لهذا الإثبات الذي وردَ في النثر الفصيح من كلام العرب(5)، الأمر الذي جعل الرضي يحكم على هذا الحذف بالجواز لا الوجوب(6)، ولهذا فإنَّ الأولى تصحيحُ القاعدة بالاستناد إلى ما سُمِعَ وإن كانت قياسًا، وهذا ما عليه الأَزهري الذي وصف المسألة بالضرورة في موضع، لكنَّه صرَّح في موضع آخر بجواز ورودها في الشعر والنثر مستندًا في ذلك

1- الأُصول في النحو: 1 / 57

2- كتاب التعريفات: 124

3- المصدر نفسه والصحيفة نفسها

4- يُنظر: الخصائص: 1 / 125

5- يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن وآخرين: 2 / 297

6- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 3 / 50، وخزانة الأدب: 6 / 99

إلى قراءة عكرمة وعيسى(1).

وخلاصة ما تقدَّم أنَّ إثبات ألف (ما) الاستفهامية عند سبقها بحرف الجر في غر التركيب ليس وقفًا على لغة الشعر، بل هو وارد في النثر في أفصح النصوص وأبلغها أيضا، من ذلك قول الإمام علي (عليه السلام) في دعاء كميل (رضى الله عنه): ((يا اِلهي وَرَبّى وَسَيِّدِي وَمَوْلاىَ لأَيِّ الْأُمُورِ اِلَيْكَ أَشْكُو؟ وَلِا مِنْها أَضِجُّ وَأَبْكي؟ لأَليمِ الْعَذابِ وَشِدَّتِهِ، أمْ لِطُولِ الْبَلاءِ وَمُدَّتِهِ؟))(2).

وإذا كان النحويون قد امتنعوا من توجيه إثبات (ألف) (ما) الاستفهامية دلاليًا؛ لأنَّهم يعدّونه اضطرارًا يلجأ إليه الشاعر للهروب من عيوب الوزن على رأي من حمل الضرورة على هذا المعنى(3)؛ فإنَّ بوسعنا الاستدلال بالسياق لبيان ذلك، إذ إنَّ الناظر في الشواهد التي وردت آنفًا يجد أنَّ ثمة جامعًا مشركًا بينها وهو وجود القرينة الدالة على استفهامية (ما)، وهذا أحد الأسباب التي يذكرها النحويون على وجوب حذف ألف (ما) الاستفهامية، فهم يسعَون إلى إيجاد دليل للفرق بين الاستفهامية والموصولة، والدليل واضح وموجود فيما ورد من شواهد،وهي (أم) المعادلة والسياق، فهما كافيان لبيان استفهامية (ما) من دون الحاجة إلى حذف ألفها؛ لذا يمكننا القول: إن (أم) المعادلة كما كانت شرطًا يدل على همزة الاستفهام المحذوفة يمكن الاستدلال بها على تحديد (ما) الاستفهامية من الخبرية، فالشيء يردُ مع نظيره كما يردُ مع نقيضه كما قال ابن جني(4).

1- يُنظر: موصل الطلاب الى قواعد الإعراب، تح: عبد الكريم مجاهد: 149

2- إقبال الأعمال: 3 / 335، ويُنظر: المصباح، الكفعمي: 558

3- يُنظر: المقاصد الشافية: 8 / 97

4- يُنظر: الخصائص: 2 / 201

وقد يُقال: ما الدليل على الإثبات في قراءة عكرمة وعيسى، قلتْ: الدليل موجود وواضح، وهو السياق، فإنّ الإجابة التي وردت في الآية اللاحقة دليلٌ على الاستفهام، فقال تعالى: «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ»(1).

وبهذا نصل إلى تعديل القاعدة النحوية في ضوء تلك النصوص الفصيحة بالقول: يجوز إثبات (ألف) (ما) الاستفهامية في السَّعة والاختيار بشرط أمن اللبس وإيضاح المُراد لورود ذلك في نهج البلاغة.

المسألة الثالثة: جواز اقتران خبر (كاد) ب (أنْ):

(كاد) فعل من الافعال الناسخة يدخل على الجملة الإسمية، فيرفع المبتدأ اسمًا له، ويكون الخبر خبرًا له في موضع نصب، وهو من أفعال المقاربة، فقولنا: (كاد زيد يقوم) معناه: (قارب القيام ولم يقُم)(2).

وقد منع النحويون وقوع خبره اسمًا حملًا على ما يناظره في المعنى، من مثل (عسى)(3)؛ لذا فالغالب في خبره أن يكون فعلاً مضارعًا متجردًا من (أنْ)؛ لأن (أنْ) تخلص الفعل للاستقبال و (كاد) موضوع للقرب فيتدافع المعنيان(4).

على أنَّ أقيسة علماء العربية لم تمنع الشعراء من استعمال (أنْ) في خبر (كاد)، فقد

1- سورة النبإ الآية: 1 - 2

2- ينظر:شرح المفصل (ابن يعيش): 7 / 119

3- يُنظر: الكتاب: 3 / 12، والمقتضب: 3 / 75، وتوضيح المقاصد: 1 / 515 - 517، والنواسخ في كتاب سيبويه، د. حسام النعيمي: 78

4- يُنظر: الأُصول في النحو: 2 / 207، واللباب في علل البناء والإعراب: 1 / 194، وشرح المفصل (ابن يعيش): 7 / 119، والإيضاح في شرح المفصل: 2 / 85، وتوضيح المقاصد: 1 / 515، وشرح ابن عقيل: 1 / 330

وردت بعض الشواهـد الشـعرية مخالفةً لما قرروه من ذلك قول رؤبة(1): [من الرجز] رسمٌ عفا مِن بَعـد ما قَـد امَّحَى *** قـد كادَ مِن طول البلى أنْ يَمْصـحا لهذا قرر سـيبويه أنه محمول على الضـرورة الشـعرية، فقال: ((وكدتُ أنْ أفعلَ لا يجوز إلا في شـعر؛ لأنَّه مثل «كان» في قولك: كان فاعلًا ويكون فاعلًا))(2)، وأكَّد ذلك في موضع آخر محتجًا ببيت رؤبة المذكور آنفًا(3).

يظهر من تعليل سـيبويه أنَّه حمل (كاد) على (كان) في أنَّ خبرهما لا يأتي مقترنًا ب (أنْ) فهما متشابهان من هـذه الناحية، إلا أنَّ ابن بابشاذ (ت: 469 ه) عـدَّ ذلـك نوعًا من المخالفـة بينهما، ذكر ذلك وهو يوازن بين (عسـى) و (كاد) من حيث اقتران خبرهما ب (أن) فقال: ((فإنْ رأيت «أن» في أخبار هذه الأفعال فإنما هي مشـبهة ب »عسـى«، وإذا رأيتها محذوفة من خبر عسـى فإن «عسى» مشبهة ب »كاد« وأخواتها للتقارب الـذي بينهما. فمثال مجيء «أنْ» في «كاد» قول الشاعر: قـد كاد من طول البلى أنْ يمصـحا (...) فهـذا وجه مخالفـة هذه الأفعال ل»كان وأخواتها«؛ لأن «كان وأخواتها» لا تدخل «أن» في أخبارها، لا يجوز: كان زيد أنْ يقوم))(4).

فسيبويه على وفق هذا التعليل قد حمل (كاد) على (كان) في عدم مجيء خبرهما مقترنًا ب (أنْ) على الضرورة الشعرية، أما ابنُ بابَشاذ فرأيه يتّجه إلى تجويز اقتران خبر (كاد) ب (أنْ)، إذ قرنه بما يخالفه وهو عدم جواز اقتران خبر كان ب (أن)، ويبدو

1- يُنظر: الكتاب: 3 / 160، والمقتضب: 3 / 75، والبيت في ديوانه: 172، وقوله (يمصحا) من: ((مصح الشيء مصوحا: ذهب وانقطع)) الصحاح: 1 / 405 (مصح)

2- الكتاب: 3 / 12

3- يُنظر: المصدر نفسه: 3 / 160، و إعراب القرآن (النحاس): 1 / 237

4- شرح المقدمة المُحسِبة، تح: د. خالد عبد الكريم: 2 / 352 - 353

لي أنَّ كلا التعليلين – فيما يخص مشابهة (كان) – يفتقر إلى الدقة والاستقراء التام، فليس كلام سيبويه دقيقًا، ولا تعليل ابن بابَشاذ سليمًا؛ لأنَّ اقتران خبر (كان) ب (أنْ) ليس ضرورةً شعرية كما ذهب الأول، ولا ممنوعًا كما رأى الثاني، فهو وارد في فصيح الكلام في قوله تبارك وتعالى: «وَمَا كَانَ هَـٰذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى»(1) (2)، وفي قول الإمام علي (عليه السلام: ((فَإِذَا كَانَ ذلِكَ كَانَ أَكْبَرُ مَكيدَتِهِ أَنْ يَمْنَحَ الْقَوْمَ سُبَّتَهُ))(3).

أما وجه التعليل الآخر وهو حمل (كاد) على (عسى) فإنَّ الذي دعا إليه هو المشابهة بينهما في معنى المقاربة، ف (عسى) لمقاربة حصول الفعل في المستقبل؛ لأنه يدل على طمع وترج(4)، لهذا اقترن خبره ب (أن) الدالة على المستقبل، أما (كاد) فهي لمقاربة الفعل في الحال لذلك لا يقترن خبره ب (أنْ)(5)، وهذا سبيل في العربية واسع استعان به العلماء في تفسير الكثير من مسائل النحو العربي، قد ذكره ابن جني قائلاً: ((العرب إذا شبَّهت شيئًا بشيء مكَّنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما))(6).

وقد سلك مذهبَ سيبويه في حمل تلك المسألة على الضرورة الشعرية عددٌ

1- سورة يونس من الآية: 37

2- يُنظر: النحويون والقرآن: 274

3- نهج البلاغة: 142، وينظر: شرح (المعتزلي): 6 / 280. السُّبّة بالضم: الإست، وهو مما يحرص الإنسان على إخفائه، وسبَّه يسبّه طعنَه في السبة، والسُّبة: العار. ينظر: الصحاح: 1 / 144 – 145 (سبب)، وشرح (المعتزلي): 6 / 280

4- يُنظر: لسان العرب: 15 / 54 (عسا)

5- ينظر:شرح المفصل (ابن يعيش): 7 / 124، والتوطئة، أبو علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع: 299

6- الخصائص: 1 / 304

من العلمـاء منهم المبرّد(1)، وابن السـراج(2)، والزجّاجي(3)، والفارسي(4)، وعبـد القاهر الجرجاني(5)، وأبو البركـات الأنباري(6)، وغيرهم(7).

والحق أنَّ هـذا النمط التركيبي واردٌ في عـدد من الشواهـد النثريـة – ولم يكن بابه الشـعرَ كما صـرَّح بـذلك سـيبويه ومتابعوه – فقد ورد في الحديث النبوي الشريف في أكثر من موضع منها قول النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه و آله وسلم): ((كاد الفقر أنْ يكون كفرًا، وكاد الحسد أن يغلبَ القدر))(8)، كما ورد مثل هـذا الاقتران في مواضع أُخر من السُّنة المطهَّرة(9)، وجاء هذا الاقتران أيضًا فيما نقله أبو منصور الأزهري عن العوام غير أنه حكم على قولهم بالمنع فقال: ((وقالت العوام: كاد زيد أن يموت، و »أنْ» لا تدخل مع «كاد»(10).

ومن شواهد هذا الاقتران في الكلام العَلَوي المبارك قوله (عليه السلام) في فضل

1- يُنظر: المقتضب: 3 / 75

2- يُنظر: الأصول في النحو: 2 / 207

3- يُنظر: حروف المعاني والصفات، تح: علي توفيق الحمد: 67

4- يُنظر: الإيضاح العضدي: 78 – 80

5- يُنظر: كتاب المقتصد: 1 / 361

6- يُنظر: كتاب أسرار العربية: 129

7- يُنظر: التوطئة: 299، والمقرَّب: 1 / 98، وضرائر الشعر: 61

8- الكافي: 2 / 307، والدعاء للطبراني، تح: مصطفى عبد القادر عطا: 1 / 319 (1048)

9- يُنظر: الكتاب المصـنف في الاحاديث والآثار، ابن أبي شـيبة، تـح: كمال يوسف الحوت: 7 / 478 (37370)، 7 / 555 (37895)، والسـنة: ابن حنبل، تح: د. محمد سـعيد سالم القحطاني: 1 / 133، وصحيح البخاري: 2 / 29 (1015)، وسـنن أبي داوود، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: 4 / 272 (4888)، والكافي: 8 / 217

10- تهذيب اللغة: 10 / 179 (كود)، ويُنظر: لسان العرب: 3 / 382 (كود)، وتاج العروس من جواهر القاموس، الزبيـدي، تح: مجموعة من المحققين: 9 / 121 (كود)

الشهيد وأجره: ((مَا اَلْمُجَاهِدُ اَلشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اَللَّهِ بِأَعْظَمَ أَجْرًا مِمَّنْ قَدَرَ فَعَفَّ لَكَادَ اَلْعَفِيفُ أَنْ يَكُونَ مَلَكًا مِنَ اَلْمَلاَئِكَةِ))(1).

يريد الإمام (عليه السلام) بهذا القول بيان أهمية العفاف وترك القبيح والمنكر في تقويم سلوك الفرد وتهذيب أخلاقه، فأوضحَ أنّ من يمتنع عن فعل القبيح مع قدرته عليه له أجر مجاهد استُشهد في سبيل الله تعالى، ولعل وجه الشبه بين الشهادة والعفاف هو طهارة النفس ونقاؤها ((وذلك لشدة أخذ الانسان زمام نفسه، حتى إنَّ الفاعل لذلك كأنَّه ملائكة في طهارة النفس))(2)، إذ إنَّ صفة العفّة تلك ترتقي بصاحبها إلى منزلة الملائكة الذين لا يفعلون القبيح أبدًا، وتقترب بسلوكه من صفاتهم، وقد دلَّ الإمام على ذلك باستعمال ما يدل على المقاربة وهو الفعل (كاد)، غير أنَّ ترك القبيح هي صفة واحدة من بين صفات كثيرة قد تحلى الملائكة بها؛ لهذا فمن شاء الاقتراب من درجة الملائكة عليه امتلاك صفات أُخر، ومن هنا كان استعمال (أنْ) في خبر (كاد)، في إيحاء منه (عليه السلام) إلى أنَّ درجة القرب تحتاج إلى أنْ تكونَ أشدَّ حين التخلّق بصفات أُخر، هذا فضلاً عن أنَّ هذا الاقتران يشير إلى تحقق هذه الصفة في المستقبل؛ لأنَّ (أن) المصدرية تدل على المستقبل، ولعل ما يعضُد هذا إيراد صفة (الشهيد)، ومعلوم أنَّ أجر الشهادة إنما يتم في يوم القيامة وهو مستقبل، وهذا يناسب ذكر (أنْ) التي تُحيل المعنى إلى المستقبل؛ فالعفيف إنما يكون من الملائكة وبدرجتهم في يوم الحساب وهو مستقبل، وهذا من بديع التقابل الدلالي.

1- نهج البلاغة: 733، وينظر: شرح (المعتزلي): 20 / 233

2- توضيح نهج البلاغة: 4 / 483

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (عليه السلام) لعقيل بن أبي طالب (رضى الله عنه)(1):

((فَأَحْمَيْتُ لَهُ حَدِيدَةً ثُمَّ أَدْنَيْتُهَا مِنْ جِسْمِهِ لِيَعْتَبِرَ بِهَا فَضَجَّ ضَجِيجَ ذِي دَنَفٍ مِنْ أَلَمِهَا وَكَادَ أَنْ يَحْتَرِقَ مِنْ مِيسَمِهَا فَقُلْتُ لَهُ: ثَكِلَتْكَ اَلثَّوَاكِلُ يَا عَقِيلُ أَ تَئِنُّ مِنْ حَدِيدَةٍ أَحْمَاهَا إِنْسَانُهَا لِلَعِبِهِ وَ تَجُرُّنِي إِلى نَارٍ سَجَرَهَا جَبَّارُهَا لِغَضَبِهِ أَ تَئِنُّ مِنَ اَلْأَذَى وَ لاَ أَئِنُّ مِنْ لَظًى؟))(2).

يشير كلام الإمام (عليه السلام) إلى الحادثة التي جرت بينه وبين أخيه عقيل (رضى الله عنه)، وهي حادثة من حوادث كثيرة يذكرها أرباب السِّيرة والتاريخ في الإشارة إلى عدل الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، وقوله (كاد أنْ يحترق) يدلُّ على أنَّه قد أحمى الحديدة ليعتبر عقيل بحرارة نارها لا لإيذائه بها؛ إذ ((الحديدة لم تتصل بجسم عقيل، وانّما اقتربت منه فحس بلفحها))(3)، ففعل الإحراق لم يحصل؛ لذا كان مناسبًا إيراد

1- عقِيلُ بنُ أَبِى طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ابن قصي. وأمه فَاطِمَةُ بِنْتُ أَسَدِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مناف بْن قصي. يُكنى أبا يزيد ولم يزل اسمه في الجاهلية والإسلام عقيلاً، وهو أخو أمير المؤمنين (عليه السلام) لأُمه وأبيه وكان أسنَّ من جعفر رحمه الله بعشر سنين وجعفر أسن من أمير المؤمنين بعشر سنين. أعلم قريش بأيامها ومآثرها ومثالبها وأنسابها. فصيح اللسان، شديد الجواب وقد قال رسول الله (صلى الله عليه و آله وسلم) لعقيل يا أبا يزيد إني أحبك حبين حبا «لقرابتك منى وحبا «لما كنت أعلم من حب عمي إياك. وكان عقيل بْن أبي طَالِب فيمن أخرج من بني هاشم كرهًا مع المشركين إِلَى بدْر فشهدها وأسر يومئذٍ وكان لا مال له ففداه الْعَبَّاس بْن عبد المطلب. وكان في حلب وأطرافها جماعة ينتسبون إليه يُعرَفون ببني عقيل، وقد توفي بعد ما عَمِيَ فِى خِلافَةِ معَاوِيةَ بنِ أَبِن سٌ فْيَانَ سنة (60 ه). ينظر: الطبقات الكبرى: 4 / 31 - 33، والأعلام: 4 / 242 - 443

2- نهج البلاغة: 459، وينظر: شرح (المعتزلي): 11 / 245، ((الدنف: المرض الملازم؛ والمريض دنف، كأنه قد قارب الذهاب)). معجم مقاييس اللغة: 2 / 304 (دنف)، الميسم: المكواة أو الحديدة التي يُوسَم بها، والجمع مواسم ومياسم. ينظر: لسان العرب: 12 / 636 (وسم)

3- توضيح نهج البلاغة: 3 / 383

(أن)؛ لأنَّها تدلّ على تراخي حصول الفعل وتحقيقه في المستقبل(1)، ولا يمكن أنْ يكون مرادُ الإمام من ذلك إحراقَ عقيل والدليل على ذلك قول الإمام (عليه السلام) نفسه: (ثم أدنيتها من جسمه...)، ولا شك في ذلك؛ لأنه لم يُـذنب، وحتى وإن افترضناه ذنبًا فليس جزاؤه الإحراق، ولذا لم يتدافع المعنيان، فاستعمال (كاد) دلَّ على أنَّ الحديدة إنما اقتربت من جسد عقيل قُربًا شديدًا مما جعله يشعر بحرارتها وهذا يتفق مع دلالة (كاد) التي تدل على ((شدة قرب الفعل من الوقوع))(2)، لكن مجيء (أنْ) الدالة على الاستقبال أعطى دلالة التراخي وعدم الإحراق، وبهذا لم يتدافع المعنيان؛ معنى القرب المفهوم من (كاد)، ومعنى (أنْ) الدالة على الاستقبال.

ومن هذا يتبيّن أنَّ ذكر (أنْ) في خبر (كاد) لم يكن الداعي إليه اضطرارَ الشاعر كما قيل، بل لبيان دلالة القرب وشدته، وفي هذا قال عبد القاهر الجرجاني: ((وقد علمنا أنَّ «كاد» موضوع لأنْ يدلَّ على شدة قرب الفعل من الوقوع، وعلى أنَّه قد شارف الوجود))(3)، وأكد هذا المعنى علماءٌ آخرون(4).

وقد يكون من أجل هذا اشترط النحويون في خبره أنْ يكون فعلاً لا اسمًا؛ لأنَّ الاسم لا دلالة فيها على الزمن كما هو معلوم، لهذا اشترطوا وقوع الفعل في خبره(5).

1- ينظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة: 205

2- كتاب دلائل الإعجاز، الجرجاني، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر: 275، ويُنظر: الزمن النحوي في اللغة العربية، د. كامل رشيد: 185

3- كتاب دلائل الإعجاز: 275

4- يُنظر شرح المفصل (ابن يعيش): 7 / 119، والمقرب: 1 / 99، وشرح التصريح: 1 / 284 - 285

5- يُنظر: الكتاب: 3 / 11، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي): 3 / 202، والمقرب: 1 / 99، والزمن النحوي: 185

اتضح مما تقدّم أنَّه نمَط شائع في كلام العرب نظمًا ونثرًا، وليس كما نُقل عن بعض اللغويين بأنه تركيب لا يقوله عربي!(1)؛ لذا فإنَّ نقص الاستقراء فيما يخص هذا النمط النحوي واضحٌ وجي ولا يمكن ردُّه أو نقضه، وهذا ما جعل نحويين آخرين يحتكمون إلى تلك النصوص مقررين جوازه في السَّعة والاختيار، منهم ابن يعيش(2)، وابن مالك الذي قال: ((وهو مما خفي على أكثر النحويين أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه والصحيح جواز وقوعه إلا أنَّ وقوعه غير مقرون ب »أنْ» أكثر وأشهر من وقوعه مقرونًا ب »أن» ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون ب »أن»))(3)، وكذلك في نهج البلاغة فقد ورد الخبر مقترنًا ب (أنْ) أكثر(4)، وأكد القولَ برفض حمل تلك المسألة على الرورة أيضًا الرضي، وابنُ عقيل، والأُشموني، وخالد الأزهري، والسيوطي(5)، وتبنّى هذا أيضًا الدكتور محمود فجال من المحدثين(6)، وأُستاذي الدكتور علي عبد الفتاح في دراسته جانبًا من نهج البلاغة(7).

يظهر مما تقدَّم أنَّ هذا الاقتران يجوز في السَّعة والاختيار وليس وقفًا على الشعر كما ذهب فريق من النحويين. وكان الباعث على هذا الاقتران بيان شدة القرب من عدمه، فشدة القرب من عدمه أو التراخي في حصول الفعل هما

1- يُنظر: خزانة الأدب: 9 / 349 وهو رأي أبي عمرو والأصمعي

2- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 7 / 121

3- شواهد التوضيح: 159

4- يُنظر: شرح (المعتزلي): 8 / 287، 9 / 269، 19 / 257

5- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 220، والمساعد: 1 / 295، وشرح الأُشموني: 1 / 276 - 278، وشرح التصريح: 1 / 284، وهمع الهوامع: 1 / 474 - 476

6- يُنظر: الحديث النبوي في النحو العربي، دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك: 189

7- ينظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة: 205

الفيصل في توجيه هذا الاقتران كما اتضح هذا في الشواهد العلَوية.

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدَّم يجب تعديل القاعدة النحوية على النحو الآتي: يجوز في السعة والاختيار اقتران خبر (كاد) ب (أنْ) لبيان الفارق الزمني في تحقق الخبر، زيادة على إرادة شدة قرب الفعل من الوقوع استنادًا إلى ورود الشواهد النثرية الفصيحة المؤيِّدة لذلك من نهج البلاغة فضلاً عن الحديث النبوي الشريف وكلام العرب.

الفصل الثاني ما حُمِل على الضرورة الشعرية فيما اعتوره الحذف ومسائل أُخر

اشارة

المبحث الأول: ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية فيما اعتوَرَهُ الحذف المبحث الثاني: ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية في مسائل أُخر

المسألة الرابعة: جواز اقتران خبر (لعلّ) ب (أنْ) أو وقوعه فعلا ماضيًا

(لعـلَّ) حرف من النواسـخ الحرفيـة المشـبَّهة بالفعل يعمل عملَ (إنَّ)، اختلف اللغويون والنحويون فيه من حيث البساطـةُ والتركيبُ، فرى البصريون أنَّه حرف مركَّب و (اللام) فيه زائدة(1)، على حين ذهب الكوفيون إلى بساطته(2)، وهو ما نُسب إلى أكثر النحويين(3).

ويرد (لعـلَّ) لمعان متعـددة منها: الترجي، والخوف، والتوقع، والتعليل، والتمني والطمع، والإشـفاق، والشك، والتحقيق(4)، وهو في تلك المعاني إنما يدخل على المُمْكِن القابل للتحقّق(5). والبصريون يُرجعون هذه المعاني كلَّها إلى

1- يُنظر: كتـاب العين: 1 / 89، والكتاب: 3 / 332، واللامات: 135، والإنصـاف في مسائل الخلاف: 1 / 218 (المسألة 26)، والجنى الداني: 579

2- يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 218 / 219 (المسألة 26)، وشرح المفصل (ابن يعيش): 8 / 88، والجنى الداني: 579

3- يُنظر: الجنى الداني: 579

4- يُنظر: مغني اللبيب: 379، وتمهيد القواعد: 3 / 1291 - 1294

5- يُنظر: شرح ابن عقيل: 1 / 308، وارتشاف الضرب: 3 / 1240، و تمهيد القواعد: 3 / 1293

الترجّي والإشفاق(1).

وهو حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، ويشرط النحويون في خبره أنْ يكون فعلاً مضارعًا مجرَّدًا من (أنْ)، هذا في سعة الكلام، أما في الضرورة الشعرية فيجوز هذا الاقتران قال سيبويه: ((وقد يجوز في الشعر أيضًا: لَعلِّي أنْ أفعل، بمنزلة: عسيت أنْ أفعل))(2). وسار على هذا جمع من العلماء منهم المبرد(3)، وابن السراج(4)، والزمخشري(5)، وابن الصائغ (ت: 720 ه)(6).

وقد علّل النحويون هذا الاقتران بالحمل على (عسى) فهما للترجي والإشفاق، فحُمِلَت (لعل) على (عسى) في جواز اقتران خبرها ب (أنْ)؛ لأنَّ الأصل في خبرها إما أنْ يكون اسماً صريحًا أو فعلاً مضارعًا غيرَ مقترنٍ ب (أنْ)، كما حُملت (عسى) على (لعل) في العمل، وبها تكون (عسى) قد خرجت عن عمل الرفع والنصب على الترتيب إلى عمل النصب والرفع، فيُقال: عسايَ وعساك وعساه، مقترضة عمل النصب والرفع على الترتيب من (لعلّ)(7)، وهذا من قبيل التقارض في اللغة(8).

ومما ينقض توجيه هذا الاقتران على الضرورة الشعرية وروده في مواطن كثيرة

1- يُنظر: تمهيد القواعد: 3 / 1302، وهمع الهوامع: 1 / 488

2- الكتاب: 3 / 160

3- يُنظر: المقتضب: 3 / 74، والنواسخ في نهج البلاغة (دراسة نحوية)، سعد عبد الكريم شمخي (رسالة ماجستير مخطوطة): 115

4- ينظر: الأُصول في النحو: 2 / 207

5- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 8 / 86، وخزانة الأدب: 5 / 345

6- يُنظر: اللمحة في شرح الملحة، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي: 2 / 539

7- يُنظر: الكتاب: 2 / 375، وشرح الكافية الشافية: 1 / 77، ومغني اللبيب: 203، والنحو الوافي: 1 / 242

8- ينظر: ظاهرة التقارض في النحو العربي، أحمد محمد عبد الله: 234

من السُّنـة النبويـة الشـريفة، من ذلك قول النبيِّ محمدٍ (صـلى الله عليه و آله وسـلم): ((لعلك أنْ تخلفَ حتى ينتفعَ بك أقوام، ويضـر بك آخرون))(1)، وقـوله (صـلى الله عليه و آله وسـلم): ((إنمـا أنـا بشـرٌ، وإنكم تختصـمون إلي، ولعـل بعضـكم أنْ يكـونَ ألحن بِحجتِه مِن بعض))(2)، كمـا جـاء في مواضع متعـددة من مرويـات أئمـة أهل البيت (عليهم السـلام)(3)، فضـلاً عن وروده كـثيرًا في كلاـم العرب أيضًا(4).

ومن شواهـد هـذا الاقتران في الكلام العَلَوي المبارَك قوله (عليه السـلام) في الخوارج حين أنكروا تحكيمَ الرجال: ((وَأَمَّا قَوْلُكُمْ لِمَ جَعَلْتَ بَيْنَكَ وَ بَيْنَهُمْ أَجَلًا فِي اَلتَّحْكِيمِ فَإِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ لِيَتَبَيَّنَ اَلْجَاهِلُ وَ يَتَثَبَّتَ اَلْعَالِمُ وَ لَعَلَّ اَللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ فِي هَذِهِ اَلْهُدْنَةِ أَمْرَ هَذِهِ اَلْأُمَّةِ وَ لاَ تُؤْخَذَ بِأَكْظَامِهَا فَتَعْجَلَ عَنْ تَبَيُّنِ اَلْحَقِّ وَ تَنْقَادَ لِأَوَّلِ اَلْغَيِّ))(5).

يُشـر كلامه (عليه السـلام) إلى قضـية التحكيم والمدة التي اشـرطها أجلاً لها، وهو جواب للخوارج الذين سألوا عن الهدف من وراء تعيين هـذه المـدة، فالإمام إنما أراد بيان ذلك بأنَّه يرجو الله سـبحانه وتعالى أنْ تصـلحَ هـذه الأمة في هذه الهدنة التي يتوقف فيها القتال فيُرك لها الخيار في النظر فيما يُصلحها، ولا يُؤخذ عليها الطريق إلى الهدى والرجوع إلى الحق، فإذا لم تقبلْ تلك المدة أو الأجل نكون قد

1- صحيح البخاري: 2 / 81 (1295)، وسنن أبي داوود: 3 / 112 (2864)، وكنز العمال: 6 / 6 (14592)

2- صحيح البخاري: 9 / 25 (6967)، وسنن أبي داوود: 3 / 301 (3583)

3- يُنظر: الوافي، الفيض الكاشاني: 21 / 33، 6 / 29

4- يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن: 1 / 2 / 604 - 606

5- نهج البلاغة: 240، وينظر: شرح (المعتزلي): 8 / 103، والأكظـام جمع كظم وهو مخرج النفس من الحلق يقال: أخـذت بكظمه أي بمخرج نفَسه، يُنظر: الصحاح: 5 / 2022 - 2023 (كظم)

منعنا بعض الناس من العودة إلى الحق(1)، فاستعمال (أنْ) في خبر (لعلّ) إنما جاء متساوقًا مع تعليل النحويين، بأنَّ ذلك محمول على (عسى)؛ لأن الإمام في معرض رجاء الله عزَّ وجلَّ، على أنه بالإمكان الاستناد إلى هذا الشاهد في الاستدلال على مجيء (لعل) للتعليل وهو ما ذهب إليه الأخفش والكسائي(2)، فسياق النص كفيل بتأكيد ذلك المعنى، فهو (عليه السلام) في سياق بيان الأسباب التي أدّت إلى اشتراط تلك الهدنة، وبهذا يكون الإمام (عليه السلام) قد جمع بين معنَي الرجاء والتعليل في سياق واحد.

وقد جاء هذا الاقتران في موضع آخر من نهج البلاغة أيضًا في كتاب له (عليه السلام) إلى عامله على أذربيجان، قال فيه: ((وَلَعَلِّي أَلاَّ أَكُونَ شَرَّ وُلاَتِكَ لَكَ، وَالسَّلاَمُ))(3).

إنَّ اقتران خبر (لعل) ب (أنْ) في مواضع كثيرة من الشعر والنثر يُبعد القول بحمل المسألة على الضرورة الشعرية؛ لهذا قرَّر عدد من النحويين تجويز هذا الاقتران في الشعر والنثر، فقد عدَّه الرضي كثيرًا في الشعر قليلاً في النثر(4)، وذهب ابن هشام إلى وروده كثيرًا ولم يخصّه في الشعر، فقال: ((ويقترن خبرها ب »أن» كثيرًا حملاً لها على «عسى»(5)، على حين جوزه آخرون مطلقًا من غير بيان حكم الكثرة أو القلة(6)، وهذا منهج سليم؛ لأنَّه ((إذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في

1- يُنظر: شرح (الموسوي): 2 / 351، وتوضيح نهج البلاغة: 2 / 263

2- يُنظر: الجنى الداني: 580، ومغني اللبيب: 379

3- نهج البلاغة: 482، وينظر: شرح (المعتزلي): 14 / 33

4- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 2 / 446، وحاشية الصبان 1 / 392، و 400

5- مغني اللبيب: 379، وينظر: خزانة الأدب: 5 / 345

6- يُنظر: تمهيد القواعد: 3 / 1383، وشرح الأُشموني: 1 / 290، وشرح التصريح: 1 / 297، و همع الهوامع: 1 / 492 والنحو الوافي: 1 / 622

القياس فـذلك ما لا غاية وراءه))(1)، ولا شك في أنَّه اسـتعمال شائع كما اتّضـح في عدد من الشواهد، فضـلاً عن أنّه جارٍ على وفق أقيسـة النحويين وضوابطهم؛ لذا فالقياس عليه جائز.

ومما يجـدر ذكره أنَّ للنحويين آراءً مختلفـة في التوجيه الإعرابي للمصدر المؤوَّل الواقع خبرًا ل (لعل)، فقيل: هو على التشبيه ب (عسـى)، ف (أنْ) في موضع نصب، كأنك قلت: قاربت أنْ تفعل(2)، وقيل: على الإخبار بالمصدر للمبالغة(3)، وقيل:

في الكلام محذوف، فقولنا مثلاً: لعل الله أنْ يحفظ العراق، على تقدير: لعل الله صاحب حفظ العراق(4)، وقيل نُصِبَ بإسقاط الجار(5).

ولـم يرتضِ قسم من العلماء تلك التقـديرات لكثرة الشواهد الواردة في هذا الاقتران(6)، وعدَّ الدكتور فاضل السامرائي هذا الاقتران من قبيل التعبيرات الفصـيحة على غير القياس، فلم يقبل عـدّها على إسـقاط حرف الجر؛ لأنه لو كان كـذلك لجاز إظهاره، كما أنّ تأويله على معنى (قارب) لا يصح فيما لا مقاربة فيه(7)، على أنه ليس كلُّ ما يصح تقديره في الإعراب تصح دلالته ومعناه، إذ ثمة

1- الخصائص: 1 / 126

2- يُنظر: الكتاب: 3 / 160، وكتاب إسفار الفصيح، الهروي، دراسة وتحقيق: د. أحمد بن سعيد بن محمد قشاش: 1 / 327

3- ينظر: الخصائص: 3 / 189، والجملة العربية تأليفها وأقسامها: 122، وأبنية المبالغة وأنماطها: 282 - 283

4- يُنظر: التذييل والتكميل: 5 / 157

5- يُنظر: مغني اللبيب: 43

6- يُنظر: المصدر نفسه: 201 - 202

7- يُنظر: الجملة العربية تأليفها واقسامها: 122

فرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى(1).

ومما يتصل بخبر (لعلّ) أنَّ النحويين نسبوا لمبَرْمان (ت: 326 ه)(2) منعه وقوع الفعل الماضي خبرًا له(3)؛ لأنَّه يدل على الرجاء وهو مستقبل، ونُقل عن الرماني (ت: 384 ه) القول بهذا أيضًا(4)، وهو ما أكده الحريري (ت: 516 ه) قائلاً: ((ويقولون: لعله ندم ولعله قدم، فيلفظون بما يشتمل على المناقضة وينبئ عن المعارضة، ووجه الكلام أنْ يُقال: لعله يفعل أو لعله لا يفعل؛ لأنَّ معنى «لعل» التوقع لمرجو أو لمخوف، والتوقع إنما يكون لِما يتجدَّد ويتولّد لا لِما انقضى وتصرم))(5)، وقد اعترض على هذا أبو حيان، فرأى جوازه على حكاية الحال الماضية(6)، كما اعترض ابن هشام على رأي الحريري مستدلًا على مجيء خبر (لعل) فعلاً ماضيًا بشاهدٍ من السُّنة النبوية وبشواهد شعرية أيضًا(7).

وما ذهب إليه مبرمان ومن تابعه منتقضٌ بما ورد على لسان أمير المؤمنين، إذ سأله سائل: أَكان مسيرنا إلى الشام بقضاء من الله وقدره؟ فقال (عليه السلام): ((ويحَكَ، لعلّكَ ظَنَنْتَ قضاءً لازمًا، وقَدَرًا حاتِمًا، لو كان كذلك لبَطَلَ الثوابُ والعقابُ،

1- يُنظر: الخصائص: 1 / 279

2- هو محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر النحوي العسكري أخذ عن المبرّد وطبقته و لهذا لُقب بمبرمان - لكثرة ملازمته للمرد وسؤاله إيّاه، وهو من عسكر مكرم بنواحي خوزستان. نزل البصرة، و أخذ عنه النحو جماعة من العلماء الصدور كأبي على الفارسي وأبي سعيد السّيرافي ومن في طبقتهما. توفي نحو (326 ه) بالأهواز. ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: 3 / 189، والأعلام: 6 / 273

3- يُنظر: التذييل والتكميل: 5 / 23، وهمع الهوامع: 1 / 492، ودراسات لأسلوب القرآن: 1 / 2 / 600

4- يُنظر: البرهان في علوم القرآن: 4 / 395

5- درة الغواص في أوهام الخواص، تح: عرفات مطرجي: 36، وينظر: مغني اللبيب: 380

6- يُنظر: التذييل والتكميل: 5 / 23

7- يُنظر: مغني اللبيب: 380 - 381

وسَقَط الوعدُ والوعيد))(1).

يذكرُ العلماء أنَّ الإمام (عليه السلام) بعد عودته من صفّين سأله رجل شامي: يا أمير هل كان مسيرنا إلى حرب أهل الشام بقضاء الله تعالى وقـدره؟، يريد السائل من هذا أنّه إذا كان مسـيرنا بقضاء الله تعالى وقدره لـم يكن في تعبنا وجهدنا ثواب، فلا اختيار لنا فيه ولا ثواب لنا على فعله؛ لذا جاء قوله (ويحك لعلك...) رفعًا للوهم الذي يتصوره السائل بأنَّ ما يحصل من قضاء الله وقدره ينبغي ألا يكون مدعاة إلى تصوّر سلب حرية اختيار العبد؛ لأن ذلك سيؤدي إلى بطان مبدإِ الثواب والعقاب(2).

فاسـتعمال الفعل الماضـي خبرًا ل (لعل) في النص العَلَوي إنما جاء لبيان ما استفهم عنه السائل عن حالة حدثت في الماضي، فهو يريد أنْ يسـتوضحَ من الإمام ما حدث في صِفّين بعد مدةٍ من عودتهم منها؛ لهذا دلَّ الخبر (ظننت) على حكاية الحال الماضية، وبهذا يكون النص ناقضًا لما ذهب إليه مبرمان، ومتفقًا مع مارآه أبو حيان، على أنَّ ذلك لا يمنع من ورود الفعل الماضـي في الدلالـة على الاسـتقبال في خبر (لعل) لورود شواهد نحوية تؤيد هذا المعنى(3)، زيادةً على ((ثبوت ذلك في خبر «ليت» وهي بمنزلة «لعل»(4).

ومما يقوّي جواز وقوع الفعل الماضي خبرًا ل (لعل) في العربية قول الشاعر

1- نهج البلاغة: 641، وينظر: شرح (المعتزلي): 18 / 227

2- يُنظر: شرح (البحراني): 5 / 279، وتوضيح نهج البلاغة: 4 / 292

3- يُنظر: مغني اللبيب: 380

4- المصدر نفسه والصحيفة نفسها، ويُنظر: البرهان في علوم القرآن: 4 / 395، ودراسات لأسلوب القرآن: 1 / 2 / 600

ابن هانئ الأندلسي(1): [من الطويل] وقال: ارضَ هجراني بـديلَ النوى وقلْ *** لعلَّ منايانا تحولنَ أبؤسا في ضوء ما تقـدَّم لابد من تعديل القاعدة النحوية على النحو الآتي: يجوز اقتران خبر (لعل) ب (أنَّ) في السـعة والاختيار حملاً على (عسى)، ويجوز أيضًا وقوعه فعلاً ماضيًا خلافا لمبرمان ومن تابعه لورود ذلك في نهج البلاغة، وفي كلام العرب نظماً ونثرًا.

1- ديوانه، دراسة وتحقيق: يسرى عبد الغني عبد الله: 44

المبحث الأول ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية فيما اعتوَرَهُ الحذف:

المسألة الأولى: جواز حذف همزة الاستفهام:

الهمزة أو (الألـف) في تعبيرات بعض النحويين(1) حرف من حروف المعاني الدالة على الاستفهام، وهي أكثر أدوات الاستفهام شيوعًا وأوسعها استعمالًا، لذلك عُدَّتْ أم باب الاستفهام(2)، وأصله الذي ((لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره))(3)، ولهذا انمازت بخصائص وسمات(4)، من ذلك جواز حذفها تخفيفًا وإنْ كان حذف الحرف ليس بقياس عند النحويين(5)، لكنَّه أُجيز أحيانًا لقوة الدلالة عليه(6).

1- يُنظر: كتاب الجمل (الفراهيدي): 231، والكتاب: 1 / 105، والمقتضب: 2 / 74، ومغني اللبيب: 19

2- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 1 / 81، والجنى الداني: 31، ومغني اللبيب: 19، والبرهان في علوم القرآن: 4 / 178

3- الكتاب: 1 / 99

4- يُنظر: مغني اللبيب: 1 / 19 - 22

5- يُنظر: الخصائص: 2 / 273 - 274، والمحتسب: 1 / 51، واللباب في علل البناء والإعراب: 1 / 263، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: 276، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: 337

6- يُنظر:المحتسب: 1 / 51، والبرهان في علوم القرآن: 3 / 210

إنَّ كثرة حذف الحروف في الواقع اللغوي(1) – ولاسيما مما له الصدر في جملته – حملت ابن جني على أنْ يحتكم إلى ما سُمِعَ في اللغة ويقول بجوازه، فقال: ((هذا هو القياس ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها. ومع ذلك فقد حُذِفَتْ تارة وزِيدَتْ أُخرى))(2)، وهذا منطق صائب وسليم يفرضه الواقع اللغوي الزاخر بكثرة حذف الحروف حتى أصبح حذف قسم منها حذفًا مطّردًا لا يمكن رفضه أو تأويله، غير أنَّ ابن الحاجب لم يأبه بهذا وبقي عند رأيه فلم يجوّز حذف الحرف معللاً ذلك بقوله: ((الحروف التي تدل على الإنشاء لها صدر الكلام فلو جاز حذفه لجاز تأخيرها ولم يجز تأخيرها فلم يجُز حذفها))(3).

ويبدو أنَّ تعليل ابن الحاجب تنقضه الكثير من المسائل التي حُذِفَ فيها ما له الصدارة في الكلام، من ذلك حذف أمِّ باب الشرط (إنْ)(4)، وهي مما لها التصدّر عند جمهور البصريين(5)، فقد جوّز حذفها أبو علي الفارسي مستدلًا بقولهم:

(لأضربنه ذهب أو مكث)(6) ونقل أبو حيان والسيوطي عن بعض النحويين جواز حذفها أيضًا(7)، ومثل هذا الحذف قد نطق به القرآن الكريم في أكثر من موطن وشاهد، وجاء منه في نهج البلاغة أيضًا(8)، وهذا ما دعا ابن هشام إلى عدِّه

1- يُنظر: ظاهرة الحذف: 265

2- الخصائص: 2 / 280

3- الإيضاح في شرح المفصل: 2 / 236

4- يُنظر: الأُصول في النحو: 2 / 158، وهمع الهوامع: 2 / 553

5- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 9 / 7، وارتشاف الضرب: 4 / 1879، وهمع الهوامع: 2 / 462، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الجوجري، تح: نواف بن جزاء الحارثي: 2 / 604

6- يُنظر: المسائل البصريات، دراسة وتحقيق: محمد الشاطر أحمد: 1 / 722

7- يُنظر: ارتشاف الضرب: 4 / 1884، وهمع الهوامع: 2 / 465

8- يُنظر: شرح (المعتزلي): 1 / 241

حذفًا مطّردًا(1).

كما نصَّ النحويون على جواز حذف (لا) النافية، و (اللام) الواقعتين في جواب القسم وهما مما يتصدّران أيضًا(2).

وبهذا ينتقض ما ذهب إليه ابن الحاجب، ويترجّح لديَّ أن حذف ماله الصدارة في الكلام لا يمكن دفعه لكثرة الشواهد، ((والكثرة تخول القياس عليها))(3)، فصدارة الحرف في جملته لا تمنع من حذفه ولاسيما إذا دلَّتْ القرائن على هذا الحذف.

وقد اختلفت كلمة علماء العربية فيما يخص جواز حذف همزة الاستفهام، فمنهم من قصرَ حذفها على الضرورة الشعرية إنْ دلّ عليها دليل، فسيبويه قد أورد قول الأخطل(4): [من الكامل] كذبتك عينُك أم رأيتَ بواسطٍ *** غَلَسَ الظّلامِ من الرَّباب خَيالاَ ثم قال: ((ويجوز في الشعر أن يريد «بكذبتك» الاستفهام ويحذف «الألف»))(5)، فهو لم يشترط الدليل لحذفها في الضرورة وإن لم يُصرِّح بذلك إلا أنَّ الأبيات التي استشهد بها كاشفةٌ عن رأيه، منها بيت عمر بن أبي ربيعة(6): [من الطويل]

1- يُنظر: مغني اللبيب: 847، وظاهرة الحذف: 269، وأثر القرآن والقراءات: 202

2- يُنظر: كتاب المقتصد: 2 / 866، و أمالي ابن الشجري: 2 / 140 - 141، وشرح المفصل (ابن يعيش): 9 / 96، اللمحة في شرح الملحة: 1 / 269، ومغني اللبيب: 323، 834، وجامع الدروس العربية: 274، والنحو الوافي: 2 / 500

3- معاني النحو: 2 / 248

4- ديوانه، شرحه وصنَّف قوافيه: مهدي محمد ناصر الدين: 245

5- الكتاب: 3 / 174، ويُنظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: 330 - 331

6- ينظر: الكتاب: 3 / 175، والمقتضب: 3 / 294، والبيت في ديوانه، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. فايز محمد: 362 ورواية البيت فيه: لعمرك ما أدَرِي وإني لحاسبٌ *** بسبعٍ رَمَيْنتُ الجَمْرَ أم بَثمانِ. ش

لَعَمْرُكَ ما أدَرِي وإنْ كنتُ داريًا *** بسبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بَثمانِ إلاّ أن المرّد قال بالضرورة ههنا لكنّه صرَّح باشتراط الدليل؛ إذ قال في بيت عمر بن ابي ربيعة: ((أَرَادَ: أ بسبع؟ فاضطر، فحذف «الألف» وَجعل «أم» دَلِيلاً على إرادته إِيَّاه))(1) ثم استشهد ببيتين آخَرينِ كانت (أم) فيها دليلاً على حذف الهمزة، فلفظة (اضطر) في نص المبرد تدلُّ على أنَّه ذهب في هذا الحذف مذهب الضرورة بشرط الدليل، ولعل رأيه في (الكامل) أكثر صراحةً في التعبير عن مذهبه، فقد عدّ حذف همزة الاستفهام من غير دليل يدلُّ عليها خطأً فاحشًا(2)، وممن سار على هذا المذهب عدد من العلماء منهم النحاس(3)، والسيرافي(4)، وابن خالويه(5)، وقد اختار هذا المذهبَ ابنُ يعيش(6)، ومّمن عدّها من ضرائر الشعر ابن عصفور فرأى أنَّ حذفها جائز عند أمن اللبس، وأما عند وجود (أم) فهو كثير(7)، وأكد الرضي الاسترابادي حذفها بالشعر بقلة(8)، وممن أيَّد سيبويه على هذا ابنُ الحاجب، وابنُ أبي الربيع، والبغدادي(9)، إلا أنَّ ابن ابي الربيع جزم بأنَّ

1- المقتضب: 3 / 294

2- يُنظر: الكامل في اللغة والأدب: 2 / 181

3- يُنظر: إعراب القرآن (النحاس): 3 / 176، والجامع لأحكام القرآن: 13 / 96

4- يُنظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي): 3 / 415

5- يُنظر: ليس في كلام العرب، تح: أحمد عبد الغفور عطار: 350 وقد صرَّح ابن خالويه هنا بأنه ليس في كلام العرب همزة استفهام محذوفة بلا دليل إلا في بيت عمر بن أبي ربيعة

6- نظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 8 / 154

7- يُنظر: ضرائر الشعر: 124 – 125، ويُنظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر: 107 – 108

8- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 329

9- يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل: 2 / 236، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: 1 / 352 ، وخزانة الأدب: 11 / 122 – 123

حـذفها بلا (أم) لا يوجد في الكلام، على حين عدّ البغدادي هذا الحذف قبيحًا(1)، وممّن ذكره من المحدثين الدكتور محمد حماسة(2)، ونُسب القول بهذا المذهب إلى عامة البصريين(3).

وثمة عدد آخر من النحويين أجاز حذفها بدليل، ولم يقيِّد ذلك بالضرورة الشعرية، ومن بن هؤلاء العلماء الباقولي(4)، والزمخشري(5)، إلا أنَّ ابن يعيش قيَّد بالضـرورة الشـعرية ما أطلقه الزمخشـري، على أنَّ المرادي يرى أنَّ حذفها مطردٌ إذا كان بعدها (أم) المتصـلة لكثرته نظماً ونثرًا(6). وأيَّده على هذا السمين الحلبي، وابن عادل الدمشقي(7).

وترى طائفـة أُخرى من النحويين أنَّ حـذف الهمزة جائز في السَّعـة والاختيار وإن لم يـدل على حذفها دليل، ولعل الأخفش خير مَن يمثل هـذا المذهب، فقد أورد قوله تعالى: «وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ»(8)، ثم قال: ((هذا اسـتفهام، كأنه قال: «أوَ تلك نعمة تمنها»))(9)، ولم يرتضِ النحاس

1- يُنظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: 1 / 352، وخزانة الأدب: 3 / 430

2- يُنظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة: 248 - 249

3- يُنظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: 333، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: 331

4- يُنظر: إعراب القرآن المنسوب [خطأ] إلى الزجاج: 1 / 352

5- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 8 / 154

6- يُنظر: الجنى الداني: 35

7- يُنظر: الدر المصون: 10 / 341، واللباب في علوم الكتاب: 19 / 113

8- سورة الشعراء الآية: 22

9- معاني القرآن (الأخفش): 2 / 461، ويُنظر: شرح الكافية الشافية: 3 / 1217، وخزانة الأدب: 11 / 122

هذا(1)، وارتضاه ابن جني في ترجيحه قراءة (أنذرتهم) بهمزة واحدة(2) محتجًا لرأيه بعدد من الشواهد(3)، وقد رجّح ما رآه الأخفش جملةٌ من المفسِّرين أيضًا(4)، واختار هذا الرأي ابنُ مالك ورجّحه أيضًا(5) محتجًا له بنصوص من القرآن الكريم والشعر العربي فضلاً عن احتجاجه بأحاديث نبوية شريفة(6)، وقال بهذا الرأي ابنُ هشام أيضًا، فصرّح بأنّ حذف الهمزة جائز سواء تقدَّمت عليها (أم) أم لم تتقدمها(7)، والظاهر أنَّه يؤيد ابن مالك في هذه المسألة، ونُسب هذا المذهب إلى عموم الكوفيين(8).

ويبدو أنَّ كثرة حذف الهمزة بلا (أم) في شواهد نثرية من القرآن الكريم وكلام النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه و آله وسلم) وكلام الإمام علي (عليه السلام) تُرجّح ما ذهب إليه الأخفش ومن تابعه؛ فحذفها ليس ضرورةً شعريةً كما ذهب إليه فريق من النحويين، وليس قليلًا أو قبيحًا كما ذهب قسم آخر منهم، فقد ورد حذفها في عدد من الشواهد القرآنية – زيادة على ما احتج به الأخفش وابن جني – منها قوله تعالى: «مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ الله وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ»(9)، فذهب المفسرون إلى أنَّ

1- يُنظر: إعراب القرآن (النحاس): 3 / 176

2- وهي قراءة: ابن محيصن والزهري، يُنظر: المحتسب: 1 / 50

3- يُنظر: الخصائص: 2 / 281

4- يُنظر: مفاتيح الغيب: 14 / 33، والجامع لأحكام القرآن: 5 / 285، والدر المصون: 1 / 258

5- يُنظر: شواهد التوضيح: 146، و شرح الكافية الشافية: 3 / 1217

6- يُنظر: شوهد التوضيح: 148، وشرح الكافية الشافية: 3 / 1217، والجنى الداني: 35، ومغني اللبيب: 21، وجامع الدروس العربية: 2 / 144

7- يُنظر: مغني اللبيب: 20 – 21

8- يُنظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: 332

9- سورة النساء من الآية: 79

همزة الاستفهام محذوفة والتقدير (أفمن نفسك)(1)، وقوله تعالى: «أَفَإِنِ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ»(2)، فقرَّر عدد من المفسرين أنَّ التقدير: أفهم الخالدون(3).

وقد ورد هذا الحذف في كلام الإمام علي (عليه السلام) في مشاجرة بينه وبين عثمان، قال المغيرة بن الأخنس(4) لعثمان: أنا أكفيكه، فقال (عليه السلام) للمغرة: ((يَابْنَ اللَّعِينِ الْأَبْتَرِ، وَالشَّجَرَةِ الَّتِي لاَ أَصْلَ لَهَا وَلاَ فَرْعَ، أَنْتَ تَكْفِينِي؟، فَوَاللهِ مَاأَعَزَّ اللهُ مَنْ أَنْتَ نَاصِرُهُ))(5).

فقول الإمام (أنت تكفيني) جملة استفهامية محذوفة الأداة(6)، ولا يمكن جعل التركيب على الخبر لفساد المعنى؛ لأنَّه (عليه السلام) في معرض توبيخ المغيرة وذمّه؛ لأنَّه كان رجلاً سيئًا منافقًا، والسياق كاشف عن ذلك.

ومما يؤكِّد أنَّ حذفَ الهمزة ليس ضرورة شعرية ورود شواهد في كلام الزهراء (عليها السلام) في أكثر من موضع أيضًا(7).

1- يُنظر: الجامع لأحكام القرآن: 5 / 285، والبحر المحيط: 3 / 719، والدر المصون: 1 / 258

2- سورة الأنبياء من الآية: 34

3- يُنظر: الكشف والبيان عن تفسر القرآن، الثعلبي، تح: الإمام أبي محمد بن عاشور: 6 / 275. ومعالم التنزيل في تفسير القرآن البغوي، تح: عبد الرزاق المهدي: 2 / 139، والجامع لأحكام القرآن: 7 / 26، وفتح القدير: 1 / 479

4- وهو المغيرة بن الأخنس بن شريق الثقفي، حليف لبني زهرة صحابي. من الشعراء. هجا الزبير بن العوّام. وقُتِلَ يوم الدار مع عثمان بن عفان سنة (35 ه). ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: 4 / 1444، والاعلام: 7 / 276

5- نهج البلاغة: 253، وينظر: شرح (المعتزلي): 8 / 301

6- يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): 8 / 325

7- يُنظر: أساليب الإنشاء في كلام السيدة الزهراء (عليها السلام)، دراسة نحوية بلاغية، عامر سعيد نجم: 146 - 148

نخلص مما تقدَّم إلى أنَّ اشتراط (أم) لحذف الهمزة ليس سليمًا، ولا أدري لماذا أغفل النحويون في هذه المسألة أهمية السياق في الدلالة على المحذوف؟ فالقرائن اللفظية خير معين في الدلالة عليه، من ذلك حروف الجواب، فهي أفضل قرينة على حذف الهمزة، زيادة على هذا يمكن الإفادة من ظاهرة التنغيم في الاستغناء عن الهمزة المحذوفة، وإن كان الجانب الصوتي يخدم المتلّقي الحاضر وقت قول الكلام أو إنشائه بخلاف اللغة المكتوبة(1)، ولذلك تحتمل الكثير من تلك النصوص المكتوبة إلى تقدير وهذا ما حصل، وهو مما لا بد منه في الغالب، هذا فضلاً عن أنَّ حصر هذا الحذف بالشعر ليس دقيقًا يرفضه الواقع اللغوي، وما اشتمل عليه الكلام النثري في القرآن الكريم، وفي كلام أهل البيت (عليهم السلام) الذين هم أُمَراء الفصاحة والبيان وفي شواهد كثيرة يصعب إحصاؤها.

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدَّم يمكن إعادة صوغ القاعدة بالآتي: يجوز حذف همزة الاستفهام في السَّعة والاختيار سواء دلَّت على حذفها (أم) أو لم تدلُّ بشرط أمن اللبس، لورود ذلك في نهج البلاغة فضلاً عن القرآن الكريم.

المسألة الثانية: جواز حذف حرف العطف (الواو):

العطف في العربية ضربان: عطف نسق وعطف بيان، وهذه المسألة تخص الأول منهما؛ لأنَّه هو الذي يستلزم وجود حرف العطف؛ إذ عرَّفه الرضي بأنه ((تابعٌ يتوسط بينه وبن متبوعه أحدُ الحروف العشرة))(2)، وهي الحروف التي يشترك بوساطتها ما يقع بعدها في إعراب ما قبلها، ولذلك سُمِيتْ عاطفة، ومنها

1- يُنظر: ظاهرة الحذف: 244، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: 334، ولغة الشعر دراسة في الضرورة: 249

2- شرح الرضي على الكافية: 2 / 332

(الواو) وهي أَمّ باب حروف العطف وأصله(1).

وقد اختلف النحويون في جواز حذف حرف العطف (الواو) وحدها مع بقاء المعطوف، فقد ذهب ابن جنّي إلى عدم جواز ذلك وعدَّ ما جاء منه في كلام العرب شاذًا(2)، و قد أكد ذلك في موضع آخر عادًّا ذلك ضعيفًا في القياس معدومًا في الاستعمال(3)، وتابعه على هذا السهيلي (ت: 581 ه)(4)، وتعليل هذا أنَّ الحروف دالة على معانٍ في نفس المتكلم، وإضمارها لا يفيد معناها(5)؛ ولأنَّ (الواو) موضوعة للعطف والتشريك، فإنْ حُذِفَتْ زالَ هذا المعنى وزالت فائدتها(6).

ورأى فريق آخر من النحويين أنَّ هذا الحذف محمولٌ على الضرورة الشعرية وفي ذلك قال القزّاز: ((ومما يجوز له عند بعض النحويين حذف «واو» العطف فأجاز أن يقول الشاعر إذا اضطر: رأيت زيد عمرًا على غير البدل، ولكن على معنى: «رأيت زيدًا وعمرًا» ثم يحذف «الواو»))(7)، وأكد القول بهذا ابنُ عصفور أيضًا(8)، وقطع ابن أبي الربيع بأنَّ حذف حرف العطف لا يكون في المفردات إلا في الشعر(9)، وارتضى ذلك المالقي (ت: 702 ه) معلِّلاً ذلك بأنَّ (الواو) ((موصلة

1- يُنظر: المصدر نفسه: 2 / 354، والجنى الداني: 158

2- يُنظر: الخصائص: 1 / 290، و لغة الشعر دراسة في الضرورة: 250

3- يُنظر: سر صناعة الإعراب: 2 / 635

4- يُنظر: نتائج الفكر: 207، وأمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، تح: محمد إبراهيم البنا: 101

5- يُنظر: نتائج الفكر: 207، وهمع الهوامع: 3 / 226

6- يُنظر: رصف المباني: 414

7- ما يجوز للشاعر في الضرورة: 264

8- يُنظر: ضرائر الشعر: 161

9- يُنظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: 2 / 689 - 690

لمعنى العطف والتشريك، فإذا حُذِفَتْ زال هذا المعنى، فزالت فائدتها، فإن جاء من ذلك شيء فضرورة))(1)، وهو ما رآه ابن هشام أيضًا(2).

ولعلّ الخلاف بين ما ذهب إليه ابن جني ومتابعوه وما رآه القزّاز ومؤيدوه خلاف بين الضرورة والشاذ الذي يعود مؤدّاه أساسًا إلى نقص الاستقراء، وإيضاح هذا أنَّ النحويين يحملون الشاهد الشعري على الضرورة إنْ لم يكن ثمة شاهدٌ نثري للمسالة نفسِها، فإنْ ورد الشاهد النثري فهو شاذ، هذا ما أدلى به البغدادي في تعليقه على قول الرضي الذي حكم بالشذوذ على بيت ذكره المبرد، فقال البغدادي: ((والأحسَن أَن يقول ضرورة فإنّه لم يرد في كلام منثور))(3).

ومعنى هذا أنَّ الخروج عن القياس في ميدان الشعر وحده يُعدُّ ضرورة شعرية، فإنْ كان في الشعر والنثر سُمِيَ شذوذًا؛ ولهذا حكم ابن جني على حذف حرف العطف (الواو) بالشذوذ؛ لأنه قد أورد مع الشاهد الشعري شاهدًا نثريًا فيما حكاه ((أبو عثمان عن أبي زيد: أكلت لحماً سمكًا تمرًا))(4)، وهو ما أكَّده السهيلي فعلل حكمه بالشذوذ وموافقته ابن جني بأنَّ الذين أجازوه قد ((احتجوا لمذهبهم بآيٍ من كتاب الله تعالى، وأشياء من كلام العرب))(5).

إنَّ ورود هذا الحذف في المسموع العربي المحتج به جعل بعض النحويين يجيزونه، فقد ذهب أبو علي الفارسي، وابن مالك إلى جواز حذف (واو) العطف

1- رصف المباني: 414

2- يُنظر: مغني اللبيب: 831

3- خزانة الأدب: 9 / 474

4- الخصائص: 1 / 290

5- نتائج الفكر: 207

إذا صحَّ المعنى بحذف العاطف(1)، وقال بهذا أبو حيان الأندلسي(2)، وناظر الجيش الذي ردَّ على من لم يجوِّز ذلك(3) ثم استدلَّ لحُكمِه هذا بعدد من الشواهد منها قول النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه و آله وسلم): ((تصدَّق رجلٌ من دينارِه، مِن درهمِه، من ثوبِه، من صاع بُرِّه، من صاع تَمرِه))(4)، فضلاً عماّ سُمِعَ عن العرب، كما أكد ورود هذا الحذف في كلام العرب من المحدَثين الأُستاذ عباس حسن فأجازه عند أمن اللبس(5).

وقد تأوّل المانعون هذه الشواهد على إرادة البدل، أو صفة ثانية(6)، بحجة أنَّ حذف الحرف يؤدي إلى الإجحاف(7)، غير أنَّ ما لا يجوِّزه القياس جاء به السماع لذا ذهب بعض مَن منعَ هذا الحذف إلى جوازه إنِ اتضح المعنى بوجود الدليل(8)، ولا شك في أنَّ حذف حرف (الواو) هنا إنما جاء في نصوصٍ أسهمَ السياق في الدلالة على المحذوف؛ لذا فمحاولة تأويل تلك النصوص التي اشتملت على حذف العاطف فيه من التكلّف والبعد مما يبعد المعنى(9)؛ لأنَّ في تلك النصوص

1- يُنظر: الحجة للقراء السبعة، أئمة الامصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابو بكر بن مجاهد، تح: بدر الدين قهوجي وآخرينَ: 3 / 231، وشرح التسهيل (ابن مالك): 3 / 378

2- يُنظر: البحر المحيط: 5 / 484

3- يُنظر: تمهيد القواعد: 7 / 3508

4- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد وآخرينَ: 31 / 509 (19174)

5- يُنظر: النحو الوافي: 3 / 565

6- يُنظر: الخصائص: 2/ 280، وأمالي السهيلي: 102 - 104، ونتائج الفكر: 207 - 208، ومغني اللبيب: 831، والاستقراء الناقص: 458

7- يُنظر: الخصائص: 2 / 274

8- يُنظر: المحتسب: 1 / 51، والبرهان في علوم القرآن: 3 / 109

9- ينظر: تمهيد القواعد: 7 / 3508

ما يدلّ على المحذوف ويبيِّنه، فليس ثمة ما يوقِع في الإلباس والإشكال. وإن وقعَ في مثل: ضرب زيدًا وعمرًا فيمكن استثناؤه ويُكم بجواز الحذف بدليل وإلا فلا؛ ((لأن هذا الرأي يطابق الأُصول اللغوية العامة التي تقضي بجواز الحذف عند قيام قرينة جلية تدل على المحذوف، وتمنع خفاء المعنى))(1).

إنَّ إجازة هذا الحذف تعضده جملة من الشواهد القرآنية الكريمة أيضًا، منها قوله تبارك وتعالى: «وَهُوَ الَّذِي أَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ * لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلاَ يُنَازِعُنَّكَ فِي الْأَمْرِ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ»(2)، فقد نصَّ الرازي على حذف العاطف في قوله تعالى:

(لكلِّ امة)(3).

ومن الشواهد القرآنية أيضًا قوله تعالى: «وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ»(4)، فقيل: التقدير: (إذا ما أتوك لتحملهم وقلت)(5). كما حُذِفتْ (الواو) بين الجمل المتعاطفة كثيرًا في القرآن الكريم على تقدير السؤال(6)، هذا فضلاً عن جواز هذا الحذف بين الجمل المتعاطفة إرادةً للتوكيد(7).

ومن شواهد هذا الحذف في الكلام العلَوي المبارك قوله (عليه السلام) للأشعث

1- النحو الوافي: 1 / 497

2- سورة الحج الآيتان: 66 - 67

3- يُنظر: مفاتيح الغيب: 23 / 248

4- سورة التوبة الآية: 92

5- يُنظر: البحر المحيط: 5 / 484

6- يُنظر: كتاب دلائل الاعجاز: 241، ومفاتيح الغيب: 12 / 376

7- يُنظر: كتاب دلائل الاعجاز: 227

بن قيس(1) وقد اعترضه في حديثه: ((ومَا يُدْرِيكَ مَا عَليَّ مَّما لِي؟ عَلَيْكَ لَعْنَةُ اللهِ وَلَعْنَةُ اللاَّعِنِينَ! حَائِكٌ ابْنُ حَائِك! مُنَافِقٌ ابْنُ كَافِر!))(2).

محل الشاهد هو (حَائِكٌ ابْنُ حَائِك! مُنَافِقٌ ابْنُ كَافِر) فقد حُذفت (الواو) بين الحياكة والنفاق، ولعلَّ في ذلك دلالةً على التوكيد في ذمِّ الأشعث وتوبيخه؛ لأنَّ الجامع بين هاتين الصفتين هو سوء الخلق من الكذب ومجانبة الصواب في القول والفعل،، فقد رُويَ عن الإمام الكاظم (عليه السلام) قوله: ((لا تستشيروا المعلَّمين ولا الحَوَكة فإنّ اللَّ تعالى قد سلبهم عقولهم))(3)، كلُّ ذلك للمبالغة في بيان نقصان عقولهم، ومما يؤكد أنَّ النفاق والحياكة نظيران في سوء الخلق قول الجاحظ (ت: 255 ه): ((والحاكة أقل وأسقط من أنْ يُقال لها حمقى. وكذلك الغزالون؛ لأنَّ الأحمق هو الذي يتكلم بالصواب الجيد ثم يجيء بخطإ فاحش والحائك ليس عنده صواب جيد في فعال ولا مقال))(4)، لهذا عُدَّتْ الحياكة من المكاسب المكروهة(5). أي إنّ الحائك كاذب، والكذب رأس النفاق.

لهذا يبدو أنَّ في إثبات (الواو) ما يقتضي تغاير المتعاطفين، فإذا حُذفت دلَّ الكلام على أنَّ الكل كالواحد وكأن الصفتين صفة واحدة قد كُرّرت للتوكيد،

1- هو الأشعث بن قيس بن معدي كرب الكندي، أبو محمد كانت إقامته في حضرموت، كان في الجاهلية رئيسًا مطاعًا في كندة ووفد على النبي (صلى الله عليه و آله وسلم) بعد ظهور الإسلام، في جمع من قومه، فأسلم وكان وجيهًا في قومه، إلا أنه كان ممن ارتد عن الإسلام بعد النبي محمد (صلى الله عليه و آله وسلم)، ثم راجع الإسلام في خلافة أبي بكر الصديق، وأتى به أبو بكر الصديق أسيرًا، توفي سنة (40 ه) بعد استشهاد الإمام علي (عليه السلام) بأربعن يومًا. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: 1 / 133 - 135

2- نهج البلاغة: 57، وينظر: شرح (المعتزلي): 1 / 291

3- مستدرك الوسائل، ميرزا حسين النوري، تح: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث: 13 / 97

4- البيان والتبيين: 1 / 210

5- يُنظر: بحار الانوار: 100 / 78

على أنَّه يمكن أنْ نلمح بُعدًا دلاليًا آخر، وهو إرادة السبب والنتيجة، أي إنَّ مهنة الحياكة تؤثر في عقلِ مَن يقوم بها ويمتهنها، ما ينتج عن ذلك سلوك نفاقي واضح، فضلاً عن عدم معرفة ودراية في مكامن الأمور ونتائجها، قال البحراني:

((انما عيرَّه بهذه الصنعة؛ لأنّها صنعة دنية تستلزم صغر الهمة وخستها وتشتمل على رذائل الاخلاق، فإنها مظنة الكذب و الخيانة))(1)، وكان هذا التعبير من الإمام (عليه السلام) ((استعارة أشار بها إلى نقصان عقله و قلة استعداده لوضع الأشياء في مواضعها و تأكيد لعدم أهليته للاعتراض عليه؛ إذ الحياكة مظنّة نقصان العقل؛ وذلك لأنَّ ذهن الحائك عامة وقتِه متوجه إلى جهة صنعته مصبوب الفكر إلى أوضاع الخيوط المتفرقة و ترتيبها ونظامها يحتاج إلى حركة رجليه و يديه))(2).

ومن الشواهد العلوية أيضًا قول الإمام (عليه السلام) في خطبة في ضرورة استماع الموعظة والنصيحة: ((رَحِمَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ حُكْماً فَوَعَى، (...) رَاقَبَ رَبَهُ وَخَافَ ذَنْبَهُ، قَدَّمَ خَالِصًا وَعَمِلَ صَالِحًا، اكْتَسَبَ مَذْخُورًا، وَاجْتَنَبَ مَحْذُورًا))(3).

في النص العلوي حرف عطف محذوف فطن له ابن أبي الحديد المعتزلي، فقال: ((حذف (عليه السلام) «الواو» في اللفظات الأُخر فلم يقل: و راقب ربه و لا و قدم خالصًا وكذلك إلى آخر اللفظات و هذا نوع من الفصاحة كثير في استعمالهم))(4)، كما أشار إليه البحراني فقال: ((راعى (عليه السلام) في كلٍّ مرتبتين من هذا الكلام السجع المتوازي (...)، وعطف كل قرينة على مشاركتها في الحرف الأخير منها، وحذف حرف العطف من الباقي ليتميز ما يتناسب منها عن

1- شرح (البحراني): 1 / 324

2- المصدر نفسه: 1 / 323

3- نهج البلاغة: 119، وينظر: شرح (المعتزلي): 6 / 172

4- شرح (المعتزلي): 6 / 172

غيره وكل ذلك بلاغة))(1).

ولعل ما ذكره المعتزلي والبحراني في توجيه النص العلَوي متأتٍ من أنَّ البلاغة كلّ البلاغة هي ((معرفة الفصل من الوصل))(2)، ولهذا قال عبد القاهر الجرجاني:

((ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة، تستأنف واحدة منها بعد أُخرى من أسرار البلاغة، ومما لا يتأتّى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخُلَّص، وإلّ قوم طُبِعوا على البلاغة، وأُوتوا فنًا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد))(3).

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدم نخلص إلى أنَّ حذف حرف العطف (الواو) مما يشيع في اللغة، ولا موجب لردَّه أو إنكاره، لهذا يمكن تعديل القاعدة النحوية وصوغها على النحو الآتي: يجوز حذف حرف العطف (الواو) مع بقاء المعطوف عليه في اللفظ في الشعر والنثر، اذا اتضح المعنى وبان المراد لورود ذلك في نهج البلاغة فضلاً عن القرآن الكريم.

المسألة الثالثة: جواز بقاء الشرط مسبوقًا ب (إنَّ) بلا تقدير ضمير شأن بعدها:

يكاد يتفق أغلب النحويين على أنَّ الترتيب في الجملة الشرطية يتكون من أداة الشرط وفعل الشرط وجواب الشرط، وأداة الشرط في هذا التركيب لها الصدارة في الكلام، قال ابن السراج: ((الأسماء إذا كانت جزاء أو استفهامًا فلها صدور الكلام، كما كان للحروف التي وقعت مواقعها))(4)، وعلى هذا سار عبد القاهر الجرجاني، فقال: ((وهذه الأسماء لا يعمل فيها ما قبلها (...) وتلزمها

1- شرح (البحراني): 2 / 211 - 212

2- البيان والتبيين: 1 / 91، ويُنظر: كتاب دلائل الاعجاز: 222

3- كتاب دلائل الاعجاز: 222

4- الُأصول في النحو: 2 / 159

صدر الكلام))(1).

وقـد قرر النحويون أنَّه إذا تقدَّم اسمَ الشـرط أحدُ العوامل اللفظية كالنواسخ مثلاً أحالَ اسمَ الشـرط إلى اسمٍ موصول وأفقدَهُ شـرطيته إلا في ضرورة الشـعر، كقولنا: إنَّ مَن يأتيني آتيه، والذي أذهبَ الجزاء هو إعمال (إنَّ)، وهذا لا يجوز إلا في الشـعر، نحو قول الأعشـى (ميمون بن قيس)(2): [من الخفيف] إنَّ مَن لامَ في بني بِنْت حسّا *** ن ألمْه وأعْصِه في الخُطوبِ لهـذا قيل: هو على حذف ضـمير الشأن، فإن عملتْ (إنَّ) في ضمير الشأن تعينّ في (من) معنى الشرطية، ومنه قوله تعالى: «إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ الله لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ»(3) هذا ما نصَّ عليه سـيبويه بقوله: ((وذلـك قولـك: إنَّ من يـأتيني آتيه، وكـان من يـأتيني آتيه، وليس من يأتيني آتيه، وإنما أذهبت الجزاء من هاهنا؛ لأنك أعملـت «كـان»، و «إنّ»، ولم يسـغ لـك أنْ تـدع «كـان» وأشـباهه معلَّقـة لاـ تعملهـا في شـيء فلمـا أعملتهن ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه))(4).

وقد أيّد هذا المذهبَ جمعٌ من النحويين منهم ابن السرّاج(5)، والفارسي(6)،

1- كتاب المقتصد: 2 / 1109، ويُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 9 / 7

2- يُنظر: الكتاب 3 / 72، والبيت في ديوانه، تح: د. محمد حسن: 335، ورواية البيت فيه: مَن يلمني على بني ابنة حسّا ن الـمْه واعصه في الخطوب. وعلى هذا فلا شاهد في البيت على مسألتنا هذه

3- سورة يوسف من الآية: 90

4- الكتاب: 3 / 71 - 72

5- يُنظر: الأُصول في النحو: 2 / 166

6- يُنظر: كتاب الإيضاح: 125 - 126

والقزّاز(1)، وأبو البركات الأنباري(2)، وابن بري (ت: 582 ه)(3)، وابن يعيش(4)، وابن عصفور(5)، وآخرون(6). ولابن مالك رأيان في هذه المسألة ذهب في الأول منهما إلى القول بالضرورة (7)، وأشار في الآخر منهما إلى جوازه في النثر – وهو الصواب – فقال: ((ويجوز حذفه مع «إنّ» وأخواتها، ولا يخص ذلك بالضرورة وعليه يُحمَل قوله (عليه السلام) «إنّ من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصوّرون»))(8).

والعلة في منع تجويز هذا النمط تكمن في الحفاظ على الرتبة المحفوظة للتركيب الشرطي، وحتى لا تخرج أداة الشرط من صدارتها في ذلك التركيب، جاء ذلك فيما ذكره الفراء مفسّرًا قولَه تعالى: «فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ»(9)، فقال: ((الهاء «هاء عماد» تُوَفَّى بَها» إنّ»))(10)، وهذا ما ذكره

1- يُنظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: 345 – 346

2- يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 180 – 181 (المسألة 22)

3- يُنظر: شرح شواهد الإيضاح، تقديم وتحقيق: د. عيد مصطفى درويش، ومراجعة: د. محمد مهدي عام: 114

4- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 3 / 114 – 115

5- يُنظر: ضرائر الشعر: 178

6- يُنظر: أمالي ابن الشجري: 2 / 18، وشرح الرضي على الكافية: 1 / 271، و شرح شواهد المغني: 924، والضرائر وما يسوغ للشاعر: 74

7- يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 4 / 89

8- شرح الكافية الشافية: 1 / 236، والحديث الشريف في صحيح البخاري: 7 / 167 (5950)، وصحيح مسلم: 3 / 1670 (2109)

9- سورة الحج من الآية: 46

10- معاني القرآن (الفراء): 2 / 228

الرضي قائلاً: ((وأما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الإقدام في الشرطية فلا يدخلها من نواسخ الابتداء إلا في الضرورة، فيُضمَر مع ذلك بعدها ضمير الشأن حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدير في جملتها))(1). غير أنَّ وظيفة ضمير الشأن هنا ليست صناعية يُراد منها فك التنازع بين الصدارتين فحسب، بل وظيفتُه معنوية تدل على القوة والتعظيم أيضًا(2).

ومن الشواهد العَلَوية على دخول (إنَّ) على الشرط قوله (عليه السلام) في توحيد الله تعالى: ((وَأَشْهَدُ أَنَّ مَنْ ساوَاكَ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِكَ فَقَدْ عَدَلَ بِكَ وَالْعَادِلُ بِكَ كَافِرٌ بِمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ مُحْكَمَاتُ آيَاتِكَ))(3).

يشير الإمام (عليه السلام) إلى صنف من أصناف الكفر بالله تعالى أداته التشبيه والمساواة بخَلقه؛ إذ إنَّ ((من شبه الله بخلقه فقد ساواه بغيره، ومن ساواه بغيره جعل له شريكًا وهو كفر صريح))(4)، والسبب في حمل تلك المساواة على الكفر ((أنهم لما شبَّهوه [سبحانه] بخلقه وسووه به حيث اعتقدوا أنَّ خالقهم وصانعهم هو ما توهموه بأوهامهم الفاسدة ووصفوه بعقولهم الكاسدة مع عدم كونه خالقهم بل هو مخلوق لهم مصنوع مثلهم لا جرم كانوا بذلك متخذين غير الخالق خالقا جاعلين لله سبحانه نِدًّا وعديلاً وهو الكفر والضلال))(5)، فالملازمة واضحة بين الشرط وجوابه؛ لذا تعيّن اقتران الجواب ب (الفاء)، وهي التي تحدِّد دلالة الشرط في مثل هذا الموضع تحديدًا شكليًا، فضلاً عن دلالة المعنى القائم على التعليق

1- شرح الرضي على الكافية: 1 / 271

2- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 2 / 465، وهمع الهوامع: 1 / 521، وحاشية الصبان: 1 / 161

3- نهج البلاغة: 159، وينظر: شرح (المعتزلي): 6 / 413

4- شرح (الموسوي): 2 / 67

5- منهاج البراعة (الخوئي): 6 / 322

الشرطي بين فعل الشرط وجوابه(1).

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (عليه السلام) في توحيد الله تعالى ورفض تشبيهه بخلقه: ((فَأَشْهَدُ أَنَّ مَنْ شَبَّهَكَ بِتَبَايُنِ أَعْضَاءِ خَلْقِكَ وَ تَلاَحُمِ حِقَاقِ مَفَاصِلِ لِهِمُ اَلْمُحْتَجِبَةِ لِتَدْبِرِ حِكْمَتِكَ لَمْ يَعْقِدْ غَيْبَ ضَمِيرِهِ عَلَى مَعْرِفَتِكَ))(2)، والتعليق الشرطي واضح في العبارة، قال البحراني: ((المشبِّهة ضالون من جهة تشبيههم الله بخلقه وكل من كان كذلك فليس بعارف بالله))(3)، وهو تعليق قائم على ربط التركيب على نحو السبب والنتيجة وهو من أنماط التركيب الشرطي كما ذكر ابن هشام(4)، أي إنّ تشبيه الله تعالى بخَلقِه ناتج عن جهل الفرد بمعرفته سبحانه.

ومثله قوله (عليه السلام) في الزكاة: ((فَإِنَّ مَنْ أَعْطَاهَا غَبْرَ طَيِّبِ اَلنَّفْسِ بِهَا يَرْجُو بِهَا مَا هُوَ أَفْضَلُ مِنْهَا فَهُوَ جَاهِلٌ بِالسُّنَّةِ مَغْبُونُ اَلْأَجْرِ ضَالُّ اَلْعَمَلِ طَوِيلُ اَلنَّدَمِ))(5).

وإن كان فعل الشرط في الشواهد العلَوية ماضيًا ولم يظهر عليه الأثر الإعرابي ل (من) فيما إذا كانت شرطية – وإن كان التعليق والاقتران ب (الفاء) واضحًا بيِّنا لا يمكن إنكاره – فإنَّ مما يعضُد أنَّ الاقتران وارد في النثر وليس مقصورًا على الشعر وروده أيضًا في الصحيفة السجّادية أيضًا(6).

إنَّ الاحتجاج بالسماع وحده وإن كان كافيًا في الاستدلال على صحة ورود

1- ينظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب، أبو أوس إبراهيم الشمسان: 229

2- نهج البلاغة: 158، وينظر: شرح (المعتزلي): 6 / 413

3- شرح (البحراني): 2 / 339

4- يُنظر: مغني اللبيب: 850

5- نهج البلاغة: 420، وينظر: شرح (المعتزلي): 10 / 203

6- يُنظر: الصحيفة السجادية: 46، ورياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، السيد علي خان المدني، تح: السيد محسن الحسيني الأميني: 156

الشـرط مسـبوقًا بالناسخ إلا أنه يمكن الاحتكام إلى القياس لبيان اتفاق هذا التركيب مع ما قرره علماء العربية من أصول، فالكوفيون يجوّزون تقدم معمول فعل الشرط أو جوابه على أداة الشرط، فليس لأداة الشرط الصدارة عندهم(1)، هذا من جهة ومن جهة أُخرى فإنَّ ضمير الشأن موضوع للتعظيم والتفخيم(2)، هـذا فضـلاً عن أنَّ عـدم التقـدير أولى من التقدير ولاسـيما مع كثرة النصوص الواردة في هذه المسألة(3)، فالتعويل على حذفه بعد (إنَّ) فيه نقض للغرض الذي وُضع من أجله(4).

ومما يُستدلُّ به على تقوية عدم التقدير هنا تلاحم جملتي الشرط والجواب وعدّهما كالجملة الواحدة عند عدد من النحويين فأجازوا دخول الاستفهام على جملتي الشرط والجواب معًا(5).

وتعليل عدم جواز الجزم بالاسم الموصول بعد تضمّنه معنى الشرط نابع من أنه ((لم يُوضَع على الجزاء في الأصل، وإنما سرى ذلك فيه بما تضمنه من الشياع))(6)، وهذا صـحيح إلا أن الشرط باقٍ فيه يعضد هذا ما ورد في كلام الإمام عي (عليه السلام)، إذ قال: ((هَيْهَاتَ إنّ مَنْ يَعْجِزُ عن صفاتِ ذي الهيأةِ والأدوات، فهو

1- يُنظر: الإنصـاف في مسائل الخلاف: 2 / 623 (المسألة 87)، وشـرح التسهيل (ابن مالك): 4 / 85، وارتشاف الضرب: 4 / 1879، وشفاء العليل: 3 / 960 - 961

2- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 3/ 114، والتذييل والتكميل: 2 / 271

3- يُنظر: مغني اللبيب: 229، وشرح الأُشموني: 2 / 41

4- يُنظر: شرح التصريح: 1 / 376

5- ينظر: الكتاب: 3 / 82، والمقرَّب: 1 / 276، وشرح الرضي على الكافية: 4 / 463، والجملة الشرطية: 432

6- كتاب المقتصد: 2 / 1118، ويُنظر: الجملة الشرطية: 214 - 218

عن صِـفَاتِ خالقِهِ أعْجزُ، ومن تناوُلِهِ بحّـدُودِ المخلوقِينَ أبْعَدُ))(1)، ف (مَن) في النص اسم موصول أَشـرِبَ معنى الشـرط؛ ومع ذلك بقي الفعل (يعجزُ) مرفوعًا، وهو خلاف ما ذكره سـيبويه ومتابعوه، ولهذا بقي الشـرط موجودًا في التركيب بدليل اقتران الجواب ب (الفاء)، ولهذا لا مناص من عدِّ هذا التركيب شـرطيًا على الرغم من تقدّم (إنّ) الناسـخة عليه، وبهذا يصح بقاء الشـرط وإنْ تقدَّم الناسخ على أداة الشـرط، ودليلي على هذا ما أشار إليه سيبويه سائلًا الخليل فقال: ((وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لِمَ جاز دخول الفاء ههنا والذي يأتيني بمنزلـة عبـد الله، وأنت لا يجوز لك أن تقول عبد الله فله درهما؟ فقال: إنما يحسن في «الذي»؛ لأنه جعل الآخر جوابا لأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت «الفاء» ههنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتني فله درهمان))(2).

فسـيبويه بحسب هـذا النص يرى أنَّ الجزاء باقٍ عنـد اقتران الموصول ب (إنَّ) حملاً على بقائه عند خلّوه منها في نحو قولنا: الذي يأتيني فله درهمان، لذا اقترن الخبر ب (الفاء) في الموضعين لوجود التعليق الشرطي، ودليله قوله تعالى:

«إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَـذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَـذَابُ الْحَرِيقِ»(3)، وهو مـالم يؤيِّدْه قسمٌ من النحويين؛ لأنَّ الموصول الذي يتضمَّن معنى الشرط يجب أنْ يكون فيه الإبهام والعموم(4)، وارتضاه ابن مالك والرضي(5).

وكان ابن يعيش قد أفاد من قول سيبويه في هذه المسألة بأنْ زادَ شرطًا لاقتران

1- شرح (المعتزلي): 9 / 257

2- الكتاب: 3 / 102، ويُنظر: كتاب المقتصد: 1 / 321، وشرح المفصل (ابن يعيش): 1 / 100

3- سورة البروج الآية: 10

4- يُنظر: الأُصول في النحو: 2 / 166، وكتاب المقتصد: 2 / 1118، والجملة الشرطية: 216 - 217

5- يُنظر: شرح الكافية الشافية: 1 / 375، وشرح الرضي على الكافية: 1 / 269

خبر المبتدإ ب (الفاء) وهو أن يُخبَر عن الموصول. والعلة تكمن في الحفاظ على تمام التصدير للموصول، وإذا كان كذلك فلا يعمل فيه شيء قبله فشابه الشرط الذي له التصدر، ولهذا امتنعت (الفاء) في الخبر إذا نسخَ حكمَ الابتداء ناسخٌ عدا (إنّ)؛ ((لأنك إذا قلت: إن الذي يأتينا فله درهم، فمعناه: الذي يأتينا فله درهم))(1)، أي إنَّ ((دخولها كخروجها لأنها لم تغير من المعنى شيئا إنا دخلت للتوكيد))(2)، فالشرط الحاصل في جملة الابتداء بلا (إنّ) مساوٍ لما دخلته (إنَّ)(3).

وقد نسب عدد من النحويين إلى الأخفش منعَه دخول (الفاء) في خبر (إنّ)(4)، والتحقيق خلاف ذلك؛ فقد ذهب ابن مالك إلى أنَّ ((ثبوت هذا عن الأخفش مستبعَد))(5)، لأنَّ الأخفش قال: ((فأما قوله: «وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا» فقد يجوز ان يكون هذا خبر المبتدإ؛ لأنَّ «الذي» اذا كان صلته فعل جاز أن يكون خبره ب «الفاء»))(6)، والحجة في ذلك أن (إنَّ) تحقّق الخبر، والشرط فيه توقف وإخراج عن صريح الخبر فلا يجتمعان(7).

وعلى أية حال فإنَّ التركيب الذي نحن بصدد بيانه هو تركيب شرطي مؤكَّد ب (إنَّ) وجملة الشرط وجوابه تحلُّ محلَّ اسم (إنَّ) وخبرها؛ لأنَّ (إنَّ) تفيد

1- الأُصول في النحو: 2 / 168، ويُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 1 / 101

2- البسيط في شرح جمل الزجاجي: 1 / 573

3- يُنظر: الأُصول في النحو: 2 / 356

4- يُنظر: كتاب المقتصد: 1 / 324، وشرح المفصل (ابن يعيش): 1 / 101. والبسيط في شرح جمل الزجاجي: 1 / 573، والتذييل والتكميل: 4 / 110

5- شرح الكافية الشافية: 1 / 80

6- معاني القرآن (الأخفش): 1 / 87، ويُنظر: شرح الكافية الشافية: 1 / 80. والنص القرآني من سورة النساء من الآية: 16

7- يُنظر: التذييل والتكميل: 4 / 110

توكيـد معنى الجملـة الداخلة عليها من دون تغيير معناها، بخلاف أخواتها التي إذا دخلت على جملة غيرَّت معنى الابتداء ونقلته إلى معنى آخر كالتشبيه، أو التمني، أو الترجي، وغير ذلك(1)، وإنْ كانت (إنَّ) لم تـدخل للتوكيد فحسب، لأنَّ لها أثرين معنوي هو التوكيد وإعرابي يتمثل في العمل، لكن الاسـتغناء عن أثرها الإعرابي دون المعنوي ناتـج من أنّ ((ما يؤثر في الجملـة لا يـدخل على جملـة مصـدَّرة بلازم التصدّر))(2).

وقـد علَّل الرضـي جواز دخول (إنَّ) على (الـذين) في القرآن الكريم واقتران الخبر ب (الفـاء)، بأن الاسم الموصول ((غير راسـخ العِرق في الشرطية))(3)، ولستُ أدري متى يرسخ الاسم الموصول في معنى الشرط وسيبويه أجاز اقتران خبره ب (الفاء) تشبيهًا له بالشرط، فضلاً عن أنَّ الموصول يسري فيه معنى الشرطية كما اتضح(4)، وليس من الصواب القول بعدم قبول الشـرط في تلك التراكيب بحجة أنَّ حرف الجزاءِ لهُ صـدر الكلامِ، فإذا عَمِلَ فيهِ عاملٌ صارَ لـذلك العامل صـدر الكلام، فيبطل عمل ما بعده، وصارت (مَنْ) بمنزلة (الذي)، كأنَّكَ قلتَ: إنَّ الذي يأتينا نُكرمُهُ(5)، فتحوّل (من) مِن الشـرطية إلى الموصولة لا يلغي الجزاء من التركيب كما تبيّن ذلك في قول الإمام المذكور آنفًا: (إنَّ مَن يعجزُ...)، لهذا لا أرى مسوّغًا لإبطال الشـرط من هذا التركيب، ومن أجل هذا أقول: إنَّ هذا التركيب يبقى متضـمنًا معنى الشـرط أسلم وأولى من اللجوء إلى التقدير والتأويل، كما اتضح

1- يُنظر: كتاب أسرار العربية: 151، وشرح المفصل (ابن يعيش): 8 / 64

2- شرح الرضي على الكافية: 1 / 270

3- المصدر نفسه والصحيفة نفسها

4- يُنظر: كتاب المقتصد: 1 / 321

5- يُنظر: التبصرة والتذكرة: 1 / 415، والمسائل المنثورة: 173

ذلك بالنصوص العلوية، ولهذا فإنَّ الاحتكام إلى دلالة التركيب ومعناه أوفق ((وليس هناك داعٍ إلى تقدير ضمير شأن، وأسلوب الشرط هنا سدَّ مسدَّ اسم «إنَّ» وخبرها))(1)، ومما يقوّي هذا أَنّ الدِّماذي(2) أجاز القول: كانَ مَنْ يأْتِني آتِهِ(3)؛ لهذا فلا داعي لتقدير ضمير الشأن ههنا، لكثرة النصوص الواردة في تراكيب دلَّت على الشرط من دونه، من ذلك قول الإمام الحسن (عليه السلام): ((إنَّ مَنْ طَلَبَ العبادةَ تَزَكَّى لها))(4)، وقولُ الإمام الحُسَين (عليه السلام): ((اِلزموا مَوَدَّتنا أهلَ البيتِ؛ فإنَّ مَنْ لَقِيَ اللهَ وهُوَ يَودُّنا دَخَلَ في شفاعتِنا))(5)، يعزِّز هذا ويعضّده أيضًا أنَّ (من) يجوز فيها الشرطية والموصولة(6)، لكن الجمع بين الموصول المتضمِّنة لمعنى الشرط أرجح لعدم عمل (مَن) ولبقاء دلالةِ التعليق الشرطي وشكلِه بوجود (الفاء) في جواب الشرط، فالمسألة سياقية خاضعة للسياق والقرائن المحيطة بالنص(7).

وخلاصة ما تقدَّم أنّ اقتران (من) بالناسخ لا يُفقد (مَن) شرطيتَها بل تبقى متضمِّنةً معنى الشرط وذلك لورود نصوص فصيحة اقترن الجواب فيها ب (الفاء) لذا فالمسألة ليست ضرورة شعرية كما قرَّر ذلك جمع من علماء العربية، واستنادًا

1- حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، د. عزمي محمد عيال: 64

2- دِماذ العبدي: هو رُفَيع بن سلمة بن مسلم، أبو غسان كاتب أبي عبيدة وصاحبه المختص به، وله أبيات يذكر فيها أنه أتعبَ المازني بطول المسائل. يُنظر: أخبار النحويين البصريين، السيرافي، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي: 60، وإنباه الرواة: 2 / 6

3- يُنظر: مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني، تح: د. حسين أحمد بو عباس: 137

4- تَحُف العقول عن آل الرسول، ابن شعبة الحراني، تح: علي أكبر الغفاري: 236، ويُنظر: بحار الأنوار: 75 / 109

5- المحاسن، أحمد البرقي، تح: السيد جلال الدين الحسيني: 61، ويُنظر: بحار الأنوار: 27 / 91

6- يُنظر: ارتشاف الضرب: 4 / 1880 - 1881

7- يُنظر: الجملة الشرطية: 218

إلى ذلك يمكن صوغ القاعدة بالآتي: يجوز اقتران (من) الشـرطية أو المحمولة على الشرطية بالناسخ من غير الحاجة إلى تقدير ضمير الشأن في النثر لا في الشعر خاصة، لورود في نهج البلاغة فضلاً عن كلام غيره من الأئمة المعصومين (عليهم السلام)

ص: 235

المبحث الثاني ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية في مسائلَ أخر:

المسألة الأولى: جواز دخول أداة الشرط على الأسماء:

إنَّ الأصل في أدوات الشـرط ألا يليها إلا الأفعال، قال سـيبويه: ((واعلم أنَّ حروف الجزاء يقبـح أنْ تتقدَّم الأسـماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنهم شـبهوها بما يجزم))(1)، فهي تـدخل على جملتين فعليتين، فتربـط إحـداهما بالأخرى حتى لا تنفرد إحـداهما عن الأُخرى(2)، وتعليل ذلك أنَّ ((الشـرط إنما يكون بما ليس في الوجود ويحتمل أنْ يوجـد وألا يوجـد والأسـماء ثابتة موجودة لا يصح تعليق وجود غيرها على وجودها))(3).

وقد اسـتثنى النحويون من تلك القاعدة أداة الشرط (إنْ) فأجازوا دخولها على الأسماء(4)؛ لأنَّ (إنْ) أمُّ باب الشرط والأصل في الجزم فهي تتصرف أكثر من

1- الكتاب: 3 / 112، و يُنظر: الأُصول في النحو: 2 / 232

2- يُنظر: شـرح المفصل (ابن يعيش): 8/ 157، وشـرح الرضي على الكافية: 1 / 99، وأوضح المسالك: 2 / 79، وشرح التصريح: 1 / 396، وحاشية الصبان: 1 / 103، والنحو الوافي: 2 / 147، ومعاني النحو: 4 / 87

3- شرح المفصل (ابن يعيش): 8 / 157

4- يُنظر: الكتـاب: 3 / 113، والمقتضب: 2 / 75، والأُصول في النحو: 2 / 232، والتبصرة والتذكرة: 1 / 418، وكتاب المقتصد: 2 / 1122 ، وشرح الكافية الشافية: 2 / 1598 – 1599، وشرح الرضي على الكافية: 4 / 92، والجملة الشرطية: 316 – 318

أخواتها في الشرط(1)، والأصل يتصرَّف ما لا يتصرَّف الفرع(2)، على أنَّ الواجبَ في الفعل التالي لهذا الاسم أنْ يكون ماضيًا(3).

أما أخواتها في الشـرط فإنَّ النحويين عدّوا دخولها على الاسم من باب الضرورة الشعرية، قال المبرد: ((ولا يكون مثل هذا في الجزاء وسائر حروف الجزاء سوى «إنْ» لا يجوز فيها هذا في الكلام ولا في «إنْ» إذا جزمت. لا تقول:

مَنْ زيـدٌ يأْتِهِ يُكرِمْهُ، ولا إنْ زيـدٌ يأتِني آتِهِ، ولا أين زيـدٌ أتاني أتيته، ولا مَن زيـدٌ أتاه أكرمه، فإن اضـطر شاعر جاز فيهن الفصل جزمْنَ أو لم يجزمْنَ))(4)، وأخـذ بهـذا المذهب ابنُ السـراج(5)، والصَّيْمري(6)، والقزّاز(7) وأبو البركـات الأنبـاري(8)، والرضـي الاسترابادي(9)، وآخرون(10).

إنَّ الشواهـد على تلـك المسألـة غير مقتصـرة على الشـعر فحسب، بـل هي واردة في القرآن الكريم أيضًا، من ذلك قوله تعالى: «إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ»(11)، فقد نصَّ

1- يُنظر: الكتاب: 3 / 112

2- يُنظر: كتاب المقتصد: 2 / 1123

3- يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3 / 1599

4- المقتضب: 2 / 75

5- يُنظر: الأُصول في النحو: 2 / 232

6- يُنظر: التبصرة والتذكرة: 1 / 418

7- يُنظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: 238

8- يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 619 (المسألة 85)

9- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 92

10- يُنظر: شفاء العليل: 3 / 954، وهمع الهوامع: 2 / 553، وخزانة الأدب: 3 / 46

11- سورة الانفطار الآية: 1

البصريون على أنَّ الاسم المتقدِّم فاعلٌ لفعل محذوف يفسرّه المذكور(1).

وقد ذَهَبَ الفراء من الكوفيين إلى أنّه مرفوع بما عاد عليه من الفعل من غير تقدير أو تأويل، أي إنّه مرفوع بالفعل نفسه(2)، وقد نسبَ عددٌ من النحويين القولَ إلى عامة الكوفيين وإلى الكسائي والأخفش بأنَّ الاسم مرفوع على الابتداء(3)، والتحقيق أنَّ الأخفش ذكر الرفع على الابتداء لكنَّه رجَّح رأيَ البصريين، فقال في تفسيره قوله تعالى: «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ»(4): ((فابتدأ بعد «إنْ»، وأنْ يكون رفع «أحدًا» على فعل مضمَر أقيس الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يُبتدَأ بعدها، إلا إنّهم قد قالوا ذلك في «إنْ» لتمكّنها وحسنها إذا وليتها الأسماء))(5).

الواضح مما تقدَّم من تعليلات أنَّها بعيدة عن روح اللغة وما ورد فيها من شواهد، وهي تعليلات لجأ إليها النحويون من أجل الحفاظ على ما وضعوه من تلك القواعد(6).

إنَّ هذا النمط لم يقتصر على الشعر فقط كما نص على ذلك عددٌ من النحويين،

1- يُنظر: المقتضب: 4 / 348، والإنصاف في مسائل الخلاف: 22 / 616 (المسألة 85)، وشرح الكافية الشافية: 2 / 944، وتوضيح المقاصد: 2 / 810، ومغني اللبيب: 127، وشرح ابن عقيل: 2 / 86، وشرح التصريح: 1 / 701

2- يُنظر: معاني القرآن (الفراء): 2 / 574، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 616 (المسألة 85)

3- يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 615 - 616 (المسألة 85)، وشرح الرضي على الكافية: 4 / 98، وارتشاف الضرب: 4 / 1780

4- سورة التوبة من الآية: 6

5- معاني القرآن (الأخفش): 1 / 354

6- يُنظر: الجملة الشرطية: 352، ومعاني النحو: 4 / 88

بل هو وارد في أصح مصادر الموروث اللغوي وهو القرآن الكريم كما استشهدتُ ببعض المواضع على ذلك.

وأما في كلام الإمام علي (عليه السلام) فقد ورد شاهد على تلك المسألة هو قوله (عليه السلام) في ذكر النبيّ محمدٍ (صلى الله عليه و آله وسلم): ((خَلَّفَ فِينَا رَايَةَ اَلْحَقِّ مَنْ تَقَدَّمَهَا مَرَقَ وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا زَهَقَ وَ مَنْ لَزِمَهَا لِحَقَ دَلِيلُهَا مَكِيثُ اَلْكَلاَمِ بَطِيءُ اَلْقِيَامِ سَرِيعٌ إِذَا قَامَ فَإِذَا أَنْتُمْ أَلَنْتُمْ لَهُ رِقَابَكُمْ وَ أَشَرْتُمْ إِلَيْهِ بِأَصَابِعِكُمْ جَاءَهُ اَلْمَوْتُ فَذَهَبَ بِهِ فَلَبِثْتُمْ بَعْدَهُ مَا شَاءَ اَللَّهُ حَتَّى يُطْلِعَ اَللَّهُ لَكُمْ مَنْ يَجْمَعُكُمْ))(1).

بعد أنْ ذكرَ الإمامُ (عليه السلام) بعضَ صفاتِ النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه و آله وسلم) أشار إلى ما خَلّفه فيهم من راية الحق، ولعلّ في ذلك إشارة إلى نفسه الشريفة، ثم عقب ذلك بالإلماح إلى بعض صفاته، وقوله: (فإذا أنتم...) كناية عن طاعتهم له وانقيادهم، واذا حصل هذا الانقياد وتلك الطاعة وتمَّ الإسلام بوجود الإمام فإذا بالإمام قد تُوفي وتسلَّم الامامةَ إمامٌ تلوَ إمام إلى أنْ يأذنَ الله تعالى بجمع شملهم على يد خاتم الأئمة(2)، وفي ذلك إشارة إلى بقاء سلسلة الإمامة التي يجب على الناس استثمار وجودها بالطاعة لها والانقياد لأوامرها؛ لأن في ذلك الفوزَ المبينَ، فلمّا كان هدف الإمام بيان أهمية حالة الخضوع التي ينبغي أنْ يكون عليها الناس، فقدَّم الضمير العائد عليهم لأنَّهم محورُ الحديث والعرب ((يقدِّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى))(3)، فالباعث على هذا التقديم إذًا هو العناية بالمتقدِّم، ووجه تلك العناية هو التخصيص الذي هو غرض التقديم في الغالب، ولهذا

1- نهج البلاغة: 190، وينظر: شرح (المعتزلي): 7 / 84

2- يُنظر: شرح (البحراني): 3 / 8، وتوضيح نهج البلاغة: 2 / 127، وشرح (الموسوي): 2 / 161

3- الكتاب: 1 / 34

لم يكن سبب هذا التقديم صناعيًا، فالتأويل التي يذكره النحويون ((بعيد عن المعنى مفسد لصحة الكلام، مؤد إلى رِكّة بالغة فيه؛ إذ ما الغرض من هذا الحذف والذكر مع العِلم بأنَّ المفسِّر والمفسَّر لفظٌ واحد بعينه، لا يزيده إيضاحًا ولا بيانًا ولا تفسيرًا؟، فلو كان المفسِّر يعطينا معنًى زائدًا على المفسَّر وإيضاحًا لم يكن فيه لكان مقبولًا، ولكن الفعل المذكور هو نفس المحذوف، فما الغرض إذًا من الذكر والحذف؟))(1) سوى الدفاع عن قواعد يُراد لها الاطّراد والشيوع من دون الاستناد إلى المعنى في إيضاح كلِّ وجه.

وقد استند الزمخشري إلى المعنى، ففرَّقَ بين التقدير الذي تفرضه الصناعة النحوية والمعنى الذي يُتَحصَّل عليه من علم البيان، من ذلك دلالة التخصيص في هذه التقديم، ذكر ذلك في تفسيره لقوله تعالى: «قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا»(2)، فقال: ((فأمّا مايقتضيه علم البيان، فهو: أنّ «أنتم تملكون» فيه دلالة على الاختصاص، وأنّ الناس هم المختصون بالشُّح المتبالغ))(3).

ومما يعضُد تلك الدلالةَ ورودُها في كلام الإمام الحسن (عليه السلام) أيضًا في كتابٍ أرسله إلى معاوية: ((وإن أنت أبيتَ إلا التمادّي في غيِّك نهدت إليك بالمسلمين فحاكمتك حتى يحكمَ اللهُ بيننا وهو خيرُ الحاكمين))(4).

1- معاني النحو: 4 / 87

2- سورة الإسراء الآية: 100

3- الكشاف: 2 / 696، ويُنظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي، حقّقه وخرّج أحاديثه: يوسف علي بديوي راجعه وقدم له: محيي الدّين ديب مستو: 2 / 280

4- مقاتل الطالبيين، أبو الفرج الأصفهاني، تقديم وإشراف: كاظم المظفر: 36، وبحار الأنوار: 44 / 40، نهدت: نهضت على كل حال، لسان العرب: 3 / 430 (نهد)

نخلص مما تقدَّم إلى جواز تقديم الاسم بعد أداة الشرط للدلالة على العناية بالاسم المتقدِّم، ولم تكن المسألة محصورةً على الشعر كما ذكر ذلك عددٌ من النحويين، واستنادًا إلى هذا يمكن تعديل القاعدة النحوية بالقول: يجوز دخول أدوات الشرط على الأسماء في السَّعة والاختيار لورود ذلك في نهج البلاغة فضلاً عن القرآن الكريم وكلام العرب وليس الأمر مقصورًا على (إنْ) وحدها.

المسألة الثانية: جواز ورود فعل الشرط مضارعًا مجزومًا والجواب ماضيًا:

ذكر النحويون أنَّ الشرط وجوابه إذا كانا فعلينِ فإنّ الأحسن فيهما هو التماثل بين صيغتيهما، قال سيبويه: ((فأحسن الكلام أنْ يكون الجواب «أفعلْ» وهو مجزوم بالجزاء. فإذا قلت: إنْ تفعل فأحسن الكلام أن يكون الجواب «أفعلْ»؛ لأنه نظيره من الفعل))(1).

وإذا ما خرج نمطٌ شرطي عن تلك المماثلة وقف النحويون إزاءه مواقفَ مختلفة وآراء متعددة، من ذلك موقفهم من النمط الشرطي الذي يأتي فعل الشرط فيه مضارعًا مجزومًا والجواب ماضيًا فإنَّ خروجه عن هذا التماثل أفضى إلى اختاف نظرة النحويين له، فقد عدَّه سيبويه نمطًا ضعيفًا، إذ قال: ((فكما ضعُف «فعلت» مع «أفعل»، و «أفعل» مع «فعلت»، قبح «لم أفعل» مع «يفعل»))(2).

وتعليل هذا ناتج من القول بإلزام عمل أداة الشرط في فعل الشرط وجوابه، ولهذا فلا يجوز أنْ تعمل الجزم في فعل الشرط دون جوابه، قال سيبويه: ((وقبح

1- الكتاب: 3 / 91، ويُنظر: معاني القرآن (الفراء): 2 / 276، وارتشاف الضرب: 4 / 1886، وهمع الهوامع: 2 / 551

2- الكتاب: 3 / 91، ويُنظر: ارتشاف الضرب: 4 / 1887

في الكلام أن تعمل «إنْ» أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله))(1)، واعتل بهذه العلة أيضًا عدد آخر من النحويين(2).

ورأى قسم آخر من النحويين أنَّ هذا التركيب محمول على الضرورة الشعرية، من بينهم ابن عصفور(3)، وأبو حيان(4) وإنْ رأى أبو حيان جوازه إذا كانت الأداة (إذا)(5)، كما ارتضى القول بالضرورة أيضًا المرادي(6)، والأزهري(7)، والسيوطي(8)، وقيل: هو مذهب أكثر النحويين9، وقد ذهبتْ طائفة أُخرى من النحويين إلى أنَّ هذا التركيب قليل، أو نادر، أو ضعيف(9).

يبدو مما تقدَّم أنَّ الاحتكام إلى العامل والأثر الإعرابي واضح في تعليلات مَن منعَ هذا النمط أو وسمَهُ بالندرة، أو القلة، أو الضعف، على حين أنَّ قسماً آخر

1- الكتاب: 3 / 66

2- ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 8 / 175، و شرح التصريح: 2 / 401، وضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار: 4 / 43

3- يُنظر: المقرب: 1 / 275

4- يُنظر: ارتشاف الضرب: 4 / 1886، وتقريب المقرب، أبو حيان، تح: د. عفيف عبد الرحمن: 82

5- يُنظر: البحر المحيط: 5 / 309

6- يُنظر: توضيح المقاصد: 3 / 1278 .))) يُنظر: شرح التصريح: 2 / 401

7- يُنظر: همع الهوامع: 2 / 551

8- يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3 / 1586، واللمحة في شرح الملحة: 2 / 773

9- يُنظر: كتاب الجمل في النحو، الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد: 212، وكتاب معاني الحروف، الرماني، تح: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي: 74، والتبصرة والتذكرة: 1 / 414، وشرح جمل الزجاجي ابن خروف، تحقيق ودراسة: سلوى محمد عمر: 2 / 870، والتوطئة: 51، وشرح الرضي على الكافية: 4 / 90، وشرح ابن عقيل: 4 / 33

قـدِ اسـتند في منعه إلى الدلالـة الزمنيـة أو إلى الأثر المعنوي الذي تؤديه أداة الشـرط، فعلّل ابن الخشّاب (ت: 567 ه) ذلـك بقوله: ((لأنّ الجزاء أقعد في الاستقبال من الشرط، فاستقبحوا أنْ يجيء الشرط على الأصل الذي يستحقه من لفظ الاستقبال ومعناه، ويجيء الجزاء على لفظ المضي، وهو أحق بالاستقبال لفظًا ومعنًى))(1)، وإلى هذا المعنى ذهب الرضي أيضًا(2).

إنَّ قصـر الشـرط على الاسـتقبال تنقضه كثرة الشواهد القرآنية التي جاء بها فعل الشـرط ماضـيًا بلا تأويل أو تقدير(3)، والحال تنطبق على جواب الرط إذ جاء ماضيًا لفظًا ومعنًى بلا تأويل في كثير من النصوص القرآنية، وإذا كان الرضي قد جزم بعدم وقوع جواب الشرط ماضيًا في القرآن الكريم(4)؛ فإنّ الشـيخ محمد عبد الخالق عضيمة قد أحى أكثر من شاهد قرآني على تلك المسألة(5)، من ذلك قوله تعالى: «وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ»(6)، وقوله تعالى «إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ الله»(7)، ومما يعضُد شـيوع هذا الاستعمال في الموروث اللغوي الفصـيح وروده في السـنة النبويـة المطهَّرة أيضًا من ذلك قول النبيِّ محمدٍ (صـلى الله عليه و آله وسـلم): ((من يقُمْ ليلة القدر، إيمانًا واحتسابًا، غُفر له ما تقدَّم من ذنبه))(8)، ومنه ما روي عن السيدة عائشة في الخليفة أبي بكر، إذ قالت: ((إنه

1- المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر: 220

2- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 89

3- يُنظر: معاني النحو: 4 / 54

4- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 89

5- يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن: 1 / 3 / 201 - 218

6- سورة الحج الآية: 42

7- سورة التوبة من الآية: 40

8- صحيح البخاري: 1 / 16 (35)

رجلٌ أسيف، متى يقمْ مقامك رق))(1).

ولم يرتضِ أغلب المفسرين ظاهر النصوص القرآنية الشواهد على تلك المسألة فحاولوا تأويلها بما ينسجم مع ما قرروا، فذهبوا إلى أنَّ المذكور ليس جوابًا بل هو دليلٌ على الجواب، والجواب محذوف(2)، وكان من جملة التعليلات تلك أنَّ (إنْ) الشرطية إذا جزمت يجب أنْ يظهر أثرها في الجزم في فعلَي الشرط والجواب لا في فعل الشرط فقط؛ لأن في ذلك تراجعًا عما اعتزموه(3).

على أنَّ الشيخ الطوسي (ت: 460 ه) من المفسرين أفهمُ مما ذكره القول بجواز ذلك التركيب، فقد فسّر قوله تعالى: «إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ» بقوله: ((قد فعل الله به النصر حين أخرجه الكفّار من مكة))(4)، ووافقه الطبرسي (ت: 548 ه) على هذا المعنى(5)، فهما بحسب هذا لا يمنعان من وقوع جواب الشرط ماضيًا.

وإذا كان قوله عز وجل: ((فقد نصره)) يحتمل التأويل والتقدير فما قول المفسرين بقوله تعالى: «وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ»(6)، فجواب الشرط ماضٍ لفظًا ومعنًى ولا يحتمل التأويل والتقدير بالمستقبل لوجود قرائن لفظية ومعنوية تمنع ذلك، لكن مع كلِّ هذا نجد جملةً من المفسرين قد

1- المصدر نفسه: 4 / 149 (3384)

2- يُنظر: الكشاف: 2 / 272، ومدارك التنزيل: 1 / 680، والبحر المحيط: 5 / 420، والدر المصون: 6 / 51، والتفسير الصافي، الفيض الكاشاني، تح: الشيخ حسين الأعلمي: 2 / 344، وفتح القدير: 2 / 344، والأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم: 6 / 56 - 57

3- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 8 / 157

4- التبيان في تفسير القرآن، تح: أحمد قصير العاملي: 5 / 221

5- يُنظر: مجمع البيان: 5 / 57

6- سورة الحج الآية: 42

أخضعوا الآية إلى ما قرّره النحويون(1)، على أنَّ وضوحها في دلالة جواب الشـرط فيها على المضي لفظًا ومعنًى ربما منع الزمخشري من قبلهم من التعقيب عليها وتأويلها كما فعل في نظيراتها، إذ قال في معناها: ((يقول لرسوله (صلى الله عليه و آله وسلم) تسلية له:

لستَ بأوحدي في التكذيب، فقد كذَّبَ الرسلَ قبلك أقوامُهم))(2).

أما موقف النحويين من قول النبيِّ محمدٍ (صـلى الله عليه و آله وسـلم) محلِّ الشاهد فإن قضية ادّعاء روايته بالمعنى حاضرة في مسوغاتهم للمنع أو التضعيف(3)..

ومن شواهـد هذه المسألة في الكلام العَلَوي المبارَك قوله (عليه السـلام) وقد اسـتشاره الخليفة عمر بن الخطاب في الخروج إلى غزو الرُّوم بنفسِه: ((وَإِنْ تكُنِ الأُخرى كُنْتَ رِدْءًا للنَّاسِ وَمَثَابَةً لِلْمُسْلِمِينَ))(4).

كلامُه (عليه السـلام) نصـيحة للخليفـة عمر بن الخطاب (رضـى الله عنه) بعد أنِ اسـتشاره للخروج إلى غزو الروم، ولما كان هدفُ الإمام حفظَ الأمـة من المخاطر والشـرور جاءت نصـيحته لتحقيق هـذا الهدف، فقد أشار على الخليفة عمر أنْ يُرسلَ شـخصًا غيره لإدارة الحرب خوفًا على الأمـة بعـد ذهاب قائدها وفي ذلك مكسـبان؛ إما النصـر وهو المرتجَى أو حفظ البلاد من الخطر، واسـتنادًا إلى هذا المعنى كان ورود جواب الشـرط ماضيًا في محلِّه؛ لأن الإمام أراد بيان أنَّ النصر إنْ تحقّق على يد قائد كُفـء غير الخليفة عمر ففي ذلك بقاء الخليفة عى وجوده السابق وبقاء المسلمين على مكانتهم في حصن حصين بوجود الخليفة، ولا شك في أنَّ هذا معنى يدل على

1- ينظر:البحر المحيط: 2 / 685، والدر المصون: 2 / 606، واللباب في علوم الكتاب: 4 / 419

2- الكشاف: 3 / 161

3- يُنظر: شرح التصريح: 2 / 401

4- نهج البلاغة: 252، وينظر: شرح (المعتزلي): 8 / 296. الردء: المعين، والجمع: ردوء. ينظر: كتاب العين: 8 / 67 (ردأ)

المضي(1)، على أنَّ في هذا الوجود السابق فائدةً في أمر مستقبلي هو حفظ الأمة من المكاره والشرور، وبهذا دلَّ الفعل (كنت) على معنين هما المضـي والمستقبل، ولا شك في أنّ الإمام لو قال: ((إن تكنْ الأُخرى تكن ردءًا...)) فإنَّ ذلك يدلُّ على المستقبل لكن لا يعطي دلالة المضي؛ لأن المعنى على هذا يكون الخليفة عمر إنما أُريدَ له أنْ يصبحَ عونًا للأُمة من دون منصب سابق له، لكن الوظيفة السابقة له تستلزم التعبير بالفعل الماضي.

والظاهر أنَّه لا سـبب يدعو هؤلاء النحويين إلى رفض هذه النصوص الفصيحة سوى ادِّعاء اطّراد القواعد أو الاحتكام إلى القياس بلا مسوّغ، وكان عليهم أنْ يقبلوا هذه النصوص بلا تأويل أو تقدير، فمن غير الممكن الذهاب إلى تأويل تلك النصوص الكثيرة أو تقديرها؛ ولاسـيما أنَّ تقدير بعضـها قد يُفقد النصوصَ فصاحتها وبلاغتها، فضلاً عن أنّ في بعضها يتعذَّر التأويل أو التقدير؛ لذا كان الاجدر بالنحويين الاحتكام إلى مـا سُـمِعَ والركون إليه؛ لأنَّ السـماع أصل من أُصول النحو العربي وهو مقـدَّم على القياس ولاسـيما إذا خالف هـذا القياس ما جاء عن العرب(2).

إنَّ كثرة الشواهد النثرية من القرآن الكريم وكلام النبي محمد (صـلى الله عليه و آله وسـلم) وكلام الإمام علي (عليه السـلام) المؤيِّدة لهذا النمط كافيـة لترجيـح وروده في السـعة والاختيار لا في الضـرورة الشـعرية، وهو مـذهب الفراء، فقال في تفسـيره لقوله تعالى: «إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ»(3): ((قال «فظلت»

1- يُنظر: في ظلال نهج البلاغة: 2 / 282، وشرح (الموسوي): 2 / 397

2- يُنظر: الكتاب: 1 / 414، والخصائص: 1 / 125 - 126

3- سورة الشعراء الآية: 4

ولم يقل «فتظلل» كما قال (ننزل) وذلك صواب: أن تعطف على مجزوم الجزاء ب »فَعَلَ«؛ لأن الجزاء يصلح في موضع «فعل يفعل»، وفى موضع «يفعل فعل»، ألا ترى أنك تقول: إنْ زرتني زرتك وإنْ تزرني أزرك والمعنى واحد. فلذلك صلح قوله «فظلت» مردودة على «يفعل»))(1).

وقد أخذ برأي الفراء هذا جملةٌ من النحويين، منهم المبرد(2)، وعبد القاهر الجرجاني(3)، وتبنّاه ابن مالك فبسط القول فيه بعد أنِ استدلَّ له بشواهد من الحديث النبوي الشريف(4)، ثم عضده بالقياس أيضًا، فقال: ((المضارع بعد أداة الشرط غير مصروف عمّا وُضِعَ له، إذ هو باقٍ على الاستقبال، والماضي بعدها مصروف عمّا وضع له؛ إذ هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى، فهو ذو تغيّر في اللفظ دون المعنى، على تقدير كونه في الأصل مضارعًا فردّته الأداة ماضي اللفظ ولم تغير معناه وهذا مذهب المبرد، أو هو ذو تغير في المعنى دون اللفظ على تقدير كونه في الأصل ماضي اللفظ والمعنى فغيّرت الأداة معناه دون لفظه وهذا هو المذهب المختار، وإذا كان ذا تغير فالتأخر أَولى به من التقدّم؛ لأنَّ تغيير الاواخر أكثر من تغيير الاوائل))(5).

وقد اختار مذهبَ الفراء في إجازته هذا النمط عددٌ من النحويين إلا أنَّهم

1- معاني القرآن (الفراء): 2 / 276، مردودة أي معطوفة، ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي: 163 - 164

2- يُنظر:المقتضب: 2 / 59

3- يُنظر: كتاب المقتصد: 2 / 1102

4- يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3 / 1586، وشواهد التوضيح: 67، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري: 1 / 372، والاستقراء الناقص: 471

5- شواهد التوضيح: 69 - 70

وصفوه بالقلة أو الندرة(1)، أو الضعف(2)، وهي أحكام تبدو متسّرعة ومخالفة لما عليه الاستعمال اللغوي الوارد في السَّعة والاختيار بكثرة، إذ جاء هـذا النمط بكثرة كما شـهد بـذلك القرآن الكريم والحـديث النبوي الشـريف، ومن أجل هذا رجَّح مذهبَ الفراء الشـيخُ مصـطفى الغلاييني والأُستاذ عباس حسن من المحدثين(3).

واسـتنادًا إلى ما تقدَّم يمكن صوغ القاعدة بالآتي: يجوز في السَّعة والاختيار وقوع الشـرط مضارعًا مجزومًا والجواب ماضـيًا لوروده في نهج البلاغة فضلاً عن السنة النبوية الشريفة.

المسألة الثالثة: جواز وقوع الجواب للشرط وإنْ تقدَّم القسم عليه:

من الخصائص الأُسـلوبية في القَسَم كثرة اقترانه بأُسلوب الشرط على نحو متوالٍ في كلام العرب نظماً ونثرًا، فإنْ اجتمعا في تركيب واحد فإنَّ الثـابت لـدى النحويين أن يكون الجواب للسـابق منهـا ويكون جواب الثاني محـذوفًا لدلالـة الأول عليه، فإنْ تقـدم القسم كان الجوابُ له لتقدّمه، قال سيبويه في: ((باب الجزاء إذا كان القسم في أوله وذلك قولك: والله إنْ أتيتني لا أفعل، لا يكون إلا معتمدة عليه اليمين. ألا ترى أنـك لو قلت: والله إن تـأتني آتـك لم يجز ولو قلت: والله من يـأتني آته كـان محالًا ، واليمين لا تكون لغوًا كلا والألف؛ لأن اليمين لآخر الكلام

1- يُنظر: كتاب معاني الحروف، الرمّاني، تح: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي: 74، والتبصرة والتذكرة: 1 / 414. والتوطئة: 151، وشرح ابن عقيل: 4 / 33

2- يُنظر: كتاب الجمل (الزجاجي): 212، وشرح جمل الزجاجي (ابن خروف): 2 / 870، وشرح الرضي على الكافية: 4 / 90

3- يُنظر: جامع الدروس العربية: 2 / 200، والنحو الوافي: 4 / 473

ومـا بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين))(1)؛ وتعليل هـذا أنَّ الكلام قد بُني عليه من أول مرة، ولا يجوز جعل الجواب للشـرط إذا تأخر؛ لأنَّ ((المتقدّم يكون الكلام مبنيًا عليه، فإذا قلت: والله إنْ زرتني لأكرمنك، فقد بنيت الكلام على القسم، وكان الشرط مقيِّدًا له، وإنْ قلت: إنْ زرتني والله اكرمك كنت بنيت الكلام على الشرط وجعلت القسم معترضًا))(2).

ومما يؤكّد تمسّك النحويين بهـذا الرأي أنَّهم اشترطوا وجود (اللام) ظاهرةً أو مضـمرةً تأكيـدًا على أنّ الجواب للقسم، قال سـيبويه: ((فلو قلت: إنْ أتيتني لأُكرمنَّك، وإنْ لم تأتني لأغمنّك، جاز لأنه في معنى: لئن أتيتني لأُكرمنَّك ولئن لم تأتني لأغمنك، ولا بـد من هذه «اللام» مضمرة أو مظهرة لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لئن أتيتني لأُكرمنك))(3)، هذا فيما إذا لم يتقدَّمها ما يتطلب خبرًا، فإنْ تقدَّمها ما يحتاج إلى الخبر كالمبتدإ والناسخ فكلاهما يحتاج إلى خبر أو إلى ما يسدُّ مسدَّ الخبر فلا يُنظر حينئذ إلى السابق منهما، إنما يكون الجواب للشرط مطلقًا سواء أتقدَّم الشرط أم تأخَّر(4).

وقد سار على مذهب سيبويه في هذه المسألة جمعٌ من النحويين منهم المبرد(5)، وأبو علي الفارسي(6).

1- الكتاب: 3 / 84

2- معاني النحو: 4 / 100 - 101

3- الكتاب: 3 / 65 - 66، ويُنظر: الأساليب الإنشائية في النحو: 170

4- يُنظر: الكتاب: 3 / 84، وشرح الرضي على الكافية: 4 / 459، وحاشية الخضري: 2 / 126، ومعاني النحو: 4 / 100

5- يُنظر: المقتضب: 2 / 68

6- يُنظر: التعليقة: 2 / 197

وللزمخشري رأيان في تلك المسألة وافق في أحدهما سيبويه، جاء ذلك تعقيبًا على قولَه تعالى: «لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ الله رَبَّ الْعَالَمِينَ»(1)، فقال: ((فإن قلت: لَم جاء الشرط بلفظ الفعل والجزاء بلفظ اسم الفاعل وهو قوله: (لَئِنْ بَسَطْتَ...) (ما أَنَا بِباسِطٍ)؟ قلت: ليفيد أنَّه لا يفعل ما يكتسب به هذا الوصف الشنيع))(2).

فالزمخشري على وفق هذا النص أجاز وقوع (ما أنا بباسط) جوابًا للشرط على الرغم من تقدّم القسم عليه، وأيَّد مذهبَ سيبويه أيضًا ابنُ يعيش(3)، وابن عصفور(4)، وأبو حيان الاندلسي(5)، وآخرون(6).

على أنَّ ما قرَّره أغلب النحويين تخرقه الكثير من الشواهد الشعرية التي جاء فيها إعطاء الجواب للشرط بالرغم من تقدّم القسم عليه إنْ لم يتقدَّم ذو خبر، منها قول الأعشى (ميمون بن قيس)(7): [من البسيط] لئنْ مُنِيتَ بِنا عن غِبِّ معركةٍ *** لا تُلفِنا عن دماءِ القوم ننتفلُ فجاء الفعل (تلفِنا) مجزومًا؛ لأنَّه جوابٌ للشرط مع تقدّم القسم عليه، ومثله

1- سورة المائدة الآية: 28

2- الكشاف: 1 / 625 - 626، ويُنظر: توضيح المقاصد: 3 / 1290

3- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 9 / 22

4- يُنظر: المقرب: 1 / 208

5- يُنظر: البحر المحيط: 4 / 229 - 230

6- يُنظر: المساعد: 3 / 176، وحاشية الصبان: 1 / 174، وحاشية الخضري: 2 / 126

7- يُنظر: معاني القرآن (الفراء): 1 / 68، والصحاح: 5 / 1833 (نفل) ولسان العرب: 11 / 672 (نفل)، وخزانة الأدب: 11 / 358، والبيت في ديوانه: 63 وفيه: (لم تلفنا) بدل (لا تلفنا)، وما أثبتُه هو الأشيع عند علماء العربية

أيضًا قول القاسم بن مَعْنٍ (عن العرب)(1): [من الطويل] حَلَفْتُ له إنْ تُدْلِجِ اللَّيْلَ لا يَزَلْ *** أَمَامكَ بيتٌ مِنْ بُيوتِي سائِرُ فجزمَ الشاعرُ الفعلَ (يزل)؛ لأنَّه وقع جوابًا لفعل الشرط (تدلج) على الرغم من تقدّم فعل القسم (حلفت) عليه.

وكان الفرّاء استشهدَ بعدد من النصوص القرآنية وقرر استنادًا لها جواز إعطاء الجواب للشرط وإنْ تقدَّم القسم عليه حاملاً جوابَ الشرط على جواب القسم بسبب الحرف الذي يسبق الجواب، فقال: ((لام اليمين؛ كان موضعها في آخر الكلام، فلمّا صارت في أوله صارت كاليمين، فلُقيت بما يُلْقَى به اليمين، وإنْ أظهرت الفعل بعدها على «يفعل» جاز ذلك وجزمته؛ فقلت: لئن تقم لا يقم إليك))(2)، وقد احتجّ الفراء بشواهد أُخر على إعطاء الجواب للشرط مع تقدّم القسم(3)، وقد نقل رأيَّ الفراء هذا قسمٌ من النحويين(4).

وقد علَّل الفراء إجازته تلك بأنْ جعلَ الفعلَ المجزوم في جواب الشرط على إرادة توهّم وجود حرف (اللام)، ولولا تصورُه وجود الحرف السابق للفعل المجزوم لكان الفعل هذا مرفوعًا جوابًا للقسم؛ لأنه ممّن يوافق مذهب الجمهور في جعْل الجواب للقسم، لكنّه ليس على سبيل الوجوب، فهو يرى أنَّه إذا تقدَّم

1- يُنظر: معاني القرآن (الفراء): 1 / 68 - 69، وخزانة الأدب: 11 / 332، وهو بلا نسبة فيهما. ((الدلج: سير الليل)) معجم مقاييس اللغة: 2 / 294 (دلج)

2- معاني القرآن (الفراء): 1 / 66، ويُنظر: خزانة الأدب: 11 / 330

3- نظر: معاني القرآن (الفراء): 1 / 67 - 69

4- يُنظر: توضيح المقاصد: 3 / 1290، وخزانة الأدب: 11 / 341، وحاشية الخضري: 2 / 126، والمدارس النحوية، (شوقي ضيف): 215

القسم عند اجتماعه مع الشـرط صار الجواب للقسم فيُفَع، ويُترك جواب الشـرط اسـتغناءً بجواب القسم، على أنْ يكون فعل الشـرط بصيغة الماضي(1).

وتابع الفراءَ في إجازته وقوع الجواب للشـرط وإن تقدَّم القسم عليه عددٌ من النحويين منهم ابن مالك الذي قال: ((وإن أخر الشـرط استُغني في أكثر الكلاـم عن جوابه بجواب القسم كقوله تعـالى: «وَأَقْسَـمُوا بِـالله جَهْـدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُن»، ولا يمتنع الاسـتغناء بجواب الشرط مع تأخّره))(2)، واتفق معه الشارحُ ابنُ عقيل فحمل المسألـة على القلة(3)، وإلى هذا ذهب الشاطبي في شـرحه(4)، إلا أنّه حمل المسألة على الضرورة كما سيتبين.

وقد ردّ ابنُ عصـفور هذا متمسكًا بِما عليه الجمهور من إعطاء الجواب للقسم، فرأى أنَّ بعض الافعال لا يُراد بها القسم والإنشاء بل يُراد منها الإخبـار، ولـذا جَعـل الجـواب للشـرط، فقـال: ((فبُنِيَ الجـواب فيـه على الشـرط؛ لأـنَّ «حلفت» لم تُضَـمَّن معنى القسم، بـل هي خـبر محض))(5).

ولا أدري أ مقصـد ابن عصـفور من هـذا أنَّ الفعل (حلفت) مفرّغًا من دلالـة القسم في هذا البيت أم في كلِّ ما ورد فيه؟ لأنّ الثابت في لغة العرب أنَّ الفعل (حلف) ((أصله اليمين الذي يأخذ بعضهم من بعض بها العهد، ثمّ عبّر به عن

1- ينظر: معاني القرآن (الفراء): 1 / 65، والجملة الشرطية: 256

2- شرح الكافية الشافية: 2 / 889، ويُنظر: ارتشاف الضرب: 4 / 1783، والنص القرآني من سورة النور، من الآية: 53

3- يُنظر: شرح ابن عقيل: 4 / 45

4- يُنظر: المقاصد الشافية: 6 / 174

5- المقرب: 1 / 208، ويُنظر: خزانة الأدب: 11 / 342

كلِّ يمين))(1)، فهو فعلٌ صريح في القسم(2)، ولهذا لا أرى وجهًا من الصحة لما ذهب إليه ابن عصفور ههنا.

وقد حمل نحويون آخرون تلك المسألة على الضرورة الشعرية، منهم ابنُ مالك في أحد آرائه، إذ قال: ((وقد يُستغنى بجواب الشرط المتأخِّر عن جواب القسم المتقدِّم ولا يكون ذلك الا ضرورة))(3)، وأخذ به الرضي(4)، واختاره الشاطبي(5)، ونسبه الخضري إلى جمهور النحويين(6)، و عزاه خالد الأزهري إلى عموم البصريين(7).

ويبدو أنَّ الأرجح مما تقدَّم هو الجواز مطلقًا وهو مذهب الفرّاء ومتابعيه؛ إذ المسألة ليست مقتصرة على الشعر بل هي واردة في النثر والشعر(8)، ومما يعضُد هذا الوجه أن النحويين قد رجَّحوا أن يكون الجواب للشرط دون القسم إن تقدَّم ذو خبر(9)، لذا فالأولى الاستغناء بجواب الشرط مطلقًا ((لأنَّ تقدير سقوطه مخلٌ بمعنى الجملة التي هو منها وتقدير سقوط القسم غير مخل؛ لأنَّه مسوق

1- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تح: صفوان عدنان: 252 (حلف)

2- يُنظر: تمهيد القواعد: 6 / 3070

3- شرح عمدة الحافظ: 1 / 367

4- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 457

5- يُنظر: المقاصد الشافية: 6 / 175

6- يُنظر:حاشية الخضري: 2 / 126

7- يُنظر: شرح التصريح: 2 / 414

8- ينظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة: 390

9- يُنظر: الكتاب: 3 / 84، وشرح الرضي على الكافية: 4 / 459، وحاشية الخضري: 2 / 126، ومعاني النحو: 4 / 100

لمجرد التوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغ))(1)، وهذا ما أكَّده الدكتور إبراهيم السامرائي أيضًا(2).

وقد وردت أمثلة لهذه المسألة في الكلام العلَوي المبارَك في أكثر من موطن، من ذلك قوله (عليه السلام) في مقتل الخليفة عثمان بن عفّان: ((فَلَئِنْ كُنْتُ شَرِيكَهُمْ فِيهِ فَإِنَّ لَهُمْ لَنَصِيبَهُمْ مِنْهُ، وَلَئِنْ كَانُوا وَلُوهُ دُوني، فَمَا التَّبِعَةُ إِلاَّ عِنْدَهُمْ))(3).

في الشاهد العَلَوي موضعان اقترن الرط فيها بالقسم، الأول قوله: (لئن كنت)، ف (اللام) موطِّئة للقسم، وبحسب ما يرى أغلب النحويين فإنّ الجواب يجب أنْ يكون للقسم، لكن الإمام جعل الجواب للشرط بدليل أنّه مقترن ب (الفاء) وهي مما تلزم في مثل هذا الموضع؛ إذ هو مؤكَّد ب (إنَّ)، والموضع الثاني مثله وهو (وَلَئِنْ كَانُوا وَلُوهُ)، فقد اقترن جوابه ب (الفاء) أيضًا؛ لأنّه منفي ب (ما)، وهي مما يُجاب بها الرط لا القسم، وقد جاء الفعل بعد أداة الشرط في كلا الموضعين ماضيًا لفظًا ومعنًى، وهذا ما يؤكده النحويون، فقد قرّروا أنْ يكون فعل الشرط بصيغة الماضي عند اجتماع الشرط والقسم(4)، وإنما جعل الإمام (عليه السلام) التركيب قائماً على الشرط؛ لأنه يريد بيان براءته من مقتل الخليفة عثمان بأُسلوب جَدَلي

1- شرح الكافية الشافية: 2 / 888، ويُنظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 458

2- ينظر:التطور اللغوي التاريخي: 140

3- نهج البلاغة: 60، الرواية المنقولة بإثبات اللام الموطئة بالقسم في (لئن كنت شريكهم) و (ولئن كانوا وله) هي الأشيع والأشهر تداولًا بين شروح النهج وانفرد ابن أبي الحديد بعدم إيرادها، ولهذا اتبعتُ الرواية الأشهر التي أوردها عدد من شراح النهج، ينظر: منهاج البراعة (الراوندي): 1 / 182، وحدائق الحقائق: 1 / 220، وشرح (البحراني): 1 / 332، وبهج الصباغة: 9 / 358، ومنهاج البراعة (الخوئي): 3 / 307، وفي ظلال نهج البلاغة: 1 / 160، وتوضيح نهج البلاغة: 1 / 27، وشرح (الموسوي): 1 / 187، نهج البلاغة (الصالح): 63

4- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 457، وارتشاف الضرب: 4 / 1783

قائم على سَرْد الحجج العقلية، الهدف من هذا وضع ضابطة لكلِّ فعل مشابه، وهو الأسلوب نفسه الذي يستعمله القرآن الكريم في سوق الأدلة والبراهين العقلية، فالحادثة التي يشير إليها الإمام لا تخرج عن احتمالين لا ثالث لهما؛ إما أنْ يكون دخولهم في مقتل عثمان بالشركة وإما أنْ يكون بالاستقلال، وعلى كلا الفرضين فالإمام بريء وليس لهم أنْ يطالبوه بدم عثمان، أما على الاحتمال الأول فهم لم يقولوا بأنهم شركاء؛ لأنَّ ذلك يستلزم تسليم أنفسهم إلى أولياء المقتول، ولمّا لم يكن ذلك انتفى الجواب بانتفاء شرطه، وبقي احتمال واحد وهو مباشرتهم هم بالقتل، ولهذا يتعيّن عليهم أنْ يخصّوا أنفسهم بالمطالبة لا الإمام (عليه السلام)، وأنْ يتحمَّلوا كلَّ الآثار المترتبة على ما قاموا به(1).

اتّضح مما تقدَّم أنّ عرض الحادثة وما فيها من إشكالات واحتمالات يتطلّب عرضها بأُسلوبٍ قائمٍ على التعليق الشرطي. فكلُّ احتمال يتطلب بيان عاقبته ومصيره ونتيجته، وهذا ما حدث، إلا أنَّ الإمام ابتدأ التركيب بالقسَم وهو توكيد؛ لأنَّه (عليه السلام) كان في معرض اتهام، والتوكيد إنما يُراعي حال المخاطَب كما معلوم، وبهذا يكون التركيب الشرطي كلُّه مؤكَّدًا بالقسم(2)، وهو وجهٌ يبعدنا من الخوض في خلاف النحويين يعضُد ذلك ما ورد من شواهد فصيحة.

ومما يلفت النظر في تعبير الإمام أنَّ فيه تقابلًا دلاليًا رائعًا بن أُسلوبي الشرط والقسم إذ ابتدأ التركيب بالتوكيد والشرط وختمه بالشرط المؤكَّد أيضًا، فابتُدئ الموضع الأول ب (لئن) وهو شرط مؤكَّد بالقسَم، وأُجيبَ بالشرط المؤكَّد ب (أنَّ)، و (اللام)، وأما الموضع الثاني فابتدأه ب (لئن) أيضًا وختمه بأُسلوب القصر (ما)، و

1- يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): 3 / 310، وشرح (الموسوي): 1 / 189

2- يُنظر: الجملة الشرطية: 454، و 475

(إلا) وهو مما يفيد التوكيد أيضًا، في إشارة إلى وثاقة رأيه (عليه السلام) وكذبهم.

ومن الشواهد العلَوية أيضًا قوله (عليه السلام) في توبيخ أصحابه: ((وَلَئِنْ أَمْهَلَ اَللَّهُ اَلظَّالِمَ فَلَنْ يَفُوتَ أَخْذُهُ وَ هُوَ لَهُ بِالْمِرْصَادِ))(1).

الإمام في معرض التهديد لأهل الشام بأنَّ الله تعالى سيأخذهم وأنه سبحانه لهم بالمرصاد، ولذا لا يتصوَّر أحد أنَّ الله سبحانه يُمهلهم إلى أجل غير محدَّد(2)، فالتعليق الشرطي قائم بين ركنَي التركيب المصدَّر بالتوكيد والمختتَم به أيضًا، فجملة الشرط (لئن أمهل) وجوابه (فلن يفوت) المقترن ب (الفاء).

ومثله قوله (عليه السلام) في بيان شجاعته: ((والله لَوْ تَظَاهَرَتِ اَلْعَرَبُ عَلَى قِتَالِ لَمَا وَلَّيْتُ عَنْهَا))(3).

ومثله قوله (عليه السلام) في حضِّ أصحابه على القتال: ((وَايْمُ الله لَئِنْ فَرَرْتُمْ مِنْ سَيْفِ اَلْعَاجِلَةِ لاَ تَسْلَمُونَ مِنْ سَيْفِ اَلآخِرَةِ))(4).

واستنادًا إلى كلّ ما تقدم نخلص إلى نتيجة مفادها أنّ هذا الأُسلوب عربي فصيح وارد في الكلام العربي شعرِه ونثره كثيرًا لا قليلاً، لهذ يجب تعديل القاعدة بالآتي: يجوز – عند اقتران القسم بالشرط – وقوع الجواب للشرط في السَّعة والاختيار خلافًا لمن منعه أو وسمه بالضرورة الشعرية لورود ذلك في نهج البلاغة.

1- نهج البلاغة: 184، وينظر: شرح (المعتزلي): 7 / 70، وينظر: أسلوب القسم في نهج البلاغة (عرض وإحصاء)، م. م. فلاح رسول حسين، بحث منشور في مجلة أهل البيت (عليهم السلام) العدد الثامن، حزيزان 2009 م: 230

2- ينظر: شرح (البحراني): 2 / 404، وتوضيح نهج البلاغة: 2 / 110

3- نهج البلاغة: 556، وينظر: شرح (المعتزلي): 16 / 289، وينظر: أسلوب القسم في نهج البلاغة: 230

4- نهج البلاغة: 238، وينظر: شرح (المعتزلي): 8 / 5

المسألة الرابعة: جواز ثبوت (ميم) (فم) عند الإضافة:

ذهب النحويون إلى أنَّ الأصل في الإعراب هو الحركات والسكون فالضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكرة للجر، والسكون للجزم(1)، إلا أنَّه يُعدل عن هذا الأصل في عدد من الأبواب النحوية فتُعرب حينئذٍ بالحروف من ذلك الأسماء الستة، فتُعرب بالحروف؛ ب (الواو)، أو (الألف)، أو (الياء) نيابة عن الحركات بشروط عامة(2)، وشرطين خاصين في (ذو)، و (فو)(3).

وقد علَّل النحويون خروج تلك الأسماء عن الأصل في الإعراب بعلل مختلفة، منها أنَّ إعرابها بالحروف جاء تمهيدًا لإعراب المثنى والجمع، وكانت الأَولى بذلك؛ لأنها لا تنفك عن الإضافة، قال ابن الورّاق (ت: 381 ه): ((جعلوا هذه الأسماء مختلفة الأواخر، توطئة لما يأتي من التثنية والجمع، وصارت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها؛ لأنها أسماء لا تنفك من إضافة المعنى، والإضافة فرع على الأصل، كما أنَّ التثنية والجمع فرع على الواحد))(4)، وقد تبعَهُ في هذا قسمٌ من النحويين(5).

ولعلَّ الاحتكام إلى قضية الأصل والفرع أقرب إلى الفلسفة منها إلى اللغة، فما أدرانا أنَّ العرب قد نطقوا بالمفرد أولًا ثم أرادوا به تمهيدًا للتثنية والجمع؟ ألم تنطق العرب بألفاظ مثنى ولا مفرد لها؟ لذا يبدو لي أنَّ الأقرب إلى الواقع اللغوي

1- يُنظر: علل النحو: 142، واللباب في علل البناء والإعراب: 1 / 54، وهمع الهوامع: 1 / 78 - 79

2- يُنظر: ارتشاف للضرب: 2 / 841، وتوضيح المقاصد: 1 / 323، شرح ابن عقيل: 1 / 53

3- يُنظر: شرح ابن عقيل: 1 / 45 و 48، وشرح الُأشموني: 1 / 49، والنحو الوافي: 1 / 109

4- علل النحو: 150

5- يُنظر: كتاب اسرار العربية: 43، وشرح المفصل (ابن يعيش): 1 / 52، وشرح الُأشموني: 1 / 52

أنَّ هذه الأسماء تُستعمَل مضافةً كثيرًا لهذا أُعرِبَتْ بالحروف، وهذا ما أكده ابن بابشاذ قائلاً: ((أعربت بالحروف وهي على هذه الحالة أعني إذا كانت مضافة؛ لأنها أسماء حُذِفتْ لاماتها، وضَمنتْ معنى الإضافة، فجُعلَ إعرابها بالحروف كالعوض من حَذفٍ لاماتها))(1).

إنَّ جزءًا من تلك التعليلات صحيح، ذلك ما يخص كثرة إضافة تلك الأسماء استنادًا إلى ما أجريتُه من إحصاء لمواضع (فو) في الحديث النبوي وفي كلام الإمام علي (عليه السلام) خاصة وكلام أهل البيت (عليهم السلام) عامة تبيّن منه كثرة الشواهد التي ورد فيها (فو) مضافًا، إلا أنه مع تلك الإضافة أُعربَ بالحركات، ولم يُعرَبْ بالحروف كما قيل، إلا في بعض الشواهد التي أُضيفَ فيها (فو) إلى الضمير، فالتعليل تنقصه الدِّقة ويفتقر إلى الاطّراد كما سيأتي.

وأمّا الحديث عن (فو) خاصة فإنَّ النحويين قد اشترطوا لإعرابه بالحروف خلوَّه من (الميم) المبدَلة من (الواو) وجوبًا؛ لأن أصلَه (فوه)، والجمع (أفواه)، فهو في غير الإضافة (فم)، نقول: هذا فمُ، فتظهر الحركات الإعرابية على آخره؛ لأنه يشبه الأسماء المفردة في ذلك، قال سيبويه ((وأمَّا «فم» فقد ذهب من أصله حرفان، لأنه كان أصله «فوهٌ»، فأبدلوا «الميم» مكان «الواو»، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم))(2). وإبدال «الواو» «ميماً» قليل(3)، وتعليل هذا الإبدال أنَّ الاسم لا يصلح أنْ يبقى على حرفٍ واحدٍ أحدهما حرف لين؛ لأنَّ حرف اللين هذا سيسقط من الكلمة إنْ تحركتْ في الإعراب وحُذفتْ بالتنوين، فلهذا كان الإبدال واجبًا

1- شرح المقدمة المحسبة: 1 / 119

2- الكتاب: 3 / 365

3- يُنظر: المصدر نفسه: 4 / 240

ههنا(1)، وقد اختِيرتْ (الميم) هنا؛ لأنّها هي و (الواو) من مخرجٍ واحد(2)، وإن كان ثمة خلاف بين علماء العربية في اشتراط اتحاد المخرج عند الإبدال(3).

فالذي جرى في (فم) ((بمنزلة تثقيل «لو» ليشبه الأسماء فإذا سمَّيتَه بهذا فشبِّهْهُ بالأسماء كما شبَّهتْ العرب ولو لم يكونوا قالوا: فمٌ لقلت: فوهٌ لأنَّه من «الهاء» قالوا: أفواهٌ كما قالوا: سَوط وأسواط))(4)، وقد فسرَّ ابن جني معنى هذا التثقيل بقوله: ((أصل ذلك أنَّهم ثقَّلوا «الميم» في الوقف؛ فقالوا: هذا فمّ، كما يقولون: هذا خالدّ، وهو يجعلّ، ثم إنهم أجروا الوصل مجرى الوقف، فقالوا:

هذا فمٌّ، ورأيت فمًّا، كما أَجروا الوصل مجرى الوقف فيما حكاه سيبويه عنهم من قولهم ثلاثة أربعه))(5).

ويبدو واضحًا مما تقدَّم أثرُ الصوت في الدرس النحوي، فعدم قدرة (الواو) – بعد تحوّلها إلى صوت «الألف» وهو صائت طويل – على إظهار حركات الإعراب أفضى إلى إبدالها «ميمًا» فهي صامت له القدرة على استيعاب الصوائت القصيرة وهي (الضمة والفتحة والكسرة).

وأما في حالة الإضافة فيعود ما أُبدِلَ إلى أصله وهو (الواو)، فيقال: هذا فو زيد؛ لأنَّ الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها(6)، وقد ثبتت (الميم) في الإضافة،

1- يُنظر: المقتضب: 3 / 158، واللباب في علل البناء والإعراب: 1 / 88، والنحو الوافي: 4 / 790 – 791

2- يُنظر: المقتضب: 3 / 158

3- يُنظر: سر صناعة الإعراب: 1 / 180، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب، البطليوسي، تح: مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد: 2 / 253، والمخصص، ابن سيده، تح: خليل ابراهيم جفال: 1 / 121

4- الكتاب: 3 / 264، ويُنظر: المحكم والمحيط الاعظم: 4 / 434 (فوه)

5- سر صناعة الإعراب: 1 / 416

6- يُنظر: علل النحو: 231، وشرح التصريح: 2 / 742، وهمع الهوامع: 2 / 534

فنقول: هَذا فمُكَ ورأيتُ فَمَكَ وفي فمِكَ(1)، أي: إنَّ في (فم) عند إضافته لغتين إحداهما: بثبوت (الميم) وتُعرَبُ بالحركات وبحسب عدد من النحويين أنَّها قليلة – وليس بصحيحٍ؛ فهي الأكثر كما سيرد فيما أحصيت – والأُخرى: بإبدال (الميم) (واوًا) وهي الأكثر(2).

وقد رآى أبو علي الفارسي أن ثبوت (الميم) في الإضافة من ضرائر الشعر، إذ أورد قول رؤبة بن العجاج(3): [من الرجز] كالحوتِ لا يَرْويهِ شيءٌ يلهمّه *** يُصبح ضمآن وفي البَحرِ فَمّه ثم أبدى رأيّه فيه قائلاً: ((قد اضطر الشاعر فابدل من «العين» في «فم» «الميم» في الإضافة))(4)، وقد وافقه على هذا عددٌ من النحويين، منهم الحيدرة اليمني (ت: 592 ه)(5)، وابن عصفور(6)، وعزاه السيوطي إلى المغاربة(7).

إنَّ الاحتكام إلى الحديث النبوي الشريف في تعديل الظواهر النحوية لهو سبيل حسن وطريق سديد يحلُّ كثيرًا من مشكل العربية، ويسهم في التخلص من كثير من الوهم الذي وقع فيه بعض علماء العربية بسبب نقص استقرائهم، فالحديث النبوي نصٌّ عربي فصيح، ودليل وافٍ من أدّلة العربية في الاحتجاج، ومن هذا فقد

1- يُنظر: الكتاب: 3 / 412، والأُصول في النحو: 3 / 273

2- يُنظر: الأُصول في النحو: 3 / 273، وشرح الأُشموني: 1 / 53، والنحو الوافي: 4 / 790 – 791

3- مجموعة أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد الروسي: 159

4- البغدايات: 156، ويُنظر: الاستقراء الناقص: 60

5- يُنظر: كشف المشكل في النحو، تح: د. هادي عطية مطر: 1 / 181

6- يُنظر: المقرب: 1 / 216

7- يُنظر: همع الهوامع: 1 / 143

استند إليه عدد من النحويين في تصويب ما وهم به الفارسي، فلفظة (فم) التي قصر إضافتها على الشعر قد وردت في قول النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه و آله وسلم): ((كلُّ عملِ ابنِ آدم له إلا الصوم، فإنَّه لي وأنا أجزي به، ولخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك))(1)؛ لذا قد جوَّز عدد من النحويين ثبوت (ميم) (فم) عند الإضافة في السَّعة والاختيار، منهم ابن مالك الذي قال: ((وزعم الفارسي أنَّ قوله: «يصبح ظمآن وفي البحر فمه «من الضرورات بناءً على أنَّ «الميم» حقها ألّا تثبتَ في غير الشعر، وهذا من تحكماته العارية من الدليل، والصحيح أنَّ ذلك جائز في النظم والنثر))(2)، لكن ابن مالك عدَّه نمطًا قليلاً في العربية(3)، واصفًا أبا علي الفارسي بقلّة العلم(4)، وقد أيّد ابنَ مالك في جواز ثبوت (ميم) عند الإضافة في السعة والاختيار عددٌ من علماء العربية، منهم أبو حيان(5)، والمرادي(6)، وابن عقيل(7)، والسلسيلي(8)، والدماميني(9)، والأُشموني(10)، والأزهري(11)، والسيوطي(12)،

1- صحيح البخاري: 7 / 164 (5927)، وينظر: بحار الأنوار: 93 / 258، والخلوف: تغير رائحة الفم، يُنظر: لسان العرب: 9 / 93 (خلف)

2- شرح التسهيل (ابن مالك): 1 / 49

3- يُنظر: شرح عمدة الحافظ: 1 / 516

4- يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 3 / 285

5- يُنظر: ارتشاف الضرب: 2 / 841

6- يُنظر: توضيح المقاصد: 1 / 321 - 322

7- يُنظر: المساعد: 1 / 30

8- يُنظر:شفاء العليل: 1 / 123

9- يُنظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تح: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى: 1 / 158

10- يُنظر: شرح الأُشموني: 1 / 53

11- يُنظر: شرح التصريح: 1 / 60

12- يُنظر: همع الهوامع: 1 / 143

والدكتور محمود فجال من المحدثين(1).

إنَّ ترجيح ما رآه ابنُ مالك ومؤيدوه تعضُده كثرة الشواهد الحديثية الواردة في هذا الباب، فهي ليست قليلة كما حكمَ عليها ابنُ مالك نفسُه؛ إذ قد وردت في أكثر من موطن من ذلك قوله (صلى الله عليه و آله وسلم): ((إنك لن تُنفقَ نفقةً تبتغي بها وجه الله إلا أُجِرْتَ عليها، حتى ما تجعل في فم امرأتك))(2)، وقوله (صلى الله عليه و آله وسلم): ((اخْنِثْ فَمَ الْإِدَاوَةِ ثمَّ شَرِبَ مِنْ فِيهَا))(3).

ومن شواهد تلك المسألة في الكلام العلَوي المبارك قوله (عليه السلام) في بيان زهده:

((وإنَّ دُنْيَاكُمْ عِنْدِي لأهون مِنْ وَرَقَة فِي فَمِ جَرَادَة تَقْضَمُهَا))(4).

كلامه (عليه السلام) في بيان زهده في هذه الدنيا الدنيّة التي طلَّقها ثلاثًا؛ ومن أجل هذا أضافها (عليه السلام) إلى المخاطَبين في إيحاء منه إلى تمسّكهم بها، لكنَّها عنده لا تساوي ورقة في فم جرادة تقضمها، وفي هذا منتهى الزُّهد وأقضى غايات الحرص لمن يحكم الامة ويدير شؤونها(5). وقوله: (فم جرادة) إشارة إلى حقارة الدنيا عنده (عليه السلام)، وقد يكون إثبات (الميم) هنا وعدم استعمال (في) إنما جاء لبعدين أولها صوتي يهدف إلى التخلّص من الثقل الحاصل من التضعيف فيما لو

1- يُنظر: الحديث النبوي في النحو العربي: 155

2- صحيح البخاري: 1 / 20 (56)

3- سنن أبي داوود: 3 / 337 (3721)، واخنث فم الأدواة مأخوذ من قولهم: ((خنثت السقاء، إذا كسرت فمه إلى خارج فشربت منه)). معجم مقاييس اللغة: 2 / 222 (خنث). وله نظائر أُخرى: مسند أحمد 21 / 210 (13586)، والأدب المفرد بالتعليقات، البخاري، تح: سمير بن أمين الزهري: 522 (591)، والمعجم الكبير، الطبراني، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي: 8 / 220 (7876)

4- نهج البلاغة: 460، وينظر: شرح (المعتزلي): 11 / 246

5- يُنظر: شرح (الموسوي): 4 / 54

قيل: (... ورقة في فيّ جرادة)؛ لأنَّ العرب ((يستثقلون في كلامهم التضعيف))(1)، والسبب في هذا التضعيف هو أنَّ الكلمة ثنائية وثانيها حرف لين، لهذا يُضاعَف حرف اللين هذا، فيقال في (لوْ): لوٌّ، وفي (في): فيٌّ(2)، أما إذا أُريدَ التخلص من تلك الكراهة وقعنا في توالي المقاطع المتماثلة الذي تكرهه العربية أيضًا، هذا فضلاً عن أنَّ تخفيف (الياء) قد يتسبَّب في إسقاطها لالتقاء الساكنين، وهذا بدوره يؤدي إلى البعد الآخر المتمثل في اللَّبس والغموض في التركيب، ولعل هذا يفسِّر قلة استعمال هذا النمط مقابل استعمال (في فم)؛ لأن العربية موضوعة للإفهام، وهذا ما عليه نصُّ الإمام (عليه السلام).

وممّا يؤكِّد ما ذهبتُ إليه أنّ هذا الاستعمال هو الشائع في مرويات أهل البيت (عليهم السلام) كثيرًا، من ذلك قول الإمام الباقر (عليه السلام): ((إنّما مَثل الحاجة إلى من أصاب ماله حديثًا كمثل الدرهم في فم الأفعى أنت إليه مُحوِج وأنت منها على خطر))(3)، وقول الإمام الصادق (عليه السلام): ((تُدخِل يدَك في فمِ التنّين إلى المرفق خيرٌ لكَ من طلب الحوائج إلى مَن لم يكنْ ثمّ كان))(4).

نخلص مما تقدَّم إلى أنَّ ثبوت (ميم) (فم) جائزٌ في السَّعة والاختيار وليس مقتصرًا على لغة الشعر كما ذهب الفارسي ومن تبعه، هذا فضلاً عن أنَّ تلك الإضافة ليست قليلة، فالشواهد كما اتضح كثيرة؛ لهذا لا يمكن قبول التعليل الذي يذهب إلى أنها قد أُعرِبَت بالحروف بسبب إضافتها؛ لأن (الميم) قد ثبتت مع الإضافة إلى الظاهر خاصة، واستنادًا إلى كلِّ هذا يمكن إعادة صوغ القاعدة بالآتي:

1- الكتاب: 2 / 369

2- يُنظر: حاشية الصبان: 1 / 56، والنحو الوافي: 1 / 31

3- بحار الأنوار: 75 / 174

4- تحف العقول: 365

يجوز في السَّعـة والاختيار ثبوت (ميم) (فم) كثيرًا في السَّعـة والاختيار لورود ذلك في الشواهد النثرية الفصـيحة من نهج البلاغة فضـلاً عن السُّنة النبوية الشريفة.

المسألة الخامسة: جواز إضافة الصفة المشبهة المجردة إلى معمولها المشتمِل

على ضمير الموصوف:

الصـفة المشـبهة قسم من أقسام المشـتقات في العربية تُشتق غالبًا من الفعل اللازم لمن يقوم به؛ لذا هي تدلُّ على الثبوت والدوام(1)، ولمّا كانت مشبَّهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد كانت فرعًا عليه في العمل، والفروع تنحطُّ عن الأُصول(2).

أمّا عملُها فهي لا تعمل إلا فيما إذا كان المعمول من سـببها مُعرَّفًا ب (الألف)، و (اللام) أو كان نكرةً(3)، بشروط عمل اسم الفاعل نفسها من الاعتماد على النفي، أو الاستفهام(4).

وللصـفة المُشَبَّهَة حالتـان إمـا أنْ تكون مقترنـةً ب (الألف)، و (اللام(أو مجردةً منهما(5)، وعلى كلا ـ التقـديرين فـإنَّ إعراب معمولها له ((ثلاث حالات: الرفع على الفَاعِليـة، وقال الفارسـي: أو على الإبـدال من ضـمير مسـتتر الصِّفة، والخفض بالإضافة، والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفةً، وعلى التمييز إن كان

1- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 6 / 81، وشرح الرضي على الكافية: 3 / 431

2- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 6 / 82، وشرح التصريح: 2 / 45

3- يُنظر: الكتاب: 1 / 194، والمقتضب: 4 / 164، والبغداديات: 132

4- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 6 / 79

5- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 3 / 435، وشرح ابن عقيل: 3 / 143 - 144

نكرةً))(1). على أنَّ صورَ هـذا المعمول كثيرةٌ جـدًا يصـعب الإحاطة بها، فقد أوصـلها بعض النحويين إلى أربعة عشـر ألفًا ومائتين وسـت وخمسين صورة(2)، وفيها من الصور الحسنة، والقبيحة، والممتَنِعَة.

ومن تلك الصور إضافة الصـفة المشـبهة المجرَّدة من (الألف)، و (اللام) إلى معمولها المشتمل على ضمير الموصوف، نحو: مررتُ بامرأة حسنةٍ وجهِها، وهو وجهٌ قد اختلف النحويون فيه على مذاهبَ وآراء.

فقـد ذهب فريق من النحويين إلى أنه لم يرد في منثور العرب وإنما بابه الشـعر من ذلك قول الشـماخ بن ضـرار الذبياني(3): [من الطويل]
أقامتْ على رَبْعَيهما جارتَا صـفًا *** كُمَيْتَا الأعالي جَوْنَتا مُصَّ طلاهُما فقـد عـدَّه سـيبويه وجهًا قبيحًا، فقال: ((وقـد جاء في الشـعر حسـنة وجهها، شـبَّهوه بحسـنة الوجه، وذلك رديء؛ لأنه ب «الهاء» معرفة كما كان ب «الألف» و «اللام»، وهو من سـبب الأول كما أنَّه من سببه ب «الألف»، و «للام»))(4).

وقد وافق سيبويه على هذا جمعٌ من العلماء منهم ابن السراج(5)، وأبو علي

1- أوضح المسالك: 3 / 222، ويُنظر: شرح التصريح: 2 / 52

2- يُنظر:شرح التصريح: 2 / 56

3- يُنظر: الكتـاب: 1 / 199، وخزانـة الأدب: 4 / 293، والبيت في ديوانه، تحقيق وشـرح: صـلاح الدين الهادي: 308، والصفا: الحجر الاملس ينظر: معجم مقاييس اللغـة: 3 / 292 (صـفو)، كميتا، من الكمتـة وهي الحمرة الشديدة المائلة الى السواد. ينظر: معجم مقاييس اللغة: 5 / 137 (كمت)

4- الكتاب: 1 / 199

5- يُنظر: الُأصول في النحو: 3 / 475

الفارسي(1)، وأكَّده تلميذه ابن جني(2)، كما سار على ذلك كلٌّ من الأعلم(3)، والصّيْمري(4)، والزمخشري(5)، واختاره ابن يعيش(6)، وابن ابي الربيع(7).

ولما كان المعنى سبيلًا مهماً في فهم التوجيه النحوي كان لا بد من الوقوف بإيجاز على معنى بيت الشـماخ، ولعلَّ ما فسر به السيرافي يغني القول بـذلك، إذ قال: ((ومعنى «جارتا صـفا» الأثافي، و «الصـفا» هو الجبل، وإنما يُبنى في أصل الجبل في موضـعين ما يوضع عليه القدر ويكون الجبل هو الثالث، فالبناء في الموضـعين هما جارتا صـفا، وقوله: «كميتا الأعالي»، يعني أنَّ «الأعالي» من موضع الاثافي لم تَسْوَد؛ لأنَّ الدخان لم يصل إليها فهي على لون الجبل، وجعل ما علا من الجبل أعالي الجارتين، «وجونتا مصطلاهما» يعني مسودتا المصطلى، يعني الجارتين مسودتا المصطلى، وهو موضع الوقود))(8)، وعلى هذا يكون محل الشاهد فيه هو (((جونتا مصطلاهما» فجونتا مثنى، وهو بمنزلـة «حسـنتا « وقـد أضـيفتا إلى «مصـطلاهما «، ومصـطلاهما بمنزلـة «وجوههما» فكأنه قال:حسـنتا وجوههما، والضـمير الـذي في مصطلاهما يعود إلى «جارتا صفا»))(9).

1- يُنظر: البغداديات: 133

2- يُنظر: الخصائص: 2 / 420 - 421

3- يُنظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1 / 136

4- يُنظر:التبصرة والتذكرة: 1 / 234

5- يُنظر: المفصل: 231

6- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 6 / 86 - 87

7- يُنظر: البسيط في شرح جمل الزجّاجي: 2 / 1100

8- شرح كتاب سيبويه (السيرافي): 2 / 57، ويُنظر: خزانة الأدب: 4 / 296 - 297

9- شرح كتاب سيبويه (السيرافي): 2 / 57

ولبيان علّة وصف هذه الوجه من الإضافة بالقبح أو الرداءة لا بد من الوقوف على أصل المسألة، فالأصل في الصفة المشبّهة أنْ تعمل الرفع فيما هو سببها، على أنْ يشتمل هذا المعمول على ضميرٍ يعود على الموصوف. فأصلُ قولنا مثلاً: (مررت برجل حسن الوجه) هو (مررت برجل حسنٍ وجهُه)، فقد رَفعتْ الصفةُ (حسن) معمولَها (وجهه) وفيه ضميرٌ يعود على الصفة وهو (الهاء)، فعند حَذفِ هذا العائد للعِلم به يصيرُ في الصفة؛ لأنَّه لابد من اشتمال الصفة على رابط، والدليل على استكان هذا الضمير في الصفة هو تأنيث الصفة بسببه فنقول: مررت بامرأة حسن وجهها، ف (الحسن) وصف للوجه، والضمير (الهاء) في (الوجه) عائد إلى (المرأة)(1).

واستنادًا إلى ما تقدَّم فإن قيل: مررت بامرأة حسنة وجهها، عاد على المرأة ضميران أحدهما: ضمير الصفة (حسنة)، والآخر: الضمير في (وجهها) وهذا خطأ؛ لإضافة (حسنة) إلى (الوجه)، والشيء لا يُضاف إلى نفسه عند البصريين(2)، على أنَّ الرضي زاد على ذلك تعليلاً آخر، فرأى أنَّ الإضافة موضوعة من أجل التخفيف، فقبيح أنْ يجري التخفيف من وجه وهو حذف التنوين من الصفة ويُترَك الوجه الأهم وهو بقاء الضمير في معمول الصفة(3).

وقد ذهبت طائفة أُخرى من النحويين إلى منع هذه الاضافة مطلقًا في الشعر والنثر، وقد نُسِبَ القول بهذا الرأي إلى المبرد(4)، وهو ما اختاره الزجّاجي ناسبًا

1- يُنظر: البغداديات: 133 - 134، وشرح المفصل (ابن يعيش): 6 / 84

2- يُنظر: البغداديات: 133 - 134، وأمالي السهيلي: 116 - 117، وشرح الرضي على الكافية: 2 / 244

3- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 3 / 436

4- يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 3 / 96 - 99، وشرح الكافية الشافية: 2 / 1068، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: 2 / 1101

القول به إلى جميع النحويين(1)، وقد أجابوا عماّ استشهد به سيبويه بأنَّ الضمير في (مصطلاهما) ليس عائدًا على الموصوف، وانما هو عائد على سببه (الأعالي) وقد ثُني الضمير في (مصطلاهما)؛ لأنَّ (الأعالي) جمعٌ لفظًا مثنى معنًى(2)، وقد رُدَّ هذا التوجيه لفساد المعنى؛ لأنَّ معنى (كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما) اسودّت الجارتان واصطلى أعاليهما، وهذا لا يستقيم ودلالة البيت؛ لأن الأعالي لم تَسودّ لعدم وصول الدخان إليها(3).

ويبدو أنَّ السماع يقف بالضد من أقيسة النحويين، فقد وردت شواهد نحوية من النثر الفصيح كانت فيها إضافة الصفة المشبهة المجردة إلى معمولها المضاف واضحة لا يمكن تأويلها، من ذلك قول النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه و آله وسلم) في وصف الدجّال:

((أَلَا إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا حَذَّرَ الدَّجَّالَ أُمَّتَهُ، وَهُوَ أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُسْرَى))(4).

ومن شواهد هذه الإضافة في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) قوله في وصف النبي محمد (صلى الله عليه و آله وسلم): ((كانَ رَسُولُ الله (صلى الله عليه و آله وسلم) ضَخْمَ الْهَامَةِ، كَثِيرَ شَعَرِ الرَّأْسِ رَجِلا، أَبْيَضَ مُشْرَبًا حُمْرَةً، طَوِيلَ الْمَسْرُبَةِ، شَثْنَ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ، طَوِيلَ أَصَابِعِهَا))(5).

وقد نظر جمع من النحويين في هذه النصوص وسواها فقرّروا أنّ تلك

1- يُنظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: 2 / 1099 - 1100، وامالي السهيلي: 116 - 117

2- يُنظر: التبصرة والتذكرة: 1 / 235 - 236، وشرح التسهيل (ابن مالك): 3 / 99، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: 2 / 1100

3- يُنظر: خزانة الأدب: 4 / 297

4- مسند احمد: 36 / 258 (21929)

5- الأمالي، القالي، عُني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي: 2 / 69، وأمالي السهيلي: 117 - 118، وشرح التسهيل (ابن مالك): 3 / 95، وشرح الكافية الشافية: 2 / 1069. المسربة: شعر الصدر. ينظر: لسان العرب: 1 / 465 (سرب)

الإضافة واردة في السَّعة والاختيار، وهو المذهب الذي نُسب إلى الكوفيين(1)، واختاره السهيلي(2)، على أنَّ ابن مالك أجازه على ضعف مستندًا في ذلك إلى عدد من الشواهد النثرية(3)، معترضًا على مَن ذهب إلى تأويل بيت الشماخ على أنَّ (الأعالي) جمع في اللفظ مثنى في المعنى، فقال: ((وهذا صحيح في الاستعمال منافر للمعنى؛ لأنَّ «مصطلى الأثفية» أسفلها، فإضافته إلى «أعلاها» بمنزلة إضافة «أسفل» إليه، وأسفل الشيء لا يُضاف إلى أعلاه، ولا أعلاه إلى أسفله، بل يُضافان إلى ما هما له من أسفل وأعلى))(4). هذا فضلاً عن أنَّ حمل التثنية على الجمع فيه بُعد؛ والمعروف حمل الجمع على التثنية(5)، ثم إنَّ في هذا التأويل رجوعًا إلى ما انصرِف عنه، والعرب لا ترتضي هذا(6).

أما ادّعاء كون الإضافة تفضي إلى إضافة الشيء إلى نفسِه وهو مما يمنعه النحويون فقد تكفَّل الرضي بالردِّ عليه قائلاً: ((لما قصدوا إضافة الصفة إلى مرفوعها، فجعلوه في صورة المفعول، الذي هو أجنبي من ناصبه، ثم أضيفت إليه حتى لا يستنكر في الظاهر، وإن أراد أنه أُضيفَ «حسن» إلى «وجه» المضاف إلى ضمير راجع إلى صاحب (حسن) فكأنَّك أضفت (حسنا) إلى ضمير نفسه وذلك لا يجوز، فليس بشيء؛ لأن ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة أيضا، وقد قيل فيها:

1- يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 3 / 96، وشرح الكافية الشافية: 2 / 1069

2- يُنظر: أمالي السهيلي: 117 - 118 شرح التسهيل (ابن مالك): 3 / 95

3- يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 3 / 95

4- المصدر نفسه: 3 / 99

5- يُنظر: البغداديات: 140

6- يُنظر: الخصائص: 2 / 421 - 423، وخزانة الأدب: 4 / 299

واحد أمه، وعبد بطنه وصدر بلده وطبيب مصره، ونحو ذلك))(1)، ومما يعضد إضافة الشيء إلى نفسه أيضًا ورودها في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في أكثر من موضع(2).

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدم يترجَّح لديَّ مذهبُ من أجاز تلك الإضافة لورودها في أصح أدلّة السماع العربي من الحديث النبوي الشريف وكلام الإمام علي (عليه السلام)، ولهذا نخلص إلى تعديل القاعدة النحوية بالآتي: يجوز في السعة والاختيار إضافة الصفة المشبهة المجردة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف لورود السماع بذلك في نهج البلاغة فضلاً عن السنة النبوية الشريفة.

1- شرح الرضي على الكافية: 3 / 437

2- يُنظر: شرح (المعتزلي): 1 / 272، 6 / 47، 13 / 110

الباب الثالث ما لم يذكره أغلب النحويين وورد في كلام الإمام (عليه السلام)

اشارة

الفصل الأول: ما لم يَذكرْهُ أغلبُ النحويين في أُسلوبَي القسم والشرط الفصل الثاني: ما لم يَذكرْهُ أغلبُ النحويين في مسائلَ أُخر

توطئة:

من المعلوم لـدى الدارسـين أنّ علمـاء العربيـة الأوائل قـد قاموا بجهودٍ مهمـةٍ في اسـتقراء اللغـة بهـدف الحفاظ عليها من اللحن والخطإ، والوصول إلى وصف قواعدها، وتبويب مسائلها، غير أنَّ سَـعة العربية وامتدادها فضـلاً عن البواعث أو الأسباب التي رافقت موقف طائفة من النحويين من أدلّـة السـماع العربي فمنعوا الاحتجـاج ببعضـها، وضـعَّفوا الاستشـهاد ببعضٍ آخر، كـلُّ ذلـك أفضـى إلى إغفال جملـة من الاسـتعمالات العربيـة الفصـيحة التي حاول عـددٌ من متأخري النحويين تسـجليها أو اسـتدراكها على من تقدَّمهم من العلماء، وقد تغيب بعض التراكيب النحوية عن علماء العربية القدماء والمتأخرين معًا.

وموضوع هذا الباب هو رصد جملة من الأنماط النحوية التي لم يُشِر إليها النحويون أو أغلبهم فيما وضعوه من قواعد، إلا أنها قد وردتْ في كلام الإمام (عليه السـلام)، الأمر الذي ينبغي أنْ يُصار إلى تفريع قواعد جديدة اسـتنادًا إلى ذلك؛ لأنَّ أغلب القواعد يجب أنْ تسيرَ متَّسقةً مع الشواهد التي تستند إليها أو تؤيِّدها، قال ابن جني: ((واعلمْ أنَّك إذا أدَّاكَ القياس إلى شيءٍ ما ثم سمعتَ العرب قد نطقتْ فيه بشيءٍ آخر على قياس غيره فدعْ ما كنتَ عليه إلى ما هم عليه))(1)، على أنَّ (أكثر النحويين يسعَون في الغالب إلى ((تكميل الثغرات بالمنطق والقياس لا بمعاودة

1- الخصائص: 1 / 126

المشافهة))(1)، زيادةً على عـدم اسـتمرار تلك المشافهـة طوال مدة الدراسـة(2)، وهـذا سـببٌ من أَسـباب عـدم الاطِّلاع على الكثير من الاستعمالات العربية الفصيحة التي زخرتْ بها كتب التراث اللغوي ولاسيما تراث أئمة أهل البيت (عليهم السلام).

والاحتجـاج النحوي بكلامِ الفرد مـذهبٌ رآه ابن جني؛ فقـد أشار الى جواز الاحتكام إلى ما يَرد على لسان الفرد العربي الفصـيح في تقرير القواعد وبنائها وإنْ لـم يُسـمعْ هذا الكلام من غيره، هذا ما عقده في ((باب في الشـيء يُسـمعُ من العربي الفصيح، لا يُسمع من غيره))(3)، مستشـهدًا على ذلك بكثير من المسائل اللغويـة والنحوية التي وردتْ على لسان فُرادى من العرب منتهيًا في ضوء ذلك إلى الحكم بوجوب قبول تلك الاسـتعمالات والقياس عليها(4)، وإنْ كانتْ تلك الاسـتعمالاتُ مخالِفـةً لمِا عليه الجمهور، فالعِبرة بفصاحـة لسان العربي وقوة بيانه(5)، ولا أعلم أحدًا – مخالِفًا كان أم مؤالفًا – لديه شكٌ في فصاحة أمير المؤمنين (عليه السلام) وبلاغته، ولعلّ ما ذكره الجاحظ في قول الإمام (عليه السـلام): ((قيمه كلِّ امرئ ما يحسـنه))(6) وافٍ في بيـان ذلـك، إذ قال: ((فلو لـم نقف من هـذا الكتاب إلا على هـذه الكلمة لوجـدناها شافيةً كافيةً، ومجزئة مغنية، بل لوجدناها فاضـلة عن الكفاية، وغير مقصـرة عن الغاية))(7) وليس هذا بمسـتغرَب عمّن نهلَ من معين القرآن الكريم والسنة النبوية

1- البحث اللغوي عند العرب: 54

2- يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها

3- الخصائص: 2 / 21

4- يُنظر: الخصائص: 2 / 24 – 27

5- يُنظر: المصدر نفسه: 1 / 385 والاقتراح: 120

6- شرح (المعتزلي): 18 / 230

7- البيان والتبيين: 1 / 87

الشـريفة، وهـذا ما صـرَّح به ابن أبي الحديـد قائلاً: ((فانظرْ القرآن العزيز – واعلم أن الناس قـد اتفقوا على أنَّه في أعلى طبقات الفصاحـة – وتـأمله تأملاً شافيًا، وانظر إلى مـا خصَّ به من مزيـة الفصاحـة والبعـد عن التقعير والتقعيب، والكلام الوحشـي الغريب، وانظر كلام أمير المؤمنين (عليه السـلام) فإنَّك تجده مشـتقًا من ألفاظه، ومقتضـبًا من معانيه ومذاهبه، ومحذوًّا به حذوه ومسلوكًا به في منهاجه، فهو وإن لم يكن نظيرًا ولا نـدًّا يصـلح أنْ يُقال: إنه ليس بعـده كلام أفصـح منه ولا أجزل، ولا أعلى ولا أفخم ولا أنبل، إلا أن يكون كلام ابن عمه (عليه السلام)))(1).

أما تقسيمُ هذا الباب فإنه قد قام على فصلين:

الفصل الأول: ما لم يَذكرْه أغلبُ النحويين في أُسلوبَى القسم والشرط:

الفصل الثاني: ما لم يَذكرْه أغلبُ النحويين في مسائلَ أُخر.

1- شرح (المعتزلي): 2 / 83

الفصل الأول ما لم يَذكرْه أغلبُ النحويين في أسلوبَي القسم والشرط

اشارة

المبحث الأول: ما لم يذكرْهُ أغلبُ النحويين في أُسلوب القَسَم المبحث الثاني: ما لم يَذكرْهُ أغلبُ النحويين في أُسلوب الشرط

المبحث الأول ما لم يذكرْه أغلبُ النحويين في أسلوب القسَم

اشارة

عرَّف النحويون القسمَ بأنَّه جملـة تؤكَّد بها جملـة أُخرى(1)، ومعنى هـذا أنَّه يقوم على جملتين؛ إحـداهما: جملـة القسم والأُخرى: جملة جواب القسم، وهي الأهم؛ إذ ((لا بـد للقسم من جواب؛ لأنّه به تقع الفائدة ويتم الكلام، ولأنّه هو المحلوف عليه، ومُحال ذكر حلف بغير محلوف عليه))(2)، ولمّا كان قوام القسم جملتين مختلفتين الواحـدة مسـتقلة عن الأُخرى – وإنْ كانتا متعلقتين إحداهما بالأُخرى – جيءَ بأحرفٍ تربط إحداهُما بالأُخرى كربطِ حَرفِ الشرطِ الشرطَ بالجزاءِ(3).

وقـد قسَّم علماء العربيـة القسَمَ من حيث جوابُه على ضـربين، أَحـدهما: جملة جواب القسمِ الخبرية، والآخر: جملة جواب القسم الطلبية، وهما النمطان اللذان سأَدرسهما بقاعدتين منفصلتين على النحو الآتي:

1- يُنظر: الكتاب: 3 / 104، والمخصص: 4 / 71، وشرح المفصل (ابن يعيش): 9 / 90، والتراكيب اللغوية: 237

2- اللامات: 85

3- يُنظر: كتاب أسرار العربية: 277، وشرح المفصّل (ابن يعيش): 9 / 96، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، النيلى، تح: د. محسن بن سالم العميري: 1 / 333

المسألة الأولى: جواز ورود (كأنَّ) في جواب القسَم الخبري:

يقصد النحويون ب (القسَمَ الخبري) هو ما كانت جملةُ جوابِه خبريةً، وهي إما إسـمية أو فعلية، فإن كانت إسميةً فهي إمّا مثبتة أو منفية؛ فإن كانت مثبَتة أُجيبَ القَسَم ب (اللام) المفتوحة، أو ب (إنَّ)، و (اللامِ)، أو ب (إنَّ) وحدَها مشدّدةً أو مُخَفَفَةً.

وأمّا إنْ كانت منفيـة فيُجابُ القَسَمُ ب (ما)، أو (لا)، أو (إنْ)(1). وتعليلُ وجود هـذه الأحرف في الجواب هو إفادتها التوكيد الذي من أجله جاء القَسَم(2).

وكان الرضـي الاسترابادي فصَّلَ القولَ في (لام) جواب القسم ومواضع دخولها وشرائط كلِّ موضع، فرأى أنَّ كلَّ موضعٍ تدخله (لام) الابتداء بعد (إنَّ) جاز أنْ تدخلَه (لام) جواب القسم، وبهذا نفهم أنَّ موقفه هو المواءمة بن (اللامين) في المعنى؛ لأنّهما تدلان على التوكيد سواء في باب (إنَّ) أو في جواب القسم، وعلّة ذلك علة مشابهة؛ إذ إنَّ ((التأكيد المطلوب من القسم حاصل من «اللام»))(3).

ومن جملة ما ذكرَ من تلك المواضع دخول (اللام) على (كأنَّ) شذوذًا(4).

وسوى مـا ذكره الرضـي لم يُشِرْ أَحـدٌ من النحويينَ – فيما وقفتُ عليه من مصادر – إلى وقوع (كأَنَّ) جوابًا للقَسَم فضـلاً عن حـذفِ جملةِ القسَم وإبقاءِ (اللامِ) في (لَكَأَنَّ) دالةً عليها، إلاّ أبو حَيّان الأندلسي الذي قال: ((ولا يجوزُ دخولُ «لامِ»

1- يُنظر: التبصرة والتذكرة: 1 / 452، وكتاب المقتصد: 2 / 865، و شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): 1 / 526 – 529، وشرح الرضي على الكافية: 4 / 308 – 309، والصفوة الصفية: 1 / 333، وارتشاف الضرب: 4 / 1774 – 1779، والمساعد: 2 / 313 – 315، وهمع الهوامع: 2 / 485

2- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 309

3- شرح الرضي على الكافية: 4 / 309

4- يُنظر: المصدر نفسه: 4 / 360

القَسَمِ على «أَنَّ» ولا على «أَنْ»، ويجوزُ دخولُها على «كَأَنَّ»، ومنهُ قولُ الأعرابيّ: وما هـذهِ القَنَمَـةُ؟ واللهِ لَكَأَنَّا على حُشَّـةٍ))(1)، وهذا ما ذكره السيوطي أيضًا(2)، وأخـذ به الأُسـتاذ عبـاس حسن من المحـدثين قائلاً: ((«اللام» الداخلـة على جواب القسم لا تـدخل على «إنّ» المشدَّدة ولا على شيء من أخواتها، إلا «كأنّ»، نحو: والله لكأنَّ صدقة البخيل اقتطاع من جسده))(3).

وإذا كان أبو حيّان والسـيوطي والأُسـتاذ عباس حسن لم يقفوا في إجازتهم هـذا الاسـتعمالَ على شواهـد معلومة القائل وغير مصـنوعة فإننا بوسـعنا الاسـتدلال على صـحته وإجازة القياس عليه بكلام الإمام (عليه السـلام)، إذ قال في توبيخ أصـحابه على التواطؤ عن نصـرة الحق: ((وَالله لَكَأَنِّي بِكُمْ فِيمَا إِخَالُكُمْ أَنْ لَوْ حَمِسَ اَلْوَغَى وَحَمِيَ اَلضِّرَابُ قَدِ اِنْفَرَجْتُمْ عَنِ اِبْنِ أَبِي طَالِبٍ اِنْفِرَاجَ اَلْمَرْأَةِ عَنْ قُبُلِهَا))(4). بعد أنْ عَلِمَ الإمام (عليه السـلام) من أصـحابه الخذلان في أكثر من موطن وموقف حكمَ على أنَّ ذلك الموقف سيسـتمر منهم ويتخلّون عنه في أوقات اشتداد الحرب، ولهذا كان كلامُه هذا مبنيًا على القَسَم يريد أنَّ ذلك سيحصل لا محالة، مؤكِّدًا هذا بجواب القسم المصدَّر ب (لام) القسم المتلوّة ب (كأنَّ) الدالـة على القطع واليقين في مثل هذا الموطن وهو مذهب الكوفيين والزجّاجي(5)، على أنَّ سياق كلام الإمام يحتملُ – زيادة

1- ارتشاف الضرب: 4 / 1776. القنمـة: الرائحة الكريهة أو خبث ريح الأدهان. يُنظر: لسان العرب: 12 / 495 (قنم)، والحشة: جمع (حش) وهو موضع قضاء الحاجة. ينظر: لسان العرب: 6 / 285 (حشش)

2- يُنظر: همع الهوامع: 2 / 490

3- النحو الوافي: 2 / 500، ويُنظر: تراكيب القسم والشرط في كلام الإمامين الحسن والحسين (عليهما السلام) دراسة نحوية بلاغية، عامر سعيد نجم: 177

4- نهج البلاغة: 186، وينظر: شرح (المعتزلي): 7 / 71

5- يُنظر: الجنى الداني: 571، ومغني اللبيب: 253، وتمهيد القواعد: 3 / 1300، وهمع الهوامع: 1 / 486

على التحقيق – معنى التشبيه أيضًا، ولهـذا لا معنى لحصـر الفعل (إخال) الوارد في سـياق كلامه (عليه السـلام) على الظن؛ إذ لا مـدخل لجواب القسم بعد الظّن الدال على الشك(1)، وبهذا يكون هذا الاستعمالُ أحدَ الصور التي يجب أنْ تأخذَ نصيبها من تبويب القواعد.

ومن الشواهد العَلَوية على ذلك قوله (عليه السلام) في خطبة في ذكر الملاحم:

((لكَأنِّي أَنْظُرُ إِلَى ضِلِّيلٍ قَدْ نَعَقَ بِالشَّامِ وَفَحَصَ بِرَايَاتِهِ فِي ضَوَاحِي كُوفَانَ))(2)، ف (اللامُ) في (لَكَأَنِّي) واقعةٌ في جواب قسم محـذوفٍ تقديرُهُ (والله لكأنِّ أنظر...).

ومن الشواهـد أيضًـا قوله (عليه السـلام) في راهبٍ قُتِل مَعه في صِفِّين: ((واللهِ لكأنِّي أنظر إليه وإلى زَوجتِه وإلى مَنزلتِه ودرجته التي أكرمَهُ اللهُ بها))(3).

ومما يؤكِّد شـيوع هـذا الاسـتعمال وروده على لسان أئمة أهل البيت (عليهم السـلام) في أكثر من شاهد من ذلك قول الإمامِ الحَسَنِ (عليه السـلام) لعُبيد اللهِ بن عُمَرَ بن الخطّاب(4) وهو يُقاتـلُ إلى جـانبِ معاويـةَ في صـفّينَ: ((يا بنَ الخطّاب، واللهِ لكأنّي أنظرُ إليكَ مقتولاً في يومِكَ أو غدِكَ))(5)، وقول الإمامِ الباقرِ (عليه السلام) ذاكرًا الإمامَ

1- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 309

2- نهج البلاغة: 191، وينظر: شرح (المعتزلي): 7 / 98، الضلِّيل هو عبد الملك بن مروان. يُنظر: شرح (المعتزلي): 7 / 99

3- رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، تح: السيد أحمد الحسيني: 4 / 86

4- هو عُبَيد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القرشـي: صحابي، من أنجاد قريش وفرسانهم. وُلِدَ في عهد النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسـلم) وأسلم بعد إسلام أبيه. ثم سكن المدينة. ورحل إلى الشام في أيام الإمام علي (عليه السلام)، فشهد «صفّين » مع معاوية، وقُتِلَ فيها سنة (37 ه). يُنظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: 1 / 308 309، والأعلام: 4 / 195

5- شرح (المعتزلي): 5 / 233، ويُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): 5 / 60

المهديَّ (عليه السلام): ((واللهِ لكأنّي أنظُرُ إليهِ وَقَدْ أسْنَدَ ظهْرَهُ إلى الحَجَرِ، ثمَّ يَنْشُدُ اللهَ حَقّهُ))(1).

وإنْ كان السماعُ أقوى حجةً على جواز هذا النمط إلا أنّه يمكن الاحتكام إلى القياس والصناعة النحوية لتقويته أيضًا، فالمانع من دخول (لام) جواب القسم على (إنَّ وأخواتها) فيما عدا (كأنّ) يعود إلى المعنى والصناعة النحوية أيضًا، ف (إنَّ) حرف موضوع للتوكيد، و (اللام) حرف واقع في جواب القسم كذلك، فلا يجتمعان(2).

وأما (ليت، ولعل، ولكنَّ) فإنَّ الذي يمنع من وقوعها بعد (لام) جواب القسم كراهة توالي الأمثال، فالسبب صوتي، وهو نفسه الذي منع مجيء (اللام) في جواب (لو) فيما إذا كان منفيًا ب (لم)(3)، كما يمتنع هذا الاقتران للسبب نفسِه إذا كانت (اللام) واقعةً في خبر (إنَّ) الذي أولُّه (لام) القسم؛ لهذا يجب الفصل بينهما ب (ما) زائدة كراهة اجتماع (اللامين)(4)، وتمتنع (اللام) أيضًا في جواب القسم إذا كان منفيًا ب (لا)(5).

يظهر مما تقدَّم أنَّ الذي منع دخول (لام) جواب القسم على (إنَّ) عائد الى كراهة تصدّر حرفين لمعنى واحد، على حين أنَّ كراهة اجتماع المثْلين هي سبب عدم مباشرة (اللام) للأحرف المبدوءة ب (اللام) وهي (ليت، ولعل، ولكنّ).

1- بحار الأنوار: 52 / 341

2- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 308 - 309

3- يُنظر: شرح الكافية الشافية: 3 / 1639، والجنى الداني: 283، ومغني اللبيب: 358

4- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 359

5- يُنظر: المصدر نفسه: 4 / 358

ولاشك في أن (كأنَّ) ليس فيها هذان المانعانِ، ولهذا جاز وقوعها جوابًا للقسم مسبوقة ب (اللام)، على أنّه ينبغي أنْ تدلّ (كأنَّ) على التحقيق في هذا النمط من الاستعمال، إذ إنَّ القسمَ موضوعٌ للتوكيد والتحقيق كما تبيّن.

ومما يتصل بأُسلوب القسم أيضًا انفراد الإمام (عليه السلام) بالجملة القَسَمية (والذي برأ النَّسَمة)، إذ قال في خطبة في ذكر الملاحم: ((أَمَا وَالَّذِي فَلَقَ اَلْحَبَّةَ وَ بَرَأَ اَلنَّسَمَةَ إِنَّ اَلَّذِي أُنَبِّئُكُمْ بِهِ عَنِ اَلنَّبِيِّ اَلْأُمِّيِّ (صلى الله عليه و آله وسلم) وَ اَللَّهِ مَا كَذَبَ اَلْمُبَلِّغُ وَ لاَ جَهِلَ اَلسَّامِعُ))(1).

ذكر ابن الأنباري ذلك فقال: ((برأَ الله عباده يبرؤهم برءًا: إذا خلقهم.

من ذلك قول علي بن أبي طالب (رضى الله عنه) في يمينه: «والذي فلقَ الحبةَ وبرأَ النَّسَمَةَ»))(2)، وأكد ذلك اللغويون أيضًا(3)، وفطن له من شُراح النهج ابن أبي الحديد، فقال: ((وهذا القسم لا يزال أمير المؤمنين يُقسم به، وهو من مبتكراته ومبتدعاته))(4).

نخلص مما تقدَّم إلى إعادة صوغ القاعدة بالآتي: يجوز وقوع (كأنّ) في جواب القسم الخبري استنادًا إلى ورود ذلك في نهج البلاغة، كما يجوز استعمال عبارة (والذي برأ النسمة) الدالة على القسَم.

1- نهج البلاغة: 191، وينظر: شرح (المعتزلي): 7 / 98

2- الزاهر في معاني كلمات الناس، تح: د. حاتم صالح الضامن: 1 / 87

3- يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: 1 / 14 (أبر)، ولسان العرب: 4 / 5 (أبر)، وتاج العروس: 10 / 7 (أبر)

4- شرح (المعتزلي): 7 / 99

المسألة الثانية: جواز وقوع جواب القَسم الطّلَبي مَصدرًا مُؤوَّلًا:

قَسَم الطلب، أو قَسَم السؤال(1)، أو القَسَم الاستعطافي(2) مصطلحات يدور معناها على نمط من أنماط القسم في العربية يقصد النحويون به ما كان جوابُه جملةً طلبية(3)، ومعناه أنْ يكون المُقسَم عليه مطلوبًا.

ويُؤدَّى هذا النوع من القَسَم بمجموعة من الأفعال منها (سأل، ونشد، وذكَّر، وأقسم، وشهد)، قال سيبويه: ((واعلم أنَّ من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين، يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك: والله، وذلك قولك: أقسمُ لأفعلنَّ، وأشهدُ لأفعلنَّ، وأقسمتُ بالله عليك لَتفعلنَّ))(4)، وذكر هذا المعنى في موضع آخر، فقال:

((وسألتُ الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلّ فعلتَ ولمّا فعلت، لِمَ جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمت ههنا كقولك: والله؟ فقال: وجه الكلام لتفعلَنّ، ههنا ولكنهم إنما أجازوا هذا؛ لأنهم شبَّهوه بنشدتك الله؛ إذ كان فيه معنى الطلب))(5)، وليسَ النطق بهذه الأفعال مجرَّدةً دليلاً على القَسَم، وإنّما يُعلم ذلكَ بأنْ يليَها لفظُ

1- يُنظر: المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي، تح: د. حسن بن محمود هنداوي: 1 / 256، والمخصص: 5 / 234، وشرح الرضي على الكافية: 4 / 308، وارتشاف الضرب: 4 / 1793، وحاشية الصبان: 3 / 171

2- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 9 / 101، وشرح الكافية الشافية: 2 / 868، ومغني اللبيب: 143، وشرح التصريح: 1 / 648، والنحو الوافي: 4 / 482

3- يُنظر: كتاب أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة: 2 / 802، وتمهيد القواعد: 6 / 3074، والأساليب الإنشائية في النحو: 165

4- الكتاب: 3 / 104

5- المصدر نفسه: 3 / 105 - 106

الجلالةِ (الله)(1)، وقـد عُرِّفَ هـذا النوع من القسَم بأنَّه ((جملة طلبية يُراد بها توكيد معنى جملة طلبية أخرى مشـتملة على ما يُثير الشـعور والعاطفة))(2).

وقد اشترط أغلبُ النحويين لجواب هذا الضَّرْب من القسم أن يكون جملة طلبية، فقصروا معنى الطلب على الأساليب الإنشائية من أمر، أو نهي، أو استفهام، أو (إلاّ)، أو (لمّا)(3)، كما أُجيز أن يُابَ القسم أيضًا ب (لَتَفْعَلَنَّ)، و (لَنَفْعَلَنَّ) فيكونُ خبرًا بمعنى الأمر(4).

الظاهر أنَّ أغلب النحويين فهموا من الطلب مؤدّاه اللفظي المنحصرِ في الأساليب الإنشائية الطلبية، وهو فهم يعوزه التفسير الدقيق لمعنى الطلب، كما يفتقر الى الاستقراء التام لشواهد العربية التي جاء فيها القسَم الاستعطافي مُجابًا بمعنى الطلب لا بصيَغِه الإنشائية التي حدّدها النحويون، فقـد ورد في نهـج البلاغـة جوابُ القسم مُصـدَّرًا ب (أنْ) في قوله (عليه السـلام) مخاطِبًا الخليفةَ عثمان: ((وَإِنِّي أَنْشُدُكَ اَللَّهَ أَنْ تَكُونَ إِمَامَ هَذِهِ اَلْأُمَّةِ اَلْمَقْتُولَ فَإِنَّهُ كَانَ يُقَالُ: يُقْتَلُ فِي هَذِهِ اَلْأُمَّةِ إِمَامٌ يَفْتَحُ عَلَيْهَا اَلْقَتْلَ وَ اَلْقِتَالَ إِلَى يَوْمِ اَلْقِيَامَةِ))(5).

1- يُنظر: المسائل الشيرازيات: 1 / 256، وتمهيد القواعد: 6 / 3067

2- النحو الوافي: 4 / 482

3- يُنظر: المسائل الشـرازيات: 1 / 256، والتبصـرة والتذكرة: 1 / 448 - 451، وأمالي ابن الشـجري: 3 / 145، وشـرح المفصل (ابن يعيش): 9 / 100 - 101، وكتاب أمالي ابن الحاجب: 2 / 802، والإيضاح في شرح المفصل: 2 / 325، وشرح الكافية الشافية: 2 / 869، وشـرح الرضي على الكافية: 4 / 308، ومغني اللـبيب: 143، و 761، وشـرح التصريح: 1 / 648، وحاشـية الصبان: 2 / 332، والنحو الوافي: 4 / 482، والأساليب الإنشائية في النحو: 165، وإعراب القرآن وبيانه: 6 / 332

4- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 308

5- نهج البلاغة: 304، وينظر: شرح (المعتزلي): 9 / 262

أدرك الإمام بحسب الظروف والقرائن وما يتحرك به الناس أنَّ الخليفة عثمان سيُقتل إنْ بقيَ على موقفه يمارس هو وعشيرته المقرَّبون الظلم والعدوان على الأُمة؛ إذ الأخبار الواردة عن الرسول (صلى الله عليه و آله وسلم) تؤكِّد ذلك(1)، لذا جاء كلامه (عليه السلام) هذا على سبيل النُّصح والتحذير مُدلًا عليه بقوله: (أنشدك الله) أي: سألتك بالله(2)، وهو خطاب للخليفة عثمان وتحذير له باستعمال أُسلوب القسم بالله تعالى بأنْ لا يفعل ما يكون بسببه الإمامَ المقتولَ الذي يفتح على المسلمين القتل والقتال(3)، وهذا ما صرَّحت به جملة جواب القسم المصدَّرة ب (أنْ) المصدرية، وهي جملة دالة على الطلب بمعناها؛ لأنها صلة الطلب، وهذا ما يُسب لابن سيده الذي أدخل (أنْ) في جملة ما يجوز أن يُجاب به القسم الاستعطافي، فقد نصَّ على ذلك وهو يذكر الألفاظ التي تستعمل في هذا النمط من القسم من قبيل (أسألك بالله)، و (أنشدك بالله)، الدالة على معنى الطلب والسؤال، فقال: ((جوابُا كلها ما ذكرت لك؛ لأَن الأمر والنهي والاستفهام كلها بمعنى السؤال والاستدعاء وكذلك «أَن» لأَنَّه صلَة الطَّلَبِ كقولك: نَشَدْتُكَ اللهَ أَن تقوم))(4)، وفطن لهذا المعنى أبو حيان وعلّل بما علّل به ابن سيده(5)، كما أشار إليه ناظر الجيش أيضًا(6).

يتضح مما تقدّم أنَّ جواب القسم الطلبي لا ينحصر بالصِّيَغ التي يذكرها

1- يُنظر: شرح (الموسوي): 3 / 73

2- يُنظر: الصحاح: 2 / 543 (نشد)

3- يُنظر: شرح (البحراني): 3 / 303، وتوضيح نهج البلاغة: 2 / 462

4- المخصص: 5 / 234

5- يُنظر: التذييل والتكميل: 11 / 334، والأساليب الإنشائية في النحو: 167

6- يُنظر:تمهيد القواعد: 6 / 3075

النحويون، بـل المراد به أنْ يكون ذلك المـذكور مطلوبًا للمتكلم(1)، ولاـ شك في أنَّ قولنا: أنشـدك الله أنْ تقومَ، يـدل على معنى الطلب بالمعنى لا بالصيغة.

واستنادًا إلى ما تقدَّم بالإمكان تقديم تعديل للقاعدة بالقول: يجوز وقوع جواب القسم الطلبي مصدرًا مؤولًا أي: (أن) والفعل المضارع، لأنه يدل على الطلب بمعناه، لورود ذلك في نهج البلاغة وفي كلام العرب.

1- يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها

المبحث الثاني ما لم يذكرْه أغلبُ النحويين في أسلوب الشرط:

المسألة الأولى: ورود جواب (لو) جملة استفهامية:

(لو) أداةٌ شرطيةٌ غير جازمة، صرَّح سيبويه بوظيفتها ومعناها، فقال: ((وأما «لو» فلِما كان سيقع لوقوع غيره))(1) وهي تدلُّ على الزمن الماضي(2)، وقد تردُ للمستقبل(3)، والمعنى الذي ذكره سيبويه أدقُّ من المعنى الشائع لدى كثيرٍ من النحويين بأنها حرف امتناع لامتناع؛ إذ إنَّ امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجواب؛ فقد يستلزمه أو لا يستلزمه، قال ابن هشام: ((وقد اتضح أنَّ أفسد تفسير ل «لو» قول من قال «حرف امتناع لامتناع» وأن العبارة الجيدة قول سيبوية «رحمه الله»:

«حرف لما كان سيقع لوقوع غيره»))(4)، وقد تنبَّه لهذا المعنى المحدثون أيضًا، فقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أنَّ (لو) ((أداة شرط تُستعمل فيما لا يُتوقَع حدوثه، وفيما يمتنع تحققه، أو فيما هو مُحال، أو من قبيل المحال))(5).

1- الكتاب: 4 / 224، ويُنظر: الأصول في النحو: 2 / 211

2- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 9 / 11، وشرح الرضي على الكافية: 4 / 450، والجنى الداني: 273، وتوضيح المقاصد: 3 / 1297، ومغني اللبيب: 337، وشرح ابن عقيل: 4 / 47

3- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 9 / 10 - 11، ومغني اللبيب: 337

4- مغني اللبيب: 342، ويُنظر: شرح ابن عقيل: 4 / 47، والنحو الوافي: 4 / 493

5- في النحو العربي نقد وتوجيه: 291

ومما يؤكِّد صحة مقولة سيبويه بأنَّ (لو) تُستعمل فيما كان سيقع لوقوع غيره اقترانُ فعل الشرط بعدها ب (قد)؛ لأنَّ أبا علي الشلوبيني (ت: 654 ه) فسّر ذلك بأنَّ (لو) لا تدل ((على الامتناع، بل مدلولها ما نصَّ عليه سيبويه من أنَّها تقتضي لزوم جوابها لشرطها فقط))(1)، على حين أنَّ أغلب النحويين أو جميعهم يمنعون هذا الاقتران(2)، وقد فطن لهذا النمط النحوي أُستاذُنا الدكتور علي عبد الفتّاح في دراسته لنهج البلاغة(3)، مستشهدًا له بأربعة نصوص من كلام أمير المؤمنين، منها قوله (عليه السلام): ((لَوْ قَدِ اِسْتَوَتْ قَدَمَايَ مِنْ هَذِهِ اَلْمَدَاحِضِ لَغَيَّرْتُ أَشْيَاءَ))(4).

وليس لي إضافة على ما ذكره الدكتور علي، فقد بسط القول في المسألة، وأشبعها بحثًا وتحليلاً، لكن أودُّ أن أذكر ههنا عددًا من الشواهد النحوية في غير نصوص نهج البلاغة من أجل بيان مدى شيوع هذا النمط في كلام العرب من جهة، وإغفال النحويين له في التقعيد النحوي من جهةٍ أُخرى، من ذلك قولُ النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه و آله وسلم) حينما دَخَلَ بَيْتَ أُمِّ سَلَمَةَ (رضى الله عنه) وَعِنْدَهَا مُخَنَّثٌ، فَقَالَ:

((لَوْ قَدْ فَتَحْتَ الطَّائِفَ لَقَدْ أُرِيتُكَ بَادِيَةَ بِنْتَ غَيْلاَنَ، فَإِنَّهَا تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ، وَتُدْبِرُ بِثَمَانٍ))(5)، وقول الإمام الباقر (عليه السلام): ((لو قد خرجَ قائمُ آلِ مُحمَّدٍ (عليهم السلام) لنصَره الله بالملائكة المسوّمين))(6).

1- التوطئة: 24، ويُنظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة: 347

2- يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 4 / 74، وارتشاف الضرب 4 / 1869، والمساعد: 3 / 143، وشرح التصريح 2 / 404، وكتاب المطالع السعيدة 2 / 111 - 112

3- يُنظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة: 346 - 348

4- شرح (المعتزلي): 19 / 161، ويُنظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة: 347

5- السنن الكبرى: 8 / 296 (9204)

6- بحار الأنوار: 52 / 348

كما ورد هذا النمط في الشعر العربي أيضًا من ذلك قول جرير(1): [من الوافر] و لو قدْ بايعوكَ وليَّ عهدٍ *** لَقامَ القِسْطُ وَاعتَدَلَ البِنَاءُ وقول أبي العتاهية(2): [من الكامل] فاجْعَلْ لِنَفْسِكَ عُدّة لِلِقَاءِ مَنْ *** لَوْ قَدْ أَتَاكَ رسُولُهُ لَمْ تمتَنِعْ أما فيما يخص جواب (لو) فقد استقرى علماء العربية كلام العرب فانتهى إحصاؤهم إلى أنَّ (لو) الشرطية لا يأتي جوابها إلا فعلاً ماضيًا مثبتًا، أو منفيًا ب (ما)، أو مضارعًا منفيًا ب (لم)، ويناز جواب هذه الأداة باقترانه ب (اللام). فإذا كان الجواب مثبتًا فالغالب فيه اقترانه ب (اللام)، أمّا إذا كان منفيًا ب)لم(فا يقرن بها البتّة، وإن كان منفيًا ب (ما) فالغالب أنْ يتجرَّد منها(3).

ولم يَرد في كتب النحويين – فيما وقفتُ عليه من مصادر – أنَّ جواب (لو) يرد جملةً استفهاميةً، وإن كان الرضي صرَّح بأنّ جواب الشرط يجوز أنْ يخلو من الرابط فيما إذا كان استفهامًا، على أنه خصَّ بذلك ما يقترن ب (الفاء)(4)، لكن (لو) مما يقترن جوابها ب (اللام) لا (الفاء).

إنَّ الاستدلال بكلام أمير المؤمنين يُثبِتُ صحة ورود الاستفهام جوابًا ل (لو)،

1- ديوانه: 3 / 668

2- ديوانه: 253

3- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 9 / 23، وشرح التسهيل (ابن مالك): 4 / 100، وشرح الرضي على الكافية: 4 / 454، وارتشاف الضرب: 4 / 1898، والجنى الداني: 283، وتوضيح المقاصد: 3 / 1304، ومغني اللبيب: 358، وتمهيد القواعد: 4 / 4445 – 4446، وشرح التصريح: 2 / 424، وهمع الهوامع: 2 / 572، والنحو الوافي: 4 / 497

4- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 113

إذ قال (عليه السلام) لرجلٍ قد أرسله قوم من أهل البصرة، لما قرب (عليه السلام) منها ليعلم لهم منه حقيقة حاله مع أصحاب الجمل لتزول الشبهة من نفوسهم: ((أَرَأَيْتَ لَو أَنَّ اَلَّذِينَ وَرَاءَكَ بَعَثُوكَ رَائِداً تَبْتَغِي لَهُمْ مَسَاقِطَ اَلْغَيْثِ فَرَجَعْتَ إِلَيْهِمْ وَ أَخْبَرْتَهُمْ عَنِ اَلْكَلَإِ وَ اَلْمَاءِ فَخَالَفُوا إِلَى اَلْمَعَاطِشِ وَ اَلْمَجَادِبِ مَا كُنْتَ صَانِعًا؟ قَالَ كُنْتُ تَارِكَهُمْ وَ مُخَالِفَهُمْ إِلَى اَلْكَلَإِ وَ اَلْمَاءِ))(1).

كلامُه (عليه السلام) بمنزلة التمثيل على وجوب اتّباع الحق متى ظهرت معالمه لا اتّباع الباطل والإصرار عليه، وهو سؤال يريد منه الإمام بيانَ موقفِ مَن أرسله قومه ليعلم حقيقة حاله مع أصحاب الجمل فيما إذا خالفَه قومُه فيما أخبرهم به من مواضع الماء والعشب فخالفوه الى الأماكن الجرداء القاحلة ماذا كان يصنع؟ أيذهب معهم أم يتركهم إلى حيث الكلأُ والماءُ؟(2) وهو ما أعربتْ عنه جملة الجواب (ما كنتَ صانعًا) المصدَّرة ب (ما) الاستفهامية(3)، وهذا من بديع القول وفصيحه، فابتدأ الكلام بالاستفهام متبوعًا بالشرط ثم اختتمه بالاستفهام أيضًا، والكلامُ ((إذا نُقِلَ من أُسلوبٍ إلى أُسلوب، كان ذلك أحسن تطريةً لنشاط السامع، وإيقاظًا للإصغاء إليه من إجرائِهِ على أُسلوبٍ واحد))(4)، لذا أجاب هذا الرجلُ عن استفهام الإمام (عليه السلام) بالإيجاب وبايعه فيما بعد(5).

ولعل الذي أَسهمَ بالانتقال من الشرط إلى الاستفهام بتركيبٍ واحدٍ يخلو

1- نهج البلاغة: 319، وينظر: شرح (المعتزلي): 9 / 299، ويُنظر: تراكيب الأُسلوب الشرطي في نهج البلاغة، كريم حمزة حميدي (رسالة ماجستير مخطوطة): 181 - 182

2- يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): 10 / 113، وشرح (الموسوي): 3 / 109

3- يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): 10 / 113

4- الكشَّاف: 1 / 14

5- يُنظر:شرح (المعتزلي): 9 / 299

من رابط يربط جملة الشرط وجوابه هو طول جملة الشرط التي تنوَّعتْ بأسلوب العطف، لهذا ((قال البيانيون: إنَّ الكلام إذا جاء على أُسلوبٍ واحد وطال، حَسُنَ تغيير الطريقة))(1)، الغرض من هذا تحقيق عنصر التشويق والإثارة في المتلقي(2)، وهو ما جاء عليه النص العَلَوي المبارَك.

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (عليه السلام) للخليفة أبي بكر ((أخبرْني لو أنَّ شاهدين من المسلمين شهدا على فاطمة (عليها السلام) بفاحشةٍ ما كنتَ صانعًا؟ قال:

كنتُ أقيم عليها الحد كما أقيم على نساء المسلمين، قال: كنتَ إذًا عند الله من الكافرين. قال: ولِمَ؟ قال: لأنك كنتَ تردُّ شهادة الله وتقبل شهادة غيره))(3).

فقوله (عليه السلام): (ما كنت صانعًا) المصدَّر ب (ما) الاستفهامية واقعٌ في جواب (لو).

ومما يعضِّد جواز هذا الاستعمال وشيوعه في كلام العرب وروده في الحديث النبوي الشريف في أكثر من موضع، من ذلك قول النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه و آله وسلم): ((لو أنَّ لك ما في الأرض من شيء أكنتَ تفتدي به؟ فيقول: نعم))(4)، كما جاء هذا النمط في كلام أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، من ذلك قول الإمام الحسين (عليه السلام) لعمرو بن جنادة الأنصاري(5) وهو ابن إحدى عشرة سنة وقد قُتِلَ أبوه في واقعة الطف:

1- البرهان في علوم القرآن: 3 / 326

2- يُنظر: الجملة الطويلة في القرآن الكريم، د. علي ناصر غالب، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد: 1، الإصدار: 2، 2004: 10 - 11

3- بحار الأنوار: 29 / 124 - 125

4- صحيح البخاري: 8 / 115 (6557)

5- هو عمرو بن جُنادةَ بنِ كعب الأنصاري: كانَ غلامًا لم يبلُغ الحُلُمَ حين حضَرَ الطفَّ مع أبويه، ولمّا قُتِلَ أبوهُ أمرتْهُ أُمُّهُ بَحْرِيَّةُ بنتُ مسعود الخزرجيّ أن يُقاتلَ بين يدي الإمام الحسين (عليه السلام) فتقدَّمَ وارتجزَ وقاتَلَ حتى قُتِلَ سنة (61 ه)، فرُمِيَ برأسِهِ نحو عسكرِ الإمامِ، فحملتْهُ أُمُّهُ وقالتْ: أحْسَنْتَ يا بنيَّ يا سرورَ قلبي ويا قُرَّةَ عيني. يُنظر: قاموس الرجال، محمد تقي التستري، تح: مؤسسة النشر الإسلامي: 8 / 73

((يـا فَتى! قُتِلَ أَبُوكَ، وَلَوْ قُتِلْتَ فَإِلى مَنْ تلْتَجئ أَمُّكَ في هـذَا الْقَفْرِ؟))(1)، وقول الإمام جعفر الصادق (عليه السـلام) لسائلٍ مُلحدٍ عن قوله تعالى: «كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا»(2) فأجابَه الإمام: ((أرأيت لو أن رجلاً عمـد إلى لبنة فكسـرها ثم صب عليها الماء وجبلها ثم ردَّها إلى هيأتها الأُولى ألم تكن هي هي وهي غيرها؟ فقال: بلى أمتعَ الله بك))(3).

وبهذه الشواهد وسواها نستدل على جواز هذا الاستعمال في الكلام العربي وشهرته على لسان فصحائهم وبلغائهم، وهو مما فات النحويين الذين قصروا جواب (لو) على الجملة الفعلية، ولم يذكروا الاستفهام في جملة الأنماط التي يأتي عليها جواب (لو) في كلام العرب.

واسـتنادًا إلى كلِّ ما تقدّم لابد من تعديل القاعدة النحوية بالقول: يجوز وقوع الاستفهام جوابًا ل (لو) لورود ذلك في كلام الإمام علي (عليه السلام) وسواه من الكلام العربي الفصيح المُحتَج به.

المسألة الثانية: ورود جواب (لمّا) فعلًا مضارعًا منفيًا ب (لم):

ترِدُ (لمّـا) في كلام العرب على وجوهٍ مختلفـة، منها تلك التي تؤدي وظيفـةَ ربطِ جملـةٍ بأُخرى(4)، ولها أسـماء متعددة منها التعليقية(5)، وحرف وجود

1- موسوعـة كلمات الإمام الحسـين (عليه السـلام)، لجنـة الحـديث في معهـد باقر العلوم (عليه السـلام): 551، وينظر: تراكيب القسـم والشرط: 438 - 440

2- سورة النساء من الآية: 56

3- بحار الأنوار: 7 / 39

4- يُنظر: ارتشاف الضرب: 4 / 1896

5- يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها، والجنى الداني: 594

لوجود(1)، أو رابطة لوجود الشيء بوجود غيره(2).

وللنحويين في حقيقتها وتصنيفها مذهبان؛ أحدهما: أنّها حرف وجوب لوجوب في الماضي وهو مذهب سيبويه، قال: ((وأما «لمّا» فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة «لو»))(3)، وتفسير تلك المشابهَة أنهما حرفان شرطيان يربطان الجواب بشرطه في الزمن الماضي(4)، وقد تابع سيبويه في هذا عددٌ من النحويين(5).

ويرى أصحاب المذهب الآخر أنَّها ظرف بمعنى (حين) وعلى هذا ابن السراج(6)، وأبو علي الفارسي(7)، وابن جني(8)، والهروي(9) وعبد القاهرالجرجاني(10)، وذهب آخرون إلى أنَّها ظرف بمعنى (إذ)(11)، وهو ما استحسنه

1- يُنظر: توضيح المقاصد: 3 / 1273، ومغني اللبيب: 369، وشرح شذور الذهب (الجوجري): 2 / 594، وهمع الهوامع: 2 / 222، والتحرير والتنوير: 16 / 125

2- يُنظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: 43

3- الكتاب: 4 / 234، ويُنظر: رصف المباني: 284، ودراسات لأسلوب القرآن: 1 / 2 / 627، وإعراب القرآن وبيانه: 6 / 290

4- يُنظر: الجنى الداني: 595، ومغني اللبيب: 369

5- يُنظر: رصف المباني: 284، وارتشاف الضرب: 4 / 1897، وهمع الهوامع: 2 / 222

6- يُنظر: الأُصول في النحو: 2 / 157، 3 / 179، وارتشاف الضرب: 4 / 1897، ومغني اللبيب: 369، وشرح التصريح: 1 / 700، وهمع الهوامع: 2 / 222

7- يُنظر: البغداديات: 315، وكتاب المقتصد: 2 / 1092، وهمع الهوامع: 2 / 222، بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف: 214

8- يُنظر: الخصائص: 2 / 253 - 255، ومغني اللبيب: 369، ودراسات لُأسلوب القرآن: 1 / 2 / 626

9- يُنظر: كتاب الأزهية: 199

10- يُنظر: كتاب المقتصد: 2 / 1092

11- يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 4 / 101، وشرح الرضي على الكافية: 3 / 230، والجنى الداني: 594، ومغني اللبيب: 369، وشرح التصريح: 1 / 700، وهمع الهوامع: 2 / 222، وحاشية الصبان: 2 / 391

ابن هشام معلّلاً ذلك باختصاصها بالماضي وإضافتها إلى الجمل، نحو: لمّا جاءني أكرمته(1).

وقد حاول ابن مالك التوفيقَ بين المذهبين، فقال: ((إذا وليَ «لمّا» فعلٌ ماضٍ لفظًا ومعنًى فهو ظرف بمعنى «إذ»، فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوبًا لوجوب))(2).

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ (لمّا) أداة شرط غير جازم تؤدي وظيفة الربط والتعليق بين جملتين؛ جملة الشرط وجوابه(3).

وأما جوابها فقـد اتفق النحويون فيه على أنه ماضٍ لفظًا ومعنًى، فقد قال الفراء في قوله تعالى: «فَلَمّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ»(4): ((لم يقل: جادلَنا. ومثله فِي الكلام لا يأتي إلا بفعلٍ ماضٍ كقولك:

فلمّا أتاني أتيته. وقد يَجوز فلمّا أتاني أثبُ عليه كأنه قَال: أقبلت أَثِب عَليه))(5)، وارتضى هذا الطبري، فقال: ((والعرب لا تكاد تَتَلَقَّى «لمَّا» إذا وليها فعلٌ ماضٍ إلا بماضٍ، يقولون: «لما قام قمت»))(6)، وذهب ابن عصفور إلى متابعة الفراء

1- يُنظر: مغني اللبيب: 369، وهمع الهوامع: 2 / 222

2- شرح التسهيل (ابن مالك): 4 / 101، وينظر: دراسات لُأسلوب القرآن: 1 / 2 / 627

3- يُنظر: رصف المباني: 284، وارتشاف الضرب: 4 / 1896، والجنى الداني: 595، وبناء الجملة العربية: 214

4- سورة هود الآية: 74

5- معاني القرآن (الفراء): 2 / 23، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن: 1 / 2 / 630

6- جامع البيان: 15 / 406

فأجاز مجيء جوابِا فعلاً مضارعًا محتجًا لذلك بآية سورة هود المار ذكرها(1).

أما ابن مالك فقد حاول التفصيل في أنماط جوابها فأجاز أنْ يكون جملةً إسميةً مسبوقةً ب (إذا) الفجائية نحو قوله تعالى: «فَلَمّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ»(2)، أو فعلاً مضارعًا، أو جملة إسمية مسبوقة ب (الفاء) نحو قوله تعالى: «فَلَمّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ»(3) (4)، وتأوّل النحويون هذه الآية على حذف الجواب؛ لأنّ (الفاء) لا تدخل في جواب (لمّا)(5).

ولم يزد الرضي على ما أدلى به ابن مالك من قبله، فقال: ((ويليه فعلٌ ماضٍ لفظًا ومعنى وجوابه أيضًا كذلك أو جملة إسمية مقرونة ب »إذا« المفاجأة (...) أو مع «الفاء»، وربما كان ماضيًا مقرونًا ب »الفاء«، وقد يكون مضارعًا))(6).

ولم يرتضِ النحويون هذا فعمدوا – كعادتهم – إلى تأويل النص الكريم على الحذف والتقدير، فحملوا الفعل المضارع على الماضي بتأويل (جادلنا)، أو يكون الجواب (جاءته البشرى) وتُقدَّر (الواو) على أنّها زائدة، أو بتقدير فعل محذوف

1- يُنظر: مغني اللبيب: 370، وهمع الهوامع: 2 / 222، ودراسات لُأسلوب القرآن: 1 / 2 / 629، ولم أقف على رأي ابن عصفور هذا في شرح الجمل، والمقرب، ومثل المقرب

2- سورة الأعراف الآية: 135

3- سورة لقمان من الآية: 32

4- يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 4 / 101، وهمع الهوامع: 2 / 222، ودراسات لأسلوب القرآن: 1 / 2 / 672، وأثر القرآن والقراءات: 129

5- يُنظر: مغني اللبيب: 174، والبرهان في علوم القرآن: 4 / 384، وهمع الهوامع: 2 / 222، وروح المعاني: 11 / 104، ودراسات لأُسلوب القرآن: 1 / 2 / 630، والنحو الوافي: 2 / 296 – 297

6- شرح الرضي على الكافية: 3 / 231

يكون هو الجواب، والتقدير: (أقبل يجادلنا)(1).

يظهر مما تقـدَّم أنَّ أغلب النحويين لم يقفوا على ورود جواب (لمّا) إلا ماضـيًا لفظًا ومعنى في الأغلب، فلم يُشـيروا بحسب ما وقفتُ عليه من مصادر إلى مجيئه مضارعًا منفيًا ب (لم) - وإن كان هو ماضـيًا بالمعنى - لكنّهم أوجبوا في الشـرط المضي في اللفظ والمعنى وجعلوا الجواب مثله.

فاشتراط المضـي لفظًا ومعنًى في جوابها هو ما تذكره مصادر اللغة والنحو والتفسير(2)، على أن أبـا حيان زاد على ذلك جواز ورود الجواب مضارعًـا منفيًـا ب (لم)، فقـال: ((وجواب «لمّـا» فعـلٌ مـاضٍ لفظًـا ومعنًى، أو منفي ب «ما» أو مضارع منفي ب «لم»))(3)، على أنَّه لم يستشهد لهذا الضرب من الاستعمال من كلام العرب شعره أو نثره.

إن الاسـتدلال بكلام أمير المؤمنين في نهج البلاغة يؤكد ما ذكره أبو حيان، إذ قال (عليه السلام) في مسألة التحكيم: ((وَ لَمّا دَعَانَا اَلْقَوْمُ إِلَى أَنْ نُحَكِّمَ بَيْنَنَا اَلْقُرْآنَ لَمْ نَكُنِ اَلْفَرِيقَ اَلْمُتَوَلِّيَ عَنْ كِتَابِ اَللَّهِ سبحانه وتَعَالَى))(4).

1- يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 65 - 66، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 371، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 23 - 24

2- يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 3 / 66، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 371، والبيان في غريب إعراب القرآن: 2 / 23، ومفاتيح الغيب: 18 / 376، والتبيان في إعراب القرآن: 2 / 708، والبحر المحيط: 6 / 185، والبرهان في علوم القرآن: 4 / 385، ومغني اللبيب: 370، وتمهيد القواعد: 9 / 4452، والإتقان في علوم القرآن: 2 / 278، وروح المعاني: 6 / 300، والنحو الوافي: 2 / 296 - 298، والنحويون والقرآن: 61

3- ارتشاف الضرب: 4 / 1897

4- نهج البلاغة: 240، وينظر: شرح (المعتزلي): 8 / 103

يستظهر هذا المقطع من الخطبة الشريفة أنَّ الإمام (عليه السلام) يريد بيان أهمية الاحتكام إلى القرآن الكريم في حل الخصومات والنزاعات، على أن يُرجَعَ في ذلك إلى مَن يستنطقه ويفهم مقاصده وهو الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه و آله وسلم) بسنّته النبوية الشريفة فهي ترجمان كلام الله تعالى، فالإمام إنما رضي بتحكيم القرآن لهذا المعنى رافعًا بذلك شبهة من يظن أنَّه يعارض حكم القرآن الكريم(1)، وهذا ما أفصحتْ عنه جملة جواب الشرط (لم نكن...) المصدَّرة ب (لم) وهي حرف نفي وجزم وقلب، وإنما عمد (عليه السلام) إلى استعمال هذا الضرب من الجواب؛ لأن (لم) تدلُّ على النفي المستمر(2) فضلاً عماّ فيها من قوة وتوكيد، وهذا مناسب للمقام وما فيه من استمرار الأئمة المعصومين على نهج القرآن الكريم، ولا غرو فهم عِدلُه، ولو قيل (ما كُنّا الفريق...) لما دلَّ على هذا المعنى؛ لأنها تدلُّ على نفي الماضي القريب من الحال(3). هذا من جهة الدلالة والعدول من تعبير إلى آخر، وأما القياس فيعضُد هذا الاستعمال أيضًا؛ إذ إن سيبويه قرنَ (لمّا) ب (لو)، و (لو) مما يجوز أن تُجاب ب (ما) أو (لم)(4).

نخلص من هذا إلى تعديل القاعدة النحوية بالقول: يجوز أن يرد جواب (لما) فعلاً مضارعًا منفيًا ب (لم) لورود ذلك في كلام الإمام علي (عليه السلام)

1- ينظر: شرح (البحراني): 3 / 127 - 128

2- ينظر: معاني النحو: 4 / 162

3- ينظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 8 / 107، ومعاني النحو: 4 / 165 - 167

4- ينظر: شرح الكافية الشافية: 3 / 1639

الفصل الثاني ما لم يَذكرْهُ أغلبُ النَحْويينَ في مسائلَ أخر

اشارة

ص: 303

المسألة الأولى: استعمال (أفعل) التفضيل ممّا لا تفاضلَ فيه:

عرَّفَ النحويون (أفعـل) التفضـيل بـأنَّه وصفٌ يُصـاغ على وزن (أفعل) للدلالـة على شـيئين اشتركا في صـفةٍ ما وزاد أحـدهما على الآخر فيها(1)، وقـد اشترطوا فيه جملـة شـروط: أنْ يكون الفعل ثلاثيًا مجردًا، ومتصـرِّفًا قابلًا للتفاوت، ليس الوصف منه على (أفعل فَعْلاء)، تامّا مثبتًا مبنيًا للمعلوم، له فعل(2)، وهي الشروط نفسها المتعلقة بصوغ صيغَتَي التعجب.

فإنْ لم يسـتوفِ الفعل تلك الشـروط جيء بمصدره منصوبًا على التمييز مسبوقًا ب (أفعل) التفضيل من فعل استوفى شروط الاشتقاق(3)، فإنْ سُـمِعَ شـيء من ذلك عن العرب فإنه يُحفَظ ولا يُقاس عليه(4)، إلا إذا أُريـدَ وصف زائـد عليه، فيجوز القول مثلًا: محمد أفجعُ موتًا من زيدٍ(5)، أما إذا كان الفعل جامدًا أو غير قابل للتفاضل فلم يجُز التفضيل منه قطُّ بطريق مباشر أو غير مباشر(6).

1- يُنظر: نتائج الفكر: 307 - 308، وشرح الرضي على الكافية: 3 / 447، وشرح التصريح: 2 / 92، والنحو الوافي: 3 / 395

2- يُنظر: شرح ابن عقيل: 3 / 174 - 175، وشرح الأشموني: 2 / 268 - 269، وهمع الهوامع: 3 / 316، والنحو الوافي: 3 / 316 - 317

3- يُنظر: المفصل: 232، وشرح الكافية الشافية: 2 / 1121- 1122، واللمحة في شرح الملحة: 1 / 425، وأوضح المسالك: 3 / 236، وشرح ابن عقيل: 3 / 175، و شرح التصريح: 2 / 94

4- يُنظر: توضيح المقاصد: 2 / 933

5- يُنظر: المصدر نفسه: 2 / 898، وشرح التصريح: 2 / 74، وهمع الهوامع: 3 / 319

6- يُنظر: النحو الوافي: 3 / 396

وقـد قصـر النحويون دلالـة عدم التفاضل على الموت والفناء والهلاك، فلم يمثّلوا لمسألة عدم التفاوت إلا بهذه المعاني(1)، وعلّلوا امتناع التفضـيل من تلك الدلالات بأنه لا مزية فيها لبعض فاعليها على بعض(2). وبعدم قبوله المفاضلة ينتفي الأساس الذي يقوم عليه التفضيل في أغلب حالاته(3).

إنَّ النحويين قـد حملوا (أفعل) التفضـيل الوارد على خلاف ما وضـعوا من شـروط على الشذوذ(4)، على أنهم لم يُشـيروا – في حـدود ما اطلعتُ – إلى مجيء (أفعل) التفضـيل مما لا تفاضل فيه حتى وإن كان ذلك شذوذًا، وكأنّم لم يقفوا على شواهد تؤيِّد هذا في كلام العرب نظماً أو نثرًا.

إنَّ النظر في نصوص كلام الإمام علي (عليه السـلام) في نهـج البلاغة يُثبت خلاف ما ذهب إليه النحويون في هذه المسألة؛ إذ جاء (أفعل) التفضـيل مما لا تفاوت فيه أو تفاضل في أكثر من موضع، من ذلك قوله (عليه السـلام) في خطبـة يـذكر فيها صـفة من يتصدّى للحكم بين الأُمـة وليس لـذلك بأهلٍ: ((إِنْ أَظْلَمَ عَلَيْهِ أَمْرٌ اِكْتَتَمَ بِهِ لِمَا يَعْلَمُ مِنْ جَهْلِ نَفْسِهِ تَصْرُخُ مِنْ جَوْرِ قَضَائِهِ اَلدِّمَاءُ وَ تَعَجُّ مِنْهُ اَلْمَوَارِيثُ إِلَى اَللَّهِ مِنْ مَعْشَرٍ يَعِيشُونَ جُهَّالاً وَ يَمُوتُونَ ضُلاَّلاً لَيْسَ فِيهِمْ سِلْعَةٌ أَبْوَرُ مِنَ اَلْكِتَابِ

1- يُنظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 1121 – 1122، واللمحة في شرح الملحة: 1 / 423، وأوضح المسالك: 3 / 236، وشرح ابن عقيل: 3 / 175، وشرح شذور الذهب (الجوجري): 2 / 733، وشرح الأشموني: 2 / 269، وشرح التصريح: 2 / 70 والنحو الوافي: 3 / 349، وغريب نهج البلاغة، أسبابه، أنواعه، توثيق نسبته، دراسته، د. عبد الكريم حسين السعداوي: 205

2- يُنظر: توضيح المقاصد: 2 / 895، وشرح التصريح: 2 / 70، والنحو الوافي: 3 / 349

3- يُنظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 1120، والنحو الوافي: 3 / 396

4- ينظر: الأصول في النحو: 1 / 104 – 105، والمفصل: 232 – 233، وشرح الكافية الشافية: 2 / 1122، وتوضيح المقاصد: 2 / 933

إِذَا تُلِيَ حَقَّ تِلاَوَتِهِ وَ لاَ سِلْعَةٌ أَنْفَقُ بَيْعاً وَ لاَ أَغْلَى ثَمَناً مِنَ اَلْكِتَابِ إِذَا حُرِّفَ عَنْ مَوَاضِعِهِ))(1).

بعـد أنْ صـنَّف الإمام مَن يتصدَّون للحكم والقضاء بين الناس اختتم خطبته بالشـكوى إلى الله تعالى من مثل هؤلاء المتشـبِّهين بالعلماء، فوصـفهم بالضـلال في حياتِهم كلِّها، كما وصفهم أيضًا بأنهم يريدون قرآنًا ينسجم مع رغباتهم وأهوائهم، وهذا ما عبّرت عنه الجملة (ليس فيهم سـلعة...) أي إنَّهم يعتقدون بالكتاب الفساد والكساد فيما إذا حُمِلَ على الوجه الصحيح المنزّل عن طريق الوحي، على حين يرَون فيه السلعة الرائجة المرغوبة إذا حُرِّف عن مواضعه(2)، دالًا على ذلك بلفظتَي (أبور)، و (أنفق)، وهما كلمتان تدلان على التفضـيل لأنهما على وزن (أفعل)، اشتُقت الأُولى منهما من الفعل (بار الشيء يبور)، واشتُقت الثانية من الفعل (نفق).

ومن أجل التـدليل على أنَّ الكلمتين (أبور)، و (أنفق) تنتميان إلى جـذرين لغويين يدلان على عدم التفاضل والتفاوت لابدَّ من الوقوف على حقيقتهمـا بـالعودة إلى مـا قـاله أربـاب اللغـة والمعجمات فيهما، فقـد ذهب اللغويون إلى أنَّ الأصل في الجـذر اللغوي (بور) هو الهلاك والكساد والفساد(3)، على أنهم حملوا

1- نهج البلاغة: 55، وينظر: شرح (المعتزلي): 1 / 284

2- يُنظر: شرح (البحراني): 1 / 318، ومنهاج البراعة (الخوئي): 3 / 249، 260

3- يُنظر: الزاهر في معـاني كلمـات الناس: 1 / 314، وتهـذيب اللغة: 15 / 191 (بور)، والصـحاح: 2 / 597 - 598 (بور)، ومعجم مقاييس اللغـة: 1 / 316 (بور)، والمحكم والمحيـط الأـعظم: 10 / 331 (بور)، وأساس البلاغـة: 1 / 282 (بور)، والنهايـة في غريب الحديث والأثر: 1 / 161 (بور)، لسان العرب: 4/ 86 (بور)

معنى الكساد والفساد فيه على المجاز(1)، ومما يؤكّد معنى (الهلاك) في مادة (بور) – فضلاً عما ذُكر – أنَّ ابن سِيده جعلها في باب (الهلاك وأفعاله)(2)، وعلى معنى الهلاك حمل المفسرون الفعل (تبور) في قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ الله وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ»(3) (4).

يتحصَّل لديَّ مما تقدَّم أنَّ الفعل (بار يبور) يدل على الهلاك والكساد والفساد، وحاول الراغب الأصفهاني أنَّ يجد جامعًا معنويًا بين هذه الدلالات، فقال: ((البَوَار: فرط الكساد، ولمّا كان فرط الكساد يؤدّي إلى الفساد – كما قيل:

كسد حتى فسد – عبرّ بالبوار عن الهاك))(5). وبهذا نستدل على أنَّ الأصل في (بور) هو الهلاك، وهذا المعنى مما يمنع النحويون اشتقاق (أفعل) التفضيل منه، فالقياس منه أن يقال: أكثر بوارًا، لكن الإمام (عليه السلام) قال: (أبور)، وإذا كنّا نلتمس عذرًا للنحويين في عدم إشارتهم لهذا المعنى وهذا الاشتقاق على فرض عدم وقوفهم على كلام الإمام، فإن شُّراح النهج ولاسيما من عُنِيَ منهم بإيراد قضايا اللغة والنحو كان عليهم الإشارة إلى ذلك، لكنّهم لم يذكروا ذلك في حدود ما اطلعتُ.

ومما يعزّز وقوع معنى التفضيل في (أبور) أنَّ الإمام (عليه السلام) ذكر المفضَّل عليه

1- يُنظر: مفردات ألفاظ القرآن: 152 (بور)، وأساس البلاغة، الزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود: 1 / 82 (بور)، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي: 1 / 65، وإعراب القرآن وبيانه: 5 / 189

2- يُنظر: المخصص: 2 / 76

3- سورة فاطر الآية: 29

4- يُنظر: جامع البيان: 20 / 463، ومجمع البيان: 8 / 243، والميزان: 17 / 43

5- مفردات ألفاظ القرآن: 152 (بور)، ويُنظر: الدر المصون: 7 / 103، وروح المعاني: 7 / 206

مجرورًا ب (من) وهو (من الكتاب)، زيادةً على استعارة لفظ (السلعة)، ولا شك في أنَّ السلع تتفاضل فيما بينها في الكساد والفساد، ولهذا ذهب الشّرّاح الى أنَّ المعنى المراد في النص العَلَوي هو (أكسد)(1)، ولهذا فإنَّ كلَّ هذه القرائن تدلُّ على إرادة معنى التفضيل، ولو لم يكن معنى التفضيل جائزًا في معنى (البور) لما لجأ النحويون واللغويون إلى تقدير مصدر يُنصب على التمييز يأتي مسبوقًا ب (أفعل) التفضيل من فعل استوفى الشروط، فيما إذا أرادوا وصفًا زائدًا عليه كما مرَّ ذلك.

والكلام المتقدِّم ينطبق على (أنفق) أيضًا فإنّ مادة (نفق) تدلُّ على انقطاع الشيء وذهابِه، ومنه نَفِقَ الطعام نِفاقاً فَهُوَ نَافق، إذا نَفِدَ وأَنفَقَ الرجل، أي: افتقر وذهب ماله، ونفقت الدابة نفوقًا: ماتت، ونفق السعر نفاقًا، وذلك أنَّه يمضي فلا يكسد ولا يقف(2)، وبهذا يتضح أنَّها ترجع الى معاني الموت والنفاد والانقطاع، ولا شك في أنَّها معانٍ منع النحويون مجيء (أفعل) التفضيل منها بحجّة عدم وقوع التفاضل فيها.

وبهذا استطاع أميرُ المؤمنين (عليه السلام) بما يمتلكه من إتقان للغة ومعانيها، وعِلم واسع بأسرارها وبلاغتها وفصاحتها التعبيرَ عن التفاضل فيها وهو ما أغفلَه النحويون ولم ينصّوا عليه في حدود ما تتبعتُ.

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدم لابد من تقديم تعديل للقاعدة النحوية بالقول: يجوز اشتقاق (أفعل) التفضيل من أفعال الموت والفناء لورود ذلك في نهج البلاغة.

وهي معانٍ لا تفاضل فيها على وفق مقولة النحويين.

1- يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): 9 / 61، وبهج الصباغة: 7 / 322، وفي ظلال نهج البلاغة: 2 / 236

2- يُنظر: جمهرة اللغة: 2 / 967 (نفق)، والصحاح: 4 / 1560 (نفق)، ومعجم مقاييس اللغة: 5 / 454 (نفق)

المسألة الثانية: ورود الفعل (صار) بمعنى الردِّ والتقسيم:

(صار) من النَّواسخ الفعلية يدخل على الجمل الإسمية ذكرَه سيبويه في جملة الأفعال (كان، ومادام، وليس) التي لا تستغني عن الخبر(1)، قد اتفق النحويون على أنَّ معناه الانتقال والتحوّل من حال إلى حال(2).

وقد يأتي الفعل (صار) أيضًا بمعنى (جاء وانتقل) فيكون تامًا، قال ابن يعيش: ((وقد تُستعمل بمعنى «جاء» فتتعدى بحرف الجر، وتفيد معنى الانتقال أيضًا كقولك: صار زيد إلى عمرو، وكلُّ حي صائر للزوال، فهذه ليست داخلة على جملة، ألا تراك لو قلت: زيد إلى عمرو، لم يكن كلامًا وإنما استعمالها هنا بمعنى «جاء» كما استعملوا «جاء» بمعنى «صار» في قولهم: ماجاءت حاجتك، أي: ماصارت))(3)، وأكد هذا المعنى أيضًا الرضي فقال: ((«وصار للانتقال» هذا معناها إذا كانت تامّة كما تقدم، ومعناها إذا كانت ناقصة: كان بعد أنْ لم يكن، فتفيد ثبوت مضمون خبرها، بعد أنْ لم يثبت، ومعنى يصير: يكون بعد أن لم يكن))(4)، ومنه قوله تعالى: «أَلَا إِلَى الله تَصِيرُ الْأُمُورُ»(5) (6).

1- يُنظر: الكتاب: 1 / 45، والمفصل: 263، والنواسخ في كتاب سيبويه: 25

2- يُنظر: المفصل: 266، وشرح المفصل (ابن يعيش): 7 / 103، والإيضاح في شرح المفصل: 2 / 75، وشرح الكافية الشافية: 1 / 388، وشرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): 1 / 416، وشرح الرضي على الكافية: 4 / 193، وارتشاف الضرب: 3 / 1156، وشرح ابن عقيل: 1 / 268، وتمهيد القواعد: 3 / 1079، وشرح الأُشموني: 1 / 219، والنحو الوافي: 1 / 556، ومعاني النحو: 1 / 213

3- شرح المفصل (ابن يعيش): 7 / 103، ويُنظر: معاني النحو: 1 / 213 - 214

4- شرح الرضي على الكافية: 4 / 193

5- سورة الشورى من الآية: 53

6- يُنظر: معاني النحو: 1 / 213

ولم يـذكر النحويون – في حـدود مـا اطلعتُ – للفعل (صار) فيا إذا جاء ناقصًا غير معنى التحوّل والانتقال من حال إلى حال، ولما تحصَّل هذا فإنَّهم جعلوا هذا المعنى حاكماً في إرادة معنى النقص في (كان وأخواتها).

ولا خلاف في أنَّ المعنى الرئيس ل (صار) هو الانتقال والتحوّل من حال إلى حال على أن التتبّع والاستقراء لهذا الفعل في نهج البلاغة يرفد الاسـتعمال اللغوي بمعنى جديد غير الانتقال والتحوّل، جاء ذلك في ضوء قوله (عليه السـلام) في بيان صـفة المتقين: ((قَدْ نَصَبَ نَفْسَهُ لِلّهِ سُبْحَانَهُ فِي أَرْفَعِ اَلْأُمُورِ مِنْ إِصْدَارِ كُلِّ وَارِدٍ عَلَيْهِ وَ تَصْيِيرِ كُلِّ فَرْعٍ إِلَى أَصْلِهِ))(1).

بعد أنْ عرض الإمام (عليه السلام) طائفةً من صفات المتقين شرَعَ بذكر نتائج ذلك وثماره، فقد أفاد شُراح النهج من هذا المقطع من الخطبة معنى الاجتهاد، فالمجتهد هو مَن يقوم باسـتنباط الأحكام الشرعية من أُصولها أو أَدلتها التفصيلية، فالمراد ب (التصيير) ههنا هو ردُّ كلِّ فرعٍ من فروع العِلم ومسائله إلى أصله المتشعِّب عنه.

وفي هذا إشعارٌ بضرورة الاجتهاد(2).

وبهذا يكون هذا النصُّ شاهدًا لغويًا على مجيء (صار) بمعنى الرد، وهذا ما صرَّح به ابن ابي الحديد قائلاً: ((ويمكن أن يحتج بهذا من قال بالقيـاس ويمكن أنْ يُقـال: إنه لم يُرِد ذلك بل أراد تخريـج الفروع العقليـة وردها إلى أصولها))(3)، أي إنّ الفعـل (صار) ههنا جاء مخالفًا لقياس النحويين الذين قصروا استعماله على معنى

1- نهج البلاغة: 147، وينظر: شرح (المعتزلي): 6 / 363

2- يُنظر: شرح (البحراني): 2 / 294، ومنهاج البراعة (الخوئي): 6 / 174، وفي ظال نهج البلاغة: 1 / 433، وتوضيح نهج البلاغة: 2 / 15

3- شرح (المعتزلي): 6 / 369

التحوّل والانتقال من حالٍ إلى حالٍ.

ولعل ما يعضّد دلالة الرد والتقسيم في النص العَلَوي ما ورد في الدلالة المعجمية للجذر (صير)، فهو يعني المآل والمرجع(1)، على أنَّ الذي ينبغي أنْ يُذكرَ ههنا أنَّ الذي أسهم في إيجاد هذا المعنى ليس الفعل وحدَه، بل السياق الذي ورد فيه، فذِكرُ لفظَتَي (الفرع)، و (الأصل) في نص الإمام هما من ساعدا على تحصيل معنى الرد.

ومن الشواهد العَلَوية على ذلك ما جاء في وصيةٍ له (عليه السلام) إلى مَن يستعمله على الصدقات، قال فيها: ((ثُمَّ اُحْدُرْ إِلَيْنَا مَا اِجْتَمَعَ عِنْدَكَ نُصَيِّرْهُ حَيْثُ أَمَرَ الله))(2). فالفعل (نُصَيّرْهُ) استعمله الإمام استعمالًا مُخالفًا للمعنى الأصي للفعل وهو الانتقال والتحوّل من حال إلى حال، فقد أشار شُرّاح النهج إلى أنَّ مراد الإمام من التصيير هنا هو التقسيم(3)، أي تقسيم ما يجتمع لدى العامل وتوزيعه على مستحقيه.

ومما يؤكِّد دلالةَ التقسيم في شاهد الإمام السياق والقرائن المحيطة بالنص، إذ أردفه بذكر معنى التقسيم، فقال: ((لِنَقْسِمَهَا عَلَى كِتَابِ اَللَّهِ وَ سُنَّةِ نَبِيِّهِ (صلى الله عليه و آله وسلم)))(4)، وهذا ما لمحَهُ عدد من شُرّاح النهج ذاهبين إلى أنَّ هدف الإمام من تكرار معنى التقسيم والتوزيع دفع الظِّنة عن نفسه وعمّن يمثله؛ فإنّ الزمان كان في عهده قد فسد وساءت ظنون الناس بسبب تصرّفات من سبقه واستئثارهم بأموال الفَيْء(5).

1- يُنظر: معجم مقاييس اللغة: 3 / 325 (صير)

2- نهج البلاغة: 503، وينظر: شرح (المعتزلي): 15 / 152، واحدر مأخوذ من قولهم: ((حدرت الشيء إذا أنزلته)). معجم مقاييس اللغة: 2 / 32 (حدر)

3- يُنظر: شرح (المعتزلي): 15 / 152، ومنهاج البراعة (الخوئي): 19 / 9

4- شرح (المعتزلي): 15 / 152

5- يُنظر: شرح (المعتزلي): 15 / 153، وشرح (البحراني): 4 / 414 - 415، ومنهاج البراعة (الخوئي): 9 / 19 - 22

وحَمَلَ الشارح البحراني الفعل هنا على معنى (نَصّرِفُهُ)(1)، أي أنْ يُصّرْفَ في مصارفه التي أمرنا الله بها، على حين ذهب السيد عباس الموسوي الى أنَّ التصيير في النص جارٍ على وفق ما يراه النحويون فهو يدل على التحوّل والانتقال، والمعنى تحويل ما اجتمع لدى العامل إلى أهله(2)، على أنّ الذي ذكره النحويون هو تحويل الشيء من حالٍ إلى حالٍ أُخرى غير الأُولى والحال مختلف في أمر الإمام، فالتقسيم حاصل لِما اجتمع بلا تغيير أو تبديل وفي المسألة خلاف فقهي(3)، أي تحويل ما يُجمع ثم يوزّع على مستحقيه من الناس.

نخلص مما تقدم ذكره إلى تعديل القاعدة بالقول: يجوز ورود الفعل (صار) بمعنى الرد والتقسيم استنادًا الى كلام الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة. وليس محصورًا على الانتقال والتحوّل من حالٍ إلى حالٍ وإن كان ذلك أصل معناه.

المسألة الثالثة: جواز جر (حيثُ) ب (على):

(حيث) ظرف مكان مبني على الضم في أكثر الكلام(4)، وقد يرد للزمان أيضًا(5)، وهو ملازم للإضافة إلى الجمل سواء أكانت إسميةً أم فعليةً(6)، وإضافته

1- يُنظر: شرح (البحراني): 4 / 414 - 415، وتوضيح نهج البلاغة: 4 / 12

2- يُنظر: شرح (الموسوي): 4 / 206

3- يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): 19 / 28

4- يُنظر: الكتاب: 4 / 233، والأصول في النحو: 2 / 143 - 144، وشرح التسهيل (ابن مالك): 2 / 232، ومعاني النحو: 2 / 182

5- يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش): 4 / 91 - 92، ومغني اللبيب: 178، وهمع الهوامع: 2 / 209

6- يُنظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 937، وتوضيح المقاصد: 2 / 803، وشرح ابن عقيل: 3 / 55 - 56، وهمع الهوامع: 2 / 209 - 210

إلى الفعلية أكثر(1)، وهو في تلك الإضافة مخالف لِما يماثله لهذا بُني لخروجه عن بابه، وقيل: إنَّ الذي أوجب بناءه وقوعُه على الجهات الست وعلى كلِّ مكانٍ فأُبهمَ فضارعَ بإبهامه في الأمكنة (إذ) المبهَمة في الدلالة على الأزمنة الماضية كلِّها(2).

والنحويون مختلفون في مسألة لزومه النصبَ على الظرفية أو تجرّده منها الى الجر بحرف الجر، فاكتفى سيبويه بالإشارة إلى ظرفيته وإضافته ذاكرًا بعضَ المسائل المتعلقة ببنائها ولغات العرب فيها دونما ذكرٍ لتجرّده من الظرفية إلى الجر بحرف الجر(3) على الرغم من استشهاده ببيت الفرزدق في باب البدل، فقد وردت في البيت (حيث) مجرورةً ب (فى)، قال الفرزدق(4): [من الطويل] فأصّبَحَ في حَيثُ التَقَيْنا شَرِيدُهُمْ *** طَلِيقٌ وَمَكتوفُ اليَدَينِ وَمُزْعَفُ ونصَّ المبرّد على أنَّ (حيث) منصوبٌ على الظرفية وقد يُجَر ب (من)(5)، وتابعه ابن هشام(6)، وقطع ابن مالك بأنَّه نادر التجرّد من الظرفية(7).

1- يُنظر: مغني اللبيب: 177

2- يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب: 2 / 78، وشرح المفصل (ابن يعيش): 4 / 91، وشرح ابن عقيل: 3 / 56 - 57

3- يُنظر: الكتاب: 4 / 233

4- يُنظر: المصدر نفسه: 2 / 10، والبيت في شرح ديوان الفرزدق: 2 / 122. مزعف من ((زعفه يزعفه زعفا وأزعفه: رماه أو ضربه فمات مكانه سريعًا)). لسان العرب: 9 / 134 (زعف)

5- يُنظر: المقتضب: 4 / 340

6- يُنظر: مغني اللبيب: 176

7- يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 2 / 232

أما الرضي الاسترابادي فقد ذهب إلى أنَّ ظرفيته غالبة لا لازمة(1)، ولم يذكر ابن الصائغ غيرَ ظرفيته(2).

وذهب فريق من النحويين المتأخرين إلى جواز خروج (حيث) عن الظرفية إلى الجر بالحرف، فصرَّح أبو حيان الأندلسي إلى جواز جره ب (من) كثيرًا، وب (في) شذوذًا، كما يُجر ب (على)، و (إلى) أيضًا؛ رادًّا على ابن مالك الذي وصف تجرّده من الظرفية بالنادر(3)، على أنَّ الأندلسي لم يُشرِ إلى جر (حيث) ب (على) في (التذييل والتكميل) فاقتصر على ذكر (الباء، وإلى، وفي)(4)، وذكر ناظر الجيش والسيوطي ندرة جرِّه ب (الباء، وإلى، وفي)(5).

إن الفيصل في مسألة قصر الظرف على الظرفية أو تجرّده منها – كغيرها من المسائل النحوية – هو السماع عن العرب، قال ابن الحاجب: ((ووجه الحكم عليه بأنَّه لا يُستعملُ إلا ظرفًا هو أنه كثُر في استعمالهم ولم يجئْ إلا منصوبًا على الظرفية، فدلَّ ذلك على أنه لو كان مما يقع غر ظرف لوقع في كلامٍ ما غير ظرف))(6)، وهو مبدأ عام وكلام دقيق ينبغي أنْ يُعتمد في كلِّ المسائل النحوية ولاسيما التي غاب فيها الاستقراء التام، وإذا كان مُرادُ ابن الحاجب ومن جزم بعدم تجرد (حيث) من الظرفية إلى الجر بالحرف انتفاءَ ذلك فيما ورد عن العرب من شواهد يُحتَجُّ بها فإنَّ ما ورد في نهج البلاغة – فضلاً عن كلام العرب شعرًا ونثرًا – كافٍ في صحة

1- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 3 / 183

2- يُنظر: اللمحة في شرح الملحة: 2 / 901

3- يُنظر: ارتشاف الضرب: 3 / 1446 – 1447، وخزانة الأدب: 7 / 9

4- يُنظر: 8 / 67 – 68

5- يُنظر: تمهيد القواعد: 4 / 2022، همع الهوامع: 2 / 211

6- الإيضاح في شرح المفصل: 1 / 283

خروجه عن الظرفية إلى الجر ب (على) أيضًا.

فقـد قال الإمام (عليه السـلام) في خطبـة الأشـباح في وصف الملائكة: ((ومَنْهُم مَن قَدْ خَرَقَتْ أَقْدَامُهُمْ تُخُومَ اَلْأَرْضِ اَلسُّفْلَى فَهِيَ كَرَايَاتٍ بِيضٍ قَدْ نَفَذَتْ فِي مَخَارِقِ اَلْهَوَاءِ وَتَحْتَهَا رِيحٌ هَفَّافَةٌ تَحْبِسُهَا عَلَى حَيْثُ اِنْتَهَتْ مِنَ اَلْحُدُودِ اَلْمُتَنَاهِيَةِ))(1).

يسـتجلي هـذا القِسم من الخطبـة الشـريفة جملـةً من أوصاف الملائكة (عليه السـلام)، فقد شـبَّههم الإمام بتلك الهيأة الضـخمة والعجيبة المتمثلـة بخرق أقـدامهم تخومَ الأرض السُّفلى إما حقيقـة أو اسـتعارة لعلومهم التي أحاطت بأقطار الأرض السُّفلى، ووجه المشابَهة انتهاء تلك العلوم إلى غايةٍ كانتهاء الأقدام إلى طريقها(2)، فلم يمنع تلك الأقدام النافذة في الهواء من التمدّد والانبساط والتعدي عن حدودها(3) إلا ريح سريعة قوية في هبوبها(4)، وهـذا ما أفصـحَ عنه وجود حرف الجر (على)، فذكرُه قد أعطى دلالة عدم التمدّد والتوسّع، والبقاء على مكان واحد مقيَّد، ولو لـم يَذكر (على) وقال: (تحبسـها حيث كانت) لكانتْ دلالةُ المكان مطلقةً مبهمةً واسـعةً، يقوّي هذا المعنى أنَّ دلالة (على) هي الاستعلاء(5)، وهو ما يمكن أنْ يُستوحى من سياق النص أيضًا؛ إذ كأنَّ تلك الأقدام قد استعلَت على الريح واستقرت عليها.

1- نهج البلاغة: 164 - 165، وينظر: شرح (المعتزلي): 6 / 424، ((التخوم: أعلام الأرض وحدودها)) معجم مقاييس اللغة: 1 / 341 (تخم)

2- يُنظر: شرح (البحراني): 2 / 358

3- يُنظر: شرح (المعتزلي): 6 / 429، وشرح (البحراني): 2 / 358، وشرح (الموسوي): 2 / 88، وتوضيح نهج البلاغة: 2 / 64

4- يُنظر: بهج الصباغة: 1 / 560

5- يُنظر: الكتاب: 4 / 230، والأصول في النحو: 3 / 176، والجنى الداني: 476

والجدير بالذكر أن أغلب شُرّاح النهج وجّهوا معنى (هفافة) على أنها طَيّبة ساكنة(1)، وهو المعنى الذي لم يذكرْه من أرباب المعجمات إلا الجوهري (ت: 393 ه)(2)، والفيروزآبادي (ت: 817 ه)(3)، والأقوى عندي والاكثر انسجامًا مع معاني النص وسياقه هو سرعة الريح؛ فشدة اختراق أقدام الملائكة بحسب المعنى الظاهر تحتاج إلى ردّة فعلٍ أقوى لإيقافها عند حدِّها وهو يلائم القوة والسرعة لا الطيب والسكون.

ومما يؤكد شيوع هذا استعمال (حيث) مجرورة ب (على) وعدم ندرته في كلام العرب وروده على لسان عدد من الشعراء، من ذلك قول الأخطل(4): [من الطويل] تروقُكَ عَيْناها، وأنْتَ ترى لها *** على حيثُ يُلْقى الزَّوْجُ مُنبطَحًا سَهْلا وقول الفرزدق(5): [من الطويل] طَلِيقَ أبي الأشْبَالِ، أصْبَحَ جَارُهُ *** على حَيثُ لا يدنو من الطَّوْدِ طَائِرُه وقول ذي الرمة(6): [من الطويل]

1- يُنظر: شرح (المعتزلي): 6 / 429، وشرح (البحراني): 2 / 358، وشرح (الموسوي): 2 / 88

2- يُنظر: الصحاح: 4 / 1443 (هفف)

3- يُنظر: القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي: 1 / 862 (هف)

4- ديوانه: 296

5- شرح ديوانه: 1 / 454

6- ديوانه، شرح الإمام أبي نصر أحمد الباهي، رواية ثعلب، تح: د. عبد القدوس أبو صالح: 2 / 902. وصحار: لون في حمرة يميل إلى بياض. يُنظر: ديوانه: 2 / 903، ولسان العرب: 4 / 445 (صحر)

أخا شـقوةٍ يَرمي على حيثُ تَلتقي *** منَ الصَّفحة اليُسـرى صُـحارٌ وواضحُ هذا من جهة الاسـتدلال بالسماع على صحة هذا الاستعمال، وأما الاحتكام إلى القياس فيتشمل بالحمل على نظيرتها (حين)، فقـد قال المبرد: ((«حيث» في الأمكنـة بمنزلـة «حين» في الأزمنـة تجري مجراها))(1)، ولا شك في جواز جر (حين) ب (على) قال تعالى: «وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا»(2)، وإن اختلفت تأويلات النحويين لهذا الشاهد وسواه.

نخلص مما تقـدَّم إلى تعـديل القاعـدة النحوية بالآتي: يجوز جر (حيث) ب (على) قليلاً لورود ذلك في نهج البلاغة، وفي الشـعر العربي، وبالقياس على (حين) أيضًا.

المسألة الرابعة:زيادة (الواو) بعد (ألا) الاستفتاحية:

من سُـنن العربيـة في حروف المعاني أنّها تُزاد في التركيب النحوي تارةً وتُحذف تارةً أُخرى، ولاشك في أنَّ لكلا الحالين مقاصدَ ودلالاتٍ، وشرائط ومواضع بسطتْها كتب اللغة والنحو.

وقـد اختلف النحويون في زيادة (الواو)، فمنهم من أجازها، ومنهم من أنكرها، فقد ذهب الكوفيون ومن وافقهم إلى جواز زيادتها في بعض المواضع، وسـاقوا على ذلـك عـددًا من الشواهـد من القرآن الكريم وكلاـم العرب شـعره أو نثره، فرأى الفراء والطبري وأبو بكر بن الأنبـاري زيادتها في جواب (لما)، وفي جواب (إذا) أيضًا(3)، كما ذهب أيضًا إلى جواز زيادتها بين المتعاطفين

1- المقتضب: 4 / 346

2- سورة القصص من الآية: 15

3- يُنظر: معـاني القرآن (الفراء): 1 / 108، 2 / 211، 2 / 50 - 51، وجـامع البيان: 21 / 78، وشـرح القصائد السـبع الطوال: 55، والخصائص: 2 / 462، وهمع الهوامع: 3 / 190، وخزانة الأدب: 11 / 45 - 46

المترادفين(1)، ونحا الأخفش هذا المنحى أيضًا فارتضى زيادتها في جواب (إذا)(2)، كما أجازَ الرمّاني زيادتها وفاقًا للكوفيين فيما ورد عن العرب في قولهم: كنت ولا شيء لك(3).

وتأتي زائدة أيضًا بعد (إلاّ) إذا كان ما بعدها خبرًا أو صفة لاسم نكرة قبلها نحو قوله تعالى: «وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ»(4) استدلالً بعدم ذكرها في قوله تعالى: «وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ»(5) (6).

وأيَّد الهروي مذهبَ الكوفيين فاستشهد على جواز زيادتها بما استشهدوا به، ثم قال: ((واعلم أنَّ «الواو» لا تُقحَم إلا مع «لما» و «حتى» ولا تُقحَم مع غيرهما إلا في الشاذ كقولهم: «ربَّنا ولك الحمد» المعنى: ربَّنا لك الحمد، والواو مقحمة (...)، ومعنى المُقحَم أن يكون الحرفُ مذكورًا على نية السقوط))(7).

ونقل أبو البركات الأنباري مذهبَ الكوفيين هذا وصرّح بوروده كثيرًا في

1- يُنظر: معاني القرآن (الفراء): 2 / 205، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تح د. عبد العال سالم مكرم: 249، والكشف والبيان: 8 / 259، والبحر المحيط: 1 / 518، والمدارس النحوية (شوقي ضيف): 103

2- يُنظر: معاني القرآن (الأخفش): 1 / 132، وهمع الهوامع: 3 / 190

3- يُنظر: كتاب معاني الحروف: 63

4- سورة الحجر الآية: 4

5- سورة الشعراء الآية: 208

6- يُنظر: معاني القرآن (الفراء): 2 / 83، وكتاب الأزهية: 248، ومفاتيح الغيب: 19 / 120، والبرهان في علوم القرآن: 4 / 440

7- كتاب الأزهية: 236

القرآن الكريم وكلام العرب، إلا أنَّه لم يؤيِّدْه أو يتبنّاه(1)، على حين تابع ابنُ مالك وابنُ هشام رأيَ الكوفيين في هذه المسألة(2).

تبيّن مما تقدّم رأيُ الكوفيين ومن وافقهم، وأما البصريون فيرون أنَّ الزيادة في الحروف خلاف الأصل، فالأَولى عندهم ألّا يُصار إلى الزيادة إلا بدليل قاطع، لهذا حملوا زيادة (الواو) فيما ذكره الكوفيون في جواب (لمّا)، و (إذا) على حذف الجواب(3).

ولم يَرد عن الكوفيين – وهم من تبنّى زيادة (الواو) – أنَّها تُزاد بعد (ألا) الاستفتاحية، وهذا ما جزم به الهروي فأشار إلى زيادة الواو مع (لمّا)، و (حتى)، أما في غير هذين الموضعين فالزيادة شاذة لا يُقاس عليها، وإذا كان لهم العذر بأنَّهم قرّروا ذلك استنادًا إلى ما وقفوا عليه من شواهد قرآنية أو شعرية؛ فإنَّ لنا الحق أنْ نسأل عن سبب إغفال طائفة من الشواهد النثرية الكثيرة التي جاءت فيها الزيادة بعد (ألا) الاستفتاحية، ولاسيما في نهج البلاغة في أكثر من موضع، من ذلك قوله (عليه السلام) في خطبة في الاستسقاء: ((ألا وَإِنَّ اَلْأَرْضَ اَلَّتِي تَحْمِلُكُمْ وَ اَلسَّمَاءَ اَلَّتِي تُظِلُّكُمْ مُطِيعَتَانِ لِرَبِّكُمْ))(4).

افتتح الإمام الخطبة الشريفة ب (ألا) تنبيهًا للسامعين على ضرورة الإصغاء إلى ما سيُلقى إليهم، وتعظيمًا لهذا الأمر وأهميته، ورغبةً في زيادة تمكن الحكم في

1- يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 456 – 457 (المسألة 64)

2- يُنظر: شرح عمدة الحافظ: 2 / 652، وشرح التسهيل (ابن مالك): 3 / 355، ومغني اللبيب: 473 – 474

3- يُنظر: الكتاب: 3 / 103، ومعاني القرآن وإعرابه: 4 / 364، والخصائص: 2 / 462، والكشّاف: 4 / 147، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2 / 456 – 457 (المسألة 64)، ونتائج الفكر: 206، ومفاتيح الغيب: 9 / 387، والجنى الداني: 166، وهمع الهوامع: 3 / 191، والنحو الوافي: 3 / 570

4- نهج البلاغة: 259، وينظر: شرح (المعتزلي): 9 / 76

أذهـانهم لأـن (ألاـ) الاسـتفتاحية تفيـد الإثبات والتحقيق بطريق أبلغ من غيره(1)، ولاـ شـك في أنَّ مقـام النص يؤيِّد ذلـك؛ فالخطبـة في الاستسقاء والمتلقي في حيرة وتردد يحتاج إلى ما يرفعهما عنه، ولهذا جيء ب (ألَا).

ولمّا كان المخاطَبُ شاكًا غيرَ معتقـدٍ بنزول المطر بعـد اليأس منه لمـدة طويلـة من الانقطاع جيء ب (الواو) زيادة في التوكيد، فإنَّ للحرف المزيـد فائدةً معنويةً، وأُخرى لفظية؛ فأما المعنوية فهي التوكيد، وأما اللفظية فهي تزيين اللفظ وجعلُه أشدَّ ارتباطًا بما يسـبقه(2). وهذا مما جاء عليه النصُّ العلَوي الذي حاول دفع هذا الشك والتردد بذكر قدرة الخالق القدير على كل شـيء، من ذلك انقياد السماء والأرض لأوامره جلَّ وعلا، ولا شك في أن هذا معنى لا يتحصل لدى كلِّ المخاطَبين به، لأنَّ منهم مَن يشك فيه أو يُنكره، لهذا جيء بأكثر من مؤكِّد.

ومما يقوّي زيادتها في هذا الموضع وأمثاله إمكان إسقاطها من دون اختلال في شكل التركيب دون معناه وهذا هو الزائد في عُرف النحويين وقواعـدهم، يرجِّح هـذا أنّ الإمام ذكر (الواو) بعد (ألا) في مواضع أُخر من ذلك قوله (عليه السـلام) في وصف الدنيا: ((ألا إنَّ الدّنيا دارٌ لا يُسلَمُ مِنها إلّا فيها))(3)، وقوله (عليه السلام): ((أَلَا إِنَّ أَسْمَعَ اَلْأَسْاَعِ مَا وَعَى اَلتَّذْكِيرَ وَ قَبِلَهُ))(4).

فزيادة التوكيـد في النص الأول المقترن ب (الواو) دون الثاني والثالث غير المقترنين بها تعود إلى حال المخاطَب في كلِّ نص، فشِدّة إنكار الأول بسبب صعوبة

1- ينظر: شرح الرضي على الكافية: 4 / 421، ومغني اللبيب: 96، وروح المعاني: 1 / 156

2- يُنظر: شرح الرضي على الكافية: 2 / 433

3- نهج البلاغة: 104، وينظر: شرح (المعتزلي): 5 / 140

4- نهج البلاغة: 198، وينظر: شرح (المعتزلي: 7 / 167

الإيمان بفكرة كون السماء والأرض مطيعتين لله سبحانه ألزمتْ استعمال (الواو) فضلاً عن (إنّ) المؤكِّدة، على حين أنَّ فكرة النص الثاني عامة لا تحتاج إلى توكيدٍ ثانٍ؛ لأنّ السامة من مَحِن الدنيا لا يحدث إلا فيها وكذلك الثالث. والاستدلالُ بالنظير في ترجيح وجه نحوي على آخر كما جرى ههنا سبيلٌ لدى كثير من النحويين منهم الفرّاء الذي انتهج هذا في زيادتها بعد (إلاَّ) المتلوّة بالنكرة كما مرّ(1)، كما استدل بالنظير أيضًا الزجّاج وابن هشام(2).

ومن الشواهد أيضًا قوله (عليه السلام) في وصف الدنيا: ((أَلاَ وَإِنَّ اَلْيَوْمَ اَلْمِضْمَارَ وَغَدًا اَلسِّبَاقَ))(3).

ومن الشواهد أيضًا قوله (عليه السلام) في معاوية: ((أَلاَ وَإِنَّ مُعَاوِيَةَ قَادَ لُمَةً مِنَ اَلْغُوَاةِ وَ عَمَّسَ عَلَيْهِمُ اَلْخَبَرَ))(4).

اتضح مما مرَّ ذكرُه أنَّ (الواو) تأتي زائدة بعد (ألَا) لصحة سقوطها من التركيب، وهذا هو الزائد في عُرف النحويين واللغويين، ولهذا لم يذكرْها الإمام في شواهد أُخر، إذًا فسياق كلِّ نصٍّ كفيلٌ باختيار ما يناسبه من الألفاظ والتراكيب، واستنادًا إلى كلِّ هذا أقول: يجوز زيادة (الواو) بعد (ألا) الاستفتاحية للدلالة على التوكيد لورود ذلك في نهج البلاغة.

1- يُنظر: معاني القرآن (الفراء): 2 / 83

2- يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 4 / 168، ومغني اللبيب: 773

3- نهج البلاغة: 176، وينظر: شرح (المعتزلي): 2 / 91

4- نهج البلاغة: 97، وينظر: شرح (المعتزلي): 3 / 244. اللمة: الجماعة، يُنظر: تاج العروس: 33 / 443 (لمم)، و (عمس عليهم الخبر) أي: أخفى عليهم الخبر، ينظر: شرح (المعتزلي): 3 / 244، قال ابن منظور: ((وأمر عمس وعموس وعماس ومعمس: شديد مظلم لا يدرى من أين يؤتى له (...) وعمس عليه الأمر يعمسه وعمسه: خلطه ولبسه ولم يبينه)). لسان العرب: 6 / 147 (عمس)

المسألة الخامسة: جواز إبدال الجملة من المفرد:

البدل من الأقسام الرئيسة للتوابع في النحو العربي، تحدث عنه سيبويه بقوله:

((هـذا باب من الفعل يسـتعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيـد ثلثيهم، ورأيت بني عمك ناسا منهم، ورأيت عبد الله شـخصه))(1)، وقـد عرَّفه ابن مالك قائلاً: ((التابعُ المقصودُ بالحكمِ بِلا واسِطةٍ هو المُسمَّى بَدلًا))(2).

ولعـل هـذا التعريف يكـاد يكون هو الأشـهر، إذ أخـذ به أغلب النحويين بعـد ابن مالـك ليصـبح تعريفًا متـداوَلًا للبـدل، فقـد ارتضاه ابن الناظم(3)، وابن هشام(4)، وابن عقيل(5)، والسيوطي(6)، والفاكهي (ت: 972 ه)(7)، والـدكتور محمد حماسة من المحدثين(8)، وقد فصّل علماء العربية القول في تفسير ماهيّة هذا التعريف ثم ذكروا أقسام البدل ودلالات كلِّ قسم.

وقـد قرّر النحويون جواز وقوع البـدل بين المفردات، فلا خلافَ لـدَيهم في هـذا الباب(9)، كمـا أجـاز كثيرٌ منهم وقوعَه بين الجمل أيضًا، واستشهدوا لذلك

1- الكتاب: 1 / 150

2- شرح الكافية الشافية: 3 / 1274

3- يُنظر: شرح ابن الناظم: 393

4- يُنظر: أوضح المسالك: 3 / 362

5- يُنظر: شرح ابن عقيل: 3 / 247

6- يُنظر: همع الهوامع: 3 / 176

7- يُنظر: شرح كتاب الحدود في النحو، تح: د. المتولي رمضان احمد الدميري: 261

8- يُنظر: التوابع في الجملة العربية: 149

9- يُنظر: المقتضـب: 1 / 26، وشـرح المفصـل (ابن يعيش): 3 / 68 - 69 وشـرح جمل الزجاجي (ابن عصـفور): 1 / 284، وشرح التسهيل (ابن مالك): 3 / 329، وارتشاف الضرب: 4 / 1972 - 1973، وشرح ابن عقيل: 3 / 253

بشواهد نحوية(1).

أما إبـدال الجملة من المفرد فهذا محلُّ خلاف بينهم، بل لم يُفرّع له أغلب النحويين قسـماً كأقسام البدل وأنماطه ولم يُشـيروا إليه(2)، على الرغم من أنّ السماع نطق به في أكثر من شاهد، الأمر الذي حدا ببعض النحويين التنبه لذلك وإجازته.

فقـد ذهب ابن جني إلى جواز إبـدال الجملـة من المفرد، جـاء ذلك في تعقيبه على قول الشاعر(3): [من الطويل] إلى اللهِ أشـكو بالمدينةِ حاجـةً *** وبالشام أُخرى كيف يلتقيان؟ فقال: ((«كيف تلتقيان» جملـة في موضع نصب بدلًا من «حاجة» و «حاجة»، فكأنَّه قال: الى الله اشكو هاتين [الحالتين] تعذر التقائهما))(4)، وتابعه الزمخشري

1- يُنظر: الكتاب: 3 / 87، والبـديع في علم العربيـة، ابن الأثير، تح: د. فتحي أحمد علي الدين: 1 / 352، وتمهيد القواعد: 7 / 3421، وحاشية الصبان: 3 / 194، والنحو الوافي: 3 / 359، والتوابع في النحو العربي، د. محمود سليمان ياقوت: 148

2- يُنظر: الكتاب: 1 / 150 - 158، والفهارس التي عملها الُأسـتاذ عبد السام هارون تشـهد بذلك: 5 / 271، والمقتضب: 4 / 295 - 296، والفهارس التي عملها الأُسـتاذ محمـد عبد الخالق تؤكد ذلك أيضًا: 4 / 93 - 94 (قسم الفهـارس)، والأصول في النحو: 2 / 46 - 52، وكتاب المقتصد: 2 / 929 - 935، والإيضاح في شرح المفصل: 1 / 426 - 430، وشرح جمل الزجاجي (ابن عصفور): 1 / 281، وشرح الرضي على الكافية: 2 / 379، وارتشاف الضرب: 4 / 1972، وشرح ابن عقيل: 3 / 247 - 255، وهمع الهوامع: 3 / 184، وأثر القرآن والقراءات: 200

3- البيت للفرزدق في خزانة الأدب: 5 / 208، وشرح التصريح: 2 / 201، ولم أجدْه في ديوانه، وبلا نسبة في: أوضح المسالك: 3 / 172، وشرح الأُشموني: 3 / 12

4- المحتسب: 2 / 166، ويُنظر: توضـيح المقاصد: 2 / 1049، والنحو الوافي: 3 / 687. لعـل مـا بن المعقوفتين خطأ طباعي وأظن أنَّ الصحيح المناسب لسياق النص (الحاجتين)

على هـذا فصـرَّح برأيه وهو يفسـر قوله تعـالى: «اهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَـذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ»(1)، فقال:

(((هَلْ هـذا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُون) هـذا الكلام كلُّه في محـل النصب بـدلًا من: النجـوى، أي: وأسـرُّوا هـذا الحديث))(2).

وتبنّى هـذا الرأيَ وأيـده أيضًا ابنُ مالك فقـد احتـج له بشواهـد متعـددة من القرآن الكريم والشـعر العربي، فقال: ((وتُبـدَل جملة من مفرد كقولك: عرفت زيدًا أبو مَنْ هو. أي عرفت زيدًا أبوته، ومنه قول الشاعر:

لقـد أذهلتني أمُّ عَمْرٍو بكلمـةٍ *** أتصبرُ يومَ البينِ أمْ لسْتَ تصبرُ فالجملـة الاسـتفهامية التي بعد «كلمة» بدلٌ منها؛ لأن الكلمة هنا بمعنى الكلام))(3)، ثم احتـجَّ بمجموعـة من الشواهد، منها قوله تعالى: «مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ»(4)، فذهب إلى أنَّ الجملة الإسمية المنسوخة ب (إنَّ) أي: (إنَّ ربَّك...) بدلٌ من (ما)(5).

وممّن أخذ بهذا المذهب عددٌ من العلماء(6) منهم ناظر الجيش الذي علَّل جواز

1- سورة الأنبياء الآية: 3

2- الكشاف: 3 / 102، ويُنظر: تمهيد القواعد: 7 / 3420

3- شرح التسهيل (ابن مالك): 3 / 339 - 340، والبيت من الطويل وهو بلا نسبه فيه، وفي مغني اللبيب: 595، وشرح شواهد المغني: 2 / 853، والمعجم المفصَّل في شواهد العربية: 3 / 219

4- سورة فصلت الآية: 43

5- يُنظر: شرح التسهيل (ابن مالك): 3 / 340

6- يُنظر: أوضح المسالك: 3 / 172، والمساعد: 2 / 438، وشفاء العليل: 2 / 773، وشرح التصريح: 2 / 201

ذلك التركيب بقوله: ((إنَّ إبـدال الجملـة من مفرد لا يظهر كونه ممتنعًا، وذلك أنَّ المبـدَل تابع كما أنَّ النعت تابع، وقد ثبت النعت بالجملة فمـا المـانع من البـدل. فإنْ قيل: المانع على نيـة تكرار العامل، والعوامل لا تَسّلَّطَ لها على الجمل، فالجواب أَنَّ الجملـة إذا أُوِّلتْ بالمفرد أُعطيَتْ حكمه، ثم إنَّك قـد عرفت أَنَّ العامل في البدل إنَّما هو العامل في المُبدَل منه على مذهب سـيبويه*. وقولنا: إنَّ البدل على نية تكرار العامل: المراد به أنَّ البدل هو المستقل بمقتى العامل لا أَنَّ ثَمَّ عاملاً مقدّرًا (...) وعلى هذا يتم قول ابن جني والزمخشري والمصنف، ومن قال بقولهم: أَنَّ الجملة تبدل من مفسر))(1)، وقد صرَّح بإجازة هذا النمط من البدل قسمٌ من العلماء المحدثين(2).

ومما يؤيد صـحة هذا الاسـتعمال وروده على لسان أمير المؤمنين (عليه السـلام) في خطبةٍ له يذكر فيها مواقفه من النبيِّ محمَّدٍ (صلى الله عليه و آله وسـلم)، قال فيها: ((وَلَقَدْ وُلِّيتُ غُسْلَهُ (صلى الله عليه و آله وسلم) وَالْمَلاَئِكَةُ أَعْوَانِى فَضَجَّتِ الدَّارُ وَالْأَفْنِيَةُ مَلاٌ يَهْبِطُ وَ مَلاٌ يَعْرُجُ وَ مَا فَارَقَتْ سَمْعِي هَيْنَمَةٌ مِنْهُمْ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ حَتَّى وَارَيْنَاهُ فِى ضَرِيحِهِ))(3).

ينتظم هذا الجزء من الخطبة الشـريفة واحدًا من المقامات الرفيعة للإمام علي (عليه السلام) وهو قربُه من النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه و آله وسـلم) في حياته وبعد رحيله؛ إذ هو من تكفَّل بتغسـيله ودفنه في مراسـيم اتَّسـمت بحضور الملائكة (عليهم السلام) أعوانًا للإمام في أداء هذه المهمة العظيمة، من أجل بيان المقام الأسمى للنبي وللإمام؛ إذ يصوّر هذا

1- تمهيد القواعد: 7 / 3421، *وينظر مذهب سيبويه في البدل: الكتاب: 1 / 150

2- يُنظر: جامع الـدروس العربية: 3 / 240، والنحو الوافي: 3 / 687، وضياء السالك: 3 / 239، والتوابـع في النحو العربي: 148، وأثر القرآن والقراءات: 200 - 201

3- نهج البلاغة: 412، وينظر: شرح (المعتزلي): 10 / 179، ((الهينمة: الصوت الخفى)) كتاب العين: 4 / 60 (هنم)

النص سماع الإمام الصوتَ الخفي الصادر عن الملائكة(1)، ولمّا كان الفاعل (هينمة) مُبهماً خفِيًا في معناه احتاج إلى ما يرفع هذا الإبهام ويُزيله، لهـذا عمـد الإمام إلى إتْباعه بجملة (يُصَلّوُنَ عليهِ) الواقعة بدلًا من (هينمة)، إذ إنَّ الغرض من البدل هو ((الإيضاح ورفع الالتباس وإزالة التوسع والمجاز))(2)، على أنَّ بعض الشّرّاح احتمل غير هذا المعنى، فجعل شـبه الجملة (منهم) متعلقةً ب (يصـلّون)(3)، وعلى هذا يكون غرض الإمام هو بيان أصـناف الملائكة، والحال خلاف ذلك، فليس غرضُ النص – كما يبدو – تعدادَ أصـنافهم؛ فلو كانت الغاية هـذه لذكرَ الإمامُ الصِنف الآخَر غير الذين يُصـلّون عليه، ولمَا اكتفى بهذا الصـنف فقط، وبهذا يتقوّى لديَّ تعلّق شـبه الجملة (منهم) بما قبلها.

ومن شواهد هذه المسألة في الكلام العَلَوي المبارك قوله (عليه السلام) في بيان منزلته من النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه و آله وسلم): ((وَقَدْ عَلِمْتُمْ مَوْضِعِي مِنْ رَسُولِ اَللَّهِ (صـلى الله عليه و آله وسـلم) بِالْقَرَابَةِ اَلْقَرِيبَةِ وَ اَلْمَنْزِلَةِ اَلْخَصِيصَةِ وَضَعَنِي فِي حَجْرِهِ وَ أَنَا وَلِيدٌ يَضُمُّنِي إِلَى صَدْرِهِ وَ يَكْنُفُنِي فِي فِرَاشِهِ وَ يُمِسُّنِي جَسَدَهُ وَ يُشِمُّنِي عَرْفَهُ وَ كَانَ يَمْضَغُ اَلشَّيْءَ ثُمَّ يُلْقِمُنِيهِ))(4).

يستعرض الإمام (عليه السلام) في هذا الجزء من الخطبة منزلتَه التي اختص بها من رسول الله محمد (صلى الله عليه و آله وسلم)، وقد دلّ على ذلك بإيراد لفظة (الخَصِيصَة) الدالة على الانفراد بالشيء بما لا يشاركه فيه الجملة(5) وهي المُبدَل منه، ولمَّا كان هذا

1- ينظر: شرح (المعتزلي): 10 / 183، شرح (البحراني): 3 / 442، وشرح (الموسوي): 3 / 394

2- كتاب أسرار العربية: 298

3- ينظر: توضيح نهج البلاغة: 3 / 261

4- نهج البلاغة: 395، وينظر: شرح (المعتزلي): 13 / 197. العَرْف: الرائحة الطيبة. ينظر: معجم مقاييس اللغة: 4 / 281 (عرف)

5- يُنظر: معجم مقاييس اللغة: 2 / 153 (خص)، ومفردات ألفاظ القرآن: 284 (خص)

الخصوص مُجمَلاً يحتاج إلى بيان وتفصيل أردَفه الإمام بما يُزيل الإبهام ويفصِّل المُجمَل وهذا ما أفصحت عنه الجمل اللاحقة التي تصدّرتها الجملة (وَضَنَّ غَنِي فِي حَجْرِهِ...) الواقعة بدلًا مطابِقًا من (الخصيصة)، وهذه هي الوظيفة الدلالية للبدل التي تكمن في الإيضاح كما تقدّم فضلاً عن التفصيل.

إنَّ دلالة التطابق بين المُبدَل والمُبدَل منه في النص العلَوي تأتي من أنّ لفظة (خصيصة) بما تدلُّ عليه معجميًا تعني الانفراد وعدم الاشتراك، وقد حصل هذا الانفراد بالمعنى المعجمي لكلمة (خصيصة) وبالموقع الذي احتلته من التركيب النحوي، إذ إنَّ المعاني التي جاءت بعدها في عبارة الإمام مما انفرد به (عليه السلام) دون سائر الخلق، وهذا من بديع تعانق الدلالة المعجمية والنحوية.

وبهذا يكون نص الإمام قد زاد نوعًا آخر على أنواع البدل المطابق، وهو الواقع بين لفظةٍ وجملة، ساعد عليه المعنى اللغوي للمُبدَل منه ومعنى الجملة الواقعة بدلًا، على حين أن النحويين يقصرون ورود البدل المطابق بين الألفاظ(1).

والذي يظهر مما تقدَّم صحة مذهب مَن أجاز هذا النوع من البدل - وإن لم يُشر إليه أغلب القدماء - استنادًا إلى السماع والقياس، أما السماع فلوروده في القرآن الكريم ونهج البلاغة وكلام العرب، وأما القياس فإنه يُحمل على النعت، ولا حاجة إلى تكلّف التأويل والتقدير في تخريج الشواهد.

وبهذا لم يبقَ سوى إعادة صوغ القاعدة بالآتي: يجوز وقوع بدل الجملة من المفرد استنادًا إلى ورود ذلك في نهج البلاغة فضلاً عن القرآن الكريم والشعر العربي.

1- يُنظر: الكتاب: 1 / 151، واللمحة في شرح الملحة: 2 / 716، وتوضيح المقاصد: 2 / 1036، وأوضح المسالك: 3 / 364، وتمهيد القواعد: 7 / 3396 - 3397، وشرح الأشموني: 3 / 3، وشرح التصريح: 2 / 191 - 197، وهمع الهوامع: 3 / 176، وحاشية الصبان: 3 / 84، والنحو الوافي: 3 / 665 - 666

المسألة السادسة: ورود (إذا) الفجائية متلوَّةً بجملة منسوخة ب (ليس):

ترد (إذا) في العربيـة على أنحاء متعـددة، وقـد بسـطت كتب اللغة والنحو مذاهب الخلاف فيها وفي معانيها، ومن تلك المعاني ورودها في الدلالة على المفاجَأة، وهي التي تأتي في حشو الكلام للدلالة على الحال لا الاسـتقبال، قال سـيبويه: ((وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها))(1). ولا تأتي في أوله ولا في آخره(2)؛ ((لأن الغرض من الإتيان بها الدلالـة على أنَّ ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة، فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدّم شيء عليها فلزم أنْ لا تقع في الابتداء))(3).

وقد قرّر النحويون أنّها إذا دلّتْ على المفاجأة فلا يليها إلا الجملة الإسمية، تفريقًا بينها وبين الشرطية(4).

ومِن النحويين من أجاز وقوع الجملة الفعلية مقترنة ب (قد) بعدها مسـتندًا في ذلك إلى ما حكاه الأخفش عن العرب في نحو: خرجت فإذا قد قام زيد(5)؛ لأنَّ

1- الكتاب: 4 / 232، ويُنظر: الأصول في النحو: 3 / 177، والجنى الداني: 373، والنحو الوافي: 1 / 508

2- يُنظر: المقتضب: 2 / 56 - 57، والجنى الداني: 374

3- شرح الدماميني على مغني اللبيب، صحّحه وعلّق عليه: أحمد عزو عناية: 1 / 333، ويُنظر: شرح التصريح: 1 / 305

4- يُنظر: الكتـاب: 4 / 232، و شـرح التسـهيل (ابن مالك): 2 / 210، وشـرح الرضي على الكافية: 3 / 196، والبسـيط في شرح جمل الزجاجي: 2 / 820، وتوضيح المقاصد: 3 / 1285، ومغني اللبيب: 120، وشرح الدماميني على مغني اللبيب: 1 / 333، وهمع الهوامع: 2 / 182

5- يُنظر: همع الهوامع: 2 / 182

(قد) تُقرِّب زمن الفعل الماضي من الحال(1)، وقد سوَّغ أبو حيان هذا المذهبَ بمعاملة العرب له معاملة الجملة الإسمية في دخول (واو) الحال عليها، فكما يُقال: جاء زيد وهو يضحك، يُقال أيضًا: جاء زيد وقد ضحك(2)، وزاد ابن هشام سببًا آخر وهو التفريق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية، فإذا اقترنت ب (قد) – كما يرى – حصل الفرق بذلك(3)، ومنهم مَن أجاز ذلك بلا قَيْد، فيصح أنْ نقول مثلاً: خرجت فإذا قام زيد(4).

فلم يرد رأيٌ – بحسب ما تتبعتُ – يُجيز ورود (إذا) متلوةً ب (ليس)، سواء قيل بحرفيتها أم بفعليتها على الخلاف الوارد في حقيقتها بين علماء العربية، وإنْ كان جمهور النحويين يرجِّح فعليتها(5).

إنَّ اختصاصَ (إذا) الفجائية بالجمل الإسمية مدفوعٌ بما ورد في السماع استنادًا إلى ما نَقله الأخفش عن العرب، وما ورد في نهج البلاغة أيضًا، فقد جاءت متلوَّةً بجملة منسوخة ب (ليس)، إذ قال (عليه السلام) في خطبة له يشكو فيها قلَّةَ الناصر والمعين: ((فَنَظَرْتُ فَإِذَا لَيْسَ لِي رَافِدٌ وَ لاَ ذَابٌّ وَ لاَ مُسَاعِدٌ إِلاَّ أَهْلَ بَيْتِي فَضَنَنْتُ بِهِمْ عَنِ اَلْمَنِيَّةِ فَأَغْضَيْتُ عَلَى اَلْقَذَى))(6).

يشرح الإمام في هذا المقطع من الخطبة حالَه بعد وفاة النبيِّ محمَّدٍ (صلى الله عليه و آله وسلم) وما

1- يُنظر: النحو الوافي: 2 / 280

2- يُنظر: التذييل والتكميل: 6 / 306، وهمع الهوامع: 2 / 182

3- يُنظر: مغني اللبيب: 232

4- يُنظر: همع الهوامع: 2 / 182

5- يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب: 1 / 164، الجنى الداني: 493، وهمع الهوامع: 1 / 46

6- نهج البلاغة: 433، وينظر: شرح (المعتزلي): 11/ 109، وقد ورد هذا النص بلفظه في موضع آخر أيضًا، ينظر: شرح (المعتزلي): 2 / 19

حلَّ به وبأهله وما فوجئ به من انعدام الناصر والمعين(1)، وانسياق الناس وراء أطماعهم وأهوائهم، وهذا ما أسهمت به دلالة (إذا) الدالة على المفاجأة، على أنها جاءت متبوعةً بجملة منسوخة ب (ليس) بخلاف ما نصَّ عليه النحويون الذين قصروا ما يتلوها على الجملة الإسمية كما تقدَّم، فضلاً عن دلالتها على الماضي التي يمكن تخريجها ههنا على إرادة حكاية حال ماضية، فالإمام في معرض بيان عمّا كان هو عليه بعد ارتحال النبي محمد (صلى الله عليه و آله وسلم) وما جرى عليه من الظلم والجور في اغتصاب حقِّه(2).

وبهذا لم تخرج في دلالتها تلك عن الحال وإن دلَّت (ليس) على المضي؛ وإيضاح هذا أنّ الزمن سياقي يخضع للسياق والقرائن المحيطة بالنص هذا من جهة، ومن جهة أُخرى أنَّ المراد بالزمن الحاضر ههنا هو ((الزمن الذي يتحقق فيه المعنيان في وقت واحد؛ المعنى الذي بعدها والمعنى الذي قبلها؛ بحيث يقترنان معًا في زمن تحقيقها))(3)، وهذا ما عليه النصُّ العَلَوي، إذ إن زمن تحقق نظرة الإمام وانعدام الناصر كان واحدًا بلا شك.

ومما يُقوّي صحة هذا الاستعمال وشيوعه في كلام العرب وروده في كلام العرب نظماً ونثرًا، فمن النثر ما ورد في كلام أهل البيت والصحابة، ففي حديث ذكره أبو حمزة الثالي (رضى الله عنه)(4) وهو في رِفقة الإمام السجاد (عليه السلام)، فقال الثمالي: ((خرجت

1- يُنظر: شرح (الموسوي): 1 / 506 - 508

2- يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي): 3 / 367

3- النحو الوافي: 2 / 281

4- هو ثابت بن دينار الثمالي الأزدي بالولاء، أبو حمزة: من رجال الحديث الثقات عند الإمامية، وروى عنه بعض أهل السنَّة أيضًا. من أهل الكوفة. قُتِلَ ثلاثة من أولاده مع زيد بن علي بن الحسن (رضى الله عنه). وكان الإمام الرضا (عليه السلام) يقول: هو لقمان زمانه. وكان أبوه مولى للمهلَّب بن أبي صفرة. له كتاب في (تفسير القرآن) وكتاب (الزهد) وكتاب (النوادر)، توفي بعد سنة (150 ه). يُنظر: أعيان الشيعة: 4 / 8 - 11، والأعلام: 2 / 97

مع علي بن الحسن (عليه السلام) إلى ظاهر المدينة، فلما وصل إلى حائط قال: إني انتهيت يومًا إلى هذا الحائط فاتكأت عليه، فإذا رجل عليه ثوبان أبيضان ينظر في وجهي، (...) قال: فهل رأيت أحدُا خاف الله فلم يُنجه؟ قلت: لا، قال (عليه السلام): فإذا ليس قدامي أحد))(1)، كما ورد هذا التركيب كثيرًا في مرويات الصحابة (رضى الله عنه)(2).

وأما الشعر فمنه قول كعب بن زهير:(3) [من الطويل] حديثُ أناسيٍّ فلما سمعتهُ *** إذا ليسَ فيه ما أَبِينُ فأَعْقِلُ إنَّ تلك الشواهد كافية للاستدلال على صحة هذا التركيب وجوازه، لهذا لابد من إعادة صوغ القاعدة بالقول: يجوز ورود (إذا) الفجائية متبوعة بجملة منسوخة ب (ليس) احتكامًا إلى ما ورد في نهج البلاغة وفي كلام العرب نظماً ونثرًا.

1- بحار الأنوار: 46 / 145

2- يُنظر: مسند أحمد: 36 / 433 (22122)، والسنن الكبرى: 9 / 392 (10840)، والمعجم الكبير: 18 / 58 (107)

3- ديوانه، صنعة الإمام أبي سعيد الحسن بن الحسين العسكري قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. حنا ناصر الحتي: 55

خاتمة بنتائج البحث

من المعلوم أنَّ الخاتمة تُعقَد في الغالب لذكر أهم النتائج التي يتوصل إليها بحث معين، أما النتائج التي توصلتْ إليها هذه الدراسة فمهمة كلّها – فيما أحسب – في الدراسات النحوية التطبيقية التي تنهل من كتب التراث اللغوي العربي لنقد القواعد النحوية، وتصحيح ما فات أعلام العربية من ضوابط وقوانين، ولاشك في أنَّ إيرادها كلِّها يبدو مكرَّرًا يُطيل بنا المقام، لهذا سأُوجز القول بملخص للمسائل التي دارت في البحث على النحو الآتي:

1. كثرت أقوال العلماء والباحثين والدارسين في بيان أسباب عزوف طائفة ليست قليلة من النحويين عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في مسائل النحو العربي، وقد ناقش التمهيد أهمَّ تلك الأقوال وخلص إلى أنَّ الهدف السياسي والمذهبي هو الباعث الرئيس وراء كلِّ ذلك؛ فنهجُ مَن بيده أمور المسلمين بعد رحيل النبيِّ محمدٍ (صلى الله عليه و آله وسلم) على تغييب الحديث النبوي من دائرة الاحتجاج النحوي والمحاسبة على روايته وإشاعته بين الناس انعكس ذلك على التفكير النحوي لدى القدماء ولاسيما سيبويه الذي استشهد على قلة قليلة بالحديث بلا تصريح باسم النبي، وأصبح ذلك بمنزلة سُنَّة اهتدى بها عدد من المتأخرين أيضًا؛ لأنهم يعدّون كتاب سيبويه (قرآن النحو).

2. ذهب العلماء إلى أنَّ كلام العرب لا يُحيط به إلا نبي، ولاشك في ذلك إلا أني

أرى أنْ تُزاد عبارة (أو إمام معصوم) على من يُحيط بكلام العرب؛ إذ إنّ الإمام عليًا (عليه السلام) لم يُجر إحصاءً أو استقراءً توصّل في ضوئه إلى وجود (لكنّ) من ضمن أحرف النصب التي استقراها أبو الأسود بتوجيه من الإمام، إلا أنه – الإمام – استدركها على أبي الأسود في الصحيفة التي ألقاها إليه.

3. إنَّ نقص الاستقراء النحوي لشواهد العربية أسهم في منع عدد من المسائل النحوية، أثبت البحث جوازها استنادًا إلى كلام الإمام علي (عليه السلام) فضلاً عن ورود قسم منها في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب نظماً ونثرًا، والمسائل هي:

4. جواز زيادة (الباء) في الخبر المثبَت، على حين أنَّ أغلب النحويين قصروا زيادتها على الخبر المنفي.

5. جواز اقتران الخبر ب (الفاء) من غير تضمنه معنى الشرط، فقد اشترط سيبويه ومن تابعه لذلك الاقتران أن يكون المبتدأ موصولًا أو شبهَ موصول، على حين جاء في كلام الإمام المبتدأ هو الضمير (أنا)، وقد تبيّن في هذه المسالة أيضًا عدم صحة ما نُسِبَ إلى الأخفش بأنه يُجيز اقتران الخبر ب (الفاء) وإن لم يكن المبتدأ اسم شرط.

6. جواز إظهار متعلِّق شبه الجملة الواقعة خبرًا، فالنحويون يمنعون من إظهاره فيقدِّرونه على (مستقر)، أو (كائن)، أو (استقر)، أو (كان) على الخلاف الذي بينهم، وقد ظهر هذا المتعلِّق في أكثر من شاهد علَوي، وبهذا يترجَّح ما ذهب إليه ابن حني ومتابعوه في هذه المسألة.

7. جواز دخول (لام) الابتداء على خبر (لكنّ)، فالبصريون لا يجيزون دخولها إلا على (إنَّ)، أما ما نُسِبَ إلى الكوفيين بأنهم يجيزون هذا فقد ظهر في

البحث أنَّ رأيهم ورأي البصريين سواءٌ في هذا المسألة.

8. جواز إعمال (لا) النافية للجنس في المعارف، ولا موجب للتقدير الذي يفرضه النحويون للتأويل بالنكرة.

9. جواز بناء (أمسِ) على الكسر عند تنكيره، على حين أنَّ جمهور النحويين يذهبون إلى إعرابه في تلك الحالة.

10. أثبت البحث جواز استعمال (مهما) ظرفية، وهو ما رجّحه ابن مالك وآخرون.

11. اشترط النحويون المتأخرون مشاركة الفاعل للمفعول لأجله وأظهر البحث جواز عدم المشاركة تأييدًا لابن خروف والرضي وعدد من المحدثين.

12. الإضافة عند النحويين على تقدير حرف جر محذوف بن المتضايفين لهذا قصروا الإضافة على حرفَ الجر (إلى)، و (مِن) وقد أكد البحث جواز الإضافة الظرفية بمعنى (في) تأييدًا لعدد من النحويين والمفسرين.

13. تبيّن في البحث جواز حذف الموصول الإسمي وهو مذهب الكوفيين وابن مالك في هذه المسألة.

14. الصلة والموصول بمنزلة الكلمة الواحدة لدى النحويين، لذا يمنعون تقديم أحدهما على الآخر، لكن البحث أثبت جواز تقديم الصلة أو ما يتعلق بها على الموصول.

15. أظهر البحث جواز وقوع الفعل الماضي خبرًا ل (كان) ولا داعي للتقدير والتأويل تأييدًا للبصريين ومن تابعهم.

16. حمل النحويون قسمًا من الأفعال على معنى الظن في المعنى والعمل، على

أنهم منعوا حمل الفعل (عدَّ) عليها وهو ما أثبتته الدراسة.

17. اشترط النحويون لورود الفعل الماضي المثبت حالًا أن يقترن ب (قد) ظاهرة أو مضمرة وهو ما نقضه البحث بشواهد متعددة من نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم وكلام العرب نظمًا ونثرًا.

18. قرر النحويون أن تُسبَقَ (أنْ) الناصبة بأفعال اليقين وإلا عُدَّت مخفّفة من الثقيلة، وقد أثبت البحث جواز ورود (أن) ناصبةً مسبوقةً بأفعال التحقيق.

19. أثبت البحث جواز استعمال (في) للتعليل، و (مِن) في الدلالة على الزمان، وزيادة (مِن) في الإيجاب.

20. تُوصف أمة العرب بأنَّها أمةٌ شعريةٌ، وقد انعكس اهتمامها بالشعر على جوانب من حياتها وتفكيرها من ذلك الاعتداد به كمصدر رئيس من مصادر الاحتجاج النحوي، مما أسهم بكثرة خروج الشعراء عن بعض الأقيسة النحوية، وسُميَ هذا الخروج بالضرورات الشعرية، فقد قصر النحويون بعض الأساليب على لغة الشعر وحده من دون النثر استطاع البحث نقض ذلك بإيراد شواهد نثرية من كلام الإمام في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وكلام العرب النثري لِما عُدّ مقتصرًا على الشعر، وكانت المسائل التي عالجها البحث في هذا الباب على النحو الآتي:

21. أظهر البحث جواز توكيد جواب الشرط ب (نون) التوكيد في السَّعة والاختيار.

22. تبيّن في البحث جواز إبقاء (ألف) (ما) الاستفهامية عند جرها بحرف الجر

نظمًا ونثرًا.

23. قرّر النحويون أن خبر (كـاد) لاـ يقترن ب (أنْ) لتـدافع المعنيين، فإن ورد فهو مقتصـر على لغـة الشـعر فقط، لكن البحث نقض ذلك وأثبت جواز اقتران خبر (كاد) ب (أنْ) لبيان دلالة تحقق الخبر في المستقبل، فضلًا عن بيان شدة قرب وقوع الفعل.

24. جواز اقتران خبر (لعل) ب (أنْ) حملًا على (عسى)، لاشتراكهما في معنى الترجي والإشفاق.

25. استطاع البحث إجازة حذف همزة الاستفهام في لغة النثر بعدما قصره النحويون على الضرورة الشعرية.

26. تبيّن في البحث جواز حذف حرف العطف (الواو) وحده مع بقاء المعطوف نظمًا ونثرًا.

27. إنّ اقتران (مَن) الشرطية بالناسخ لا يفقدها شرطيتها، فالشرط باقٍ فيها ولا حاجة لتقدير ضمير شأن محذوف بعد (إنَّ) أو حمل المسألة على الضرورة الشعرية لورود ذلك نظمًا ونثرًا.

28. إن الاسـتدلال بكلاـم الإمام أثبت جواز دخول أداة الشـرط على الأسـماء، ولا موجب للقول بالتقـدير والتأويل أو حمل المسألـة على الضرورة الشعرية سوى الحفاظ على أقيسة بناها النحويون على استقراء ناقص.

29. أثبت البحث جواز ورود فعل الشرط مضارعًا مجزومًا والجواب ماضيًا.

30. اتضـح في ضوء البحث جواز وقوع الجواب للشـرط – عنـد اقترانه بالقسم – في السـعة والاختيار خلافًا لمن منعه أو وسـمه بالضـرورة الشعرية.

31 31 ذهب أبو علي الفارسي ومن تبعه إلى أنَّ إثبات (ميم) (فم) عند الإضافة مقصورٌ على لغة الشعر وحده، وأثبت البحث جواز ذلك في السَّعة والاختيار.

32. نقض البحث ما ذهب إليه الصَّيْمري الذي حكم على حذف (قد) قبل الفعل الماضي والاستغناء عنها ب (الام) في جواب القسم بالضرورة الشعرية، فقد ورد ذلك في النثر الفصيح المتمثل بنهج البلاغة.

33. ليس نصبُ اسم الفاعل مفعولَه الثاني ضرورةً شعريةً كما ذهب السيرافي بل هو استعمال فصيح جارٍ في السَّعة والاختيار.

34. من نتائج نقص الاستقراء الذي مُني به النحو العربي عدم إشارة النحويين إلى عدد من الاستعمالات والأساليب النحوية الفصيحة، استطاع البحث استدراكها استنادًا إلى كلام الإمام علي (عليه السلام) فضلًا عما ناظره من كلام العرب شعرًا ونثرًا، وهي:

35. ورود (كأنَّ) في جواب القسم الخبري.

36. قرر النحويون أن جواب القسم الطلبي لا بد من أن يرد جملة إنشائية من استفهام أو نهي، أو، أمر، وقد زاد البحث جواز وقوع المصدر المؤول جوابًا لهذا النمط من القسم؛ لأنه مما يعطي معنى الطلب وهو ما يُحسب لابن سيده وأبي حيان الأندلسي اللذين أشارا إليه.

37. أظهر البحث جواز ورود جواب (لو) جملة استفهامية، وجواب (لمّا) فعلًا مضارعًا منفيًا ب (لم).

38. تبيّن في ضوء البحث استعمال الإمام (عليه السلام) (أفعل) التفضيل من افعال

الموت والهلاك وهو مما لا تفاضل فيه بحسب قواعد النحويين.

39. أشار جمهور النحويين إلى أنَّ الفعل (صار) لا يدل إلا على التحول والانتقال، وقد أثبت البحث استعمالًا آخر له في الدلالة على الرد والتقسيم.

40. بانَ في البحث جواز جر (حيث) ب (على) وهو ما لم يُشر إليه إلا أبو حيان في حدود ما تتبعت، على الرغم من وروده كثيرًا في كلام العرب نظمًا ونثرًا.

41. لا خلاف بين النحويين في إجازة إبدال المفرد من المفرد، لكن أغلب القدماء لم يفرِّعوا قاعدةً لإبدال الجملة من المفرد وهو ما ورد في كلام الإمام في أكثر من شاهد فضلًا عن وروده في شواهد من القرآن الكريم أيضًا.

42. أسهمت الدلالة المعجمية في جواز وقوع البدل المطابق جملةً، على حين أنَّ النحويين لم يُمثِّلوا للبدل المطابق إلا بين المفردات.

43. ورود وزن (فعلل) وصفًا وهو ما خفي على سيبويه.

44. رفد كلام الإمام علي المعجم العربي بلفظ (خصيصة) مفرد (خصائص)، فلم تنص المعجمات اللغوية على ذكرها في حدود ما اطلعتُ.

45. أظهر البحث جواز وقوع الفعل الماضي خبرًا ل (لعل) وهو ما منعه ابن مبرمان، كما ورد (لعل) في كلام الإمام (عليه السلام) في الدلالة على التعليل والرجاء معًا.

46. أثبت البحث جواز إضافة الشيء إلى نفسه خلافًا للبصريين.

47. ثبتَ في البحث أنَّ الفعل (إخال) لايدل على الظن المراد به الشك دائماً، بل يرد أحيانًا في الدلالة على التحقيق ولهذا جاء جوابًا للقسم، ومعلوم أن الشك لا يرد جوابًا للقسم.

48. إنَّ اشتراطَ ابن مالك لوقوع الماضي خبرًا ل (ليس) بأنْ يكون اسمَها ضمير شأن منتقضٌ بما ورد في نهج البلاغة.4 49. أثبت البحث إجازة اقتران خبر (كان) ب (أنْ)، على حين عدَّه سيبويه ضرورة شعرية، وعدّه ابن بابشاذ ممنوعًا.

50. أظهرت الدراسة صحة استعمال اسم الفعل (شتّان) مسبوقًا ب (ما) خلافًا للأصمعي.

51. اجتماع فاعل فعل المدح والتمييز في تركيب واحد ليس ممنوعًا كما ذهب سيبويه ومن تبعه.

52. دعت ضرورة البحث إلى تعضيد الشواهد العلَوية في أغلب المواضع بما ناظرها من القرآن الكريم والسُّنة النبوية الشريفة بما فيها روايات أئمة أهل البيت (عليهم السلام) وكلام الصحابة (رضى الله عنه) زيادة على كلام العرب نظمًا ونثرًا، وإنْ كان الاقتصار على الشاهد العلوي وحده كافيًا في الاستدلال والتقعيد النحوي، الهدف من هذا التأكيد على شيوع تلك الاستعمالات في اللسان العربي من جهة، وإغفال النحويين لها في التقعيد النحوي من جهة أُخرى.

والحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ النبيِّ الأمين، وعلى آله الطيبين – الطاهرين، وصحبه المنتجبين.

ص: 341

روافد البحث

اشارة

* القرآن الكريم.

أولاً: الكتب المطبوعة:

(أ)

1. ابن الأنباري(1) في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، د. محيي الدين توفيق إبراهيم، مطبعة دار الكتب – جامعة الموصل، 979 م.

2. أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة، د. خديجة الحديثي، مكتبة لبنان ناشرون، ط ، 2003 م.

3. أبنية المبالغة وأنماطها في نهج البلاغة، دراسة صرفية نحوية دلالية، حيدر هادي خلخال الشيباني، العتبة الحسينية المقدسة، مؤسسة علوم نهج البلاغة، ط 1، 2014 م.

4. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت: 911 ه)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1774 م.

5. أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة على جراح الصباح – الكويت، (د. ت).

1- هكذا في المطبوع والصواب: أبو البركات الأنباري، لأنه هو من ألَّف الإنصاف، وليس ابن الانباري (ت: 328 ه)

6. أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د. محمد سمير اللبدي، دار الكتب الثقافية – الكويت، ط 1، 1978 م.

7. أخبار النحويين البصريين، السيرافي (ت: 368 ه)، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، 1966 م.

8. الأدب المفرد بالتعليقات، البخاري (ت: 256 ه)، حقَّقه وقابله على أُصوله:

سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المعارف – الرياض، ط 1، 1998 م.

9. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت: 745 ه)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط 1، 1998 م.

10. أساس البلاغة، الزمخشري (ت: 538 ه)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1998 م.

11. أساليب الإنشاء في كلام السيدة الزهراء (عليها السلام) دراسة نحوية بلاغية، عامر سعيد نجم، العتبة العلويَّة المقدسة – النجف الأشرف، 2011 م.

12. الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط 5، 2001 م.

13. أساليب التوكيد في القرآن الكريم، عبد الرحمن المطردي، الدار الجماهرية – ليبيا، ط 1، 1986 م.

14. أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس إسماعيل الأوسي، بيت الحكمة – بغداد، 1988 م.

15. الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، د. محمد بن عبد العزيز العميريني، دار المعرفة الجامعية – الأزاريطة – مصر، 2007 م.

16. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عاصم القرطبي

(ت: 463 ه)، تح: علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت، ط 1، 1992 م.

17. الأُسس المنطقية للاستقراء، السيد محمد باقر الصدر، تعليقات الأستاذ يحيى محمد، مؤسسة العارف للمطبوعات - بيروت، ط 1، 2008 م.

18. الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 1، 1985 م.

19. الاشتقاق، ابن دريد (ت: 321 ه)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت ط 1، 1991 م.

20. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني (ت: 852 ه)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 1415 ه 21. إصلاح المنطق، ابن السِّكِّيت (ت: 244 ه)، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف - القاهرة، ط 4، (د. ت).

22. الأُصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، د. تمام حسان، عالم الكتب - القاهرة 2000 م.

23. الأُصول في النحو، ابن السّرَّاج (ت: 316 ه)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 3، 1996 م.

24. إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي - حلب، ط 5 1989 م.

25. إعراب القرآن، النحّاس (ت: 338 ه)، تح: د. زهر غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط 2، 1985 م.

26. إعراب القرآن المنسوب [خطأ] للزجّاج، الباقولي (ت: 543 ه)، تحقيق ودراسة:

إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة، ط 4، 1420 ه.

27. إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش (ت: 1403 ه)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية – سورية، ط 4، 1415 ه.

28. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، العكبري (ت: 616 ه)، حقَّقه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار – مصر، ط 1، 1999 م.

29. الأعلام، قاموس تراجم لأَشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ،خيرالدين الزركَلي ،دارالعلم للملايين – بيروت، ط 15، 2002 م.

30. أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين (ت: 1371 ه)، تحقيق وتخريج: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات – لبنان، 1983 م.

31. الأغاني، أبو الفرج الأَصبهاني (ت: 356 ه)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط 1، 1415 ه.

32. الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري، قدم له وعُني بتحقيقه:

سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1975 م.

33. إقبال الأعمال، ابن طاووس (ت: 664 ه)، تح: جواد القيومي الأصفهاني، مكتبة الإعلام الإسلامي، ط 1، (د. ت).

34. الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، قرأه وعلَّق عليه: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية – الأزاريطة – مصر، 2006 م.

35. الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، البطليوسي (ت: 521 ه)، تح: الأُستاذ مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة، 1996 م.

36. الأمالي، أبو علي القالي (ت: 356 ه)، عُنيَ بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط 2، 1926 م.

37. أمالي ابن الشجري، ابن الشجري (ت: 542 ه)، تحقيق ودراسة: د. محمود

محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط 1، 1992 م.

38. أمالي الزجاجي، الزجاجي (ت: 337 ه)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل – بيروت، ط 2، 1987 م.

39. أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، السُّهَيلي (ت: 581 ه)، تح:

محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة – القاهرة، (د. ت).

40. الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي (د. ت).

41. إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي (ت: 646 ه)، المكتبة العصرية – بيروت، ط 1، 1424 ه.

42. الإنصاف في مسائل الخباف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة – القاهرة، ط 4، 1961 م.

43. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي (ت: 685 ه)، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط 1، 1418 ه.

44. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (ت: 761 ه)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر – بيروت، (د. ت).

45. الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (ت: 377 ه)، تح د. حسن شاذلي فرهود ط 1، 1969 م.

46. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (ت: 646 ه)، تح: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين – دمشق، ط 2، 2013 م.

(ب)

47. بحار الأنوار الجامعة لدُرَر أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر المجلسي (ت: 1111 ه)، تح: مجموعة من العلماء، مؤسسة الوفاء بيروت، ط 2، 1983 م.

48. البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط 8، 2003 م.

49. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، 1420 ه.

50. البديع في علم العربية، مجد الدين ابن الأثير (ت: 606 ه)، تحقيق ودراسة:

د. فتحي أحمد عليّ الدين، ود. صالح حسين العايد، مركز إحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ط 1، 1419 ه.

51. البرهان في علوم القرآن، الزركشي (ت: 794 ه)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - مصر، ط 1، 1957 م.

52. البسيط في شرح جمل الزجّاجي، ابن أبي الربيع (ت: 688 ه)، تحقيق ودراسة: د.

عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط 1، 1986 م.

53. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان، (د. ت).

54. بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب - القاهرة، 2003 م.

55. بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة، محمد تقي التستري (ت: 1415 ه)، دار أمير - طهران، ط 1، 1418 ه.

56. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تح: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1980 م.

57. البيان والتبيين، الجاحظ (ت: 255 ه)، دار ومكتبة الهلال - بيروت، 1423 ه.

(ت)

58. تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزَّبيدي (ت: 1205 ه)، تح:

مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د. ت).

59. تاريخ الأدب العربي (العصر الإسلامي)، د. شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، ط 20، 2002 م.

60. تاريخ دمشق، ابن عساكر (ت: 571 ه)، تح: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر – بيروت، 1995 م.

61. تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د. محمد زغلول سلام، المعارف – الإسكندرية (د. ت).

62. تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة (ت: 276 ه)، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت (د. ت).

63. التبصرة والتذكرة، الصِّيْمري (من علماء القرن الرابع الهجري)، تح: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر – دمشق (د. ت).

64. التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي وشركاه، (د. ت).

65. التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي (ت: 460 ه)، تح: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط 1، 1409 ه.

66. تجديد النحو، د. شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط 6، 2013 م.

67. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين المرداوي (ت: 885 ه)، تح: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد – الرياض، ط 1، 2000 م.

68. التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، ابن عاشور (ت 1393 ه)، الدار التونسية، 1984 م.

69. تُحَف العقول عن آل الرسول (صلى الله عليه و آله وسلم)، ابن شعبة الحراني (ت: 381 ه)، تحقيق:

علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي قم، ط 2، 1404 ه.

70. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط 1، 1989 م.

71. تذكرة الحفّاظ، الذهبي (ت: 748 ه)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1998 م.

72. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط 1، (د. ت).

73. تراكيب القسم والشرط في كلام الإمامَين الحسن والحسن (عليهما السلام)، دراسة نحوية بلاغية، عامر سعيد نجم، العتبة الحسينية المقدسة – مركز الإمام الحسن للدراسات التخصصية، ط 1، 2017 م.

74. التراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية، د. هادي نهر، الجامعة المستنصرية – كلية الآداب، 1987 م.

75. التطور اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السامرائي، معهد البحوث و الدراسات العربية 1966 م.

76. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني (ت: 827 ه)، تح: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط 1، 1983 م.

77. التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسيّ، تح: د. عوض بن حمد القوزي، ط 1، 1990 م.

78. تفسير الصافي، الفيض الكاشاني (ت: 1091 ه)، صححه وقدَّم له وعلق عليه الشيخ حسين الأعلمي، طهران، ط 2، 1416 ه.

79. تقريب المقرَّب، أبو حيان الأندلسي، تح: د. عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، ط 1، 1982 م.

80. تمام نهج البلاغة، السيد صادق الموسوي، مؤسسة الإمام صاحب الزمان (ع)،

إيران – طهران، ط 1، 1418 ه.

81. تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري (ت: 370 ه)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث – بيروت، ط 1، 2001 م.

82. التوابع في الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الزهراء – القاهرة، 1991 م.

83. التوابع في النحو العربي، د. محمود سليمان ياقوت، (د. مط)، (د. ت).

84. توجيه اللمع، ابن الخبّاز (ت: 639 ه)، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد، دار السلام – مصر، ط 2، 2007 م.

85. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (ت: 749 ه)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – بيروت، ط 1، 2008 م 86. توضيح نهج البلاغة، السيد محمد الحسيني الشيرازي، طهران، (د. ت) 87. التوطئة، الشلوبيني (ت: 654 ه)، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع (د. ت).

88. تيسيرات لغوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، ط 1، 1990 م.

(ج)

89. جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري (ت: 310 ه)، تح أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط 1، 2000 م.

90. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني (ت: 1364 ه)، المكتبة العصرية – بيروت ط 28، 1993 م.

91. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (صلى الله عليه و آله وسلم) وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، البخاري، دار الفكر – بيروت، 1981 م.

92. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (ت: 671 ه)، تح: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط 2، 1964 م.

93. الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني (ت: 471 ه)، حقّقه وقدَّم له: علي حيدر، دمشق، 1972 م.

94. الجملة الخبرية في نهج البلاغة، دراسة نحوية، د. علي عبد الفتّاح محيي، دار صفاء – عمّان، ط 1، 2012 م.

95. الجملة الشرطية عند النحاة العرب، أبو أوس إبراهيم الشمسان، تقديم: د.

محمود فهمي حجازي، مطبعة الدجوي – عابدين، ط 1، 1981 م.

96. الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي، دار الفكر – عمّان، ط 3، 2009 م.

97. جمهرة اللغة، ابن دريد، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط 1، 1987 م.

98. الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تح: د فخر الدين قباوة، والأُستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1992 م.

99. الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، منشورات جامعة قاريونس – بنغازي – ليبيا (د. ت).

(ح)

100. حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد الخُضري (ت: 1388 ه)، دار الفكر – بيروت، (د. ت).

101. حاشية الشهاب على تفسر البيضاوي، المسمّاة: عناية القاضِى وكفاية الراضِى على تفسير البيضَاوي، شهاب الدين (ت: 1069 ه)، دار صادر – بيروت، (د. ت).

102. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان (ت: 1206 ه)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1997 م.

103. الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (ت: 370 ه)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار لشروق – بيروت، ط 4، 1401 ه.

104. الحجة للقرّاء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، أبو علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، راجعه ودقّقه: عبد العزيز رباح، و أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون – بيروت، ط 1، 1987 م.

105. حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة، محمد بن الحسين المعروف بقطب الدين الكيذري (ت: بعد 610 ه)، تح: عزيز الله العطاردي، إيران – قم، ط 1، 1416 ه.

106. الحديث النبوي في النحو العربي دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك، د. محمود فجال، أضواء السلف – الرياض، ط 2، 1997 م.

107. الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم، دار غريب – القاهرة، ط 1، 2007 م.

108. حروف الجر دلالاتها وعلاقاتها، أبو أوس إبراهيم الشمسان (د. مط)، (د. ت).

109. حروف المعاني والصفات، الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 1، 1984 م.

110. حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، د. عزمي محمد عيال، دار الحامد – الأردن، ط 1، 2011 م.

111. الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 2، 1993 م.

112. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني (ت: 430 ه)، مطبعة السعادة – القاهرة، 1974 م.

113. الحماسة، البحتري (ت: 284 ه)، روايـة أبي العباس الأحول عن أبيه عن البحتري، تـح: د. محمد إبراهيم حور، وأحمد محمد عبيد، هيأة أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2007 م.

(خ)

114. خزانـة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبـد القادر البغدادي (ت: 1093 ه)، شـرح وتحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط 4، 1997 م.

115. الخصائص، ابن جِنّي (ت: 392 ه)، تح: محمد علي النجّار، المكتبة العلمية – مصر، (د. ت).

(د)

116. الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت: 756 ه)، تح: د أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق، (د. ت).

117. دراسات في اللغة، د. إبراهيم السامرائي، جامعة بغداد، 1961 م.

118. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث – القاهرة (د. ت).

119. درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري (ت: 516 ه)، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط 1، 1998 ه.

120. الـدُّرَر اللوامـع على همع الهوامع شـرح جمع الجوامع، الشـنقيطي (ت: 1331 ه)، وضع حواشـيه: محمـد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1999 م.

121. دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي الأحمد

نكري (ت: ق 12 ه)، عرَّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 2000 م.

122. دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، د. علي عبد الفتّاح محيي الشمري، ديوان الوقف الشيعي – المركز الوطني لعلوم القرآن – بغداد، مطبعة النماء، ط 1، 2010 م.

123. ديوان ابن سهل الأندلسي، دراسة وتحقيق: يسرى عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 3، 2003 م.

124. ديوان أبي دواد الإيادي، حققه وجمعه: أنوار أحمد الصالحي، ود. أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء – دمشق، ط 1، 2010 م.

125. ديوان أبي العتاهية، دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت، 1986 م.

126. ديوان الأخطل، شرحه وصنَّف قوافيه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 2، 1994 م.

127. ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، تح: د. محمد حسين (د. ت).

128. ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – القاهرة، ط 5، (د. ت).

129.ديوان جرير بشرح محمد بن الحبيب، تح: د. نعان محمد أمين طه، دار المعارف – القاهرة، ط 3، (د. ت).

130. ديوان حسان بن ثابت، حققه وعلّق عليه: د. وليد عرفات، دار صادر – بيروت، 2006 م.

131. ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي (ت: 117 ه)، شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، حقَّقه وقدَّم له وعلَّق عليه: د. عبد القُدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان – بيروت، ط 1، 1982 م.

132. ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام الكلبي، دراسة وتحقيق: د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط 2، 1990 م.

133. ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف – القاهرة، (د. ت).

134. ديوان الطفيل الغنوي، شرح الأصمعي، دار صادر – بيروت، ط 1، 1997 م.

135. ديوان عدي بن زيد العبادي، حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية – بغداد، 1965 م.

136. ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. فايز محمد، دار الكتاب العربي – بيروت، ط 2، 1996 م.

137. ديوان كعب بن زهير، صنعة الإمام أبي سعيد العسكري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه:د. حنا ناصر، دار الكتاب العربي – بيروت، ط 1، 1994 م.

138. ديوان النابغة الذبياني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – القاهرة، ط 2، (د. ت).

(ر)

139. الرَّد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (ت: 592 ه)، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، ط 2، 1982 م.

140. رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى (ت: 436 ه)، تح: السيد أحمد الحسيني، مطبعة الخيام – قم، ط 1، 1410 ه.

141. رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطإ في الإيضاح، ابن الطراوة النحوي (ت:

528 ه) تحقيق د. حاتم صالح الضامن، عالم الكتب – بيروت، ط 2، 1996 م.

142. رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي (ت: 702 ه)، تح: أحمد محمد

الخرّاط، مطبوعات المجمع العلمي – دمشق (د. ت).

143. الروايـة والاستشـهاد باللغـة، دراسة لقضايا الرواية والاستشـهاد في ضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، عالم الكتب – القاهرة، 1973 م.

144. روح المعاني في تفسـير القرآن العظيم والسـبع المثاني، الآلوسي (ت: 1270 ه)، تـح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1415 ه.

145. رياض السالكين في شـرح صـحيفة سيد الساجدين (عليه السلام)، السيد علي خان المدني الشيرازي (ت: 1120 ه)، مؤسسة النشر الإسلامي، إيران – قم، ط 4، 1415 ه.

(ز)

146. الزاهر في معـاني كلمـات الناس، أبو بكر بن الأنباري (ت: 328 ه)، تـح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسـسة الرسالة – بيروت، ط 1، 1992 م.

147. الزمن النحوي في اللغة العربية، د. كمال رشيد، دار عالم الثقافة – الأردن، 2008 م.

148. الزمن واللغة، د. مالك المطلبي، الهيأة المصرية للكتاب، 1986 م.

(س)

149. سر صناعة الإعراب، ابن جني، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط 2، 1993 م.

150. السُّنة، أحمد بن حنبل (ت: 241 ه)، تح د. محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيِّم – الدمام، ط 1، 1406 ه.

151. سنن أبي داود، أبو داود السِّجِسْتاني (ت: 275 ه)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت، (د. ت).

152. السنن الكبرى، النسائي (ت: 303 ه)، تح: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة

الرسالة – بيروت، ط 1، 2001 م.

153. سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، عالم الكتب – القاهرة، ط 2، 1979 م.

154. سيبويه والضرورة الشعرية، د. إبراهيم حسن إبراهيم، ط 1، 1983 م.

155. سِيرَ أعلام النُّبَلاء، الذهبي، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط 3، 1985 م.

(ش)

156. الشاهد وأُصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 1974 م.

157. شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي (ت: 1351 ه)، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد – الرياض، (د. ت).

158. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (ت: 769 ه)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط 20، 1980 م.

159. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين بن مالك (ت: 686 ه)، تح:

محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط 1، 2000 م.

160. شرح الأُشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني (ت: 900 ه)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1998 م.

161. شرح أُصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم اللالكائي (ت: 418 ه)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة – السعودية، ط 8، 2003 م.

162. شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك (ت: 672 ه)، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود.

محمد بدوي المختون، دار هجر – القاهرة، ط 1، 1990 م 163. شرح التسهيل (القسم النحوي)، المرادي، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي

أحمد، مكتبة الإيمان – المنصورة، ط 1، 2006 م.

164. شرح التسهيل المسمّى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، ناظر الجيش (ت: 778 ه)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرينَ، دار السلام – القاهرة، ط 1، 1428 ه.

165. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأَزهري (ت: 905 ه)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 2000 م.

166. شرح جمل الزجاجي، ابن خروف (ت: 609 ه)، تحقيق ودراسة من الأول حتى نهاية باب المخاطبة، د. سلوى محمد عمر، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، 1419 ه.

167. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور (ت: 669 ه)، تح: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية، 1980 م.

168. شرح الدماميني على مغني اللبيب، الدماميني، صحّحه وعلّق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي – بيروت، ط 1، 2007 م.

169. شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني – بيروت، ط 1، 1983 م.

170. شرح الرضي على الكافية، الرضي الاستراباذي (ت: 686 ه)، تصحيح وتعليق:

يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ط 2، 1996 م.

171. شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية – بيروت، 1982 م.

172. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، (د. ت).

173. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، محمد عبد المنعم الجوجري

(ت: 889 ه)، دراسة وتحقيق: نوّاف الحارثي، عادة البحث العلمي – الجامعة الإسلامية – السعودية، ط 1، 2004 م.

174. شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، ابن بري (ت: 582 ه)، تقديم وتحقيق: د. عيد مصطفى درويش، مراجعة: محمد مهدي علام، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة، 1985 م.

175. شرح شواهد المغني، السيوطي، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، ذُيِّل بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد الشنقيطي، لجنة إحياء التراث العربي، (د. ت).

176. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني – بغداد، 1977 م.

177. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ابن الأنباري: تح: عبد السلام محمد دار المعارف – القاهرة، ط 5 (د. ت).

178. شرح قطر الندى وبل الصدى. ابن هشام، تح محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط 11، 1383 ه 179. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط 1، (د. ت).

180. شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي (ت: 972 ه)، تح: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة، ط 2، 1993 م.

181. شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط 1، 2008 م.

182. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام، د. هادي نهر، دار اليازوري – الأردن، (د. ت).

183. شرح اللمع، الباقولي، تحقيق ودراسة: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، 1990 م.

187. شرح المفصَّل، ابن يعيش (ت: 643 ه)، إدارة الطباعة المنيرية – مصر، (د. ت).

185. شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ (ت: 469 ه)، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط 1، 1977 م.

186. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد (ت: 656 ه)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل – بيروت، ط 1، 1987 م.

187. شرح نهج البلاغة، السيد عباس الموسوي، دار الرسول الأكرم، دار المحجة البيضاء – بيروت، ط 1، 1418 ه.

188. شرح نهج البلاغة، ميثم البحراني (ت: 689 ه)، ط 2، 1404 ه.

189. شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار للمجلسي، علي أنصاريان، مؤسسة النشر الإسلامي – طهران، ط 1، 1408 ه.

19. شعر أبي حية النميري، حققه وجمعه: د. يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي – دمشق، 1975 م.

191. شعر عبد الله بن الزبير الأسدي، جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة – بغداد، 1974 م.

192. شعر الفند الزماني، د. حاتم صالح الضامن، فرزه من مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الرابع، العدد السابع والثلاثون، ربيع الأول 1407 ه، كانون الأول 1986 م.

193. شعر نصيب بن رباح، جمع وتقديم: د. داؤد سلوم، مطبعة الإرشاد – بغداد، 1969 م.

194. شعر النعمان بن بشير الأنصاري، حققه وقدم له: د. يحيى الجبوري، دار القلم

الكويت، ط 2، 1985 م.

195. الشعر والشعراء، ابن قتيبة، دار الحديث – القاهرة، 1423 ه.

196. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي (ت: 770 ه)، دراسة وتحقيق: د.

الشريف عبد الله علي الحسيني، المكتبة الفيصلية – السعودية، ط 1، 1986 م 197. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تح: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط 1، 1413 ه.

198. شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د. خالد عبد الكريم جمعة، مطبعة الدار الشرقية – مصر، ط 2، 1989 م.

199. الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء – بغداد، ط 1، 1976 م.

(ص)

200. الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، ابن فارس (ت: 395 ه)، شرح وتحقيق: السيد أحمد صقر، السعودية – مكة المكرمة، (د. ت).

201. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: 393 ه)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط 4، 1990 م.

202. الصحيفة السجّادية، الإمام علي بن الحسين السجاد (عليه السلام) (ت: 95 ه)، دفتر نشر الهادي – قم، ط 1، 1418 ه.

203. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، النيلي (من علماء القرن السابع الهجري)، تح: د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، 1420 ه.

(ض)

204. ضرار الشعر، ابن عصفور، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس – بيروت،

ط 1، 1980 م.

205. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، محمود شكري الآلوسي (ت: 1342 ه)، شرحه: محمد بهجة الأثري، المكتبة العربية – بغداد، (د. ت).

206. الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية، السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس – بيروت، ط 3، 1983 م.

207. الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، إبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثالثة والثلاثون،العدد الحادي عشر بعد المائة، 2001 م.

208. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط 1، 2001 م.

(ط)

209. طبقات فحول الشعراء، ابن سلّام (ت: 232 ه)، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني – جدة (د. ت).

210. الطبقات الكبرى، ابن سعد (ت: 230 ه)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1990 م.

(ظ)

211. ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية – الإسكندرية، 1998 م.

(ع)

212. علل النحو، ابن الوراق (ت: 381 ه()، تح: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض، ط 1، 1999 م.

(غ) 213. غاية المرام في علم الكلام، الآمدي (ت: 631 ه)، تح: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، (د. ت).

214. غرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري (ت: 850 ه)، تح: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1416 ه.

215. غريب نهج البلاغة، أسبابه، أنواعه، توثيق نسبته، دراسته، د. عبد الكريم حسين السعداوي، العتبة العلوية المقدسة – النجف الأشرف، 2011 م.

(ف)

216. فتح القدير الجامع بن فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني (ت: 1250 ه)، عالم الكتب – بيروت، (د. ت).

217. فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط 6، 1999 م.

218. الفصول المختارة، الشيخ المفيد (ت: 413 ه)، تح: السيد نور الدين جعفريان، والشيخ يعقوب الجعفري، الشيخ محسن الأحمدي، دار المفيد – بيروت، ط 2، 1993 م.

219. فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي (ت: 429 ه): تح: مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط 1، 1938 م.

220. الفهرست، ابن النديم (ت: 438 ه)، تح: إبراهيم رمضان، دار المعرفة – بيروت، ط 2، 1997 م.

221. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي – بيروت، 1987 م.

222. في ظلال نهج البلاغة محاولة لفهم جديد، محمد جواد مغنية، دار العلم للملايين – بيروت، ط 3، 1400 ه.

223. في لغة الشعر، د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان، (د. ت).

224. في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي – بيروت، ط 2، 1986 م.

(ق)

225. القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية، د. أحمد عبد العظيم عبد الغني، دار الثقافة – القاهرة، 1990 م.

226. قاموس الرجال، الشيخ محمد تقي التُّستُري، تح: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط 3، 1425 ه.

227. القاموس المحيط، الفيروزآبادي (ت: 817 ه)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 8، 2005 م.

228. القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي جراح الصباح – الكويت، ط 2، 1978 م.

229. القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، د. محمد مصطفى الزحيلي، دار الفكر – دمشق، ط 1، 2006 م.

(ك)

230. الكافي، الشيخ الكُليني (ت: 329 ه)، صححه وعلّق عليه: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية – طهران، ط 3، 1388 ه.

231. الكامل في اللغة والأدب، المبرد (ت: 285 ه)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط 3، 1997 م.

232. الكتاب، كتاب سيبويه، سيبويه (ت: 180 ه) تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط 3، 1988 م.

233. كتاب الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت: نحو 415 ه)، تح: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1993 م.

234. كتاب أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (ت: 577 ه)، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي – دمشق، (د. ت).

235. كتاب إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (ت:

433 ه)، دراسة وتحقيق: د. أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الجامعة الإسلامية – السعودية، 1420 ه.

236. كتاب أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل – بيروت، (د. ت).

237. كتاب الإيضاح، أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب – بيروت، ط 2، 1996 م.

238. كتاب التعريفات، الشريف الجرجاني (ت: 816 ه)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1983 م.

239. كتاب التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب – بيروت، ط 2، 1999 م.

240. كتاب الجمل في النحو، الخليل الفراهيدي، تح: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 5، 1995 م، وقد صُححت نسبته إلى الحسن أحمد بن شقير النحوي (: 317 ه) ونُشِرِ بعنوان (المحلى، وجوه النصب)، تح: د. فائز فارس.

241. كتاب الجمل في النحو، الزجاجي، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة –روافد

242. كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، البطليوسي (ت: 521 ه)، تح:

سعيد عبد الكريم سعودي، (د. مط) (د. ت).

243. كتاب الحيوان، الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده – مصر، ط 2، 1965 م.

244. كتاب دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط 5، 2004 م.

245. كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد (ت: 324 ه)، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، ط 2، 1400 ه.

246. كتاب شرح أشعار الُهذليين، صنعة أبي سعيد السكري، رواية أبي الحسن النحوي عن أبي بكر الحلواني عن السكري، تح: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة، (د. ت).

247. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلةِ الإعراب، أبو علي الفارسي، تحقيق وشرح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط 1، 1988 م.

248. كتاب العين، الخليل الفراهيدي (ت: 175 ه(، تح: د. مهدي المخزومي، ود.

إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد – بغداد، 1980 م.

249. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، (ت: 235 ه)، تح:

كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، ط 1، 1409 ه.

250. كتاب المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط، السيوطي، تح: د. نبهان ياسين حسين، الجامعة المستنصرية، 1977 م.

251. كتاب معاني الحروف، الرماني (ت: 384 ه)، تح: عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار الشروق – السعودية، ط 2، 1981 م.

252. كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد – بغداد، 1982 م.

253. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت، ط 3، 1407 ه.

254. كشف المشكل في النحو، الحيدرة اليمني (ت: 592 ه)، تح: د. هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد – بغداد، 1984 م.

552. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي (ت: 427 ه)، تح: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نصير الساعدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط 1، 2002 م.

256. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي، (ت: 1094 ه)، تح: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، (د. ت).

257. كناشة النوادر ()القسم الأول)، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط 1، 1985 م.

258. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، المتقي الهندي (ت: 975 ه)، تح: بكري حياني – صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط 5، 1981 م.

(ل)

2593 اللامات، الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق ط 2، 1985 م.

260. اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط 1، 1995 م.

261. اللُّباب في علوم الكتاب، ابن عادل الدمشقي (ت: 775 ه)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1998 م.

262. لسان العرب، ابن منظور (ت: 711 ه)، دار صادر – بيروت، ط 3، 1414 ه.

263. اللغة بن المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، عالم الكتب – القاهرة، ط 4، 2001 م.

264. لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق – القاهرة، ط 1، 1996 م.

265. لغة الشعر العراقي المعاصر، عمران خليل الكبيسي، وكالة المطبوعات – الكويت، 1982 م.

266. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمّام حسّان، عالم الكتب، ط 5، 2006 م.

267. اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ (ت: 720 ه)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية – السعودية، ط 1، 2004 م.

268. لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، قدم له وعُني بتحقيقه:

سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1975 م.

269. اللُّمَع في العربية، ابن جني، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، (د. ت).

270. ليس في كلام العرب، ابن خالويه، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مكتبة مكة المكرمة، ط 2، 1979 م.

(م)

271. ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز القيرواني (ت: 412 ه)، حقّقه وقدَّم له ووضع فهارسه: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة – الكويت، (د. ت).

272. ما يحتمل الشعر من الضرورة، السيرافي، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود – الرياض، ط 2، 1991 م.

273. مجمع الأمثال، الميداني (ت: 518 ه)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت، (د. ت).

274. مجمع البيان في تفسير القرآن، الشيخ الطبرسي (ت: 548 ه)، حقّقه وعلّق عليه:

لجنة من العلماء والمحققين، مؤسسة الأعلمي – بيروت، ط 1، 1995 م.

275. مجموعة أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار قتيبة – الكويت، (د. ت).

276. المحاسن، أحمد بن محمد البرقي (ت: 274 ه)، تح: السيد جلال الدين الحسيني، دار الكتب الإسلامية – طهران، 1370 ه.

277. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تح: علي النجدي، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة، 1994 م.

278. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي)(ت: 542 ه)، تح:

عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1422 ه.

279. المحصول، فخر الدين الرازي (ت: 606 ه)، دراسة وتحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط 3، 1997 م.

280. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت: 458 ه)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 2000 م.

281. مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، ابن جني، تح: د. حسن أحمد بو عباس، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض، ط 1، 2010 م.

282. مختصر المعاني (مختصر لشرح تلخيص المفتاح)، سعد الدين التفتازاني (ت:

793 ه)، دار الفكر – قم، ط 1، 1411 ه.

283. المخصص، ابن سيده، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط 1، 1996 م.

284. المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، (د. ت).

285. مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسر النسفي)، النسفي (ت: 710 ه)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب – بيروت، ط 1، 1998 م 286. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مطبعة دار المعرفة – بغداد، 1955 م.

287. المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشّاب (ت: 567 ه)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، 1972 م.

288. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1998 م 289. المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د. محمود الشاطر أحمد محمد، ط 1، 1985 م.

290. المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي، تح: د. حسن بن محمود الهنداوي، كنوز أشبيليا – السعودية، ط 1، 2010 م.

291. المسائل العسكريات، أبو علي الفارسي، دراسة وتحقيق: د. علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة – بغداد، ط 2، 1982 م.

282. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله الشيكاوي، مطبعة العاني – بغداد، (د. ت).

293. المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، (د. ت).

294. المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط 2، 2001 م.

295. مستدرك الوسائل، ميرزا حسين النوري، تح: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث – بيروت، ط 1، 1987 م.

296. مسند الإمام أحمد بن حنبل أحمد بن محمد بن حنبل (ت: 241 ه)، تح: شعيب الأرنؤوط، و عادل مرشد وآخرين، بإشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط 1، 2001 م.

297. مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (ت: 437 ه)، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 2، 1405 ه.

298. مصادر نهج البلاغة وأسانيده، السيد عبد الزهراء الحسيني، دار الزهراء – بيروت، 1409 ه .

299. المصباح أو جنة الأمان الواقية وجنة الإيمان الباقية، الشيخ إبراهيم الكفعمي (ت: 905 ه)، مؤسسة الأعلمي – بيروت، ط 3، 1983 م.

300. مصباح المتهجِّد، الشيخ الطوسي، مؤسسة فقه الشيعة – بيروت، ، ط 1، 1996 م.

301. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي (ت: نحو 770 ه)، المكتبة العلمية – بيروت، (د. ت).

302. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى اواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات – الرياض، 1981 م.

303. معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، البغوي (ت: 510 ه)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بروت، ط 1، 1420 ه.

304. معاني القرآن، الأخفش الأوسط (ت: 215 ه)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط 1، 1990 م.

305. معاني القرآن، الفرّاء (ت: 207 ه)، تح: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل، دار المصرية – القاهرة (د. ت).

306. معاني القرآن وإعرابه، الزجّاج (ت: 311 ه)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط 1، 1988 م.

307. معاني النحو، د. فاضل السامرائي، دار الفكر – عمّن، ط 2، 2003 م.

308. معجم ألفاظ الفقه الجعفري، د. أحمد فتح الله، مطابع المدوخل – الدمام، ط 1، 1995 م.

309. معجم البلدان، ياقوت الحموي (ت: 626 ه)، دار صادر – بيروت، ط 2، 1995 م.

310. معجم القراءات، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين – القاهرة، ط 1، 2002 م.

311. المعجم الكبير، الطبراني (ت: 360 ه)، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط 2، (د. ت).

312. المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت ط 1، 1996 م.

313. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979 م.

314. معجم النقد العربي القديم، د. أحمد مطلوب، دار الشؤون الثقافية – بغداد، 1989 م.

315. معيار العلم في فن المنطق، أبو حامد الغزالي (ت: 505 ه)، تح: د. سليمان دنيا، دار المعارف – القاهرة، 1961 م.

316. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط 6، 1985 م.

317. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط 3، 1420 ه.

318. مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني (ت: 425 ه)، تح: صفوان عدنان داوودي، طليعة النور – إيران، ط 2، 1427 ه.

319. المفصَّل في علم العربية، الزمخشري، وبذيله المفصل في شرح أبيات المفصل، للسيد محمد بدر الدين الحلبي، دار الجيل – بيروت، ط 2، (د. ت).

320. مقاتل الطالبيين، أبو الفرج الأصفهاني، تقديم وإشراف: كاظم المظفر، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها – النجف الأشرف، ط 2، 1965 م.

321. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحاق الشاطبي (ت 790 ه)، تح: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط 1، 2007 م.

322. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور ب (شرح الشواهد الكبرى)، العيني (ت: 855 ه)، تحقيق: د. علي محمد فاخر، ود. أحمد محمد توفيق السوداني ،ود. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام القاهرة ،ط 1، 2010 م.

323. المقتضب، المبرّد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط 3، 1994 م 324. المقرّب، ابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط 1، 1972 م 325. من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو – مصر، ط 6، 1978 م.

326. من قضايا اللغة، د. مصطفى النحاس، مطبوعات جامعة الكويت، ط 1، 1995 م 327. المنطق، الشيخ محمد رضا المظفر، دار التعارف للمطبوعات – لبنان، ط 2، 2006 م.

328. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي (ت: 1324 ه)، تصحيح:

إبراهيم الميانجي، المكتبة الإسلامية – طهران، ط 4، 1400 ه.

329. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين الراوندي (ت: 573 ه)، تح:

السيد عبد اللطيف الكوهكمري، قم، 1406 ه.

330. الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر – بيروت، 2003 م.

331. موسوعة كلمات الإمام الحسين (عليه السلام)، لجنة الحديث في معهد باقر العلوم (عليه السلام) دار المعروف للطباعة والنشر، ط 3، 1995 م.

332. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهري، تح: عبد الكريم مجاهد، الرسالة – بيروت، ط 1، 1996 م 333. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، دار الرشيد – بغداد، 1981 م.

334. الميزان في تفسير القرآن، السيد محمد حسين الطباطبائي (ت: 1402 ه)، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية – قم المقدسة (د. ت).

(ن)

335. نتائج الفكر في النَّحو، السُّهَيلي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1992 م 336. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن (ت: 1398 ه)، دار المعارف – القاهرة، ط 3 (د. ت) 337. النحويون والقرآن، د. خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة – الأردن، ط 1، 2002 م.

338. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف – القاهرة، ط 2 (د. ت) 339. نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د. كريم حسن ناصح، دار صفاء – الاردن،

ط 1، 2006 م.

340. نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية، د. أحمد مكي الأنصاري، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط 1، 1405 ه.

341. النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، الأعلم الشنتمري (ت: 476 ه) قرأه وضبط نصه: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 2005 م.

342. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين ابن الأثير، تح: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت 1979 م 343. نهج البلاغة، ضبط نصه وابتكر فهارسه العلمية: د. صبحي الصالح، دار الهجرة قم، (د. ت).

344. نهج البلاغة، تح: الشيخ فارس الحسون، مركز الأبحاث العقائدية، إيران – قم المقدسة، مطبعة ستارة، ط 1، 1419 ه.

345. النواسخ في كتاب سيبويه، د. حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة – بغداد، 1977 م.

(ه)

346. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، (د. ت).

(و)

347. الوافي، الفيض الكاشاني (ت: 1091 ه)، تح: ضياء الدين الحسيني، مكتبة الامام أمير المؤمنين علي (عليه السلام)(العامة – أصفهان – إيران، ط 1، 1406 ه.

ثانيًا: الرسائل الجامعية المخطوطة:

1. الاحتكام إلى القياس وحده في النحو العربي، فاطمة ناظم مطشر، (أطروحة دكتوراه مخطوطة)، بإشراف الأستاذ الدكتور هاشم طه شلاش، كلية التربية الأولى – ابن رشد – جامعة بغداد، 2006 م.

2. الأساليب الإنشائية غير الطلبية في نهج البلاغة، حسين علي محمد (رسالة ماجستير مخطوطة)، بإشراف الأستاذ الدكتور صباح عباس السالم،، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة بابل، 2011 م.

3. تراكيب الأسلوب الشرطي في نهج البلاغة، كريم حمزة حميدي، (رسالة ماجستير مخطوطة)، بإشراف الأُستاذ المساعد الدكتور علي عبد الفتاح محيي، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة بابل، 2011 م.

4. ظاهرة المنع في النحو العربي، مازن عبد الرسول الزيدي (رسالة ماجستير مخطوطة)، بإشراف الأستاذة الدكتورة خديجة الحديثي، كلية التربية – الجامعة المستنصرية، 2001 م.

5. كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، عبد الرحمن سليمان العثيمين (رسالة ماجستير مخطوطة) بإشراف الأُستاذ أحمد مكي الأنصاري، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الملك عبد العزيز – السعودية، 1976 م.

6. منصوبات الأسماء في نهج البلاغة، فلاح رسول حسين (أُطروحة دكتوراه مخطوطة)، بإشراف الأُستاذ الدكتور علي ناصر غالب، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة بابل 2012 م.

7. النَّواسخ في نهج البلاغة (دراسة نحوية)، سعد عبد الكريم شمخي (رسالة ماجستير مخطوطة)، بإشراف الأُستاذ المساعد الدكتور صادق حسين كنيج، كلية التربية – الجامعة المستنصرية، 2012 م.

ثالثًا: البحوث المنشورة:

1. الاستقراء في النحو، د. عدنان محمد سلمان، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد: 34، الجزء: 3، 1983 م.

2. أسلوب القسم في نهج البلاغة (عرض وإحصاء)، م. م. فلاح رسول حسين، بحث منشور في مجلة أهل البيت (عليهم السلام) العدد الثامن، حزيزان 2009 م.

3. الترجيح بالقرآن في إعراب القرآن، د. خالد بن إبراهيم النملة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض، ط 1، 2014 م، وهو من ضمن البحوث المشاركة في المؤتمر القرآني الدولي السنوي (مقدس: 4) الذي ينظمه مركز بحوث القرآن في جامعة مالايا – كوالالمبور – ماليزيا، جمادى الآخرة، 2014 م.

4. الجملة الطويلة في القرآن الكريم، د. علي ناصر غالب، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد: 1، الإصدار: 2، 2004 م.

5. سيبويه أول من جرَّأَ النحويين على العزوف عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، أ. د. سعدون أحمد علي الرَّبَعي، بحث منشور في مجلة العميد، العدد الخامس، آذار، ربيع الثاني 1434 ه، 2013 م.

6. ظاهرة التقارض في النحو العربي، أحمد محمد عبد الله، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثانية عشرة، العددان الثامن والخمسون والتاسع والخمسون، 1981 م.

المحتويات

مقدمة المؤسسة...9

المقدِّمة...11

التمهيد

الاستقراء بين كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) والنحويين

التمهيد: الاستقراء بين كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) والنحويين:...21

المطلب الأول: الاستقراء في اللغة والاصطلاح:...22

المطلب الثاني: أنواع الاستقراء:...24

المطلب الثالث: عَلاقة الاستقراء الناقص بالاستقراء التام:...26

المطلب الرابع: علاقة الاستقراء الناقص بالقياس:...28

المطلب الخامس: أسباب نقص الاستقراء:...30

أولاً: النقص في الرواية:...30

أ. أثر نقص الاستقراء في المفردات:...32

ب. أثر نقص الاستقراء في التراكيب:...32

ثانيًا: الاعتماد على الشِّعر أكثر من النثر في الاستشهاد:...34

ثالثًا: الاختلاف المنهجي في (السماع) بين مدرسَتَي البصرة والكوفة:...37

المطلب السادس: أهمية كلام الإمام علي (عليه السلام) في معالجة نقص الاستقراء:...40

1. الحكم بالمنع:...41

2. الحكم بالضرورة الشعرية:...42

3.الحكم بعدم ورود السماع:...43

4.الحكم بالنّدرة:...46

الباب الأول

ما منعه أغلب النحويين وورد في كلام الإمام علي (عليه السلام)

توطئة:...57

الفصل الأول

ما منعه أغلب النحويين في الأسماء

المسألة الأولى: جواز زيادة (الباء) في الخبر المثبَت:...65

المسألة الثانية:جواز اقتران الخبر ب (الفاء) من غير تضمّنه معنى الشرط:...69

المسألة الثالثة: جواز إظهار متعلِّق شبه الجملة الواقعة خبرًا:...76

المسألة الرابعة: جواز دخول (لام) الابتداء على خبر (لكنّ):...83

المسألة الخامسة: جواز إعمال (لا) النافية للجنس في المعارف:...87

المسألة السادسة: جواز بناء (أمسِ) على الكسر عند تنكيره:...93

المسألة السابعة: جواز استعمال (مهما) ظرفية:...99

المسألة الثامنة: جواز عدم مشاركة الفاعل للمفعول له:...105

المسألة التاسعة:جواز الإضافة الظرفية:...109

المسألة العاشرة: جواز حذف الموصول الإسمي:...116

المسألة الحادية عشرة: جواز تقديم الصلة أو ما يتعلَّق بها على الموصول:...123

الفصل الثاني

ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الأفعال والحروف

المبحث الأول: ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الأفعال...134

المسألة الأولى: جواز وقوع الفعل الماضي خبرًا ل (كان) بلا (قد):...134

المسألة الثانية: جواز إجراء الفعل (عدّ) مجرى الظَّن:...140

المسألة الثالثة: جواز وقوع الفعل الماضي المثبَت المجرَّد من (قد) حالًا:...143

المبحث الثاني: ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الحروف...152

المسألة الأولى: جواز ورود (أنْ) ناصبةً مسبوقةً بأفعال التحقيق:...152

المسألة الثانية: جواز استعمال (في) في الدلالة على التعليل:...156

المسألة الثالثة: جواز استعمال (مِن) في الدلالة على الزمان:...164

المسألة الرابعة: جواز زيادة (مِن) في الإيجاب:...164

الباب الثاني

ما حمله أغلب النحويين على الضرورة الشعرية وورد في كلام الإمام (عليه السلام)

توطئة:...172

الفصل الأول

ما حُمِل على الضرورة الشعرية فيما أُثبِتَ في الكلام

المسألة الأولى: جواز توكيد جواب الشرط ب (نون) التوكيد:...180

المسألة الثانية: جواز إبقاء ألف (ما) الاستفهامية عند جرها بحرف الجر:...188

المسألة الثالثة: جواز اقتران خبر (كاد) ب (أنْ):...194

المسألة الرابعة: جواز اقتران خبر (لعلَّ) ب (أنْ) أو وقوعه فعلا ماضيًا:...202

الفصل الثاني

ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية فيما اعتوره الحذف ومسائل أُخر

المبحث الأول: ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية فيما اعتوَرَهُ الحذف:...212

المسألة الأولى: جواز حذف همزة الاستفهام:...212

المسألة الثانية: جواز حذف حرف العطف (الواو):...219

المسألة الثالثة: جواز بقاء الشرط مسبوقًا ب (إنَّ) بلا تقدير ضمير شأن بعدها:...226

المبحث الثاني: ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية في مسائلَ أُخر:...238

المسألة الأولى: جواز دخول أداة الشرط على الأسماء:...238

المسألة الثانية: جواز ورود فعل الشرط مضارعًا مجزومًا والجواب ماضيًا:...243

المسألة الثالثة: جواز وقوع الجواب للشرط وإنْ تقدَّم القسم عليه:...250

المسألة الرابعة: جواز ثبوت (ميم) (فم) عند الإضافة:...250

المسألة الخامسة: جواز إضافة الصفة المشبهة المجردة إلى معمولها المشتمِل على

ضمير الموصوف:...266

الباب الثالث

ما لم يذكره أغلب النحويين وورد في كلام الإمام (عليه السلام)

توطئة:...276

الفصل الأول

ما لم يَذكرْه أغلبُ النحويين في أُسلوبَى القسم والشرط

المبحث الأول: ما لم يذكرْه أغلبُ النحويين في أُسلوب القسَم...282

المسألة الأولى: جواز ورود (كأنَّ) في جواب القسَم الخبري:...283

المسألة الثانية: جواز وقوع جواب القَسم الطّلَبي مَصدرًا مُؤوَّلًا:...288

المبحث الثاني: ما لم يذكرْه أغلبُ النحويين في أُسلوب الشرط:...292

المسألة الأولى: ورود جواب (لو) جملة استفهامية:...292

المسألة الثانية: ورود جواب (لمّا) فعلًا مضارعًا منفيًا ب (لم):...297

الفصل الثاني

ما لم يَذكرْهُ أغلبُ النحويين في مسائلَ أُخر

المسألة الأولى: استعمال (أفعل) التفضيل ممّا لا تفاضلَ فيه:...306

المسألة الثانية: ورود الفعل (صار) بمعنى الردِّ والتقسيم:...311

المسألة الثالثة: جواز جر (حيثُ) ب (على)...314

المسألة الرابعة: زيادة (الواو) بعد (ألا) الاستفتاحية:...319

المسألة الخامسة: جواز إبدال الجملة من المفرد:...324

المسألة السادسة: ورود (إذا) الفجائية متلوَّةً بجملة منسوخة ب (ليس):...330

خاتمة بنتائج البحث...335

روافد البحث...343

أولاً: الكتب المطبوعة:...343

ثانيًا: الرسائل الجامعية المخطوطة:...377

ثالثًا: البحوث المنشورة:...378

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

جَاهِدُواْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ

(التوبه : 41)

منذ عدة سنوات حتى الآن ، يقوم مركز القائمية لأبحاث الكمبيوتر بإنتاج برامج الهاتف المحمول والمكتبات الرقمية وتقديمها مجانًا. يحظى هذا المركز بشعبية كبيرة ويدعمه الهدايا والنذور والأوقاف وتخصيص النصيب المبارك للإمام عليه السلام. لمزيد من الخدمة ، يمكنك أيضًا الانضمام إلى الأشخاص الخيريين في المركز أينما كنت.

هل تعلم أن ليس كل مال يستحق أن ينفق على طريق أهل البيت عليهم السلام؟

ولن ينال كل شخص هذا النجاح؟

تهانينا لكم.

رقم البطاقة :

6104-3388-0008-7732

رقم حساب بنك ميلات:

9586839652

رقم حساب شيبا:

IR390120020000009586839652

المسمى: (معهد الغيمية لبحوث الحاسوب).

قم بإيداع مبالغ الهدية الخاصة بك.

عنوان المكتب المركزي :

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 88318722 ـ 021

قسم البيع 09132000109شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹